

هذا كتاب در

SÜLEYMANİYE C. KÜTÜPH. N. 11	
Kısmı	Seyyid Nasir ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	13
Tasnif No.	297-4

و حسن خطیف

اقادشع الاسلام الشهداء الذين شهدوا عن كعب الاصاب ربه الدنيا
 ان من قال في يوم من رجب او شعبان لا اله الا الله استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو
 الحق القويم غفر الله له الذنوب واتوب اليه توبة عبده قائم لا يذكر نفسه ضا ولا
 ولا موتا ولا حيا ولا تسورا ثلثة مرات او في الداء المكي المودلين
 ان خرقا صحيفة ذنوبه وهطاياه

باب ما يتحقق	باب التيمم	باب البر	كتاب الطهارة
باب شروط الصلوة	كتاب الصلوة	فصل الاستحباب	باب طهارة النجاس
باب الوضوء والتواضعات	باب شروط الصلوة	فصل الامام	باب صفة الصلوة
باب صلوة في التيمم	باب صلوة في الدابة	قضاء الفرائض	ادراك الفريضة
باب الاستسقاء	باب العيدين	باب الجمعة	باب المناسك
باب الحائض	باب سجود التيمم	صلوة الكعبة	باب صلوة الخوف
باب العاشر	ركعة المال	صدق السواجم	باب التمسيد
كتاب الصوم	باب المفطرة	باب المصاف	باب الركن
كتاب الحج	باب الفضة	فصل العامل والمرضع والمسافر	موجب الفساد
كتاب الصيد	كتاب الضحية	باب الجنائيات	باب الزمان
باب الحثام	استبداد الكفار	باب المغنم وقسمه	كتاب الذبايح
باب احياء الموات	باب الفداء	باب المرتد	فصل في الجزية
نظر الرد الى الوط	باب الجنب المحرم	فصل فرض العمل	كتاب الكرامية
فصل في الفتاوى من يدعى بالترجيح	فصل في الذخيرة ان تعلق صفة الذبايح للناس ويان خصايتها حال السنة	باب الولية	كتاب النكاح
باب القبر	باب المهر	باب الولية	كتاب الرضاع
باب التخليق	باب ابتناء الطلاق	كتاب الطلاق	باب طلاق الفار
باب الظهار	باب الزوجة	باب الزوجة	

باب القلعان	باب الغنيم	باب العدة	باب ثبوت النسب
باب الحضنة	باب النفقة والنفقة	كتاب المتاع	عقن البعض
العقن على جمل	باب التدبير	باب الاستبداد	باب تصرفات المكاتب
كتاب العبد المملوك	باب المولى والعجز	كتاب الولد	باب خلف الفحل
حلق القول	كتاب الحدود	باب وجوب الحد	باب شهادة الزنا والرجوع عنها
حد الشرب	فصل النهر	كتاب المرفق	قطع يمين السارق
كتاب الاشربة	باب الجاني	باب جاني العتد	باب القود فبادة النسي
كتاب النكاح	باب النكاح	باب النكاح	باب جناية الرقيق
باب النكاح	باب النكاح	باب النكاح	باب المعاقل
باب النكاح	باب النكاح	باب النكاح	كتاب الاوق
كتاب المنقذ	كتاب القبط	كتاب القطة	كتاب الزحف
فصل في تعلق برفق	كتاب البيع	باب القالة	باب خيار الرقبة
باب خيار الرب	باب القاسد	باب القالة	باب خيار الرقبة
باب الزوا	باب الاحتقان	باب السيل	باب الصرف
تذكرة كتاب البيع	كتاب الشفعة	باب الشفعة	كتاب الهبة
باب الرجوع عنها	باب الرجوع عنها	باب الرجوع عنها	باب الرجوع عنها
كتاب الجارة	باب الجارة	باب الجارة	باب الجارة
كتاب العتق	كتاب العتق	باب العتق	باب العتق

كتاب النكاح

باب في الحياة ٢٥١	باب من العيص ٢٥٢	كتاب الغصب ٢٥٣	كتاب الفاسق ٢٥٤	كتاب الذم ٢٥٥
كتاب الخ ٢٥٩	باب بلوغ الصبي ٢٦٠	كتاب المأذون ٢٦١	كتاب الزكاة ٢٦٢	كتاب البيع ٢٦٣
كتاب البيع ٢٦٧	كتاب الخلف ٢٦٨	كتاب الوكيل ٢٦٩	كتاب الكفالة ٢٧٠	كتاب الخلف ٢٧١
كتاب الخلف ٢٧٤	كتاب المضاربة ٢٧٥	كتاب المظنة ٢٧٦	كتاب الشركة ٢٧٧	كتاب الخلف ٢٧٨
كتاب المزاينة ٢٨٥	كتاب المناقاة ٢٨٦	كتاب الدعوى ٢٨٧	كتاب الخلف ٢٨٨	كتاب الخلف ٢٨٩
دعوى الرجلين ٢٩١	دعوى النكاح ٢٩٢	فصل في الاستبراء والاستبراء ٢٩٣	فصل في الاستبراء والاستبراء ٢٩٤	كتاب الخلف ٢٩٥
كتاب الخلف ٣٠٣	باب في شفاء ٣٠٤	أقرار المريض ٣٠٥	أقرار المريض ٣٠٦	كتاب الخلف ٣٠٧
كتاب الخلف ٣١٠	باب القبول وعدة ٣١١	أقرار المريض ٣١٢	أقرار المريض ٣١٣	كتاب الخلف ٣١٤
كتاب الصلح ٣٢١	كتاب القضاء ٣٢٢	كتاب القاضى ٣٢٣	كتاب القاضى ٣٢٤	كتاب الخلف ٣٢٥
كتاب الوصايا ٣٣١	باب الوصية ٣٣٢	باب الوصية ٣٣٣	باب الوصية ٣٣٤	كتاب الخلف ٣٣٥
باب الوصية بالخدمة والكنى ٣٣٦	باب ما إذا كان على أربعة أو خمسة ٣٣٧	باب ما إذا كان على أربعة أو خمسة ٣٣٨	باب ما إذا كان على أربعة أو خمسة ٣٣٩	كتاب الخلف ٣٤٠

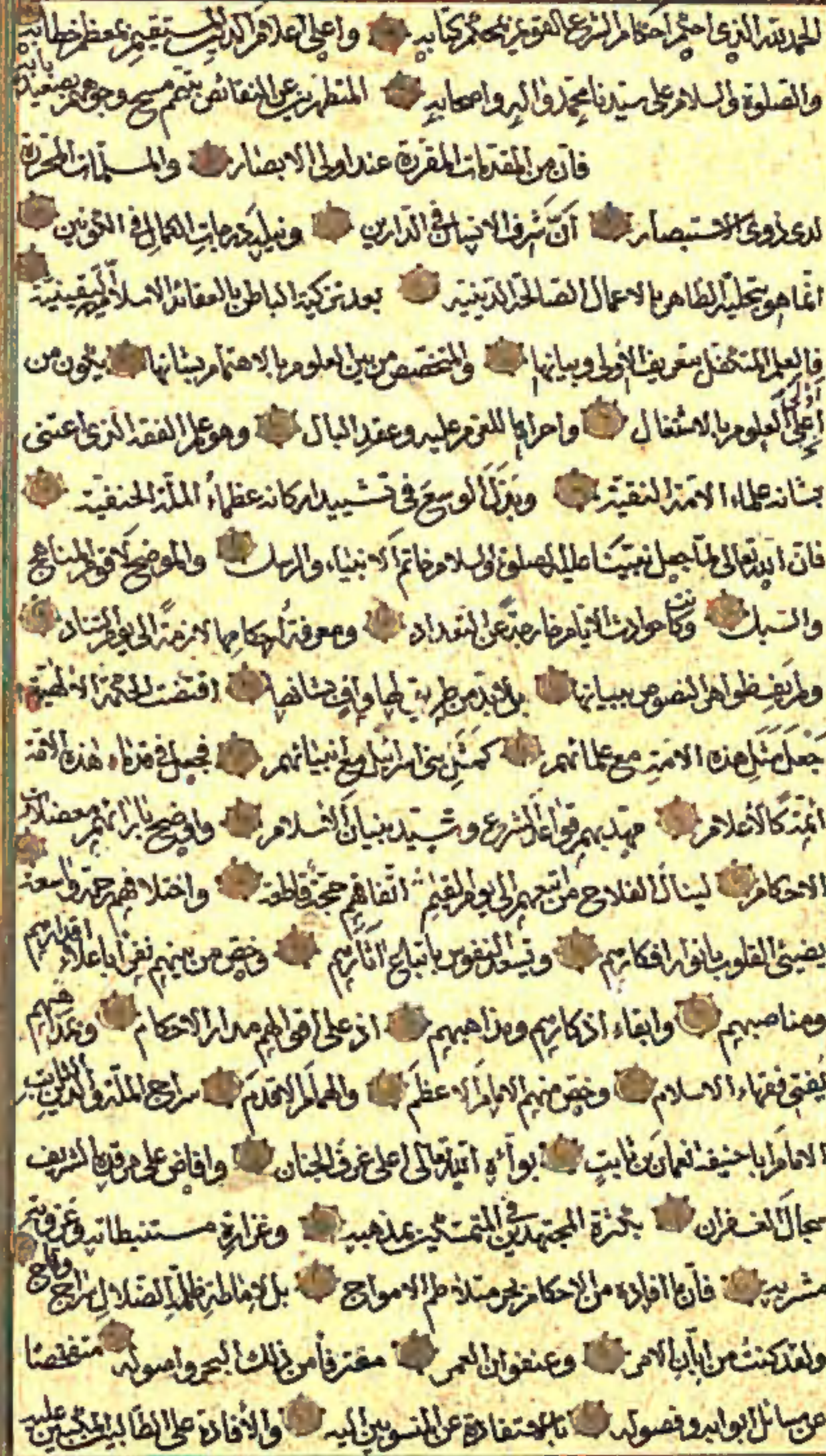
تتمة ما مره في كتابي في محمد بن طيف
افيدتك وقصيد

٢٥٩
٩٢



١٤

من كتب الفقير السيد محمد بن طيف
حاشي المدرس



للملوك الذي أحكموا من ربح القوي ثم كرموا به **و** اعلى العلام الذي تقيم بعض طائفة
 والصلوة والاداء على سيدنا محمد وآله واصحابه **و** المنظر على المناقش يتم مع وجوه من بعض
 فان من القضاة المفرقة عند اهل الابصار **و** والمساكن المحرق
 لدرى والاحتسار **و** ان شرف الدنيا في الدارين **و** وفيه من ايات الكمال في الدين
 انما هو تحليل الظاهر الى اعمال الصالحين **و** بؤس تركه الاطراف العقائد الملأ اليقينية
 فاعلم المتأمل سرياً في بيانها **و** المختص من بين العلوم بالاهتمام بها **و** يكون من
 اعلى العلوم بالاستعمال **و** واحكام الدين عليه وعقد المبال **و** وهو على الفقه الذي اعنى
 بسانه علماء الامم النقية **و** وبذلك الوسخ في تشييد اركان عظام الملة الحنفية
 فان ابدع الى ما جعل نبينا علياً صلوات الله عليه وآله من ابناءه والرسول **و** الموضح في المناهج
 والسبب **و** فكان اولها في ايام طاعة علي بن ابي طالب **و** معوقاً لها كما انتمى الوفاة التنازل
 واطرف طوائف النصوص ببيانها **و** بل انما طريقة لها في مناقضها **و** افقت الحجة في الحق
 جعل من هذه الامم مع علمهم **و** كمن على اهل البيت **و** فبذلك هذه الامم
 انتم كالأعلام **و** مهديهم قواعدهم وشيخهم بيان الإسلام **و** ووضح بالانتماء
 الاحكام **و** لبيان الفلاح من اتبعهم في الوفاء القيم انما هي حجة الحق **و** واختلافهم حجة راسخة
 يرضى القلوب بانوار افكارهم **و** ويسعد النفوس بانوار انوارهم **و** فخير من بينهم نعم اعداءهم
 ومناصبهم **و** وابقاء اذكائهم ومزاهبهم **و** اذ على اهلهم مدار الاحكام **و** وعقد
 يفيق فقهاء الاسلام **و** وخير منهم الامراء اعظم **و** والهم الامم **و** سراج الملة في الدين
 الامام باحيف نعمان في ايت **و** ابواة ابدع الى اعلى عرف الجنان **و** وافيض علمه في الشريف
 بحال افتران **و** بحسرة المجتهدين المتكبر على هب **و** وغراف مستبطنه في عرف
 مشرب **و** فان افلا من الاحكام نحو مدلا لم الامواج **و** بل انما طالع الامم الافلا في الحج
 ولقد كنت من ابناء الامم **و** وعنفوان العزم **و** مقتراف من ذلك البحر واموكم **و** منقضا
 من اهل ابوابه وقصود **و** تالعت فقهه عن النور في اليه **و** والافان على الطال في الدين عليه

وأبليت في شأنه بلاء القضاء **●** بلا غيبة فيه ولا مرضا **●** وأعدا بعضي قبحي عن
 عيانه **●** ومحا الطد العوام ومخاطبة غير أهل الإسلام **●** حتى كان يخطو في دارى الناس
 أنه غير لائق على **●** وكنت أسأل الله أن يبدل الخير إلى **●** ومع ذلك لم يكن ذلك إلا مبتلا
 غالبا عن صحتي **●** ولا عاريا عن فائدة ومصليتي **●** حيث كنت سببا لتدريج أحكامه في بيان
 والنوازل **●** والعثور على تقييد أطلاقات المتن في تقرير المسائل **●** فصارت على ما كتبت
 مشروحا بالفتاوى **●** وما عجزت عن الروايد **●** وهو في بعض صفات يكون في خطبته **●** راعيتها
 لكمال الحال إلى خطبته **●** مرجع فيه ترتيب الكتب المنقولة على النمط المعروف والموافق له **●**
 فاختلست قضا من بل الشغال **●** وانتهزت نهرا مع تفرغ البال **●** ومن قضا بتمامه
 وانقصت ما اخذت اختتامه **●** خلصني الله تعالى من بلاء القضاء **●** اذ بعد حصول الرائد
 بالابتلاء **●** يخلص من البلاء **●** فوجب على شكري نعمتي إتمامه **●** وإحسان الخليفة على البلاد والأموال
 فشعرت في شرع ثمر التمس من الموصلين **●** لصاحبها إلى الدولتين **●** راجيا من الله تعالى
 أن يوفقني لإتمامه **●** وبهذا إلى الإسلام على ليل إختتامه **●** وعاندا أن سمي بعد الإتمام
 في الحام **●** في شرح غير الأحكام **●** أنه قد مضى

عليه توكلت واليه انيب

A decorative horizontal border from a manuscript. The central part is a wide gold field with a repeating floral or foliate pattern. This is flanked by blue areas containing gold geometric shapes, possibly stars or flowers. The entire border is enclosed within a thin red line.

بسم الله الرحمن الرحيم ^{اللباس} البياض والملابس والظرف مستقر من ضمير الباء ^{المكان} المكاني والظرف ^{البناء} بنيا السفر والاستعانة والظرف لغو كما في كبت القلب ^{الافتخار} افتخارا الأول لفظي أنه لا دخل في التعظيم ^{الافتخار} وافتخارا الثاني لفظي أنه مشعر بأن الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه على ^{الافتخار} واصناف اسم الله كانت ^{الافتخار} وضعا لأنه تعالى المتصف بالصفات الجميلة ^{الافتخار} اختص لفظ الله تعالى للوفاء على أن ما سواه معاني صفات ^{الافتخار} وفي التبرك بالاسم والاستغناء به كالم تعظيم للمشي فلا يدعى على الأولهما بل دعا جندل بالانصاف ^{الافتخار} على تعابر ما في الرحمن اسمان معناهما اللباقة من رحم كانه فضيلة غضبوا العليم من علم والآخر اللباقة ^{الافتخار} لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به لا لأنه من الصفات الغالبة لأنه يقتضيه عز وجل ^{الافتخار} في غير تلك الخسب الوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي للباقي في الرحمة غايتهما ^{الافتخار} وتعبير ^{الافتخار} من قبل التسمي فانه لا دلالة على ذلك لان التسمي واصولها ذكر التسمي ليت أو لا يخرج منها ^{الافتخار} جميع بين التسمية ^{الافتخار} والتحميد في الابتداء جريا على قضية الامر في كل امرئ ذهابا فان الابتداء يعتبر في العرف مصدر امر في الامر

والجملة يشمل الاسماء كلها
وان كانت للاختصاص

[illegible]

كتاب الطهارة

فرض الوضوء

33

وما عرفنا فلا نعلمها لا تنسل من ماء وعصا ولا من غيرهما نظرنا الى القول تحت خطا بعد فمنا
الاختلاف والحقيقتي مع اتحاد الحكي فتخرج الاختلاف بالعرف ولا كذلك الغسل فان على الاعضاء
حكماء وعرفا فتخرج الاتحاد الحقي بالعرف وبه يظهر فاد ما قيل امامنا الى العصب على ان يكون
كفيعا على واحد لا يدرى من عمل الكفيعين بالماء التي صبت على الكفيعين كالماء في الماء فان في
لعادة العوام على منعه فليتنا مل من ماء بل من قطين مؤلف من عظم العصور والذراع
والرجلين من ماء الكعبين وهو العظم انما في المنسل بعظم الساق من طرفي القدم لا في الوسط
عجرا كذا المنسل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لا في كل راحة من راحة كذا في
وقد نفي الكعب في اليد فنعين ان المراد ما ذكرنا ولا يظهر للعدول الى التسمية فانه قال
مقابل المخرج الذي يقتضي كون الماء واجب على كل راحة من راحة فليتنا من راحة
بلا لا تنقل او نقل المراد الى التسمية المنقول عند التنازل والاجماع لا ينافي مع القول
والاجماع بدلالة الامور فان قيل فارة الجوف في راحة اليد متواترة ايضا فمقتضى الجمع بين
اما التخيير بين الغسل والمشي كما قال بعضهم او حمل التسمية على الجوف والجمع كما
قال بعضهم قلت فارة الجوف متروكة بالاجماع لان من كان المشي لم يجعل مقياسا للكعبين
وقد ردت الامور الى المشي على المشي والجد على المشي وكان هذا القول معارضا لكثر
والجوف في تحصيل الطهارة المتفقون اوضوه واقروا الى احتياط الماني في الغسل في فتيان
الرجوع اليه فيكون الجوف كما في راحة اليد محيط وخضبة خرب ونظرة كذا في القرن
والشعر وهو في المعنى معطوف على المسؤل وفائدة الجوف التسمية على ان ينبغي ان يقتصر على
عليها وتسللا غسلا خفيفا شبيها بالمشي لا يقال الجوف الجوف بل الجوف مع الاشارة الى
لا تانقول في الجوف بقول الكعبين من راحة اليد كذا في الجوف يعلم هذا المقام
والذين اى الجوف الخاص في اعضاء الوضوء والحنيم وهو يوصل الى راحة اليد والبرق
والجفت اى راحة اليد كما الظاهر في معنى الطهارة كطهارة راحة اليد وضوء كذا
لا تانقول في راحة اليد واختلاف من الطهارة بناء على اختلاف في منع نفوذ الماء وعمل
والخاتم المتيقن من راحة اليد ليدل الماء الى موضع الخلقة ومسح عطف على غسل راحة اليد
من في راحة اليد والكر من راحة اليد حقيقة من او قل راحة اليد اصابع اليد في راحة اليد
على حقيقته ماء جديد يوازي بعد غسل اعضاءه شحرا لان يقطر الماء لا ما هو
عطف على راحة اليد لا ماء اخذ من عضو سواء كان ذلك العضو مؤلفا او موصلا ولا يمان
المشي خلق الله تعالى لا يمان الغسل خلق الحاجر فيقول كذا في راحة اليد في المشي

مطلب

غسل

مع تفاوت انواعها ما يوجب غسله ولا يوجب تركه والمسخ ما يوجب غسله ولا يوجب تركه
المسح ما يوجب غسله او في موضع الحدث او امتنا الى الامور في راحة اليد واليد
ما التسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على ما لا يوجب غسله
وان قال في المداينة والاصحها مسحة لان التسمية تحت المداينة والاصحها
قبل المسح لا في موضع راحة اليد وبه يكون لا نهال باقية الوضوء احتياطا لها
عند بعض المشايخ قبله وعند البعض بعد فلاحظ ان يجمع بينهما لكن اهل الامور
والبدن بعين اليد الى الرغيف سواء استيقظ من النوم ولا وهو في راحة اليد
فلا يلزم اعادة غسل اليد الى المرفق وسنته ايضا السواك في المشي
بمعنى المسح التي يستاك بها وتعني المصدر وهو المرفق فلا حاجة الى تقدير العمل
بمعناه لا نهال بقول المتأخرين كيف شاء اى يبدل من التسمية الى العمل او السواك
من الجانب الايمن او اليسار او بعضها او كلها وعند الضرورة يعالج بالاصابع كما هو
حكم الخلقة وسنته ايضا غسل القدم اى اتصال الماء الى جميعه والاصابع اى اتصال الماء
الى المان بماء جديد خلا قال الفقيه والمباني في راحة اليد وهو الاول في الغسل
الى راحة اليد وفي اثنائها في راحة المان كذا في الخلاصة الامامنا لان فيها احتمال انتقاضه
وسنته ايضا تحليل اللحية وهو ان يدب على الاصابع يدب في راحة اليد من الاسفل الى الاعلى
بالتسليك وتحليل الاصابع من اليد الى راحة اليد بعد التسليك وكيفية في اليد
ان يشتبك بينهما وفي الرجلين ان تحلل من راحة اليد الى راحة اليد من راحة اليد
من راحة اليد الى راحة اليد وسنته ايضا تسليك الغسل لاعضاء الوضوء المتكاثرة
ومسح كل الراس من راحة اليد وكيفية ان يضع كف اليد على راحة اليد ويحركها الى راحة
على وجه يستوعب جميع الراس ثم مسح راحة اليد باصبعه ولا يكون الماء مستوعلا ولا يمسح راحة
بماء واحد لا يكون له هذا الطريق وقال بعضهم من راحة اليد الى راحة اليد من راحة اليد
اذ لا بد من الوضوء والمداينة كان مستوعلا بالوضوء الاول كذا ما اشارنا في راحة اليد كذا
قال في تلخي اقول وايضا اتفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستوعلا ومسح
الاذنين داخلها بسبابية وخارجها بالاصبع ثمالة اى الراس والترتيب المنصوص
في آية الوضوء والاولاد بكسر الواو وتحول الاصابع على التناوب بحيث لا يبق العنق الاول
في اعتدال الحواد وسنته ايضا اى الشروع من راحة اليد ومسح راحة اليد للخلقة فان
مسح راحة اليد في الظهيرة ومن راحة اليد اما قال كذا لان راحة اليد اى راحة اليد في الظهيرة

استقبال القبلة. عند الوضوء. وذلك لعضائه وادخاله في موضع صالح منه وتقلبه
على الوقت غير المعلوم. فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زوال الوقت
فالوقت لذلك محذور. فخرجك فائدة الواسع وعدم الاحتياط عند زوال الوقت وعدم التكمل
بكله من التماس الجلو في مكان مرتفع. احتذاء الماء المستعمل والجمع بينه والقلب
وفعل المسان والتسمية عند غسل كل عضو كافر. والنداء بالماء في الصلاة لا ينعى عنه
اي عند غسل كل عضو بان يقول بسم الله المضمضة. اللهم اغفر لي ولا تقرب اليك ذنوبي
وحسن ذلك. وعند الاحتذاء في التيمم في غير المنيعة. بوجوب غسل يدي اليمنى اللهم اغفر لي
كتابي يميني وخمسني حيا يسيرا. وعند غسل يدي اليسرى اللهم تعطيني كافي شيئا في
مروءة ظهري. وعند مسح راسي واذن. اللهم اغفر لي من الذنوب التي لا تحصى في بيتي وعندي
وعند من عني. اللهم اغفر لي من الذنوب التي لا تحصى في بيتي وعندي. وعند غسل رجلي
الاقدام والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم. اي بوجوب الوضوء. وان يقول بعد اللهم
اغفر لي من الذنوب التي لا تحصى في بيتي وعندي. وان يقول بعد. بسم الله الرحمن الرحيم
مستقبل القبلة قائما. قالوا لم يجز من الماء قائما الا هنا وعند من ومنه
لطم الوجه بالماء والاسراف فيه وتلبس الوجه بماء جديد. ذكرنا في بعض المواضع
عن مسوط بكون التلبس بماء واحد لا بأس به ومياه بدعة. وانما خرج من تحت
بفتح الجيم وهو من الخجاسة. وانما لا بأس به ان يكون طاهر. من اي الموضوء الى يطهر
اي لم يصبه من الطهر في الوضوء او غسل. فخرج من تحتها وخرج من السيلين في
ما قال في المحيط من الخروج الانتقال من الموضع الى الموضع في السيلان عن موضع
فخرج من السيلان. فخرج من الموضع الى الموضع في السيلان قائم في بعض المواضع
وان لم يزل في السيلين ليس كان الخجاسة وانما توجد الانتقال في مكانها الذي
لا ينتقل الى الموضع فاقم الظهور في الموضع وهذا سيلان في الموضع في الموضع
هكذا في التيمم. لا تيمم في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
ان قولنا يطهر بغيره يكون متعلقا بقوله لا يقول سال فانما اذا قصد الخروج في كثير
وبالجملة لا يطهر في الموضع فانما لا شك في الانتقال عندنا مع انه ليس الى الموضع بل هو
مكرر الظاهر في الموضع بل هو مكرر الظاهر في الموضع بل هو مكرر الظاهر في الموضع
قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد في السيلان في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

وعند غسل وجهه المضمضة
وجهر يوم تبيض وجهه وتشرق
وجوه

المبسوط

ان يقول المخرج السيل الى يطهر ان كان نجسا سال لان مسنا ما كون الخروج مغاير للتيمم
وقد بين فساد فيكون قوله سال شيئا بعد قوله بسم الله بل العبار الحسنة اختارها المصنف
قوله خروج من تحتها عما اذا غرضنا به فارتفع الله على المخرج لكن ليس في الموضع في الموضع في الموضع
ليس نجس لكونه مفسوخ وقوله لا يطهر اختارنا عما اذا وصل البول الى قصبة الذكر وقوله
وهذا اذا كان في غير وقت وضوءها الى ان يغتسل منه. وانما اذا سال الله في الموضع في الموضع في الموضع
مخالفا اذا سال الى الموضع لان الاحتذاء في الجنبه فرض وخروج من الموضع في الموضع في الموضع
من التيمم. ذكرنا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
لان ما هو من الخجاسة وان لم يزل في السيلين لا يخرج من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
عن مخرج الخجاسة. ولا خروج من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
كذا لا ينقض لم سقط منه الى المخرج. وبذلك التيمم عطف على خروج وهو ان يضبط بتركه
مقارنة لولا تركه لخروج وقبل ان يمتد من الكلام في في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
ثم منعنا عنه من الخجاسة. ولذا اعتبر فيه ملا التيمم او في طهارة الماء. وانما اعتبر فيه
ذلك لما قال في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
مكرر الظاهر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
لا يخرج ظاهره فاعتبر ظاهره واعتبر على قوله لا يخرج ظاهره فاعتبر ظاهره بان جعل ظاهره
الغالب في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
كالابراج القائم مقامه لا تزال واما في الضبط الظاهر فلا كافي في تحتها فان خروج الموضع في الموضع
لا يتغير واطرح عليه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
منع من الخروج بان تكلف عند الخروج متيقن من ان يركب بالانتقال في الموضع في الموضع في الموضع
اقل من ملا التيمم واخرج من الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
مبناه جعل صبره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
وبذلك التيمم في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
هذا الذي ليس من غير الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
فلا يستحب هذا بل يعلم هذا الحال فان ساءل من عرضوا له في الموضع في الموضع في الموضع
كذا اي لا ينقض ملا التيمم في ما ذكره في بعض الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
كونه بائنا وفتح ولو كان الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
البراق حتى لو كان مغلوبا لم ينقصنا. واليبلغ لا ينقض مطلقا. اي سواء تزلزل الموضع في الموضع

من الخوف وسواء كان ملائمة أو لا تكون في غير ذلك لا يتداخل في الاستدلال في صوابه
 ملائمة. أي نعم لتجسد المجاور. وأما خلو. البلم. بالظاهر اعتبار الخائب فان لم يظلم
 وملائمة التي نعم نقص وان لم يظلم. لا ينقص الاستدلال في غير ذلك. أي ملائمة التي نعم. والمجلس في
 أي التي عند أي عند الخوف والسبب في متفرقة عند العمل. يعني لو كان متفرقا بحيث لا يخرج
 صابرة التي نعم فابوي يعتبر الخاد الجليل في أصل ملائمة التي نعم في مجلس واحد ينقص عنه ولا يترك
 ومجلس يعتبر الخاد السبب هو الغشيان فان حصل ملائمة الغشيان واحد ينقص عنه وإن لم يترك
 وما ليس بغيره في وجهه ليس بغيره التي فاعرف ان قليلة يخرج من على المدح وهو ليس
 بملائمة الاستدلال. وأما الدفر فلا في قليلة غير مفعول فلا يكون محتملا لآية فلا يكون غشا وأما حصة
 غير المفعول في الأثر بناء على من جهة فلا يوجب فاستدلال هذه الحصة للكرامة لا النجاسة
 فغير المفعول في الأثر يكون على ما رآه الأصلية مع كون محتملا وناقضات أيضا مع مزيل
 ممكنة أي قوة لما سكتوه وهو التورع بحيث يزيل مفعول عن الأثر وهو التورع مضطربا
 أي واضحا أصليا على الأرض وممكنا على أحد وجهي الأثر مستلقيا على فناء أو متجسما
 على وجهه فان المستدلال انما لا يعرض عن خروج شيء عادة والثابت على كالمستدلال ولا
 أي ذلك لم يزل التورع ممكنة بان كان حال التورع أو القوي أو الركوع أو السجود أو غيره
 عن فناءه وأبعد عضديه عن جنبه فلا أي ينقص الموضوع مطلقا خلافا لما في غيره. والتمس
 أي فافرضا في الصلوة خلافا لآية في غير ذلك واختلوا في فهم استدلال الخوازي لفظ قال
 في الهداية عند هذا التورع واستدل الخوازي لفظ وقال شرعوا هذا الأمر الطاهر
 وليس أصله وأما للبطي وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الأرض كان صديقا أو كان مستقرا
 له وهو لا يخرج وفيه لو كان قائما أو قاعدا فسطح ان انبسط قبل السقوط أو حال السقوط انما فأنته
 من استعدا لنقص وان استقر انما لم انبسط لنقص ولو كان على الأرض لم يكن على الأرض
 أي لا استواء لم يكن مدنا وفي حال الخطو مدث وناقضات أيضا الاستدلال والسر الذي حصل به
 في المستقيمين والجنون أما الأولان فلان الاستدلال المستدلال هما وأما الثالث فلعله في
 عن غير وناقضات أيضا. فمهمة بالخ. وهي ما يكون موقفا. ولجوابه. وأما الفصل العاشر
 فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتبسم لا يبطل شيئا منها بفظان في صلوة يبطل
 بالتورع أي مباشرة الوضوء فيكون احترازا عن وضوء في غسل الفسل صلوة كاملة أي في ركوع
 وسجود وذلك لأن الغسل الوارد فيه وهو قوله لا يلامر إلا وضوءا مستقيما فمهمة فليعد الوضوء
 والصلوة وفي صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقص غير المهمة ومهمة الصبي والمائم

والغسل

والغسل والمهمة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنان ويجوز التلاوة وإن فسد كما
 ولو كانت المهمة عند التلاوة قبله وبعد التلاوة لا فاجح يكون في الصلوة إلا ان يتجدد
 المصلحة المهمة لا فاجح يكون خروجها بصغر وسياق أن الصلوة تتم بغيره كان فإذا
 خرج الأمر عن الصلوة بدأ أي تمت المهمة فمهمة المأمور من تنقص وضوءه لا يخرج
 إلا ما خرج له إلا ان يكون سبوقا فافضل يتجوز في أثناء صلوة وناقضات أيضا المباشرة
 الفاحشة وهو ان يبشر أنه متجوزين وانتشار الله وأصابه فخرجت من الجانبين أي تنقص
 وضوء الوضوء لا مثل الذكر والمراة فأنه غير ناقض عند خلافا لما في غيره فبشر بقطعة
 فأن الماء أو نحوه كالصديد والدم ينقص ولا على المخرج فأنه لو كان غشا في
 ترك سائر النقص والأفلا ينقص خروج من المخرج لو خرج لو خرج ينقص لا يكون من المخرج
 والأفلا ينقص في غير ذلك وهذا قس يقضي للمصنف المصنف سبيلان في أكثر الأقوال
 ان يخرج منها الدم ينقص وان سبب صابرا عند وسياق بيانه كما اذا كان لها
 أي العين غير يفتح النجاسة وسبب كون الدم عرق في العين ينقص ولا ينقطع الحديث البالغ
 لا يمس مضمنا ولو بياضه الخالص الخط الآ بغلافه ولو متصل وهو المشرق وقيل
 كالحديث ونحوه الأول هو الصحيح فخرج من المحيط والكافي واختار الثاني في الهداية والمذكور
 مشد بالكره وقيل كره قال في المحيط كره بعض ما جئنا من المصنف بالكره لما نقل
 عامته لا يخرج لأن المشرق هو وهو ليس بالمباشرة باليد بل بالخال واختاره في الكافي أيضا
 واختاره في الهداية الثاني ورجح المشرق باليد في التجب الشرعية إلا التفسير ذكر في مجمع الكافي
 وغيره ولا يمتنع من مافيه سويق قالوا المشرق الآية البصرة وأن يقرأه وفي في المحيط الثاني
 وليس لأن المشرق باليد دون النعم حتى يغسل اليد لا النعم واستويا في الجنب والمناضل لا الجنب
 والمجتمعة في النعم واليد يجب غسلها فيها وأبرز العين لأن الجنب ينظر إلى المصحف فلا قراءة كذا في
 ذكره دخول المشرق مسجد المصاحد وطواف بالكعبة كان أكلها غرامة وأما المخرج لا يخرج منها
 من أحكام الجنب كالكعبة والجانب فرض الغسل المراد به من أياها بيتا ولا يفرض إلا اعتقا
 والمعمى وهو ما يفوت الجوار يفوت غسل النعم والأنف وسائر البدن حتى داخل المصنف في المخرج
 وغسل السرة والشارع والحاجب جميع الجنب أي غسلها إلى الماء إلى أثناء النجاسة كما يخرج
 أن لا يخرج في ذلك في المحيط والفرج الخارج ذكر في الخلاصة وذلك لأن قوله فافضل
 صيغة مما لا يقتضي وجوب غسل ما يكون مظهر البدن ولو من وجهه كالحذاء المذكور لا غسله
 خرج كالغسل وأما الغسل لا يخرج بوضوء أو جعل عليه في الدين يخرج في المحيط ان كان يصل الماء

فوض الغسل

انما يغسل بالوضوء لا يتكفل بالوضوء وان تكفل بالوضوء لم يرد في الوضوء
ان يتكفل بالوضوء كذا اي الغسل في الوضوء نقص صغيرها وبها فيلجأ الى انما لا
منقوضه في غسلها وكذا يغسل بالوضوء لا يتكفل بالوضوء حيث يغسلها كذا في الغسل
وسند اي الغسل بالوضوء كذا في الوضوء من الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
وحيث يدبره ان كان في وجهه في الوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
التميم والغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
محبوبه وفي الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
برغله غسلة شق اي يغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لم يرد في الغسل بالوضوء وان كان في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
تميمه لا يغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لثام بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
يغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
يكون في سائر الوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
وهو كذلك في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
سابقا وفي الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
اذا خرج من الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
ولهذا في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
احتراز عن الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
عليها لا تغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في احد متعلق بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لا يغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
ملاعبة الرجل المرأة وان لم يرد كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
اي الحرام في ذلك كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه او فخذيه بللا ان تذكر حلالا وتيقن انه مني او مني
او منك ان تذكر او مني او منك ان تذكر حلالا وتيقن انه مني او منك ان تذكر حلالا
ان تذكر حلالا وتيقن انه مني او منك ان تذكر حلالا وتيقن انه مني او منك ان تذكر حلالا

منه في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه

وقال ابو حنيفة لا يجب عليه ان يذكر الاحتلام لان الاصل في الاغتسال الاغتسال بالوضوء
وهما اذا ما احتياط لان التام غافل والمغفل في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في الاغتسال بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لان ما احتياط في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
او لم يرد في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
وغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
عطف على خروج مذي وودي يكون ذلك الاحتلام ماء غليظ يغسل البول وحقيقته
خاص في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لا يغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
للتيميم والغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
والا يتم الكحل والغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في الاغتسال بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لزم تقدير المذي على التيميم كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
ليزول ذلك وكذا في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لصلوة الجمعة في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
كونه من الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
على ان من الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
وكسوفه واستسقاءه احتياط في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
على الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
لما هو واجب الاغتسال كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
واجب الاغتسال كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
اقول كان الحج فلا يجوز الطواف اولى كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في من الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
ما ذكر في غايه الامم السويح ولما ذكرنا وجوب الاغتسال في الطواف كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
وقراءة القرآن احتياط في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه
انما كان في الغسل بالوضوء كذا في الغسل والتميم والغسل بالوضوء وغسل في وجهه



[illegible]

المياه التي يجوز بها الوضوء
والغسل

[illegible]

٧ أن يكون الخاطب جامعاً للمعايير الأولى أن يجري
على الأعضاء فالخاطب والمشاغبي أما

حتى يلزم إعادة الصلوة الا لو كان فيها ما وافق غير صحيح نجاستها في الماء لا من غير
في التوضيحية اذا كان غسلا على النجاسة لم يلزم ان يغسلها هو الصحيح كذا قال في التوضيحية ما اذا لم يمتزج
انما نصيبا كان في حق هذا وانما ينفي او يمتزج فممنوع ان نجاستها من الماء لا يلزم
في حقها التفتيح لان نجاستها لا يمتزج بالصلوة لان التفتيح كذا في الماء لا يمتزج فان
ينبغي ان يكون ما قدر له من النجاسة اكثر مما قدر له من التفتيح فلو اقتصر في تقديره من النجاسة على التفتيح
لنقوم ان التفتيح يقتضي من اكثر من مرة او تفتيح ولو عكس لزم ان التفتيح يقتضي من اكثر من مرة
فجميع بينهما بياناً للحكم في يوم فظهر ان نجاستها في التفتيح ليست كنجاستها في التفتيح
في التفتيح واقتصر في النجاسة على التفتيح وكان الوجه العكس ولا نجاستها من غير ما يلزم
انما هي من النجاسة بل غسلا اصابها ما ولو اخرج الحيوان الواقع في البرزخ ما لم يكن غير
نجس الجنب اعجز الخنزير والكلب عن غسلين ولا ينجسهما ولا نجاستهما في الماء الا ان كان
ظاهر ان كاشا ونحوها او نجسا لا نجاستها في الماء والنجاسة في الماء لا ينجسها في الماء
فانما خرج حيا لا ينجسها في الماء ظاهر وانما النجاسة في الماء لا ينجسها في الماء
لكن نجاستها في الماء والنجاسة في الماء لا ينجسها في الماء ولا نجاستها في الماء
في ذلك من الحيوانا ظاهر لانها مخلوقة لئلا ينجسها في الماء لا ينجسها في الماء
فوه اي في غير الماء فيكون كذا في الماء كذا في الماء فان كان ما به ظاهر اقل الماء طاهر وان كان
نجسا فالماء نجس فخرج كله وان كان نجسا فالماء نجس فخرج كله وان كان نجسا فالماء نجس فخرج كله
فيستحب من صوره في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
وسواء كان نجسا او طاهرا في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
وهو الخنزير والكلب ينجس في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
ويعد اكلها ومضغها نجسا في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
النجاسة وهذا دليل على النجاسة والنجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
سواء كان نجسا او طاهرا في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
المخلقة الى الجائبة في هذا الناس وسبيل في نظره في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
والنوع من مكره اما النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
لا يصلح منقار الخنزير في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
حتى لو صبست وعلم ان النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
اوجبت نجاستها سواء كانت نجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا

لا ينجسها

واذا كان
مشكوكا

هذه عبات اكثر المشايخ وبعضهم ان يكون من نجاستها في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
لو غس في النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
والمشايخ قالوا ان الماء بالثبات التوقف لتساوي النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
في طهرته وقبل في طهرته ونحوه في التفتيح وفي التفتيح كذا في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
متولد من الماء فاحذر من ذلك في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
فمن اخذ في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
ونجس في النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
وفي غايته لا ينجس في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
لا يصبرون مشكوكا في نجاستها في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
الوامدة عنها دون الجمع في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
خرج عن الخلق بيقين كذا في النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
عند ذلك نجس في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
في ذلك من النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
ان جليلنا في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
او من الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
بما تذا في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
منه شيء وينبغي ان يكون بين الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
وقد في النجاسة في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
وذلك يختلف بصلابة الارض وما فيها من النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
محتاجا الى البيان فالتفتيح كالتفتيح في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
فانما اصابه ما هو صاحب اليد في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
لذلك الفرق ثبت بالحدس في النجاسة في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
فرق الجائبة في النجاسة في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
نجس في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
على الماء في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
فولت من الماء في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا
فيكون نجس في الماء في الماء في الماء في الماء في الماء سواء كان نجسا او طاهرا او نجسا او طاهرا

باب التيمم هو لغة القصد وشرع استعمال القصد بقصد الظاهر جائز ولو قبل الوقت فلا كراهية ولا كراهية من غير واحد وغيره يعنى يصح ما من المضاف الى المضاف وعندنا انما يثبت لكل منهما ويصلى من الغلظة بالجملة متعلق بجائز وجب بقاءه ونقاءه وعجزوا عن الماء أى يكتفى بطهارة حتى ان جاز ان يذهب النور كما كان الماء يكتفى الوضوء لا الفصل يتم ولو عجز عليه الوضوء فالتميم للنجاسة بالانفاق وان كان للحدوث يكتفى غسل بعض اعضائه فهو ايضا على الخلاف بعد ذلك العلماء متعلق بجزائمه ولا يوثق القرح اربعاً او في خطوة او مرة اخرى بعد كل استعمال للماء ولو انما استعماله من غير ذلك ولا يشترط خوف التلف فلا كراهية او يجرى يؤدى الى الهلاك او المضر ولو في المضر فلا كراهية او عدل او سبع بينه وبين الماء والقاء النفس الى التهلكة طهر فتحقق العجز عطف يحصل له ولو لا يثبت او عدل ان كالدوا والنجاسة او خوف في صلوة جبانة ان استعمال الوضوء غير الاولى يعنى اذا غاب عن الارض او الامانة وهو لا يجوز لظاناً او او الميا او المالح في صلوة الجنائز ان استعمال الوضوء جائز له التيمم وعبارة الاولى او المالح كما لا يخفى او خوف في صلوة عيد ولو بنا أى ولو كان التيمم لبناء يعنى اذا شرب في صلوة العيد متوضئاً ثم سبق له الحدث وغافله ان توضأ فانه الصلوة جائز له ان تيمم لبناء لا اى لم يجر التيمم لغونه او قيته والجمعة لان قوته الى التلف وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة او سجدة التلاوة متعلق بقوله وانما المعين بهوى عبادته مقصود لا يصح الا بالظواهر حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسحاة الكراهة والاقامة لا يؤدى الى الصلوة فلما اذا شرط في التيمم لها تيمم كما لا يوافق له انما كفر ليس باهل للتيقيد والوضوء غير شرط بها فلو توضأ بلا تيمم ثم سجد بصلوة بغير تيمم متعلق ايضا بجائز ان سوغنا الى الضربة والمرايدان المضر وبنا على الارض وان لم يكن فيها تقع وجهه وبغيره فحيث لو يجرى قليل لا يجرى به والا ولا يجرى عينا فانه اى يجرى بغيره انما يحصل للمحتاج باليقين واليد على الارض وان لم يكن على الارض او على الارض ليعنى ان المار بالماء يغسل بالارض او يغسل بالارض أصابعه فحسب حاج الضربة باليد المتخلط بالارض ان هذا يقتضى شرط النفع وقدره بالارض بعد ولو لم يقع فثبت على طاهر متعلق بغيره من مثل الارض كالنار والرمال والحجر والكل والذئب والذئب والفضة المختلط بالارض حصة وشوطها عابرة ونخرج عند المالح المائى لانه ليس جنس الارض وهو لا ينطبق اى لا يلبس احرازه الذئب والفضة والحديد ونحوها ولا يجرى منه اى لا يصير قذراً بالاحراق كالشجر وذلك لان القصد بهم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول

عندنا خلافا لما افقنا اذا كان مع الجنان
يوجب الصواب ان احد شعبنا يتيم

بد بیان

ماہنامہ

مالی

ما ليس من جنسها أو ينطبع أو يتردد ولو كان ذلك الطاهر بلا نفع أو عيبا ولا يعطى على قدره على
 والغسل للترفع أي وبضربين على الترفع بلا عجز عن التصدق كما إذا كنس ظن أو هذا أو كان
 فاما عيبا وجده فذكر عيبا في موضع ما روي في ذلك من وجوب طهارة الماء غلوة وفي
 ثلثمائة ذراع إلى الزمالة وعن أبي بصير أنه إذا كان الماء بحيث لو ذهب إليه وتوضأ ذهب الماء
 وتغيرت عصبه كانت بعيدا ما زال التيمم وحسن هذا المخطط أن من غر بى الماء والأفلا
 طلبه ونذر لاجب أي الماء المصنوع آخر الوقت فلو صلى بالتيمم فلول الوقت ثم ذهب الماء
 والوقت باق لا يترك وضعا في الماء في ظل أو فر غير بى أو وضع فيه ربي وصلى
 أي بالتيمم لم يزل المصنوع الاعتدال في نفسه ولو وضع غيره بلا عمل فقبل ما زال التيمم فافا
 وقيل هو أيضا مختلف في طلبه من رقيقه فان منعوا إعطاء بالكر من المل أو أعطاه
 أي ثم المثل وهو ليس تيمم ولا أي وإن لم تمنعوا إعطاء بمثل المثل وعونه فلا تيمم فيه
 أي قبل طهارة قبل إزار التيمم اختان في هذا أنه وقيل لا اختار في المصنوع ولم يجر التيمم
 على غير نجست ذل أنها لا تها لكون طيبة وأن طهرت بخلاف المصنوع إذا الطاهر كان فيه
 فيها وناقضه من الضوء لا تنقله والقدح على كفاي طهره لا الحذر في التيقظ
 فيمنتهى طهوره في التراب أنه طهر بالمستفيض لا تليس يخرج نجس الحقيقة ولا محكما فلا
 قدر على الماء ولم يوضأ ثم عدل التيمم وإذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء طهره مثلا
 وفي الماء وأخذت هذا في وجب الوضوء فقيم لها ثم عدل الماء ما يكفيها بطل تيمم في كل
 وأخذها وإن لم يكن لا مدها بقي في حرقها وإن كان لا مدها بعينه غسله وبقي التيمم في كل الآخر
 وإن بقي لطم منها منقرا غسل المذعة لا الجنب لأنه غلط فضل عن جاحته فانه لو كان مشغولا
 كرفع الكعس في في كمد المد وما قضى أيضا فمروا لنا عس بى أي بالتيمم على الماء ولو لم ينام
 ينقض تيمم بالثوب لا المرو على الماء كالمستيقظ أي انقضاء تيمم المستيقظ بى على الماء
 بالبرية فافا لا تنقض حتى إذا تيمم المسلم ثم ارتد العيا بالله منه ثم أصبح صلواته يرجع
 أكثر أي لو كان أكثر أعضاء الوضوء منه جرحوا في الحدث لا ينقضوا أكثر جميع برة في الحدث الأكبر
 تيمم لأن الأكثر من الكل والأي وإن لم يكن أكثر تجزأ غسل الأعضاء في الوضوء والغسل
 ولا يجمع بينهما أي بين التيمم والغسل لا يجمعهما بى في ذلك والمند منه ولا نظيره في الشرع
 ولو كان أكثر مواضع الوضوء جرحته بوضعه الماء وبأكثر مواضع التيمم جرحته بوضعه التيمم لا يفتي
 قال أبو بصير أنه قد عليه ونصلي ونعيد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء ما في العباد
 ونعتل الأضمار الوضوء ومجرب في الجمع ونيز في أن نومنات قتلنا عابرا التيمم ونعيد ما ذكرنا

أَيُّ الصَّلَاةِ

والاصح ان كان حيفا ويصل الى اعتدال بالاشهر قبل التمام وبعد لا وان كان
او احضر وزي بيضا فاستحاضت صاحبه العذراء لا تستوعب ذلك تمام وقت صلوة
ولو كان بان لا يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا ويصلي فيه فالياء الحرج وفي البقاء
كفي وجوبه في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال القائل
الشرع في الغاية ذكر في الذخيرة والغيب او في الغيبة انما هو في وقت الصلاة والحج
وغيره مطلقا جامع الخلاط والمناقب والحج انما لا يثبت حكمه استحاضه فيها حتى يتر
بها الامر وقت صلوة كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون النبوة مثل الانقطاع
في شرط الاستيعاب قال النبي صلى الله عليه وسلم على كل من الغيبة ونقله وفي الكافي
لحافظ الدين واما يصير صاحب غيرة في المجد في وقت صلوة زمانا يتوضا ويصلي فيه
خاليا عن الحرج ثم قال هذه علامة كتب الحنفية كما نراه فكان هو الاصل والآخر
الذي على الكافي بان كلامه مخالف لتلك الكتب اقول لا مخالف بينهما لان
المراد بالذكر في تلك الكتب من استيعاب ثبوت العذر مقام وقت الصلوة عين الذكر
في الكافي بدليل ان شراح جامع الخلاط والوافي شرح قولهم ان زوال العذر
الوقت كالنبوة ان لا ينقطع الكمال معتبر في بطلان خصته المعذرة والقاصر
غير معتبر اجماعا فاستخرج الى حد فاصل فقد في وقت الصلوة كما قد في ثبوت العذر
ابتداء فانه يشترط لثبوتها في الابتداء ولو ان التمسك اقول الوقت في الغيبة
انما يصير صاحب غيرة في المجد في وقت صلوة زمانا يتوضا ويصلي فيه
عن الحد الذي استدل به فلا مانع الى في هذا الاعتراض قلت اوله ولو كان
واخر حقيقة وهو ان صلوات العذر يتوضا في كل وقت ويصلي في اي وقت كان
فيه اي في ذلك الوقت ما شاء من وقت وقيل وعندك ان في يتوضا لكل وقت وقيل
انما قل بتبعين الفرض وينقصه في وضوء المعذرة خروج وقت لا دخول وقت وعندك
دخول وقت عند الذي في كلامه فيصلي المتوضي قبل الزوال الى آخر وقت الظهور لا في
لو جرد دخول الوقت اخر وجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس وقتا قبل طلوعها وبعد
طلوع الفجر او بعد الخروج لا الدخول **باب تطهير الإرجاس**
يطهر المتنجس بوجاهة كان او غير عن نجاسة من غير قول عينا ومن قال انما كالتلويح
والدلالة ان المتنجس زواله بالاحتياج الى الصابون ونحوه فان لا له المصلحة
لعل نجاسته الماء فاذا احتجج الى آخر شق عليه ذلك بالماء متعلق بغيره يزول

ومناج

ومناج ينزل اي من شأنه ان لا يمتد بان يكون اذا غصصا في كل وقت ونحوه كما لو
تخلو في كل وقت كالتلويح فان في يد سوية لا تنعصر عن التلويح فيبقى بنفسه في التلويح
ولا يزيل غيره ويظهر المتنجس عن غيرها اي غير المتنجس بالفساد ثلثا في المنعصر اي ثلثا
ان ينعصر التلويح نحو الى غلبة ظن الطهارة فان غلبة الظن على الاثر لنا الشرعية
وقد روي بالفساد العصر ثلثا في المنعصر اي من شأنه ان ينعصر كالتلويح ونحوه
مبالغا في المرة الثالثة حيث او عصر بعد طاقة لا يسيل من الماء ولو لم
فيه صيانة للتلويح يظهر وتسلية الجفاف عطف على العصر اي وقد روي بالفساد
وتسلية الجفاف في غيره اي في غير المنعصر فالمراد بالجفاف انقطاع التلويح لا البشر
فقد اقاموا انقطاع التلويح مقام العصر اقاموا اجزاء الماء مقام التلويح ثلثا
كما ياتي اعلم ان لا ينعصر اذا نجس لا يظهر عند مجزئه ابدا لان النجس ان يزول
بالعصر ولم يوجد عند النجس يظهر بفساد وتنجيفه ثلث مرات نجس لا يبقى له
لون ولا رائحة وبما يفيق فاذا كانت الخطئة منسقة في الماء النجس فطريق
غسله وتنجيفه ان يتقع الخطئة في الماء الطاهر حتى ينشرب ثم يتجفف ويغسل بالمر
في الماء الطاهر ثم يتردد ويعمل في ذلك فيها ثلث مرات ولو كان لا يكون منسقا بالماء النجس
يسقى بالماء الطاهر ثلث مرات ولو نجس غسل فطهره ان يصب فيه ماء بقدرة
فيغسل حتى يعود الى كانه والذين يصب عليه الماء فيغسل فيغسلوا الذين الماء فيرفع
هكذا يغسل ثلث مرات ثم ان المعبر ان غلبة الظن بالطهارة وكان حطوا احتسنا
باعتلاف الحال وبغير نجاستها الراد ان يبين بعضا آخر فقال وعن النبي اي يطهر المتنجس
بالماء ثوبا كان او بدنا يغسله بطهارة او بياضا او فركا بغيره ان ظهر رأس الخشقة
مقارنة ان لا ينجس طاهر لم ينجس الفرك بل يغسله ولا فرق بين النجس والبدن
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يظهر البدن بالفرك ويظهر الخشقة عن غيره
جفف عليه وعلى الخشقة بالذلك بالارض كذا رطبته اي يطهر الخشقة ايضا عن غيره
رطب على الخشقة بالذلك اذا بولغ فيه اي لذلك ويظهر الخشقة عن غيره اي في غيره
جرم بالفساد ويظهر التلويح كالماء واليسف والكي ونحوه بالمسح واما اعتبار
بالانصاف لا نكاحا خشنا او منقوشا لا يظهر بالمسح ويظهر البساط بغيره
عليه قبله واولية كذا في التلويح الثانية وقبله كذا في البلية كذا في الجبهة
وقبل البلية كذا في الوفاية يتجلى من اطراف اي ان يطا يصلي على اطراف الطاهر منه

والغسل من أي الخمر أو لوانه يلا كشف العروق فيغسل بغيره ثم يخرج المخرج عنها القدر الذي
صالحا كذا في الظهير ^{والحد} ويغسل بطن الصبح وأما في حصيلها البقاء أو أصبعين أن يخرج
فيأخذ أو ثلث أو حتى لا يزداد ويصعد إلى السرة فيغسل على سائر الأصابع وضوءا قليلا
في ابتداء الاحتياط ويغسل ثم يصعد بصره إلى الغسل ثم يصعد خصره ثم سببا بشرا
ويغسل ثم حتى يطهر قلبه والبراء تصعد بصره وأوسطها جميعا ثم تغسل كما يفعل الرجل في
لويحات بالصبح وأما كالأصابع فيقع أصبعها فيقفل لئلا يغير عليها الغسل وهي لا تشرك في الظهير
ويغسل بغيره ثانيا ويغسل أي غسل المخرج كما في وقت ما فوق الدبر من الخمر فيقول المخرج
الإنسان في متعلق بغيره أو أي ولو كان الخمر قد مر فوق ذلك فإن اعتبره لا نقاش
لا العروق حتى لو حصل أو ما دكر في ولو غطت لثمة أو غيرها يغسل المستحب في الدبر أو
عند الجن حنفية وعند ما ثانيا وكبره بغيره لأنه لا يخرج كور في الحديث وطعام الأذن
لما فيه من خفية لال الخمر برفا واليهام كالخيش لما فيه من نجاسة الطاهر بالضرورة ودون
متغير في السقينة والخمر خمر في عجم وشي خمر بين الناس وقد لا يباع ونحوها
لا تدين في الاحتياط وورد الذي في الأضياء المذكورة وغيره للمنع أيضا الأضواء بأن يكون
يسرا مقطوعا أو بها جرح أو ولو استنجى بالأضياء المذكورة فإنه لا ينعى في غيره
فلا ينافي الشرع في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدبراهما
لا مطلقا بل بكشف العروق لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الغائط فغطوا قبلتك لا تقبلوا
ولا تستدبروا ولكن ترفقوا أو غروا أو فليس لك الخ ذكر في الاجناس لئلا يترك المحدث
بل لا تركه لا يترك كروا ولو في الدنيا أو الدنيا لا يترك ويكره غطها أي البول والغائط
في الماء والظلمة أي غط فوم يستعمل فيه والطريق وحت شجر ثم يخلو غير الظاهر
في الحديث والظاهر والتكلم عليها التي عن أيضا والبول قاعا إلا بعد كذا في التنازل
وتجيب الاستبراء بالمشي أو التمشي أو النوم أي لا يسطح على شدة لا يسرع حتى يستقر قلبه على
انقطاع العروق كذا في الظهير وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه كذا في الصحيح أن
طابع الناس عدا أتمحت لفتة في قلبه صراطا ما إن كان يستنجي كل أم لم يخاله
كذا في كتابا خافية ومع طهارة الغسل تطهر اليد كذا في الملتقط ^{في التيمم}

كتاب الصلوة

شرط لغرضيتها الإسلام والعقل والبلوغ لما نقر في الأصول أن مدار التكليف بالشرع
هنا الثلاثة وأن وجوبها أربعين سنة عشرين عليها أي على كل ما روي

عن النبي

عن علي السلام أنه قال لا ذكر بالصلوة وهم أبناء سبعين وأضر يوم عليها
وهم أبناء عشرين ومن غيرها أي منكم الصلوة المحتسبة بمعنى من فرضيتها
كافر لنبوتها ما لا دلالة لقطعية التي لا احتمال فيها فحرمه كالموت وقادها عمل
بجائته أي تكاسلا فاسق يجلس حتى يصلي لا تدفع جسدا حتى العبد حتى الله حتى
وقيل يضرب حتى يسيل الدم منه مبالغة في الرغبة ويحكم بإسلامه فأعطاه
بالجماعة يعقون الكافر إذا صلى بجماعة يحكم بإسلامه عندنا خلافا لما في غيره
لأنها مخصوصة بهذه الأمة بخلاف الصلوة منفردة وسائر العبادات لا يوجد فيها
في سائر الأجم قال عليه الصلوة في الأجر من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا
فومنا قالوا المراد بقوله صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة وهي
الصلوة بدو الجماعة في الكوفة أيضا ولا يجزئ فيها النية بسلامة أي بالنفس
كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالقدية في حق الشيخ الثاني أيضا
أنما يجوز إذا شرع ولم يوجد ويجب قبول الوقت على مذهبنا ولو وجد السبب في تقرب
في الأصل ويجب عليه في العذر كصبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومغنى عليه فأقرا
وما نفا وأفساء ظهرنا بأخرة لأنه لا تسبب فقد ولا يجوز قبله امتناع تقدم
المستب على السبب فوقت الفجر قد لا تأول اليوم من قدر الظاهر نظر إلى الصلوة
في أول الواجبات من طلوع الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في الأفق المستب بالصبح
الطلوع الشمس ما روي أن جبريل عليه السلام أت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها صبح طلع
الفجر في اليوم الأول وفي الثاني من أسفر صبا وكاد الشمس تطلع ثم قال ما بين هذا وبين
وقت لك ولتمت ووقت الظهر من زوالها أي الشمس إلى طلوع الظل لئلا تأول
فلقولنا أم الصلوة لعلك الشمس من زوالها وعليه كذا ولا ما تدبر عليه السلام
في اليوم الأول وقت الزوال وأما الثاني فلا ما تدبر عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك اليوم
وعند ما آخره إذا صار الظل مثله سوى الفجر أي في الزوال التي لغة الجمع
ظل الرجوع من المغرب إلى المشرق حين يقع على خط نصف النهار وإضافة ذلك الزوال الذي
ملا به يستلحق عند الزوال فلا يعد تسامحا ووقت العصر من أي طلوع الظل مثلية
الحج وبعثا أي الشمس أو لعلها المذكور منها قول أبي حنيفة ^{الظل} وعند ما إذا صار
مثله من وقت العصر وهو متى غروب وقت الظل على القولين وأما آخره فلقول
عليه السلام أنه ذكر من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهو الباقي

الوقت

الفجر

الظهر

العصر

المغرب

العشاء

الوتر

الافاق المسجبة

ووقت المغرب من اي غروبها الى غروب الشفق وهو عند اربع حيفتة البياض الذي
يعقب الحيرة وعند ما الحيرة وبقيت لا يطباق اهل الكساية حتى نزل الانوار
تجمع اليه ثابت عنده من اجل انما الصلابة الشفق على الحيرة وفي المبوط فكلما
اوسع وقول الخوط ووقت العشاء والوتر من اي غروب الشفق الى الصبح اما اول
فقد اجمعوا انه يدل على عقيب الشفق على اختلاف فهم فيه واما آخره فلا يجمع السلف
انه يسبق الى طلوع الفجر الا يرى ان الحائض اذا طهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها
قضاء العشاء بالاجماع فلو كان الوقت باقيا وجب عليها هذا عند ابي حنيفة
وعندهما وقت الوتر بعد العشاء بلا خلاف في الاخر وهذا الخلاف مبني على ان
الوتر فرض عندك في سنة عند ما كان سبجي وقائق الخلافة تظهر في موضعين
احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاها فظهر فساد العشاء الا الوتر
فان الوتر يصح ويعد عشاءا وهذا عندك لان الترتيب يقطع بمثل هذا العذر وعندك
بعد الوتر ايضا لا يتناولها فلا يصح قبلها والاشارة ان الترتيب واجب بينه وبين غيره
من الفرائض حتى لا يجزى صلوة الفجر بالمصل الوتر عنده وعند ما يجوز ان لا ترتب الفجر
والسنن ولا يجزى ان اي العشاء والوتر لفاقد وقتها اي من لم يجد وقت العشاء والوتر
بان كان في بلد يطول الفجر فيه كما في بلاد الشام وقبل ان يغيب الشفق لم يجز عليه بعد وقت
وقت التراويح بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر ويعد لانها فوافقت سنة بعد العشاء
على لا يصح وقيل ان احاد والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدها
وفوقها وقيل بالليل كله قبل العشاء وبعد العشاء وقبل الوتر وبعد لانها قبل الليل
لما فرغ من اذان او كانت الصلوة شرع في بيان الاوقات المسجبة فقال ويستحب تأخير الفجر
ما يمكن فيه من قبل الفجر اي من ثم اعاد ان كانت بان ظهر فساد وضوءه قال عليه السلام
يا فخر فانه اعظم الاجور ويستحب تأخير ظهر الصيف للبراد لقوله عليه السلام لا يردوا بالظهر
فان شئت لشر من فجعهم وتأخير العشاء الى آخر تلك الاوقات يكون ابتداء قبل آخر تلك
وانتهاؤها في آخر تلك وتكون التحسين وما يوفق بين قول العذر على ما قبل تلك الليل
وقوله صاحب الكين الى تلك الليل ان آخر الوتر الى الفجر للوقت بالانتباه وان لم يبق الوقت قبل
لقوله عليه السلام لا يردوا بالظهر فانه اعظم الاجور ويستحب تأخير ظهر الصيف للبراد
ويستحب تأخير العشاء بالمازوع عن ان يفسد الله عليه السلام كان يصلي الظهر
في ايام الشتاء ما يذكر في اذهاب حيلها اكثر ما يفي منه قوله احمد في تأجيل الفجر لما يري

الافاق المسجبة

انه عليه السلام كان يصلي المغرب في غروب الشمس وتوارى بالحجاب رءوس البحار ويومئذ
يعجل العشاء والعشاء لان في تأخير العشاء انما هو في الوقت المذكور وفي تأخير العشاء
تقديم الجماعة على اعتبار المطر والطين ويؤخر غيرها يعني الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر
لا كراهة في تأخيرها والمغرب بخلاف وقوعها قبل الغروب والاشارة الى انما كان لا يصح تأخيرها
تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلوة جماعة حضرت قبل ان يقرأ الوتر
التي ذكرها بقوله حال الطلوع والاحتواء والغروب وهو موقوف بقوله لا يصح الى الاعتصام
استثناء من قوله لا يصح صلوة فان اذا ما لا يكره في وقت الغروب لا ينداء كما وجبت لان
سبب الوجوب في الوقت ان لم يؤد قبل فساد اذا كان كما وجبت لم يرد فعلها فيه وانما يكره
تأخيرها اليه كقضاء لا يكره فعلا بعد خروج الوقت وانما يحرم تقويمه قالوا الملائكة لا ينجون
ما تلاها قبل هذه الاوقات لاها وجبت كاملة فلا يثبت في الناقص وانما اذا تلاها فيها
فجاز اذا واما فيها بلا كراهة لكن لا افضل تأخيرها اليه في الوقت المستحب لانها لا يفتقر
الى تأخيرها في العشاء وكذا الملائكة بصلوة الجماعة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت
فيها جاز بلا كراهة لانها اذيت كما وجبت اذا وجب بالخصوص وهو افضل والتأخير كره
وانما المخرج المذكور في هذه الاوقات التي الواردة عنها في الحديث بناء على انها اوقات يستحب
عبد الشمس كذا اي كما جاز العشاء وقت الفجر جاز تطوع بدليها اي في الاوقات
او في الاجزاء فيها وقضاء تطوع بدليها فافسد لما تقررت ما وجبت فاصابها
ناقصا ولا فضل في الاولين يعني تطوعا بدليها او نداء فيها القطع في قضاء
في الوقت الكامل الذي يلي وكذا بعد طلوع الفجر والاداء صلوة العصر الى ان المغرب ينقل
سوى سنة الفجر وانها لا تكرر وكذا المندوب وكذا الطلوع ما بدليها فافسد لا يكره
القائنة في هذه الزواجر في الاوقات الاحرار فان القضاء فيه مكره واداء صلوة الجماعة
ولا بصلوة وسجدة التلاوة فيها وكذا ما سوى القائنة عند خروج الامام الى مصلي
المخطبة اطلقها ليست اولى جميع المخطبة للجمعة والعيد وخطبة الحج وغيرها ذكره الزيلعي
وسراج الصلاة حتى يفرغ من الصلوة لا من سجدة المخطبة وسيا في تحفيقه في باب صلوة الجمعة
انشاء للكل وانما كره لما فيه من الاستغناء عن سائر المخطبات قال صاحب الزواجر
وسجدة التلاوة وصلوة الجماعة الاخرى الامام للمخطبة وقال صاحب الزواجر في القائنة
وقت المخطبة من غير كراهة واخيرها من غير كراهة لانها لا تكرر الا في جميع فساد وقت العشاء
خلافا لما افصح في تأجيل الفجر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء بعد الظهر وفي السجدة

الافاق المسجبة

التكبير
رفع اليدين

بما لا يحرر الاستاء للمباينة قبل الشروع بخلاف ما قيل في التكبير في قوله
يا اكبر يا بوقول الله اكبر بالهذف وهو ان ياتي بالماء في حركته او لا ياتي به
لان في فعله في التكبير عن غير الله تعالى والنفي قد مر حذره الذي في قوله حتى يحاذيها ما يمشي
اذ ينسكن في الهداية وما افاض في ان يحس طرفيها ما يمشي حتى ان يمشي بعد رفع المرات يدعيها
من تكبيرها هو الصحيح لا تناسلها وعلى هذا تكبير القنوت والاعيان والجنات والصالحين لها
اي غير مقرر ولا مقصود بل يشوق وبارت التحميد على التكبير نحو قوله لا اعظم
او ان يركب التكبير سبحان الله والتهليل نحو لا اله الا الله وبالقافية يمشي
بذلك استكمال الوقوف او في غير ذلك كما لا يخلو على الدعاء نحو في قوله لا اعظم
ان يركب التكبير على غير التكبير ولا يشوب بالدعاء وجهه في التكبير الامور وكبر المومنين
سرا لا فضلا عندنا حقيقة ان كبر المومنين مع الامور لا يشوب كبر في الصلوة وحقيقة المشاكلة
في المقارنة عندنا الا فضل ان كبر بعد لا تتبع الامور في التسليم عنه ويأتي في قوله
وكوفا للمؤمن الله اكبر قبل قول الامور لان الامور لا يكون شاعرا في الصلوة عندنا واجمعوا
على انه لو رفع قول الله اكبر قبل قول الامور لا يكون شاعرا في الثانية وهي اي التحميد شرط
عندنا وعندك ان يركب وقاية الخلاف في ظهور في جواز بناء النفل على تحريم الفرض في الصلوة
الظهر يصح ان يقوم في النفل لا احرار جديدي وعندنا لا يصح الا باحرار جديدي وجواز البناء
لها اذا كانت مكان مؤذنا النفل شرط في الفرض وهو بان كان مؤذنا للفرض والنفل
واذا كانت مكان مؤذنا النفل بركن الفرض وذلك لا يجوز والمذكورات من بين رفع اليدين
للتخميد ونشرها بعد جهر الامور بالتكبير ومنها ان الفرائض القيام في الفرض يعني
ان فرضية القيام مختص بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل مع ما ذكرناه
بدونه كما سياتي في بابها وفيه يصح حينئذ على ما تحت سنه وعندنا ان يرفع على
وصفنا لوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويجعل بالخنصر والابهام
على السبغ ويرسل يدي في قومة الركوع وبين تكبير العبد والحاصل ان كل ايام فيه
ذكر مستوف في الموضع وكل ايام ليس كذلك ففيه الامسال ويبنى اي يقول سبحانك
الله اذ قوله وجعلنا في قوله لا ياتي في الفرائض لا ياتي في المشاهدة ان ام ان يقرأ
اقتدى بسرا وعما قبل الجهر في الاقتران من جهلا يبنى ولا يؤمن ان لا يصح في البناء
قوله في جهرا يعني في خلافا لا في جهرا مع ما ذكرناه في قوله لا ياتي في المشاهدة
وعنده ما لو قال قبل التكبير خضر الله في جهرا في قوله لا ياتي في المشاهدة لا ياتي في المشاهدة

الشي

التعريف

المسوق

المسوق في قضاء ما سبق لا الموم لان المسوق يقرأ ولا يمشي لاننا اشبهنا الاقتران
فيستوفى والمؤمن يمشي ولا يقرأ فلا يستوفى ويؤخر في التعريف عن تكبير العبد
لا يقرأ بول شاء فينبغي ان يؤخر التعريف متصلا بالقرأة لا بالثناء وفي اي المذكور
ايضا سائر يعني وضع اليدين على السرا والامسال في قومة الركوع وبين تكبير العبد
والثناء والتعريف ومنها اي الفرائض القرأة فرضها اي لقوله تعالى فاقروا ما تيسر
من القرآن طرودا وهاهنا خارج بالاجماع وعندنا تلك الايات قصارا واية طويلة والمكتف
بها معنى تلك الايات ان قرأة الفاتحة في سورة او مقدارها اليها واجب في تكبير
وقرأ الفاتحة ويسمى اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم سرفيا فقط اي لا يسمي في سورة
بعدها ويؤمن اي يقول امين بعدها اي الفاتحة سواء كان اما او مؤذنا او غير
ويصحبها اي الفاتحة سورة او تلك الايات من اي سورة شاء وواسع في الفاتحة في سورة
سنة فيكون التسمية سنة يؤيد ما في معراج الدلائل روي الحسن عن جعفر
ان المصلي يسمي في الصلوة ثم لا يصحبها لانها شرعت لا فست في الصلوة كما تعوي
وإن شاء وهما اي الفاتحة في القم واجبان قرأة الفاتحة ليست برك عندنا وكذا
ضم سورة ايها خلا فالت في الفاتحة وكذا في قوله لا يقرأ في الفاتحة
الا بقا في الفاتحة في سورة معها وان كان في قوله لا يقرأ في الفاتحة لا بقا في الفاتحة
كان في الهداية وعرض الامور السورة على قوله لا يقرأ فيها بان احد المومنين في سورة
لكن وضاح الهداية في قوله لا يقرأ فيها فاما تيسر القرآن والزيادة عليه في قوله
لم يركب يوجب الفاتحة بوجوبها لكن الفاتحة واجب في يوم الايام بركها
دون السورة وثلاث الايات بقية السورة في الاحتياط فكذلك هنا وكذا الاية الطويلة
وسنتها اي سنة القرأة في السفر تجوز الفاتحة واي سورة شاء وامتنع في الركوع
وانشقت وفي الفرض تحس في الفري والظهر والنفصل والعصر والثناء او ساطع والثناء
قضاء وفي الفرض بقدر الحال من الجرات طول الى البروج ومنها او ساطع الى
لم يركب ومنها قصارا في الفرض ومنها اي الفرائض الركوع بركها قصارا اي مختالا
على الصلوة والامسال كبر عندنا كبر خفض ورفع ويبنى اي يركب يركبها اصطلاحا
لا يندب التخرج الا في هذه الحالة باسطا ظهره نحو لو صلب الماء على ظهره لا يستقر له ايضا
راسه ولا منكبا ويظهر فيه اي الركوع مستحبا اي قاله سبحانه في العظيم تلك
مرات هي ذنابه لقوله لا يركب الركوع في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه في ركوعه

القرأة

بيان طول الفصل

وذلك لانه وقال في سجوده سبحانك الذي لا يشرك لك سجوده وذلك لانه
قوله ان ينقص منها ولو رفع الامر لانه قبل ان يتم المقصد في ثلثاتها في رواية
والصحيح انما يتابعها والمأذون فيلزم فصل المنفرد بعد ان يكون الختم على وترها والله
فلا يزيد على وجهه القوم ثم يسبح اي يقول سبح الله من حمد رافعا راسه الركوع
والامر يتقرب الى التسمية والمقصد في التسمية بالتحيد يعني بتبليغ الحمد والثناء
انما عليه قال اذا قال الحمد سبح الله من حمد فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري
فمن بينهما والقسم بينا في الشكر وفي الحيط الامر بتبليغ الحمد افضل الثناء
والمنفرد في كل مقصد حيث يتقرب بالتحيد قال الربيع عليه السلام المطهر
على الوجه ان يسبح من على التحيد والشعر يعني عليه السلام وقيل المنفرد بجمعها
اي التحيد بجمع وهو رواه الحسن عن ابن خزيمة قال صاحبه الحديث هو الصح ويقوم
مستويا بعد في رأسه واسوى الاصبعين وهو جبريل اي في الركوع حتى يطهر
واسوى جبريل الركوع وتفرج الاصابع في التسبيح والشعر بجمعها مستويا سوقا
اي الاصبعين في الركوع انما هو من تدبر الركوع واجب لا يشعر بغير الركوع
القوم بعد رفع الرأس في الركوع وبين سجودين فان الاصبعين في سجود لانهما شعر للركوع
بين الركعتين فالحاصل ان مكمل الركوع واجب بجمل الواجب منها اي الركوع
السجود كبر لانه لا يصل الى الركوع ولا يكون كذلك خف ورفع الركوع رفع الركوع
ويضع ركبتيه على الارض في الركوع كما قال في الركوع خافضا لان التكبير يقارن للمنقص
هناك ولا يقارن الوضع هنا ثم يضع يديه على الركبتين لان الركبتين كانتا سجدا
وان كان على الركبتين ورفع ما بين يديه ثم قال كان كان سجدا سجدا سجدا سجدا
ثم يضع يديه بين يديه ويده التي في الركبتين لما كان كان سجدا سجدا سجدا سجدا
وضع يديه في الركبتين ويده التي في الركبتين وضع يديه في الركبتين وضع يديه في الركبتين
للجوار والارض ضامما اصابعه لا يبدل الاصابع منها مبدلا اي مظهر اعضاده مبعد ابطنه
لما ثبت الاصابع على الارض كان يفعل كذا وقيل لا يفعل كذلك في الصف من الاصابع
واضعا عليه على الارض موجها اصابعها لحو القبلة لقول عليه السلام انما سجد
سجدا كعضوه فليوجه اعضائه لقبلة الاستطاع والا تخف وتلزم بطونها
بفخذيها لان ذلك استرها فيسجد عطف على كبر بافتد وجبه منها لو اطن عليه السلام
عليه السلام على اليمن وان كانت اقوى من في السجود القر من الارض انما سجد على الجانب

السجود

ويستقر

ويستقر فيه جهته وهذا لاستقرار ان لا يجد ان بالغ لا ينزل راسه
من ذلك فلا يجوز على العظم المخرج والثن والذوق ونحوها الان يجوز للمن
يجاز السجود على كبر عمامة اي دورها وقاضل لونه ككبر وزيل لزا وجلد
جسم الارض وجاز على ظهر من يصل صلوته يان بصلي الظهر من لا حتى اي الم بصليا
او صلى المسجد عليه غير صلوة الاجل لن في الارض الصلوة فلا يجوز في الصف
وان كره الاول ان اي السجود على الركوع وقاضل لونه ككبر وزيل لزا وجلد
فانه جائز عند الحنيفة مع كراهة للمن للمن فان السجود عليها وجازها
من غير عند الحنيفة مع كراهة للمن للمن فان السجود عليها وجازها
وكره بما من منظور في الحنيفة مستحبا اي قائلا للمن للمن فان السجود عليها وجازها
فان السجود على الركوع وندا بغير يد على الركوع السجود
وتختتم بالوتر كالسجود السجود لانه عليه الصلوة لانه كان لن بالوتر لانه لا يصل
على وجه يد القوم وقالوا ينبغي للمن ان يقول عسا التي من القوم من الركوع وبقع
رأسه كبر لانه عليه الصلوة كان يجب عند كل خض ورفع في الركوع فان الركوع
اذا كان الى السجود اقرب من السجود لا يعد ساجدا اذا قرب الى الشيء يأخذ مكر وان
الى الجانب قرب من السجود لا يعد ساجدا اذا قرب الى الشيء يأخذ مكر وان
جهته الارض في الركوع بين جهته وبين الارض جائز عن السجود ويجلس
مطلبا بفعله سجود وكبر ويجوز مطلبا فان قيل فرضية الركوع والسجود
بقوله ما ركعوا وسجدوا والامر لا يوجب الركوع ولا السجود فما ثبت
فرضية الركوع وما ثبت فرضية السجود فان قيل فرضية الركوع فما ثبت
قد يكون يفعل الركوع على الصلوة لانه قد يكون يقول فرضية الركوع فما ثبت
المفتور عن تواتر الركوع من الصلوة لانه قد يكون يقول فرضية الركوع فما ثبت
تكراره فقل لانه يطلب في الركوع كاعتد الركعات وقيل ان اليطان
بسجدة ولم يفعل فسيجد ثلاث رعايا وقيل الاول لانه انما الصلوة الارض
والثاني لانه انما الصلوة الارض قال الله منها اقلنا كره فيها نعبد كم فما ثبت
للقيام وبرفع رأسه ثم يدبر ركبتيه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعتدال
على الارض كما ذهب الى المشافعي ولا صوف قبل القيام سجدة الاستسقاء كما ذهب الى المشافعي
والركعة لانه انما الركعة الاولى انما الركعة الاولى انما الركعة الاولى انما الركعة الاولى

اذا ازيلت

مطلب
بافضت تكبر السجود وما كثر

كما يصلح الأولى لكي لا يستفح ولا يتغور لأنها لم يشعرا الفرق ولا يرفع يد يمينه
وقيل لما أتى إلى التذوق بالتسمية ترك السجدة الثانية فقد ذكر قبل التذوق أو بعد
وقيل التذكير فضاها في الصلوة يعني إذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل أن يسلم أو بعد
وقيل إن يتكلم سجدة سواء علم انها ركعة الأولى أو غيرها لا لها فائدة عجزها إلا
ولم يشعروا بقواتها عند وجودها في الجملة لقيام الحركة فلا بد من قضاها لأنها
ركن وأولها يقصر عن الصلوة فسدت ويشهد عقيب السجدة لأن الأولى السجدة
الأصلية يرفع الشهادتين فيقع في سجدة فلا بد من الشهادتين ولو ترك ركعة من صلواته
لأن القعدة الأخيرة فرض فيشهد ويسلم فسجد للموت ثم يشهد ثم يسلم كذا في البدل
وبعد سجدة ما يقترن به السري ويجلس عليها ناصبا أعناه واضعا يديه مطوياً
على فخذه من جهة الأصابع يديه وجلسوا قبلته لما روي عنه رضي الله عنه أنه عليه
كان يفعل القعدة على هذا ويشهد كما يسعدوه وهو الختان والصلوة والطبائ
السادة عليك أي النبي ورحمته وبركاته لا وحدها على عباد الله الصالحين
اشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمدا عبده ورسوله الختات جميع ختة وهي الملك
وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل الامتياز فتدعى الأذان
وعلى وجوه النقص قال ابن قتيبة إنما جمعت الختات لأن كل واحد منكم كان آفة
لجنتها فقيل لها قولوا الختات لله أي لا لغيره لأن الله على الملك مستحق للعبادة
والصلوة قال ابن منذر وبعض الختة هي الصلوة والخسرة وقيل كل الصلوة
وقيل الرحمة وقيل الأمانة وقال الزهري العبادة والطبائ قال الأكرخي
الكلمات الطبائ وهو ذكر الله وأولاه وقيل الأعمال الصالحة ويقصر عليها
أي في القعدة الأولى يعني لا يأنى الصلوة ويكتفي بالبقاء فيما بعد الأولين عتبه
ليتنا والصلوة المفضلة وإن سجد قبل ركعتين كان كمن ركعت عمدا وإن
سجد واجب عليه الأولى أي في الصلوة سجد التهنيط وانه الحسن من عن حقيقة
فلا يحل أن لا يركعها وإن كان الصحيح أنه ليس بواجب ما سوى وضع اليدين والركوع
للركعة والأولتان في السجدة والقعدة الأولى والشهادة هما أي تشهد لا يقصر
عليه الأولى أي ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من ركعة ما سوى المذكورات
تكميل السجدة وتسيبها وتضع يديه على ركبتيه وأفرش جبهته على الأرض ونصب
والقعدة والجلسة فها سن والاول أو وضع اليدين عن يمينه أو يمينه

مؤلفان

حتى اذا سجود فرفع اصابعه عليه السلام الا من لم يجز ان ذكره الا في ركعة واحدة
 وضع احد يدها امامه قائم فاضف الى ركعة وذكر الامم التي تاشي ان اليمين واليمين
 سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل على كونه في غير ركعة وهو الحق
 كذا في العناية والبولاق واجبة وهي عين التواضع التي هي لوازم القيام الى الله
 بزيادة على الشهد قد راى في يد من قبل حرف هذا التواضع وهو احد
 اى لفرض القعود الاخرة قد راى في الشهد الى عباد الله قوله صلى الله عليه وسلم
 لا ينسحب من ركعة حين علم الشهد الا قلت هذا او فعلت هذا فقد ثبت صلواتك
 على التواضع او لم يقرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا اى قرأت الشهد وانت
 لا تقرأ الشهد لم تشرع الا في القعود وقوله او فعلت هذا اى فعلت وطنت
 سببا فصلا الخفي في القول لا الفعل لانها ثابت في الحائرين كالتباعد والحق بالشرط
 عليه قبل وجود الشرط لان الصلوة مستحبة وانت اهل يكون الا بالتمام والتمام
 لا يكون الا بالتمام وهذا انما يدل على ان الشروع قد بين فيه يكون وضعا فان قيل
 لا يثبت الفرضية بخير الواحد هلكت انتم لا يثبت بابتداء اما ان بين الجملتين فيثبت
 كما تم قبل الفعل المفروض من القعود ما ياتي فيه بالتمام والتمام ما اخبر في
 وذكر هنا ان الشهد عند الاطالة ينصرف الى القعود الاخير كالاو
 في اقتراح ربه عليه السلام ونصب اليه الشهد من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وهي مستندة في فرض عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على
 وعلى النبي وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته
 على اهل بيته وعلى اهل بيته على اهل بيته على اهل بيته على اهل بيته
 يوم تقبل انبياء عليهم السلام اذا اتموا في ايمانهم بالعلم عليهم السلام كذا في
 ويدعون انفسهم وغير المؤمنين وهذا هو ما قيل في هذا النفس من الشهد
 ان لا يرضى نفس بالركعة بشهد القرآن اى عايش لفظا معنى كان يقول اللهم اعف عني
 ولو المدي او يقول اعف عني ولو لما اقر عطف على قوله بشهد القرآن بالمرور من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم لو ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانما لا ينظر الذي الا
 انت فاعف عني فخره عندك انت انت اعف عني لا كلام الناس في ان يدينوا بنبوة
 كلام الناس لا يفسد الصلوة الا صل في كل الا يستجيب في ذلك العبد في كل
 واستجيب قلبك بكلامه من الغيب ان لم يعقد قدر الشهد في آخر الصلوة وانما اذا عقد

اثبات الفرضية بخير الواحد

۷ اخلاقی فساد

المَرْيُوطُ

والجہ

الخروج بصنعنا

السلام

إلى الصلاة وقربها إلى العمل بالنيات وأما إذا فرغ من قيامها أفاضها يعني بنيتها
 لا أنه المأخوذ وهو الحق منهم لأنه أحسن اليقين بالتمام صلواتهم وقضاءها فكانت الصلاة
 في الجانب الآخر من نوافه فيهم ولو في الأيسر نوافه فيهم ولو في الأيسر نوافه بالحق عند أبي حنيفة
 إذا فرغ من الجانبين فخرج اليمن وعند غيره وهو رواية عن أبي حنيفة في رواية السليمان
 لأن الجميع عندنا معارض على فلا يضار إلى الترخي ويسمى الأماما ونوافها أي بالسليمانين
 وأما رخصتها ألقوم والحفظة ويسمى المستقر نوافها الحفظة فقط إذا لم يكن
 سواهم ولا يصح خطا إلى الغيب وهو أي لفظ الرفع والجر إلى سنان وهو ظاهر فيهما
 أو لصلوة واجبات أخر كراية الترتيب فيما تكرر في ركعة كالسجود وقدره يأنه وترك
 التكرير فيما وضع غير تكرار الركوع حتى لو كرر عمدا ثم أومأ أو وجبت السجود وقدره
 وتكرير السجود والجمرة والسر فيهما يجزئ ويسمى بقدره يجوز بالصلوة وقيل لا يستأن
 حتى لا يجزئ السجود تركها ولها أداب في نظره إلى موضع سجود حال القيام وإلى ظهوره
 حال الركوع وإلى استئذنه حال السجود وإلى سجدة في ركعة وإلى منبذ لا يمين إلى السليمانين
 وإلى الأيسر عند الثابتة لأن المقصود الخشوع وترك التكلف فإذا تركه وقع بصره في هذه
 الموضع قصد أو قصد كذا قال الزبيني وكظم فيه عند الشاوب في تركه لقوله عليه السلام
 أتشتا وفي الصلوة قال الشيطان فإذا تناوبت عليك فليكظم المستطیع وأخرجه كقيد من
 عند التكميل لأنه أقر إلى التواضع وأبعد عن التشبه بالجبابرة ورفع الشك إلى المستطیع
 لا تمنع كونه ليس إفعال الصلوة لو كان غير غير نفسه ففسدها فبحسب التمكن والقيام
 عند الحيفلة الأولى يعني حين يعال على الصلوة لأنها من أدمعناه ولم واقبل
 فيسحب المساءة الثانية والشروع عند قلعت الصلوة لأن المأذون أمين وقد أخبر
 بقيام الصلوة فيشرع عنده من قولنا الكلام عن الكذب **فصل**
 الأمان في حجر في حجر وأولي العتق أن يقرأ وقضاء الجمعة والصلاة والزواج وقد
 بعدها لا تلازم للمؤثر من من النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا لا في وقت لأنه
 أيضا كذلك والمستقر في الصلوة الجمعة أن لا يقرأ إذا أراد المنفرد إذا أخرجه
 جهر كونه ما لم يفسد وهو فضل يكون الأداء على هيئة الجماعة ويروى أن من صلى على تلك
 صلت بصلواته موقوف على الله عز وجل وأن الله خاف أن لا يفسد من يجمع بين الجماعة ولا يفسد
 لا يفسد في غيرهما بل يخاف فيهما هو الصحيح كمن تغل بالليل فأنشأ بين الجمرة والمحافظة
 والجمرة فضل فيكون خاف المنفرد أن يفسد الجمرة كمن تغل النهار في الهداية فأنشأ

الواجبات

۴۲ جواب

جہز الامام

محمد المصطفى افضل

فقط

فقد ضاع بعد طلوع الشمس ان أم فيها جهر ولد كان وممن خاف صتا ولا تخير وهو الصحيح
لأن الجهر مختص بما بالجماعة صتا أو بالوقت فحق المنفرد على ولا تخير ولا يؤيد بها قول
مخمس في الثاني قضى لثاء فصار أن أم جهر ولد كان وممن خير والمجهر افضل يكون القضاء
على الجماعة **قالت** صاحبنا في قول المنفرد في الصحيح على ما ذكره ثم قال في الثاني
وقال في الثالث والامام القرافي والامام الجويني في شرحهم للمصنف الصغير واجب عيناً في ذكره
من سبب الجهر ثابت بالجماع وقد استفي في كل منها فينتفي الجهر وأما موافقة القضاء إذا
فليس على سببها بالجماع والخص فعملها سبباً يكون ثبات سبب الرأى ليداء وهو بط
واعل هذا صاحب الحديث على طرقتين فيكون مراد الصحيح من رتبة لا رواية أقول
فيثبت لأن الحكم ما ينتفي إذا كان الجماع على طرقتين فيثبت في المذكورين وليس كذلك في الثاني
على المنفرد الجماع لم يحصل لزمول على قوله الفيل بل الجماع على كون كل منهما سبباً للجهر وقد
تقرر في الأصول أن ثابت بالجماع يجوز تعليل بالخاف فغيره بل وجود العلة فيه وجاز
الجهر في الوقت في حق المنفرد بل الفضلية مع ذلك انهم من الحديث المذكور فإن الجماعة كما
مشروعة في الأداء مشروعة أيضاً في القضاء فينتفي أن يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهر أيضاً
افضل بل لا دلالة الحديث فظهر أنه ليس صحيحاً من رتبة أيضاً ولذا اختار صاحب الكافي في الجماع
غيره والخافقة تسمع لنفسه هذا فهاهنا الهندواني وقال الكوفي في الجماع نفسه
والخافقة تصحح فيكون لأن القراءة فعل الكسب لا القامع والاول أصح لأن مجرد ذكر
لا يستلزم قراءة بلا صوت وعلى هذا القول كل ما يتعلق بالنطق كالنسيئة التي لا يجوز
التسويق في الذلوة والطلاق والعناق والخشاء ترك سوتها أو المي الخشاء وقول القائل
قراها إلى السوا بالخافقة جزء في الآخرين ولو ترك الخافقة في الآخرين لا أي لا يقضيها
في الآخرين لا تدبر الخافقة الآخرين فلو قضى فيها خافقة أو لم يكن يلزم تكرار الخافقة في
ركعة واحدة ومن غير مشروع وتطال إلى الجهر على كثرة ثبته فقط أي لا أولى سائر الأصول
لأنها تنفذ الجهر إجماعاً ليدرك الناس الجماع في تنفذ الجهر إجماعاً وهو غفلة في ذلك
سائر ما أو التطويل معتبر في حيث لا أي إن كانت متقاربة في الطول والقصر وإن كانت متفارقة
اعتبر الكمال والفرق وينبغي أن يكون التفاوت بعد ذلك والثلثين للثلاث الأولى والثلث
في ثلثاته وهذا البيان استحبابه لبيان الفرق في تفاوت وإن كان فالحسن لا بأس به لو
الآخر وأما دلالة ثلثاته على الأولى في جماعاً أو كما يكره التفاوت بثلث ثابت وإن كان آية
أو آية من كرم لا تملك التطويل في المعزجين وأخرها أطول الأولى لا تملك في الثاني

تَرْغِيبُ الْمَجْهُورِ وَالْمَخَافَةُ

ترك سورة اولي العشاء

تطال اولى الفجر على المنايا فقط

اطلالة الثانية على الاول مكره اجماعاً

المؤمن لا يفر أخف الإمام

الانصاف عند الخطية

المجاعة سنة ١٩١٧

اللاحق بعلامات

فانما حق

من کرهت امامتہم

نظریہ الامام سکری

کے جماعت النساء و حد

کرم حضور الشاہ کل جماعتہ

قال في الكافي والفضلى اليوم على الكرامة
في كل الصلوات لظهور القسام

يقف الواحد عن عين الاسام

يقف الاثنان خلف الامام

بقیدی موقوفی بمقتیسم

وغاسل بماء

وقایم بقاعد

ووم يوم

فلا تمنعه إلا ان يخلف المكار قال
قاضي خان ان قام على الجدار الذي يكون
بين داره وبين المسجد فلا يشبهه

تكملة لمباحث الأقداء
المدرك
المسروق

اللاحق

باب الحديث في الصلوة

أما بعد من غير ما في البناء لا بد من هذا التقيد لأن المطلق كما في أكثر النسخ
كل بظهر ولو أدى ولو كان بقوله بعد الشهد قبل السلام أدع لم يتم صلواتنا
أن الخروج يصنع فرغ من أي جيفة به وما يوجد به يختلف فيقولوا ما مأمري في هذا
أزغلو مكان الأمان في صلوة المقدم حتى لو جاءنا ما مأمرا في بقدر أحد أصح
تفصلوا القوم كذا في الكافي صورة الاختلاف أن يأمر بخدا وذا والصغار يد على النذر
يوم أندع فيقطع عند الظنون ويقدر من الصف الذي يليه بالاشارة والكل يطلت
صلواتهم والكل يختلف ما لم يواز الصف في في القراء والمخرج المحجب فيكون يختلف

ای عجب استخلاف

صورة الاستخلاف

من الذي بطلت صلوة القوم ووصلوا امامهم وبنوا كما ان احصوا الامم على الصلاة في
قد لا يجوز الصلوة فانه يستلزم جرح ايضا عنده خلافا لها ولو كان قد كثر
بالصلوة لعدم الاختيار لم يمتنع من الامم ويبنى باقية على مضي وتمام صلوة من كان
انتهى او جرد الى مكانه ان فرغ امامه على ان يستلزم فصل بقوله ثم لا يجوز
كالمنع من فانه ايضا غير باطل الامم في العود ووجه التخيير في الاول فلهذا لم يمتنع
اداء الصلوة في مكان واحد فيجوز ان يشاء والاى وان فرغ الصلوة على ان كان قطعاً
كذا ان كان المقتدر اذا سبقه من لا فضل للمقدم ومقتدر فرغ امامه لا يستيناف
ليكون بعد ذلك شبهة فلا فيصحب الاداء بلا خلاف بين الامم والمقدم ولا في التفضيل
للمقدم ولو استلزم الامم بوقوع الامم في التخيير والاولى ان لا يمتنع
مدى كالاتي قد علم ان صلوة امامه ينبغي هذا المسبوق ان لا يتقدم لغيره على التخيير
ان صلوة الامم لا يمتنع بان يمتنع من حيث انتهى اليه الامم لقيامه وانه انتهى الى الامم قد
مدى كالاتي ثم وصيرها الى المسبوق وصلوة الامم بان فعله في التخيير بقوله
والامم صلوة المنا في الصلوة كالقصد والكل من وجوه وبصر الامم الاول لا يمتنع
الا عند فرغها الى الامم الاول بان توضع اليد في خليفته بحيث لم يقصد شيئا وانما الصلوة
خلفه خليفته لا القوم الى ان يضر المنا في القوم اذ قد تمت صلواتهم وان لم يسبقوا
الاولى حدث وقعد قدر التخيير فيهم واما حدث عن افساد صلوة المسبوق لوجوب
المنا في خلاصها وان تكلم او خرج المسجد الى افساد صلوة المسبوق لان التخيير في
الخروج الذي لا يفسد صلوة الامم فيفسد صلوة المقتدر الى الامم في
الى البناء والمسبوق يخرج ليس والمبني على الفساد فاسد خلافا للكل ولا يمتنع
فانه ينبغي من ان لا يمتنع من شرط الصلوة وهو الطهارة فان اصاب في
لم يقصد فلم يؤثر ذلك في المسبوق واكتفى بقطع فافان في غير اوانه والكل
في معناه فحينئذ لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف القصد في الحدث
العدو كذا في الخروج للمسجد فانه قاطع لا يفسد وما بعد ما في بناء الحرم العمد
والجنون والاعفاء والامناء بالاختيار بان افساد صلوة من لا ينفقض وضوءه
فاحتل او غير كذا كذا في مشهوره كذا في الظاهرية والقصدية واما بطلان
جاوز قد لا يمتنع وسيلان في وجوب العود في الاختيار الا ان يضطر
كذا المرأة ان يظن عودها في الاختيار فينبى كبناء الا ان تضطر ايضا والفرقة ابا

وعائنا

وعائنا قيل لو قرأها تفسد وتبلى لا وقيل بالعكس الصحيح الضار فيها
لا تفسد في الاول اذ كثر ما مع الحدث وفي الثاني مع المشي بخلاف التخيير
في الصحيح اذ ليس فيها اداء ركن وطلب الماء بالاشارة عطفت على الحدث العمد والفرقة
وشاؤه بالتعاطي قيد بالظهور فلا الصلوة بصرح الاجابة في قبول والمكث في
اداء ركن بعد سبق الحدث الا اذا كانا اي الحدث والمكث نائما اي في حال النوم
فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد والتجاوز في الضيق في غير كالاتي
بعد ما ظن انما حدث ثم ظهر طهره ولو عمل غدا بعد التخيير من في الصلوة تمت
الصلوة لوجود الخروج بصنع ولو وجد من في الصلوة بعد بلا صنع
بطلت الصلوة لوجود المنا في قبليها ما خلا فالحق فبطلت الصلوة بفعل
المتيم في الصلوة على استعمال الماء وروية اي وبطلت ايضا بغيره في المشي
المقتدر في المتيم الماء قال في التخيير وبطلت ان رأى يتيم ماء قال الزياتي الى الماء
بالروية القدر على الاستعمال حتى اوريا ولم يقدر على استعماله لا يبطل
ولو قدره لا يروية بطلت فكذا لا على القدر لا غير وتقييد بالتيم بطلان الصلوة
عند روية الماء غير بعيد لانه لو كان من غير في بطلت يتيم في المقتدر الماء بطلت
صلوة يعلم ان الامم قد روي على الماء باخباره وصلوة الامم راقية لعدله وهذا
غير تلك الكفاية الى ما ترى فتزج الماسح الخفيف بركبته وان كان اسفل الخلع
الى المعالج في التزج وان كان التزج بفعل عفيف تمت صلوة لوجود الخروج
ومضى من مسح وجه الماء وقيل مطلقا ونعم الا في اي ذكره في القصد
بالشروع من غير بطلان بالتعلل والامت صلوته لوجود الخروج بصنع وفي
في المتن المشهور لفظ سون مكان اي لا يستقيم الا على قولها وبطل العاد في
ايها يجوز في الصلوة وقدرة الموقف على الا مكان فان افساد صلوة من لا يجوز
بناء على الضعيف وذكر فائنة عليه وهو ما لم يمتنع وكذا اذا كانت فائنة
على الامم فتذكرها الموم بطلت صلوة الموم ومن كذا قال الزياتي وقد علم القاري
اميا وطلب المشي في الخروج وقت العصر في الجمعة وتناول العمد في
الجبهة عن وعن وجد ان الصلوة لا يمتنع من بطلان دخول الوقت المكون على مصلى
القضاء وعدم من الجارية عنهما اذا كانت تصلى بغير فناء فاعتقت فان
هذه الفحشاء مفسدة للصلوة بلا صنع عندها فلا فالحق وهو معنى على التخيير

ابطال صلاة المتيم

فرض عنك لا عند ما كان ركع أو سجدة فامدشاً وذكر سجدة فوجدتها فلا ينبغي أن يركع
فيه قطعاً وما ذكر فيه ندباً يعني أن من أمدش في ركوعه وسجده وتوضاً وبني فلا بد
أن يعيد الركوع في السجدة التي أمدش فيه حتى أتاهم الركعة الثانية لا ينقل إلى ركوع
لا يتحقق فلا بد من الإعادة ولو كان ما أمدش غير ركوعه ولم يقدم على الركوع في السجدة
لا مكان لا تمام المدة وإن ذكر في ركوعه وسجده أنه ترك سجدة في الركعة الأولى
فقتضاهما لا يجب عليه إعادة الركوع أو السجدة لكن أن أعاد يكون مندوباً لتتبع الصلوة
مرتبة بعد الامكان أم واحد فامدشاً لا مكان المقصد من جلا فامدشاً أم في ذلك
المقصد أم بلائيه أي متعيناً فلا بد أن لم يتوكل ما فيه من صيانة الصلوة كما
في أول الباب وتبديل الأمر لقطع إلى أحد عند الكثرة ولا من أمدشاً وبني أو صلوة مقصد
بما إذا استخلفه حقيقة والآلة وإن لم يكن ذلك الواحد جلا بل صبي أو امرأة أو غيب
فدلت صلوة في روايته لا استخلاف من لا يصلح للإمامة وقيل لا تغسل إذا لم يوجد الإمام
صداً وكان الحكم فيها إذا كان ذلك الواحد غيباً أو مستغيباً خلف المقعد أو عقيباً خلف المسافر
فإن قضاء أحد ركعاته إلى إتمامه ركعتين وتوضاً وبني ولا يجزئ عليه إلا ستيناً

باب ما يفسد الصلوة

[illegible]

فُوزِی

ولمّا جرى

وما المثلثا فان حصل جرد و لم يكن مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه
 كذا في الكافي وثميت عطس السير والسير والثاني افسح وهو ان يقول برك الله
 وجرافا انه كل من الناس اذ يقع به الخطا بينهم ولو قال لعاطس السامع
 لا يفسد له تلبس جوابا عرفا ولو قال لعاطس لنفسه برك الله لا يفسد له تلبس
 برك الله وبلا يفسد كذا في الظهيره وجواب خبره بالاستمرار بان يقول الله
 اليم جعفر وسار بالمجلد بان يقول الحمد لله وعجلان بجلد بان يقول بجان الله
 والكهيب الله بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب انه لو لم يرد بالتحديد فهو الجواب
 بل العلم بان في الصلوة جاز صلواتها اتفاقا وقيد بالتحديد لان الجواب
 بما ليس ببناء مفسد اتفاقا ويفسدها قراة من مصحف الله يتلقن من المصحف
 فاسم يتلقن من غيره وفتح على غير امة لا تعلم وتعلم وكان من كلام الناس
 قوله على غير امة يفتح المقدر على المقدر وعلى غير المصلي وعلى المصلي ومن
 وفتح الامام والمفرد على اي شخص كان وكان ذلك مفسدا لا اذ قصد به التلاوة
 دون الفتح نظيره ما وقع له ما لك فقال الخياط لبغاث الخريف انه يفسد
 انما له جوابا والا فلا وان فتح على امة لا يفسد خائفا وقيل ان قراة
 يجوز به الصلوة يفسد لا تلاوة اليه وقيل ان انتقل الى آخرة ففتح
 نفسه صلوة الفاتح وكذا صلوة الامام ان لم يقرأ بعد الحاجب اليه وينبغي ان يقرأ
 ان لا يجزى بالفتح اذ غابا ذكر الامام فيكون المنقضي له ما جرت ولا امة لا يفسد
 اذ اقرأ في الفرض والا انتقل الى آخرة والكلمة وشبهه بها ما في ان الصلوة لا فرق
 بين العمد في الشبان لان ما تلا الصلوة مذكور هذا الذي ينبغي ان سانه ما كولا ما
 اذا كان فابتعد لا تفسد صلواته ما ياتي ويجوز على خمس وعن ابي بصير
 لا الصلوة حتى لو اعادها على موضع المصحح لان اذا اضا على الخامسة لم يعد لها ان الصلوة
 لا تجزى فاذا خسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلواته
 لان وضعها عليه ترك او وضع اصله وترك وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان ترك
 وضعت متعديا وركبها مكانا بكشف عورة او غباسته لو انكشفت عورة في الصلوة
 فسرها بلا بلبث جازت صلواته لجهان لان لا نكشاف الكثير في الزمان او كثير في
 البسيرة في الزمان الكثير وهذا لا يمنع فكل هذا فان اذ في كتابه لا ينكاف ولو لم يكن بغير
 يمتن فيه فسدت وكذا لو قام على موضع خمر او اصاب ثوبه نجاسة اكثر من اربعة اوقع

فانه لا يفسد لانه بايع لربه
وهذا لا يفسد به الصوم
وقيل اذا كان ما بين اسنانه

ما يكره في الصلوة وما لا يكره

[illegible]

سَفِيَّةُ

عن

قام السور في ركعتين

سقوط العام والعشوية

رائف کی

انه في بعض هذه الامور واجبا على كل واحد منكم فلا يخرج احدكم عن
 غير عتق ادى وبقيت نزع على كون فرض الله ان لو كان سئل يقض وكذا قوله وذكر
 في الصلوة المكتوبة بغيرها ولو كان سئل ما اشد وقوله وذكر فائت في نيك
 ولو كان سئل ما اشد وقوله ولا يعاد الوقت لاعادة اعماء ولو كان سئل ما عياد الله
 وتلك كانت بتسليمه لما روي عنه عليه السلام كان يؤتى بذلك لا يسلم الا في اخر من رواه
 وجماعة القضاة بغير المصلح في كل ركعة كانت الفلحة وسورة لا اله الا الله
 كما ياتي ولا يجوز ما كانا السنة وجب الفلحة في المصلح وقبل ركوع الثانية
 بكثر افعالها فيقنت فيه اي بما قبل الركوع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ركعات في الفلحة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله وقت قبل الركوع وعند ان افي بها فيقول اللهم انما استعينك
 ونستغفرك وننوب اليك ونؤمن بك ونوقل عليك وننزع عليك الخبر كله فتشرك
 ولا تشرك وتخلع وتترك من يغرك اللهم اياك نعبد والكنص ونسجد واليك نحي
 ونخضع ونجا حرك ونستغفرك ونستغفرك ونستغفرك ونستغفرك ونستغفرك ونستغفرك
 اصح والقول ببعث الامام في عاذا في اشهر الامم في الدعاء الحمد لله والابواب
 ويقرؤنه مع دعاء الحمد لا ينافي ما كان يؤتمن والدعاء هذا اللهم اهدنا في هذه
 وعافنا في عافيت ونولنا في نوليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا يا ربنا شقا
 انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عايت تبارك وتعالى
 فاك الحمد على اقصيت ونستغفرك اللهم وننوب اليك وقل يا غفر ارحم الراحمين
 دائما اي في كل السنة وقال الشافعي لا يقنت في الوتر الا في النصف الاخير من دعاء
 وقال الشافعي يقنت في صلوة الفجر ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث انس بن مالك
 انه عليه السلام كان يقنت في صلاة الفجر الى ان فارق الدنيا ولما احدث ابن مسعود في صلاة
 انه عليه السلام في الفجر يدعوا على جميع احوال العرب ثم تركوا ذلك لما قيل ان النبي
 يقنت في الركعة الاولى والاربع فانه ظهر في جميع المصاحف كانت الوتر اي سبع في قراءة القنوت
 حتى في ثمانية يقنت بعد الركوع تكون اخلا فيهم في الفجر كما ياتي مع كون من غدا في كل
 يتابع في قنوت الوتر كون ثمانية يقين فضلا كانت والتمس في الدعاء بعد تسبيح
 الركوع والوجه لا الفجر اي لا سبع شافعي يقنت في الفجر عند ان ينفذ محمد وعنده في كل
 يتبعه لا تقدر الامام والقنوت محمد في فضاء ركعتين في العبد في القنوت في الوتر

انفرد

ولما أتت منسوخ لما روينا ولا متابع في المنسوخ فصار له لو كبر غشا في الجنان حيث
لا يتبعه بل يثبت قائما ليتابعه فيما جرت به سنة من قبله فحققت الحقا لئلا يثبت
شرك الذي والاول الظاهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يثبت في القنوت يستحب
ان يقول اللهم اغفر لي ما مضى من ذنوبي واغفر لي ما مضى من ذنوبي واغفر لي ما مضى من ذنوبي
منته في الاخرة حسنة وقبلة من النار وهو اختيار سائر المشايخ كذا في المراجع
ان ترك ترك القنوت في الركوع متعلق بترك الركوع او بغيره من الركوع لم يقنع في الركوع
لانما ليس على القنوت ولو قنوت في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لان الركوع فخر في القنوت
واجب ولا يجوز فرض الفرض لا فائدة له في سجود السجود والاقنوت عن سجدة لا حتى يرجع
الامام قبل اربع المقعدة من ادى القنوت فابعد ادى قطع المقعدة القنوت فانه لا يملك الامر
لان ترك المتابعة بسجدة فصول دون ترك القنوت بخلاف الشبهة بمعنى انما الامر
قبل اربع المقعدة من الشبهة لا يقطع الشبهة ولا يتابع في السلام لا يلزم من تركها
فساد الصلوة اذ لو ادى في الركوع من ثالثة اى لو كثر في الركوع من ثالثة كان المقعد
منه في القنوت لان تركه في الركوع اذ كثر في القيام فترك الركوع لا يوجب اولى او الثانية فهو
لم يقنع في ثالثة لان ترك القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال الوضوء في بيان
احوال التوافق فقال من سجد مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء
ومن اربع بتسليمه حتى اذا اداها بتسليمه لا يجوز معتد بها ولهذا لو تركها حتى
اربع بتسليمه فصلى اربع بتسليمه لا يخرج عن التمسك بها بعشر يخرج كذا في الكافي قبل الظهر
والجمعة وبعد العشاء اى الجمعة فلا صلا في ركعة على السلام من ثالثة عشر ركعة في الجمعة
بني الله البيت في الجنة وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكره وقد يراجع قبل العصر
والعشاء وبعد اى العشاء بتسليمه وست بعد المغرب بتسليمه وكذا زيادة نفل التيمم
على اربع بتسليمه والميل الى ثمان لان السنة وضعت في صلوة الليل الى ثمان وفي صلوة النهار
الى الاربع والزيادة في ثمانية فتركه لان لا دليل عليه لا يثبت ولا افضل فيها الى الليل والنهار
رباع اى اربعة ركعة وعند ما في النهار رباع وفي الليل ثمانية وعند ان افنى فيها منى
لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في المقعدة الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعد ما
اى الجمعة اذا قام الى الثالثة من ثمانية الاربع المذكورة لا يستفتح اى بغير سبحانك
اللهم الخ لا فقالنا كذا في السجدة الفريضة ولهذا اختلف في وجوب سجدة الشكر على كل
على التمسك فيها وفي كبر في ركعة الاربع وهي سوى المذكورة يصلى في سجدة لا يفتتح بها

تذكر ترك القنوت

احوال التوافق

شفع

شفع منها بصلوة مستقلة لا تتقاه من قبله فضية فيها طول القيام اولى من كل
التسجود لقوله لا بد من افضل الصلوة طول القنوت اى القيام لان القراءة شكر لله تعالى
وجزئة الركوع والسجود في التسبيح والقراءة افضل منه ومن قبله التسجود والركوع
قبل القنوت لقوله لا بد من افضل الصلوة اى التسجود والركوع فلا يجلس حتى يركع ركعتين ولا يركع
ينويها كذا قال النجاشي وندب ركعتان بعد الوضوء لقوله لا بد من افضل الصلوة اى التسجود والركوع
فيحسب الوضوء ويصلى ركعتين اقبل قلبه وجهه الى القبلة الا وجبت المنيعة والركوع
في الفسخ لما روت عائشة رضي الله عنها انه كان يصلى الفسخ اربع ركعات فيركع ركعة فيركع ركعة
في ركعتين فيركع ركعة فيركع ركعتين فيركع ركعتين فيركع ركعتين فيركع ركعتين فيركع ركعتين
او في ركعة فقط فسدت صلواته في احدى الركعتين حتى لو تركها في ركعة او في ركعتين
جاءت صلواته ويحب عليه سجدة السهو ان سجد ويأثم ان سجد وفردت في كل ركعة ركعتين
انما التسجود لان كل شفع منه صلوة على من وافق القيام من ثالثة ثالثة ثالثة ثالثة ثالثة
ولهذا لا يجب التحريم الا في الركعتين في المشرك وعن اصحابنا واما الوتر فلا احتياط
كما في ترك التسجود في ركعة قصدا احتراز عن شروع طائفة من الاطراف انه لا يصح التسجود
فشرع فيه فتركه اذ قد صلاها صارا شرع فيه فلا لا يجزئها ما هو لو نقصت لا يجزئها
ولو عند الطلوع والغروب لا يصح سواء في قضاء بالافساد وقد تقرر في اول
كتاب الصلوة فاولى الاربع قضى ركعتين لو نقص الشفع الاول والثاني يعاد في اربع
ركعات التسجود في الشفع الاول بقضيه فقط لانه افسد ولم يشرع في الثاني وكل شفع
من التسجود صلوة على من وافق وان لم يفسد وقعد على الركعتين وقام الى ثالثة فافسد بقضى
الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وافسد الثاني فلم يقضاه اولم يقرأ فيها الى التسجود الاول
عند اى خفيفه ان ترك القراءة في الركعتين تبطل التحريمة وفي احدى الركعتين لا يفسد الا اذا
قارن التسجود في الشفع الاول بطلت التحريمة فلم يقض الشفع الاول التحريم في الشفع الثاني
افساد الشروع بطلت التحريمة اولم يقرأ في الشفع الاول فافسد بفساد التحريمة
يلزم قضاءه وبطلت التحريمة لم يشرع في الثاني لو في الشفع الثاني لان الشفع الاول
قد تم والثاني فسد فلم يقضاه او في احدى الركعتين من الشفع الاول لانه فسد فلم يقضه
وبقي التحريمة في الثاني وفي احدى الركعتين من الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني
فلم يقضاه او لم يقرأ في الشفع الاول او احدى الركعتين من الشفع الثاني لان الاول بطل
بعد الشروع فلم يقضاه ولم يشرع في الثاني بطلت التحريمة وفي ركعة ركعتين

ان لم يدر في احد من كل الشفيعين كذا في الميراث في احد من كل منهما فسد الزمان كل مع من الشفيعين
 فان قضاء الرضا او ترك القراءة في الشفيع الثاني واحد من كل في الاول انما ترك في
 احد في الاول فسد الزمان وبقى التوبة في الشفيع في الثاني فسد الزمان في الثاني فسد الزمان
 فلو قضا في الرابع ولا قضاء ان لم يدر فيهما اي الاصل في الرابع كذا في الشفيعين في الرابع
 بين الشفيعين كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 لا يفسد قياسا على الفرض كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 او لا في الرابع كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 وبقى عليه كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 وكذا بقا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 ان يفسد في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وسبيل في التقييد به في سائر الشفيعين في الاول
 في المصر ومبدا ويكون يجوز في خفض من كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 غير مختصة بوقت في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 الفرض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا لصورة وكذا في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 فلو لم يدر في احد من كل الشفيعين كذا في الميراث في احد من كل منهما فسد الزمان كل مع من الشفيعين
 الرواية في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 يعني ان الشفيعين كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 ما شرع فيه لان في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 والتجوز فلا يجوز في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 التراجع جمع في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 اربع ركعات في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 مستند في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 العذر في ترك الواجب عليها وهو حاشيتان كذا في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 وقدر في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 سنة في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 اي التراجع سنة في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول
 تارك في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول في الشفيعين في الاول

التراجع

فائدة

في بيته كما يصلي مع الامام فصل في بيته فصل في التجمع في البيت ففضل في البيت
 في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد
 لا تقضي صلاة في البيت ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد ففضل في المسجد
 ويستحب تأخيرها الى انتهاء تلك المدة الاولى وهي خمس ركعات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 فيكون تسليما عشر ركعات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 التراجع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 هذا وينبغي على الشاهد في الامام في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وايضا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في زماننا قد لا ينفصل على كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في الفرض يصلي التراجع جماعة ولو لم يصليها في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اي لا يصلي التراجع جماعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وعن شمس الدين ان الطوع في الجماعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 واحد بواحد وان كان بواحد لا يكره فاذا اقتدى بالتباعد اختلف فيه وان اقتدى بالجماعة
 بواحد كره اتفاقا كذا في الكافي **باب** **الحكم في الفرضية**
 الشارح فيها اعم من اصل ان تقضي العبادات فسد بلا عذر من اهل القول بها ولا يتناول
 اعم من ان التقضي لا يحال الى حال فيكون كقضاء السجود في الصلاة وفي كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 والصلاة في الجماعة من تارة على الصلاة منفردة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اذا تقرر هذا فاعلم ان من شرع في فرضية منفردة اذا اقيمت اي شرع في الامام في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 فطهرها بغير قول الشارح فيها واقترن بالامام ان لم يسجد للركعة الاولى لانها اصل
 لا محال او سجود هو في غير ما ياتي لان لا يطهر صلى ركعة اخرى يتم صلواته في الثاني
 وبهذا اكره في الثاني ولا كره في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 شبهة وفيه في الرابع لكن يتم اليها اخرى يصير ركعتين نافلتا وتخرج فضل الجماعة
 بقطعها وان صلى التام في الرابع ثم ايتم اليها اخرى لا تدرى الاكثر من الركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 حقيقة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بعد ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 والجمعة لا يخطئ في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

ولا يصلي الطوع جماعة

تقص العبادات بلا عذر

وقيل بينهما انهما لا يمتنعان لصلاة واحدة والقطع هنا ليس في الظاهر لا يخرج
احد من سجدة اخرى من غير ان يصليها الا مقبلة جماعة اخرى اي من يتكلم بامر بان يركع
مسجدا فاما من يقوم بامر جماعة يتفرقون ويصلون فينبغي في النهاية ان يخرج
حينئذ مع الجماعة فلا بأس ومطلقا من غير قيد الامر والمؤمن ولا يصلي الظهر والعشاء
يكونان على فرض الوقت لا يركع الخرج بعد ذلك لانه قد اجاب على الله عز وجل فلا بأس بترك
ثانها ولا يخرج من سجدة عند الحاجة فيكون من خرج انهم يخالفون الجماعة عيانا اذا غاب
يظن انه لا يركع الصلاة خلفه اهل السنة الا المقيم اي مقيم جماعة اخرى فلا بأس
في تركه ومصلي الفجر والعصر والغيبوبة فان لم يخرج ايضا لكانه المتغلب بها
كما سبق لامصلي الظهر والعشاء فانه لا يخرج بعد الاقامة لجواز التسليم بها ما خالف
فوت الجماعة في الخبر ترك سنته ويقتضى ان يركع الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم
فكان اجازة فضيلة اولى وهدى ركعة منها في الفجر صلواتها اي سنته يعني ان
يتوقع ادراك ركعة من فرض الفجر صلى سنته وان لم يركع الركعة الاولى ولا يقضيها
اي سنتها الفجر لا يتبعها للفرض اذا كانت معه وقضاها مع الجماعة وهذا انما قلنا
في السنة ان تقضى لا تقضى القضاء بالواجب لكن مجرد الخبر بقضاها قبل الزوال
للفرض وهو ما روي انه عليه السلام قضاها مع الفرض لانه ليس التعريض بغير التعريض
فيبقى الزوال على الجملة وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ ولما اذا كانت بلا فرض
فلا يقضى عندها وفان لم يركع احب الي من يقضيها الى الزوال ولا يقضى قبل الزوال
بالجماع لكانه التسليم في الصبح وفي الظهر بتركها اي سنته مطلقا اي سواء ادرك
ركعة منها ولا ادرك ليس سنته الظهر فضيلة سنته الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجعا
للفقهاء لم يترك سائر السنن الا سنته الفجر كذا في الكافي وقضاها قبل شعاع
الركعتين اللتين بعد الفجر وهذا عندنا في حق وعند غيره قضاها بعد ما وقبل
صدقه في هذا الاختلاف على العكس فلا يقضى غيرها من السنن فانها لا تقضى بعد الوقت
ومر بها اجمالا واختلفت في قضاها تبعا للفرض والاصح انها لا تقضى في الصلاة
لو صلى سنته الفجر او العصر قبل الظهر في استعمال البيع والشراء والاكل فانه
يعيد سنتا ما بالكلية او يتركها فلا تبطل السنة وميل الظاهر انه لا يعيد
ترك سنن الصلوات الخمس لم يرها حقا كقولهم كذا في الكافي وهدى ركعة في وقت
الخرج كالظهر والعصر والعشاء وهدى فضل الجماعة لا يصلي بها واختلف في ذلك

خالف فوت الجماعة في الفجر

واللاحق

واللاحق يعني من ادرك ركعة منها ادرك فضل الجماعة لوجود الامتياز بينهما
لم يصلها اجمالا اذ فاته الاكثر ولهذا الوصف لا يصلي الظهر مع العشاء ولا العشاء مع
لا يجزئ ان شرط حشد لا يصلي الظهر مع العشاء وقد انفردت بذلك ركعات وان ادرك
مع مثل ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الحديث لا يجزئ ان لا يجزئ ببعض الحروف عليه
لخلافا لللاحق لانه خلف الامام كما وجد لا يقرأ فيسبق به وركعتين من السنة ان يجزئ
لان الاكثر من الكل وهو من حيث ان اللاحق ايضا لا يجزئ لان يقول ان وصلت
بصلوة الامام وهي لقياس كذا قالوا ولا يتصرفوا لمدير ركعتين اقول وجهه ان
لذلك وجهه من غير من غير الظاهر فان ادرك ركعة من فضل الجماعة فاولى ان يدرك
ركعتين واذا اختلفت كون من ذلك الثلث مصليا بالجماعة فاولى ان يصلي بها ركعة
قد بر من وقت الوقت ينطوع قبل الفجر يعني ان فاته الجماعة فاما ان يصلي الفجر
منفردا فاولى بالسنن قال بعض مشايخنا لا يأتي بها الا انها الحائز لها اذا اراد
بالجماعة ان لا يصلي بها وان فاته الجماعة لا اذا ضاقت وقت فخرج بقدر ركعة
فوقف على رفع راسه فانه لا ركعة يعني اقتدى بامامه كما هو موقفه في رفع الامام راسه
لمدير ركعة ركعتي المشاركة في الركعة فلو لم يركع ركعة واحدة فانه لا يركع ركعة واحدة
بعين اقتدى بامامه في قبل الامام فوقف على حدة الامام راسه فانه لا يركع ركعة واحدة في الفجر

باب قضاء القوائت

الترتيب بين الفروض الخمسة والاولاد وقضاء فرض على معنى ما يفوت الجواز بقوله وقد
مر من بعض ان الكون كان فائتا لا بد من ترتيب بين الفروض الخمس وكان بينهما والوقت
وكان ان كان البعض فائتا والبعض وقتا لا بد من ترتيب بينهما فائتا قبل الوقت
وعندهما لا ترتيب بين الفروض والوقت لا بد من ترتيب بينهما ولا ترتيب بين الفروض والسنن
والاصح في لزوم الترتيب قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليذكرها الا وهو صلى
مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يركع التي ترك ثم يعود التي صلى مع الامام وقد خرج شرح
الهداية بتأخيرها عن بقية السنن بالقبول فثبت بطلان العمل كما في الحديث الا في الصلاة
فان صلى فربما على قولنا الترتيب بين الفروض خمس من الفروض ذكرها فضا فائتا فثبت
للمسنة فاذ اومر فاعاد ركعتيه وفسخ عندنا اولا توقف كون عندنا في وقت
ومسألة الفرضية وعندنا محذور اصل الصلوة ان ادرك قضا سائر ما كان من السنن مع
وهذا الفرضية وان قضاها اي ذلك الغاية قبل التدارك بطل فرضية المسنة في وقتها

بان كان قادر على التجرى قايما او على النجى وبعض الغارة فانه يوم من القيام قال ثم ان الله
هو الذي جعله صحيحا ولو ترك هذا لاختلصت له النجى صلواته وان بعدنا الى الموضع والنجى
لا القيام او على قاعد وهو فضل الائمة قايما ولكن سجدة اخفض من سجدة الائمة
قايما مقامها فاخذت منها ولا يرفع اليد شي ليس على من يقول على السلام ولا يرفع يده على السلام
ان قدر ان سجدة على الارض فاسجدوا لا قايما ولو رفع اليد شي وخفض راسه وسجد
على الارض لا يجزى له ولا يستقر عليه شيء من جازة لوجه الائمة والا فلا وان بعدنا الى الموضع
او على سلقيا او على غيره نحو القبلة لقوله عليه السلام يصلى الى الموضع قايما فان لم يستطع
فعاذ فان لم يستطع فعلى قاه يومى اياه فان لم يستطع فالتوجه نحو القبلة لوجه الائمة
وينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة ليست للقاءه وتحت يديه من الائمة انما هي القبلة
يمنع الائمة للصلى في الموضع كذا في الكافي وان بعدنا الى الموضع اخرها الصلوة في الموضع
لا يسقط ولا يوجب عينية ولا جبينه ولا قلبه ولا ريشه وفيه فلا في غيره مرض
في صلواته يتم بما قدر او صلى صحيحا بعض صلواته قايما ثم مرض يتيها قاعدا او ركع في سجدة
ان لم يقبلها سلقيا ان لم يقبلها لا يثبتها الا على الارض على قدره الموضع بالصح
صح فيها اى الصلوة ركع وساجد قلنا يعوان من يصلي على ايام في ايام ركع وساجد
اذا صح فيها يبنى قايما لان البناء كالقراءة والمقام يقصد به القاعد قلنا المنقرض يبنى
آخر صلواته على اولها وهو كذا في صح في الصلوة لا يبنى على سلقيا كذا قلنا الركع
والساجد بالموضع نحو قلنا البناء للوقوف القائم نحو ان يركع على شيء كعصا او حائط
او يقعد على شيء لا يثبت منها مستلطان مستلطان كذا في سلقيا الموضع كذا في سلقيا
بعده ولا يثبتها الا على الركع بعده في ركوعه واجعا وبغيره كذا في سلقيا بعده في ركوعه
بكرة واما الوقوف بعده في ركوعه وبغيره جاز وكذا في سلقيا بعده في ركوعه جاز وكذا في سلقيا
يوم ليلة قضى الحسن ان لا وقت صلوة لا ما ذكرنا في باب قضاء الفوائت ان عليا رضي الله
اعني عليه السلام يوم ليلة فقضاء من وعما ربه يسألني عن ليلة قضاه من وعما ربه يسألني
اعني عليه السلام يوم ليلة فقضاء من وعما ربه يسألني عن ليلة قضاه من وعما ربه يسألني
وهو الصحيح هو الصحيح لا ما قلنا ان في المعبر الزيادة من حيث الساقا او لا من حيث الساقا
اهل النجى من النجى او النجى من النجى وان طال في ذلك العقل ان سقط القضاء
عن يده لا في الاصل الا في سماءه فلا يقاس عليه حاصل بعده قطعت يده ووجهه من الموضع
والكعب في غير الصلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجهه من وجهه يارب ليس في وجهه

وموضع

وموضع المقطع ويصح سدا او موضع وجهه او وجه الماء او وجه وجهه وموضع المقطع على
جدار فيصلى كذا في ثلثا فائتة **باب الصلوة على الدابة**
كل موضع يجوز للسافر قصر الصلوة فيه في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه سواء
كان قاعدا او قايما كما سياتي في صلوة المسافر جاز فيه في ذلك الموضع التطوع
اي للسافر وغيره عليها اي على الدابة باياه حيث توجهت الدابة قبله كذا في الكافي
اي جاز التطوع فيه على تقدير عدم العذر وجاز فيه كسجدة يركعها بعذر قال قاضي
انما صلى على الدابة بعد ان لم يقدر على ايقافها جازا لائمة عليها وان كانت تسير وان كان
لم يجز لاختلاف المكان بسيرها وفي الفتية اذا سهرها ركعها في غير الموضع ولا التطوع في
اي العذر ان كان في التزول على نفسه او ابتدع سجع او صلى وكان في طريق لا يجد مكانا
جاذا او كان عاجزا اكبر سجدتين وضعف من اجزائه في ذلك او دابة مجموع لو نزل لا يركب
بلامعين كذا في الظهيرته وكان في كتابنا على الرجل في القافلة تسير فانه يخاف على نفسه
وشيء يركب كذا في الكافي ويترك الركوع وعندها لا كما كان **باب الصلوة**
في السفينة الاصل فيها ما روي انه لما سار ما بعث جعفر بن أبي الطيب في السفينة
الى الحبشة اذ كان يصلي في السفينة قايما الا ان خاف الغرق وعن سويد بن غفلة قال سألت
ابا جعفر ع في سفينة ما على الصلوة فيها قال لا ان كانت جارية فصل قاعدا وان كانت
فصل قايما يتوجه الى الصلوة فيها القبلة بان يدور اليها كيف صارت السفينة عند الاقتلاع
وفي الصلوة لا تتركها الا استقبال من غير شقة بخلاف الدابة ان لا يمكن الا استقبال
الى القبلة مع سائر الدابة القاعد على القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى
قاعدا فيها لقولنا ان القاعد على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها
جائز تلك الصلوة بمعنى ان القضاء لا يلزم لان النجى الجوز والسوداد العزى والنائب
لكن تركه لا فضل ولا فضل القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعدا
في الموطنة في الشط بالاجماع الا ان يدور في شط لا يثبتها اصل سفينة ما
في سفينة بخلافه ولا خلاف في المكان الا ان يقتصر على جواز لاقاد المكان كما خلا في اركانها
على الدابة بين المستند على الشط والامام فيها اي السفينة او بالعكس لو كان بينهما
مانع فلا قنطرة كذا الطريق والتميز لا قنطرة في الامان **باب المسافر**
هو من جاز بهوت مقامه اى موضع اقامته ثم السبل والقربة فان الخارج من قريته
للسفر ما و ايضا هذه العبارة احسن من قوله هو من جاز بهوت بلان جميع البيوت كذا في الكافي

والموضع المقطع ويصح سدا او موضع وجهه او وجه الماء او وجه وجهه وموضع المقطع على جدار فيصلى كذا في ثلثا فائتة

ابو جعفر ع في سفينة ما على الصلوة فيها قال لا ان كانت جارية فصل قاعدا وان كانت فصل قايما يتوجه الى الصلوة فيها القبلة بان يدور اليها كيف صارت السفينة عند الاقتلاع

والموضع المقطع ويصح سدا او موضع وجهه او وجه الماء او وجه وجهه وموضع المقطع على جدار فيصلى كذا في ثلثا فائتة

والموضع المقطع ويصح سدا او موضع وجهه او وجه الماء او وجه وجهه وموضع المقطع على جدار فيصلى كذا في ثلثا فائتة

ويطابق الأصل في السفر والاصل في الوطن الأصلي هو السكن ووطن الإقامة متغير
 نوعان يمتد في خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير الاحتياج مستثناً فإذا كان الشخص ووطنه الأصلي
 فإن أخذ وطنه أصلياً آخر سوا بينهما مذهب السفر ولا بطل الوطن الأصلي الأول حتى لا
 لا يصح فيها إلا بالنية ولا يبطل الأصلي بالسفر ولو قدم المسافر إلى بصرى فمضى إلى
 وأما وطن الإقامة فيبطل عند متى لو دخل ووطنه إقامة أخذ ووطنه الأول ليس بواقع
 لا يصح فيها إلا بالنية وكذا إذا سافر عنده وانتقل إلى وطنه الأصلي العبري بنيت له
 لا السبع يعني إذا نوى الأصل السفر ولا إقامة يكون السبع كذلك ولا يحتاج إلى النية
 كالمرة مع زوجها فأنها يكون بغير ذلك كما تستوفيهما ولا يعتبر بينهما كذا في
 والعبد مع مولاه والجندي مع الأمير الذي يملكه من ماله وماله من ماله الخليفة
 مع من يملكه من ماله من ماله الخليفة لا سلطان إذا سافر قصره لا إذا طاف في ولايته من غير قصد
 ما يصلح في وقت السفر فانه لا يكون إذا وطئ البلد ولم يعلم أن يديره فانه أيضاً
 لا يكون مع مسافر إذا كان في الرجوع بقصر كان بينه وبين من له مسير سفر
 سافر كافر وصبي مع أبيه أو غيره فاصدق مسير ثلثة أيام فصاعد فاسلم الكافر وبلغ
 الصبي وبينهما وبين من يملكهما أي مقصدهما بالسفر فاقصر المدة قالوا أي عاتمة المشايخ
 المسلم بقصره ما بقي من السفر والصبي يتم لأن نيتاً كافر معتبر فكان سافر في الأول بخلاف
 الصبي فإنه من هذا الوقت يكون أفرا والفرز إذا لم يبق في السفر وقبل ثلثي
 على علم العبري بنيت الكافر أيضاً وقيل بقصر بناء على تبعية الأب لابن الأصل مسافر

باب الجمعة

وهي فرضية لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والام بالسعي إلى الشيء خالي عن التصرف لا يكون
 إلا لا يجانب شرطاً منها المصروف لا يجوز في القرية ولا في البلد حتى وهو لا يسع أكبر من الجبل
 يعني من يجب عليه الجمعة لا مكانه مطلقاً أو ما لا يغني ذكره فافهم أن أميراً وقاضياً لا يحكم
 ويقبض الحدود وكذا المعنيين منقول عن أبي حنيفة والاول اختيار الكوفي والثاني اختيار النجاشي
 أو فناء أو عطف على المصروف الضمير وهو ما اتفق على المصروف المصالح كركن الدواب
 وجميع العسك والخروج للزحف والوقوف في الجنازة ونحو ذلك وشرط صحته أيضاً
 السلطان ومراعاة السلطان إقامة الجمعة مات إلى المصروف حتى أي أقاله الجمعة طيفته
 أي الميت أو صاحب الخط بفتح الشير واللام بمعنى العلامه وهو الذي يقال له في الخطبة لا أصل
 لا نفسه بل من فروعها أو العاقبة لأن من العاقبة موقوف الإمام على ولايته لا يعبر عن نفسه إلا

إذا لم يوجد

إذا لم يوجد من ذكر من خلفه الميت أو صاحب الخط أو القاضي وجازت الجمعة في الموضع
 للخليفة وأما من الجاهل وهو سلطان أو فقط في الجموع أي لا يجوز بعد ذلك ولا يعني
 في غير موضع ولا يعني في الموضع لا يميز الموضع وشرط صحته أيضاً وقت الظهور فيبطل الجمعة
 بخروجها وقت الظهور ولا يقام الجمعة وشرط صحته أيضاً الخطبة حتى يسبح وعند
 لا بد من ذكر طويلاً حتى خطبة وعند ذلك أفي لا بد من خطبة بين يمينه على التمام على التمام
 والوصية بالتقوى والاولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين فيها أي الجمعة
 في وقتها فلو صلوا بلا خطبة أو بها بعد الصلاة أو قبل الوقت بطلت الجمعة في وقتها
 وشرط صحته أيضاً الجماعة وأقلها ثلثة رجال سوى الأمازيغ فإن نفر أو نفر في الجماعة
 قبل سجدة أي الإمام بطلت الجمعة لا نقاء شرطها وإنما البطلان بالظهور وان بقي ثلثة
 أو نفر أو بعد سجدة أي الجماعة لا ينافي شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط إمامها
 لأنها ليست شرطاً لغير شرط صحته أيضاً الأذن العام أي أن يأذن الإمام للناس في إمامها
 حتى لو غلق باب قصره وصلى بأصحابه لم يلحق بها شعاع الإسلام وغضابهم الذين
 فتجوز إمامها على سبيل الاختيار وان فتح باب قصره وصلى بأصحابه وأذن الناس بالخروج
 جاز وكذا لا بد من بعض حق السجدة الجامع وشرط وجوبها عطف على قوله شرط صحته
 الإقامة ضرورة العترة والحرية والذكور والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل
 ففقد أي فاقده من الشروط فهو كالمعتق في ذلك السلطان الظالم لا يجوز إمامها
 يقع فرضاً لأن السقوط لا ينافيها فإذا انحدر جاز من فرض الوقت كالمسافر إذا أصام
 جازت الجمعة في موضع من مصر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لأن في الاجتماع
 في موضع واحد في مدينة كبيرة حرماً بيتاً وهو مرفوع الصالح للإمامة في غير صالح
 فيها جازت للمسافر والعبد والمريض وقال زفره لا يجوز لها غير واجبة على الصبي
 والمرأة ولست أنتم أهل الإمامة وإنما سقط عنهم الوجوب بغيره لا لضعفه فإذا حضروا
 يقع فرضاً كالثاني فإذا أصام خلا في الصبي لا يغيره والمرأة لأنها لا تصلح للإمامة فقال
 وتعقد الجمعة لهم في خصوصهم حتى ولو حضروا من جازت لهم الصلاة الإمامة فأولاً لا يخطب
 إلا قضاء وكذا يومها أي الجمعة يصح إحراق السواد ظهر معذور وسجود ومسافر
 وأهل مصر فاستتم الجمعة بغيره متعلق بقوله ظهر معذور وإنما كره لما فيه الاختلاف
 بالجمعة لا يجمعون للجماعات بخلاف أهل السواد إذا جمعت عليهم ولو صلوا أجزأهم
 لا يستجاع شرطاً ومنه يعلم كراهة ظهور غير المعذور بطريق الأولى وكراهة ظهور غير المعذور

في قضي الظاهر

عنده القول عليه السلام ما ادر كنتم
فصلوا او ما فاتكم فاقضوا في الحمد
ان ادر ادمع اكثر التركة الثانية
بني عليها الجماعة

[illegible]

حتى استيقن ان الله تعالى قد ما يكملها من ركعتي الصلوة وجبت التيمم عليه ولو لم يكن
طول فطرته ذلك القدر بل كان دون ذلك لوجب التيمم لان الذي يطولها انما هو الركعة من وضوئها
والفكر القليل لا يمكن الاحتراز عنه فبعد ان لم يكن كذا في فطرته الفقهاء **والله اعلم**
باب سجود التلاوة
جب من سجد على سجدة وفي رواية عن الامام وهو ان سجدة واحدة وجبت في كل ركعة من ركعتي
سجدة فاعل يجب فيها اي في تلك السجدة سبب السجود يعني سجدة واحدة لا على شروط
الصلوة وقد تقدمت بين كثير من متعلق بسجدة بلا رفع يدين يعني ان من لم يسجد بها كبر
ولم يرفع يديه وسجدت كبر ورفعت يديه استبان بسجدة الصلوة وهو المروي عن مسعودي
ولا تشهد ولا سلام في ذلك للتحلل وهو سجد على سجدة واحدة وعن من هبنا
على من تلا آية متعلق بسجدة ولو بالظاهر سجدت ذكره قاضيان في المراجع عشرة المعروف في
فخر الاعراب وفي الزوائد في تخريج الموطأ وسجدوا في الحج والقرآن والتمائم السجدة
وعروم السجود في التيمم واشتقت واقر من يدين يعني في كل ركعة تلا آية التيمم
من تلاها الصلوة اذا وقفا وجب عليه السجود في كل ركعة اذا تلاها الا في الركعة الاولى
والخمس والستين ان اذا تلاها لم يلزمه الصلوة لا على الكافر والمجنون والعنفي والمجانين
والنفساء لانهم ليسوا اهلها او سجدوا على قولين لا آية وان لم يقصدوا السجود
فلا يلزمهم اذا اخبروا ان آية سجدة ذكره قاضيان من ذكر متعلق بسجدة وان ذكر متعلق
وسجد من التيمم قال قاضيان وان سجد من غير انما هو سجدة التيمم لا على ركعتيها
من الطير والحيوان والصدور والموتى لعدم هليتهم للقرأة فالقرأة منهم تلاوة في السجود
كلاهما سجد اما الثلاثة الاولى فظاهر واما الرابع فلان الموتى سجود القرأة لغيرها
عليه وصرف السجود لغيره في الجنين والحيض وفيها لا تقرب من ميتين والتميم في الجرح والنجس
الجاني فكبر المسمع من الموتى كمن المجنون والطير والصدور لا يوجب سجدا وقال قاضيان
يجب على من سجد على الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سجد من سجدة على الصلوة او لا يوجب سجدا
او جنونا وكفر او سفورا بينهما فظاهر في حق المجنون قول **وجعل الشيطان**
منه قاضيان المجنون المجنون غير المطبق ومنه صاحب التلخيص المجنون المطبق يؤتيه الله
على انوار ان المجنون اذا قصر وكأبوا وليله او قل تلاها او سجد او فاحقق ان المجنون
على ذلك من تركه قصره وكأبوا غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك في تركه وقدره او كمل
وهو الذي لا يزول ولا يتغير ايضا بالنظر في سجدة التلاوة على ذلك من تركه ما من لم يزل

وبسما

وبسما منه على غير سجدة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في التواتر وثانيه من
يتلاوه على غير سجدة لكن يلزمه بسما منه على غير ومنه المجنون الكامل الذي يطبق وهو الذي
ذكره قاضيان وثالثه من لم يزل يتردى في تركه ولا على غير ما سجد منه وهو الذي
ذكره صاحب التلخيص من انما يتسلى في هذا المقام بعون الله الملك العلام في كل ركعة
والبلل خرج ولما سجد في سجدة التلاوة برقع وسجد غير ركوع الصلوة وسجد
كائنين في الصلوة لها اي التلاوة ويؤذي ركوع الصلوة اذا كان الركوع على القوم
اي عقيب قراءة الآية ان يوايه اي يكون الركوع للسجدة ويؤذي ايضا بسجدة اي
لذلك اي على الفور وان لم يوايه يعني لو تلاها في صلوة لم يركع لها وانما سجد
ثمة من فرقان الفصل في السجدة اظهر الخشوع للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا
وبما ذكره بالسجدة الصلوية لانها توفى فيها ركعة وسجد في المحيط وقال في كل ركعة
اجعل ان سجدة التلاوة بيتا في سجدة الصلوة وان لم يزل التلاوة وتختلف في
قال الشيخ الامام المرحوم في هذا لا بد للركوع من السجدة حتى ينوي على التلاوة نفسا
يسجد الموتى في سجدة التلاوة والامام وان لم يركع لا يركع منها سجدة ولو تلا الموتى سجدة في الصلاة
والموتى في الركعة ان الموتى في سجدة فلا يسجد لغيره صلاة اي في الصلوة ولا يسجد في سجدة
من الصلوة اذا سجد من الموتى حيث تجب عليه السجدة في حق المصلين فلا يركعون سجد المصلي
من غير ما سجدها لانها ليست بصلوة تبتلان بها من سجدة السجدة ليست في الصلوة
بل سجدة غيرها اي الصلوة لا تحقق سببها ولو سجدها لم تجز لانها من غير الصلوة
فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب سجدة فان الصلوة فلا يركع فيها بقية ناقصة ولا يركع في سجدة
بل العادة اي السجدة في الصلوة لان سجدة السجدة لا ينافي احرام الصلوة سجد من سجدة
ليس في الصلوة ولا يركع في صلاة او تيمم في ركعة اخرى سجدة خارجا اي خارج الصلوة او تيمم
وعلاوة وان تيمم فيها اي في الركعة التي تيممها في سجدة ما سجده لا تلاها كمن سجد
لسجدة واحدة في سجدة واحدة وان تيمم فيها بعد اي بعد سجدة واحدة لا يسجد مطلقا اي في الصلوة
ولا خارجا لانها صامتة لها ايا ذلك تلك الركعة وسجدة محلها الصلوة لا تقضي في
لانها صلوة تيممها من سجدة الصلوة فلا ينافي بالناقص بل وسجدة وجبت في الصلوة
احتراما عما وجبت فيها وحمل ذلك انها خارجا كما اذا سجد المصلي من غير ان يركع في سجدة
في ركعة اخرى فلا خارجا اي الصلوة فسجد وانما فيها سجدة اخرى لا تلاها سجدة في الصلوة
لا يركع في الصلوة وان لم يسجد ولا كفته وامدق لان الصلوة تيممها سجدتها

ويجوز قهرها لا يقيد ذلك الحق على الاستمرار فلا يفرقها إلى أن لا يعلية للتوارث
ويستمر القبر ولا يباع ولا يخصص للشيء منها ولا يخرج الميت منه ولا القبر إلا أن يكون له
مخصوصية أو عذبة أو شفعة أو طلبا للشيء يخرج ما في الشفعة بفعل ولا يقيد
ويجوز عليه ويحرم في البحر كذا في الظهيرة ما شاء له ولا يحد على شوق بطنها من جنسها
الذي يروج ولها كذا في الثانية وفيها أيضا ويخرج في القتيل والميت دفن
في المكان الذي مات في مقابر أولئك المسلمين وإن نقل قبل الدفن إلى قديم أو ملين
فلا بأس به وكذا لو لم يغير يدين يستحب كنهان نقل الأموات بأسرهم لا يكسر عظامهم ولا يغير
أذا وجد في قومهم وبكره القتل على القبور وفتح النجس في القبر ولا بأس باليابس

باب الشهيد

شهي لا يشهد ولا يخطب بالقتل ولا تملك له شهادة من موته كذا في الرواية عن النبي
ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال ما أتاكم منكم بعد أمي ولا أعلموا منكم
قال في حقهم من علمهم بعلومهم وروايتهم ولا تعلمون الحديث وكذا في رواية أخرى
ومن يخطب منهم أو كثر قتل ظلما أو حريقا أو غرقا أو مبطونا فله شهادة في الرواية
وهو شهيد على الناس من الله تعالى عليه كذا في الرواية عن علي بن أبي طالب
بأنه طعن وعناد وكانا شهيدا في قوله عليه السلام كذا في الكافي والمقصود هنا تعريضه
في معنى شهادة أحد من هؤلاء الشهداء في ترك الفسار وهذا هو مسلط الماهر
اختار عن جليل القدر والنجس والحايض والنفساء بالغ اختار عن الصبي قبل ظلمنا
اختار عن عمر قبل صرا أو قضاها ولم يجز بفعل قتل ما اختار عن قتل جريح أو قال
بفعل القتل لأن لا يفتل القتل بتعديده ظلما يكون أو لا يكون شهيدا لأن الما أو أن ويجز بفعل القتل
بل سقط القضا بشبهه الأثرة ولم يثبت على البناء للفعل يقال إن الجرحي أو
من المعركة وغيره في الأثر في الشرح أن يرتفع شئ من مرفق الجرحي أو يثبت له من
أحكام الأحياء كما ياتي في قوله باع أو حرق أو قتل الطريق ولو قتل الطريق
لأن الأصل في شهادة أحد ما عرفت ولم يكن كنهان قتيل السيف والراح فغيره من وضع
أسر بالبحر وغيره من قتال الأعضاء وقد عرفت رسول الله صلى الله عليه وآله في الأمر بترك الفسار
أو قتل غيرهم بها أي بجراحه فإن سلبا قتل غير باع وغير قاطع الطريق أو سلبا
قتله في جراحه ظلما يكون شهيدا أو مبدع عطف على قتل الظالم جرحا ميتا أو مكرم
أو مكرم بالبحر أو نحوه وأما الجراح فيقتل الميت لا يقتل الميت فمتنع عنه

غير الصالح

غير الصالح للقتل كالفرور والشوق والغلسوة والسلاح والحق فافها تنزع ويتردد
ويستقص أو لا يستقيم القتل ولا يقتل الميت عن كنهان ويقتل عليه كذا في الرواية
ويدين برحمته لا تفي حتى يهداه أحد وقد قرأه عليه السلام في غير موضع في القضا
في الصلوة فيقتل من قبل قبله في مصرفها أي موضع تجب إذا وجد في القتيل القضا
اختار عن الجراح والشارع ولم يعمل قاتله عات في الهداية ومن وجد قتلا في
عمل لأن الجرح فيقتل الميت والميت فيقتل الظالم إذا علم أنه قتل جرحا ظلما
لأن الواجب في القضا قال **صلى الله عليه وآله** من قتل رجلا فقتل الظالم
في الذخيرة لأن رواية الهداية فيما إذا لم يعرف قاتله لا تملك الجرحي ولا قضا
إذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل جرحا في رواية الهداية
لا يقتل لأن نفس هذا القتل أو جرح القضا وأما وجوب القضا في القضا فمتنع عنه
القضا من غير هذا العارض عن أن يكون شهيدا وأما على رواية الذخيرة فيقتل
وعبارة الذخيرة هذا وإن حصل القتل جرحا فإن لم يعلم قاتله في الرواية والقضا
على أهل الخلة فيقتل أو لا يعلم قاتله فيقتل عندنا ففي الذخيرة لا يقتل نفس القتل
وأن كان العارض آخر غير الشهادة ففي المتن أخذ بهذه الرواية أقول **كانت**
لميتا في عبادة الهداية ولم ينظر في شروعه فأنتم جرحا بان قوله لا إذا علم أنه قتل
ظلما محمول على أن علم قاتله عينا وإن لفظ الكتاب يشير إلى كنهان قال الواجب في القضا
ولا يقتل من قبل على القاتل المعلوم وقال **صلى الله عليه وآله** من قتل رجلا فقتل الظالم
ظلما أو عرف قاتله في الكتاب إشارة إلى أنه لا تملك ما كان ظلما إذا كان القاتل معلوما أو مجهولا
ما كان يكون مجهولا فلا يكون قاتلا ظلما وأما قول **صلى الله عليه وآله** من قتل رجلا فقتل الظالم
فمعناه على اعتراف من الرواية ومن قتل رجلا في المصروف لم يعمل قاتله بل قوله لا
في القضا من الرواية الجرحي يعترف في القول لا يقتل من الرواية ولا يعترف في الثاني فيقتل
من الرواية أيضا فعمل إن كذا من الهداية في الذخيرة في المال واحد ولا اختار رواية من هنا
ومنشأ قوله المختار في الاختلاف عدة لفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل الآية وبين ما ذكره
قد تقرر وأنه المأدب إلى السبيل وهو سبي ونهر أو كيل أو قتل أو قضا فأنه
يعمل لأن هذا القتل ليس بظلم أو جرح وإنما بان كذا في الرواية أو ما رواه أو ما رواه
أو موقوف صلوة وهو مختار ويقتل على الأثر حق على القضا بتركها فيكون بذلك
أحكام الدنيا أو نقل المعركة لا تحرق وطى الخيل في لا يجوز القضا في الشهادة

هذا الاستثناء ذكره الزيلعي او وصي بالموال ليس الى الخلق وهو الذي يخرج من الميراث
وقبل الاستثناء فيبينها في الوصية بالموال وفي الوصية بالمولوخ لا يكون من ثلث الميراث
او بلع او اسره او غلاما مكره وقيل بطلان ذلك بتقصي معنى الشهادة فيقول
يصير بذلك خلفا في حكم الشهادة وبنيان شيئا من الخلق فلا يكون في معنى هذا القول
لا تتم انواعا من الكسب بل عليه خوفه فانفقنا الشهادة هذا ان يكون ذكره في بيان الميراث
موجبا للميراث لا وجه ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اول ولا آخر ولا يكون
بشيء من ذلك كما قال الزيلعي واصلى عليهم عطف على قوله فليس من بعد ذلك والله اعلم

كتاب الزكاة

عقل الزكاة بقوله تعالى اقبلوا الصلوة واتوا الزكاة وابعثوا في الصلوة والصدقة
فذلك بعض الجزاء عتدا في ذلك البعض السابع قال في الكسب في الميراث في ميراث
اقول هذا التعريف يتناول مطلق الصدقة ولا يختص بالزكاة بخلاف ما ذهبوا اليه
فان قوله عتدا السابع يعني التخصيص في الصدقة وايضا قال الزيلعي في ميراث الكسب
انما ملك لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو كان التملك للمال على وجه الاستقلال
لان الزكاة تجب فيها فملك المال فقلت جزمنا لئلا يرد عليه ذلك فان معناه بل هو احتمالي
لغير التملك كما لا يخفى فان الكسبة في نفسها لا يقتضي التملك بخلاف الزكاة لان ثبوتها
اتوا الزكاة ولا يتناء كما قالوا يقتضي التملك ولا يتناء في الزكاة حتى لو كان ثبوتها فأنفق
ناويا للزكاة لا يخرج بخلاف الكسبة ولو كانت تجزى لوجود التملك لغير مقتضى التملك
مستغنى عن الاموال اختار عن اخي والكا في الميراث وهو انه فان في الزكاة لغير
مع العمل لا يجوز كسبا في مع قطع المنفعة عن المالك من كسبه بها جزمنا عن دفع الزكاة
ولكن سفلوا واصولهم ان علوا وكما تبين في هذا الوجه ان لا فرق بين كسبها في الزكاة
عبادة فلا بد فيها من النية لئلا تكون كسبا وامرنا لا ليعبد الله المخلصين بشرط
وجوبها العقل والبلوغ اذ لا تكلف بهنما والاسلام لا يشترط الصلوة والعبادة والحرية
ليتحقق التملك لان الزكاة لا يملك ايمالك في سبيلها وجوبها المالك انما يكون
بما انفق كافي لئلا فانه ملك الوارث حقيقة فقد تقرر في كتب الأصول ان وجوبها للمالك
وان عد في الكسب شرط الوجوب بالانصاف لغير انصاف الميراث في سبيلها فافغ عن الدين

الصلوة

الملا

الملايين لم يطلب من هذا العباد حتى لا يمنع دين الله والكفارة وينبغي دين الزكاة
بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك لان الامار يطالب في الاموال الظاهرة ونوايب
في الاموال الباطنة وهم الملايك فان الامار كان باذنها الى من عمن في الكسب
الى ربها في الاموال الباطنة قطعا لطبع الظلمة فيها وكان ذلك في كسبه من ثلثها
ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاموال او الكسب لانه في كل واحد منهما وقيل
الزكاة الى الله والكفارة وهو مخالف للمعادين وغيره فكانه من النسخ الاول
وعن الحاجة الاصلية كدفع السكنى ونحوها وسياق ناهي ولو تقدير انما هو انما يقتضي
يكون في التواضع لتسلسل التجارة وتقدرى يكون التمكن من التمسك بان يكون دين
او يدنا به فاذا فقدت الزكاة فلا تجب تفرج على قوله المالك الزكاة على ما تقرر
بما لك من كسبه بل ان افقط ومديون للعبد تفرج على قوله فافغ عن الدين بقدر دينه
متعلق بقوله فلا يخرج فان كان له ما يمانه من كسبه وعنده دين كذلك لا يجب عليه الزكاة
ولو كان دينه ما تبين تجب زكاة ما تبين ولا في ذوات السكنى تفرج والحاجة الاصلية
ونحوها ككتاب اليد واثبات المنزل واداء الزكاة في عبيد الخدم وكتب العمل لا هل
والاكت الحرفين والواصل حال انما تفرج على قوله ناهي ولو تقدير انما هو انما يقتضي
الوصول اليه مع قيام المالك كما بقى ومفقود في خصوص الظلمة ليس بدينه ما لا ينفصل
ومدقوقة وفاتحة نسبي كما تدور في الزكاة سلطان صادرة ووديعته في الموضع وهو
ليس معارفة ودين محض بل كسبه بدينه فصار له بعد دينه ان يقرع عند الناس فانه
اذا وصل اليه بعد دينه لا يجزى كونه للسنين الماضية لا تنقضاء النماء ولو تقدير
خلاف ما على مقر ولو كان معسرا فيمكن الوصول اليه بدينه او بواسطه فيحصل
او غلبا ايم كسبه با فلا سداو على احد عليه بدينه او على قرض فان هذه الاموال اذا
وصلت الى المالك تجب زكاة السنين الماضية ولا يجب ايضا في ذوات السكنى تفرج
ايضا على قوله ناهي ولو تقدير انما هو كسبه لا يلبس واثبات لا يستعمل واداء لا يلبس
وعبيد لا يستعمل وكتب العمل بغير اهلها ونحو ذلك ونحو التجارة لا تنقضاء النماء
التقدير في المعاداة على هذا كسبه العمل لا اهلها وقيل في النهاية انها اهلها
غيره لما انزل من كسبه اهلها ويستعمل التجارة لا يجب فيها الزكاة ايضا وكسبه
لعدم النماء وانما يفيد ذكر الاموال في مصرف الزكاة فانه اذا كان كسبه في الاموال
وهو خارج عن الدين غير يجوز من الزكاة اليه وانما اذا كان كسبه في الاموال وهو خارج عن الدين

ان

والصالح من الصدقات والصدقات من الصدقات
والصدقات من الصدقات والصدقات من الصدقات
والصدقات من الصدقات والصدقات من الصدقات
والصدقات من الصدقات والصدقات من الصدقات

والوصف مستوفى صاعا أو الصاع ثمانية طال والطل ثلث عشرة أوقية والأوقية ربع
والشوط بقاء يعني سنة حتى في النصف فاستوفى لا لا بد إلا فيما لا بد فيه بل في غير
الأوقية الخط على حبس والقصبة عطف على غير وجه من الفصل في وجوب الصدقة
في مسعى غير البذل لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
ونفقة البقر وكذا الأنهار واجرة الحافظ ونحو ذلك ولا يخرج البذر من سراج الهدنة
وغيره من سراج البقر في كل الخارج وتجب نصفه في عشرة غلات ولو طفا أو انقضى
أسلما واستراها منه مسلما أو في غير ذلك من عشرة غلات ولو طفا أو انقضى
الطفا لم يقطع عنه العشر المضاعف إلا في مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
وقبض من بذر في الوفاة أو الكثر القبض وشرط في الهدنة أن لا يخرج البذر من سراج الهدنة
وذلك بالقبض وتجب العشر على مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
أو الرقبة أو العبيد بقتلها متعلق بقولها في مسعى المولى لا في مسعى المولى
من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
بستانا يخرج من المسلمان ما شاء من ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها
أيضا في الجهاد ولا شيء في غير ذلك من ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها
وفي غيرها الصالح المخرج لو كان حرمها أو حرمها أو حرمها أو حرمها
هذا عندنا في حنفية وأما عندنا في حنفية فمقتضى ذلك أنه لا يخرج من مسعى المولى
وغير ذلك في حنفية وهو مقتضى ذلك أنه لا يخرج من مسعى المولى
باب المصالح
من الفقير وهو الذي لا يجد له نصيبا من مسعى المولى لا في مسعى المولى
فيعطى بقدر حاجته وهو ما يتقيد به أو غير مقتدر بالثمن وإن استغنى عن كفايته الزكاة
لا أن لا ينفق على النصف من المال المكتسب ولا ينفق على غيره من المال المكتسب
عن غيره لو كان له مال على الناس لم يكن ذلك وفي مسعى المولى لا في مسعى المولى
أي المفقير منهم ومنقطع الحاج عند محمد بن أبي القاسم من ثمنها أو ثمنها أو ثمنها
أو المسكين لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
من الزكاة في حنفية ولا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى
فالحنفي ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
وقال الشافعي لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
مسجد في التملك شرطه وأمره بوجوبه ولا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى

وكان

وكان لا يملك فيه وكفى ميت وقضاء دينه ولو قضى دينه والمدينون فقيران قضى دينه
كان مستغنى ولا يخرج من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
كالوكيل في قبض الصدقة ومن لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى
من ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها أو ثمنها
للأشراك في المنفعة عامة وعملوا المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
بعضه لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
أما ما هو نصيبه من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
يجوز لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
بعضه لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
أي لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
أن يكون على بناء الفلح وتصوير المسكن في مسعى المولى لا في مسعى المولى
مقربا في هذا التعليل ولما كان كونه عتق مبنيا للفاعل صح في نفسه وإن لم ينفق
وكان لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
الأولى المان وقد لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى
وطفا لا ينفق على غيره من مسعى المولى لا في مسعى المولى لا في مسعى المولى
فقيرة لا تعد غنية بستان الزرع وبعد التفتق لا تصير مسرة وهي هاشم وهم آل عمر
وعباس وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب لقوله عليه السلام يا بني هاشم إن الله
حرم عليكم عسنا للمولى الناس ولو سافرهم وما لهم أي عتق بني هاشم لما تفرق
مولى القوم منهم وإنه لما انطوى عتق الصدقة والى وفاهم أي بني هاشم ومولىهم
لا تنفعا العتق المذكور في الزكاة فيها ولا في لقوله عليه السلام يا بني هاشم خذوها
ما غنياهم وخذوها إلى فقرهم يعني المسلمين وإن جاز غيرها أي صدقة غير الزكاة
أي المذكور وكذا العشر والخارج لا يجوز له دفعه بغير أي بطن أنه مصرف فظهر كونه عبد
أو مكاتب يبيدها لا تدفع إليه عبد من ماله ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
فإن يملكه ولو ظهر غناه أو كفر أو أنه أبوه أو ابنه أو هاشم لا يبيدها لأن الزكاة
على من الأسياء بالانجذاب لا يقطع فبني لا يقطع عنه كما إذا استبعت عليه العتق
ولو كان العتق كالتجارة فلا ينفق عليه فيه وفي قوله تعالى إن الله لا يهدي القوم
الضالين

في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية
بعبارة تدل على ظاهر المذكرة وليلا الهام

والخطا لا يجزئ وكذا الاعتناء أو جازا إعطاء ما في ذمهم فصاعدا مع الكراهة لأن الأكل
يلاقي الفقير لأن الكوة أغايتهم بالتمليك والمذموم التي جازا التملك فقير ولما يصير غنيا
بعد عار التملك فيستأخر الغني عن التملك ضرورة كتنبيهه لقر الغني منه كمن لم يقر
لجاسته ونقصها إلى المبدأ آخر لأن فيه تغويت عن الجواز غير في الجوع يعني لا يجره إلى
القرابة بل إلى قومه موج من أجل ذلك لما فيه القسوة وزيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى غيره
والأكثر لأن المصروف مطلق الفقراء ونذر في فتح مغنيتهم عن سؤال يوم ولا يسأل من لم يفت يوم
باب الفطرة أي صدقة الفطر تجب على كل مسلم
ولو صغير أو نصاب إلى الكوة فاضلا على اجتناب الأصليين وإن لم يقر وقد مر بيان ذلك في هذا
يخرج الصدقة وقد سبق لنفسه متعلق بقوله تجب وطفلا الفقير فلا تجب عليه ولو كان الكبير
وطفلا الغني بل من المأكل والحداد اختاره عن عبيد وإماء للنجاسة فأنها لا تجب عليه بشر
ولو كان مدبرا أو لم ولد أو كافرا إلا أنه وجبت عطف على نفسه وعبد أو ابن أو أخت أو
أحد إذا كان لعباد البقا وقت الفطرة لا يبيع إلا ما زاد أرباقا فإذا عاد يورثي لما مضى فلا مكانة
لعدد أو لولاية ولا يبيع عليه المالك لنفسه الفقير لأن ما في يده من المأكل ولا المأكل من ثرك
بين اثنين على إحداهما القصور أو لولاية أو المونة في حق كل منهما وكان العبيد بين اثنين
وإن بيع المملوك المترك بين اثنين يملك المأكل مما معناه أنه مضى يوم الفطر والنجاسة ما في
فعل من بصير له لأن المملوك موقوف فأنه لو رجع بعد إلى فله ملك البايع ولو أجزأ بملك
لمن يورث وقت الصدقة فينوقف ما بين يدي عيونه من متعلق بقوله تجب أو دقيقا وسوق
إشارة إلى أن المأكل بالذوق والسوقية يتخذ من المأكل دقيقا الشعير الشعير أو ذبيب
نصف صاع فمثل عجب ومن قرأ شعير صاع فما أي صاع يبيع الشعير ويعين ذلك فإنه
الصاع المغنير من حج وهو الماش أو عدى وأما قدرهما فلهذا التفاوت بين جبايتهما عظم
وهما وتخللا واكتسبا لا خلا وعجزهما من الجبوب فالانقاروت فيها وغايتها أكثر بطلوع
في الفطر متعلق أيضا بحجب من مات قبله في بطاوع في الفطر أو ولد له أو أسير أو يبيع
لا تنفاه السبيل إلى بطاوع أو صبح أو الفطرة لو قدر الأداة على وقت الوجوب لا يذى
بعد فقر السبب وهو أن يكون له على ما في التجار في الكوة ولا فو بهن مرة في
أو آخر من وقت ولا يقطع قبل إخراجها لأن وجه الفطر فيها معقول وهو سعة الخلق
وقد الأداة فيها الخلاف لا ضحية فأن القرية الرقعة قد روي فيقول في مرة فيقتصر على من
ونذر بجعلها والأداة أو ما قبل الخروج إلى المصلى ليستغنى الفقير عن السؤال ويجوز المصلى

فقوله عليه السلام اعفونهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل باشارة على ان
الاولى ادله ما قبل الخروج الى المعلى

فایغالبی

فادع البال من فقرك العناء ولا تجهل ووجب دفع كل شخص فطرته الى فقير واحد حتى لا يذهب
الى فقيرين من ان النصوص صريحة لا تغنى ما دون ذلك وقيل القائل
جائز دفعها الى فقيرين لكن الاولى هو الاول ويجوز دفعها على جماعة الى فقير واحد ذكره الربيع

كتاب الصوم

[illegible]

وبنية التفريق خطا الوجه في النقصان لما انفرد في الأصول اذا الوقت متعين لم يوصف بزمان
 وانما في المتعين تعيين والخطا في الوصف لما بطل في اصل النية فكان في حكم المطلق
 المتصور في الذرة فانه اذا توجب سائر احوالها في غير ذلك فلا قضاء في زمان
 لا تعيين في وقت الا اذا وقع النية من غير ان يوافق حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع
 من رمضان بل يقع عما تولى في التعيين في الوقت بالنظر اليها والنية في تعيين يقع عن واجب
 افعاله مطلقا اي اذا نذر يومه ومعه فتنوع في ذلك اليوم وجبنا اخر يقع عن ذلك الوقت
 سواء كان سائرا او مقاما صحيحا او مريضا وسطر للرب في وقت قضاء رمضان والنية في المطلق
والكفارة التي تبييت من اليوم والنية من الليل والتعيين في ذلك الوقت فلا بد
 من تعيين في الابداء ولا يصح يومه في الشك لا تطوعا وهو يوم من شعبان فمما ان يكون
 اول يوم من رمضان وانما كره غير التطوع لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يصح
 الشهر يصوم يومه ولا يكون ان يكون في يومه من الشهر والنية في المطلق في وقت قضاء رمضان
 من قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر
 قبل لا تطوعا لا اصل له في وجوبه فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 لا يتغير متى غلبت في نية اى نية ان كان صام تطوعا او وجبا فمن كان منكم مريضا او سافرا
 اى التطوع والوجوب فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 المطلق والوجوب في النية فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 فوافقه في الشك وكان الاضمار في بيان كماله ونقصه لا في عشرة من اربعة او في خمسة من اربعة
 فيلحقه في كل وقت فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 لا يصح ان نوى اضاها ان كان الفرض رمضان والا فلا لعدم الجزية في الزمان فانه في النية
 كذا ان نوى ان لم يجد علة فانها صام ولا فطر فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 ولا فطر واجبا فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 ان كان الفرض رمضان ولا فطر فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 فعنه لا يجوز مطلقا لنية ولا فطر فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 في الواجب لا يقع عنه في مطلق النية فيقع عن النية فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 غير مطلقا لنية فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 ختم انشاء الله تعالى ان قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى

متعين

الائمة

اما الاولى

اما الاولى فلو لم يلد له صوم او روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى
 قال لا يصح ان نوى ان يصوم غدا فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 يومه فطره وان اقل في الوقتين ففطره فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 وهو نية غلط فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 شهادته اختلف في ذلك فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 ولو اقل لا كفارة عليه فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 كغيره فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 فاستبدوا في الاخبار فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 لا يقبل في الدنيا فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 وامر ان فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 لا تكتفى فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 وبلا علة فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 بعد نواظره فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 لا يقول فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 المذكورة فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 معناه فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 على قول فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 بحيث لا يخلو فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 قال فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 من شغل فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 اقول فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
باب موجبات الافسار
 اي بوجبات الافسار فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 من الاجتهاد فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 فيما يتعلق فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 ما يفسد فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا
 وذكر فمن كان منكم مريضا او سافرا فليؤثر فمن كان منكم مريضا او سافرا

لا تدخل الوصف في معنى أي لون من صورهم ليسندوا أصل بولاً لا يستقبل بعض
حق لا يقع كماله في غير الوقت كذا في الكافي لا يفتقر من غير ملق برهان ومكان ومنه
أما أن كان يقول الله على أن صور وجهه كغيره من الصور واعتكف شهر قبله وذكر
على هذا الوجه ما روي عن النبي وقال لا يجوز ولوقال الله على أن تصدق بكذا عند
فصدق به اليوم ما روي عن علي بن الرضا وأما المكان فأنه لو كان يصلي أو يركع في
أو يصدق بكثرة ففعل في غير ما روي عن علي بن الرضا وأما أن تصدق في
على أن تصدق به من الله تعالى وعلى هذا القدر فصدق في غيرها أو في غير ما روي
خلافاً للرأي بخلافه لست هذا المعلق يعني لو كان في الصلاة فلا فصدق على أن تصدق في
أو أصلي أو اعتكف ففعل قبله بغيره والفرق أن الله تعالى في الصلاة أو في غير ما روي
ما هو في غيره وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين ولم يمتد القدر في الصلاة
لأن التعليق يمنع كونه سبباً في غير التعيين قبله نذر صور وجهه في الصلاة
وهو غير لا يستطیع على الصور إلا بغير شرط وصفي كوصف أي بوصف أو بغيره

باب الاعتكاف

الاعتكاف لغةً كُتبت والرواية على الشيء وشراً كُتبت في مسجد أو مكان في بيته
بنيته أي الاعتكاف وهو واجب المستند في سنة مؤلف في العشر الأخير من رمضان
والمستحب ما سواه أو العشر الأخير من الشهر من شرط التعبد أو في العشر الأخير من الشهر
يعني المستحب فقلد أي قال الاعتكاف المستحب على شرط الصور وهو في العشر
على أن ما روي عن النبي أنه صلى الله عليه وسلم في يوم من الأيام دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن
يخرج منه حتى لا يسيء إلى نفسه على المسألة وقيل الصور شرط في الاعتكاف وهو في العشر
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلد أي قال الاعتكاف المستحب على شرط الصور وهو في العشر
لا يخرج من المسجد إلا لحاجة أو لأن كان في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أو جمعة لها أهم ما في جامع الخروج له من الصلاة وقت الصلاة أو كان في الصلاة
قريباً من الجامع بحيث لا ينتظر زوال الشمس لا يفتقر إلى الخطبة ومن بعد من لا يفتقر إليها
أي الجمعة يعني لا ينتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت كذا في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في المسجد وأما ركعات سنة بعد الجمعة فكذلك بقدر ما يصلح التوجه إلى الصلاة
أي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من ركعات سنة بعد الجمعة ولا يمكن أكثر من ذلك في الخروج للصلاة
وهي باقية في حق السنة لأنها تابعة للشرع ولا حاجة إلى الإكراه منها ولا يفتقر إلى أكثر منه

ولو يربو

ولو يربو وأما لغةً لأن المفسد الخروج من المسجد لا المكت فيه ككتلة يستقبل لا يخرج
الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي أن يستعمل في مسجدين كذا في الكافي والخروج من المسجد
ساعة بلا عذر فسد اعتكافه في الخروج بينا في المكت وأما في الشيء يستوي في
وكثيره كالأكل للصوم والحدث بالطهارة وقال لا يفسد ما يخرج أكثر من نصف
وخص بالركوع شرباً ونوماً وبيع وشراً فيفسد الاعتكاف في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
دون غيره ولكن كره أعضاء البيع فيه أو لأخرى في غير الصلاة لا يفسد الصلاة في
عن صور القميص وسئل عن يفسد صور القميص فقال لا يفسد ولا يفسد كذا روي
قال أما من أجل ذلك إذا اعتكف القميص فربما لا فلا يفسد لغيره
من صحت بخاروه عبد الله بن عمر بن الخطاب والتكلم في الصلاة في قوله قل لمبادي
يقولون أني أحسن يقتضي معنى أن لا يتكلم في الصلاة خارج المسجد إلا في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في المسجد وبطلان الاعتكاف الوطئ في فرج في المسجد أو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
خلافاً للصوم وأما سبباً لأن ذلك الحادثة في الصلاة فلا يفسد الصلاة في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أي غير الفرع الثاني لأنه في معنى الصلاة يعني يفسد للصوم ولا يفسد الصلاة لا يفسد الصلاة
كذا القبول المسبب يعني لأن ذلك الحادثة في الصلاة فلا يفسد الصلاة في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
حرر الكل المستحب يعني الوطئ والقبول المسبب لأن ذلك الحادثة في الصلاة فلا يفسد الصلاة في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أي أنه لم يلبسها لأنها من ذكر الأيمان على سبيل الجمع يتناول للكل أي يقال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
والله يلبسها لأنها من ذكر الأيمان على سبيل الجمع يتناول للكل أي يقال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
بليتها لأن في المتن معنى الجمع فيلحق بالاحتياط في العبادة ويخرج في الصور يعني في الصلاة
خاصة لا تفتقر إلى الحقيقة نذر اعتكاف في رمضان فضاء أي رمضان بدو نذر الاعتكاف
وجوبه في أي الاعتكاف في صور قصدي حتى لو تركها مع الخروج من الصلاة بالاعتكاف
في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر كما خرج به في الجامع الكبير وهو في الصلاة
وأما وجوبه في صور مقصود بغير شرط الاعتكاف وهو في الصور لقوله عليه السلام لا اعتكاف
أما الصور إلى الكمال الأصلي وهو أن يجب استقلال مقصود الصلاة بالاعتكاف في الصلاة أو في غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الحج

تقدم لا تفتقر إلى العبادة بين العبادة المأثورة والبدنية هو اعتكاف القصد وشراً
نمازاً مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى

فمن حق ان قوله تعالى والله اعلم السراج البيت لما نزل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الناس
عجوة افقا والحق في كل عام من حق واحدة فقال لا بد من ذلك ولا ينبغي وجوب البيت كالتفريق في الأصول
ولا تعدد له بالقرآن عند النبي وفي العمدة عند غيره وفي الحق في اصطلاح الأصوليين
مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمنه انما العود لا يقول بان من آخره يكون فيه
قضاء وضربا للزمان لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا يأنم أصلا كما اذا انقضت الصلوة
عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند الفقهاء الى العود من آخره بفسق وقتها
لكن انما الحق بالظرف كان اذا لا قضاء ومنه الظرف في جهة العود لا يقول بان من آخره اذا
بعد العام الاول لا يأنم بان آخره لو مات وقتها لم يأنم أيضا على من يتعلق بقوله
مسلم كلف صحيح بصيرته ولو رجع فاضلا اي اذا عاينته من كماله في المسكن والمكان
البيت والضياع ونحو ذلك وعن نفقة عيال للزوج مع امره في كل سنة
لا يثبت بدونه ومحمدا وزوج لامرأة في سيرة سفر الحر لا يقول بان كل عام على انما
يقرب او يباع او يضره فلو لم يضره حتى يبيع او يضره حتى يبيع فليس يضره
لان احرامها انعقد لمرء النفل لا ينقل لمرء الغرض فيقول بان الصلوة لا يأنم
قبلا وهو مفسد سقط للواجب عليه لا العتق فان قيل يبين غير سقط لان احرام الصلوة
لانما لعل التلبية والحرمان العبد لا يأنم فلا يمكن الخروج عند الشروع في غيره وفيه الحرمان
والوقوف عرفه وطواف الزيادة فاذا فات واحد منها بطل الحج وجب القضاء في كل
القابل الاول شرط التحريم في الصلوة والباقيان ركبان وعندنا ان في كل الاصل
ركن من الخلة تظهر في الحرمان قبل الشهر الحج بانه عندنا لا عندنا ووجب الوقوف
منه بلفظ وتسمى جميعا ايضا تسمى بها لان ادراكه في كل عام في جميع الحوائج وانما هي
ايضا والتمسك في الحج وطواف الصلوة والافاق والخلق وانما هي في سائر ما فيها
وعلى الامر وغيره اسن وانما هي سبب تعدي كل من ضمنها انما الله والشهوات
وذلك التعدي يفتح القاف في كسرهما وعشر في الحرف فكذلك يعني اذا كان عند شهر كسر
الحرمان الى الحج قبلها والعمدة مستند في طواف وسعي وجاز في كل سنة وكهت
يوم عرفه ولا يبعد ان يكونها اوقات الحج فواجب مواظبة الحرمان على الواضع التي
لا يتجاوزها الاذن الا تحرمه في ذلك في وقتها من طريق المحققين
وقرن في المنع بسكون الآراء وفي القطار بفتح النجدي في علم التمام في العمل
منه الواضع ولم يجرها من خارجها وجاز تعديها الى الحرمان عليها اي انما في آخره

عنها

عنها لقاصد متعلق بقوله تعالى والله اعلم السراج البيت لما نزل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الناس
عجوة افقا والحق في كل عام من حق واحدة فقال لا بد من ذلك ولا ينبغي وجوب البيت كالتفريق في الأصول
ولا تعدد له بالقرآن عند النبي وفي العمدة عند غيره وفي الحق في اصطلاح الأصوليين
مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمنه انما العود لا يقول بان من آخره يكون فيه
قضاء وضربا للزمان لا يقول بان من آخره عن العام الاول لا يأنم أصلا كما اذا انقضت الصلوة
عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند الفقهاء الى العود من آخره بفسق وقتها
لكن انما الحق بالظرف كان اذا لا قضاء ومنه الظرف في جهة العود لا يقول بان من آخره اذا
بعد العام الاول لا يأنم بان آخره لو مات وقتها لم يأنم أيضا على من يتعلق بقوله
مسلم كلف صحيح بصيرته ولو رجع فاضلا اي اذا عاينته من كماله في المسكن والمكان
البيت والضياع ونحو ذلك وعن نفقة عيال للزوج مع امره في كل سنة
لا يثبت بدونه ومحمدا وزوج لامرأة في سيرة سفر الحر لا يقول بان كل عام على انما
يقرب او يباع او يضره فلو لم يضره حتى يبيع او يضره حتى يبيع فليس يضره
لان احرامها انعقد لمرء النفل لا ينقل لمرء الغرض فيقول بان الصلوة لا يأنم
قبلا وهو مفسد سقط للواجب عليه لا العتق فان قيل يبين غير سقط لان احرام الصلوة
لانما لعل التلبية والحرمان العبد لا يأنم فلا يمكن الخروج عند الشروع في غيره وفيه الحرمان
والوقوف عرفه وطواف الزيادة فاذا فات واحد منها بطل الحج وجب القضاء في كل
القابل الاول شرط التحريم في الصلوة والباقيان ركبان وعندنا ان في كل الاصل
ركن من الخلة تظهر في الحرمان قبل الشهر الحج بانه عندنا لا عندنا ووجب الوقوف
منه بلفظ وتسمى جميعا ايضا تسمى بها لان ادراكه في كل عام في جميع الحوائج وانما هي
ايضا والتمسك في الحج وطواف الصلوة والافاق والخلق وانما هي في سائر ما فيها
وعلى الامر وغيره اسن وانما هي سبب تعدي كل من ضمنها انما الله والشهوات
وذلك التعدي يفتح القاف في كسرهما وعشر في الحرف فكذلك يعني اذا كان عند شهر كسر
الحرمان الى الحج قبلها والعمدة مستند في طواف وسعي وجاز في كل سنة وكهت
يوم عرفه ولا يبعد ان يكونها اوقات الحج فواجب مواظبة الحرمان على الواضع التي
لا يتجاوزها الاذن الا تحرمه في ذلك في وقتها من طريق المحققين
وقرن في المنع بسكون الآراء وفي القطار بفتح النجدي في علم التمام في العمل
منه الواضع ولم يجرها من خارجها وجاز تعديها الى الحرمان عليها اي انما في آخره

كلمة

غير انشاء وخطب الامام في السابع من خطبة الثالث يعلم فيها النقص وهو في
منه في طواف القصد من طواف الزيادة قد مر في الفرض او ما مر في النظر سبعة
بلا من سعي ان يركب في السعي قبل ولا فيها فان اخراى طواف الزيادة عنها الى
وجبه من سببين في الجائز ان لا يركب في اول وقت طواف الزيادة بل
في يوم النحر وهو في الطواف في يوم النحر اقتضاها في الطواف من انشاء ثم في
والمسألة الثالثة بعد ذلك في النحر يوم النحر في سجد الخيف ثم ما يليه ثم بالعقبة ثم بقلعة
والمسألة الرابعة في طواف الزيادة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
على النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
يوم النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
وان في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لا بد من فائدة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
انما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لا بد من فائدة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
على ذلك المقام في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لذلك لا بد من فائدة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
نزل بعد سوا الله في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
سبعة طواف بلا من سعي في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ووجه على الترتيب وهو بين الجوز والباب في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ساعة ودعا بعد ذلك في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
القدم في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
اي طوافات ساعة من وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
انها اي تلك الاوقات في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ايضا لو اهل في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
يجوز ما شئت من وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
اذ انما انما بان في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ان استيقظ انما بان في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لم يفت فيها اوقات في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر

بأنه

في

في جميع ذلك كما لا يخفى عليها الا انها لا يلبس بها ولا يركب في السعي في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ولا يركب في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ولا يجوز في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
القصد وهو طواف الزيادة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
باب القرائن والتمتع في القرائن
الا هلال رفع الصوت بالتكبير في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
المسألة الأولى في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
من وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
من الميقات او قبل في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
من ذلك الاصل في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لذلك لا بد من فائدة في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ويسمى كما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
وسبعة طواف في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ونحو القرائن بعد في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
اي انما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
بطلت وقضيت في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
لطف على قوله في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
بلا المام باهل الماما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
في سفر واحد من غير ان يلم باهل الماما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
صاحب الماما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
محجبا لا يسمى في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
في شهر الحج كراما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
الامام باهل الماما في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
التمتع هو الحج في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
ولما سب عنها في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر
تربيا اسميا في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر في وقت النحر

فلا يكون محققا فلذا اخترت من تلك العبادات في حرم الطهارة في الشهر مرة في كل يوم
 قلنا التسمية في طواف العمرة ويسمى ويحلق ويصغر بعد ما حلها احد من الحرمين وكذا
 من المسجد ليس بخط بالبحر يوم الترويض وقبله افضل حج كما لم يفرق لكنه يفرق في طواف الزيارة
 ويسمى بعد ذلك لا تراق طواف الحج بخلاف المرفة لا ترقى مرة وربع وهو من التمتع
 وطريقه في حرمه وان حج عن النحر صامر كالقراي في الشهر في الحج سبعة ارجع
 وجان صور المشاهدة بعد اعراسها الى المرق لا قبلها في الشهر ونذر بخاتمة المعرفة فان
 اشهر الحج وقت الحضور في مكة بعد تحقيق التيسير في الاحرام وكذا الحال في القراي في الشهر
 افضل وهو ان يصوم ثلثه متتابعات بعد اخرها في شهر ربيع الثاني في الشهر في شهر ربيع الثاني
 في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني
 من فحوه الا اذا كان لا تنفذ في يعقودها وقد بدنت وهو ان يجلي اى الحلال
 على ظهرها لان لها ذكر في القرآن حيث قال تعالى والهدى والفلاحا وذكر اشعارا وثق
 سنامها في الاسر وهو الحسب بالصواب فان النبي صلى الله عليه وسلم في طواف البيت
 قصدا وفي جانب اليمن التماسا وفي حقيقته انما ذكره هذا التصريح لانه مثله في الفعل
 على الله عليه وسلم لان المشرك لا يتقرب من مكة الا بهذا وفيه اشعار ان
 لمبا الغنم فيه في خوف من التمسك وقيل انما ذكره ليشارة على التقليد واعلم ان فعل العاشق
 ولا يتصل منها الى العمة الا ما افاضه الله في حرمها كما في حرم الممتنع بالحج
 يوم الترويض وقبله احب كما من فحله يوم الترويض في حرمها كما في حرم الممتنع بالحج
 في الصلوة المكي يفر فقط اى لا تمتنع له ولا قران لان شرعها في الترويض باسقاط احدى الشريعتين
 وهذا في حق الاقارب من عمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد لم اى بطل غنمه في حرمها
 والارادة اللانرا في عرف معنى التمتع فالتى اعتمر بلا سوق الهدى للمعاد الى بلده
 في بطل غنمه ومع سوق تمتع فانما اذا ساق الهدى فلا يكون المام حجة الا لا يجوز
 فيكون عودا وجبا فاذا عادوا حرم بالحج كان متمتعا فان طوافها اقل من ربعة قبل الشهر
 وتمتها فيها وحج فقط تمتع لان الاحرام عندنا سطر فيصير فقد بدلت على شهر الحج وانما يعتبر
 الاضال فيها وقد وجد اكثر من اكله وطواف ربعة قبلها الى الشهر لا يكون متمتعا
 لا ترقى الاكثر قبل شهر الحج كوفي مبتدأ في قولنا لا ترقى تمتع من عمره فيما الى الشهر كن
 بمكة او بصرة وحج في عامه ذلك متمتعا لان السفر الى المدينة بوجوه البصرة كانا في حرمها
 ولو الى حرمه وافدا ورجع من بصرة وقضاها وحج لا يكون متمتعا لان مكة السفر الى

بالبيع

بالبيع الى البصرة كانت تخرج من مكة ولا تمتنع لست اكتب فيها الا اذا لم يامله في بها فانه
 اذا لم يامله ثم رجع الى البصرة والحج كان هذا انشاء سفر لانه في السفر الاقول انما
 فاجتمع في مكان واحد فيكون متمتعا اى قد اتممت بهما في شهر الحج والحج في شهر
 فانهما اشد من غيره فلا يمكن الخروج عن حرم الاحرام الا بالافعال وسقط الممتنع في
 باراء التمتع في سفر واحد القراي افضل من اى التمتع وهو اى التمتع افضل من الاقران
 القراي افضل منها اما الاول فلان في حرمها بين العبادتين فاسلحتهما في الاعتكاف والاستسنة
 في سبيل الله وصلوة الليل في الشهر الثاني فلان في التمتع جمع بين العبادتين في الجمل فاشبه القراي
باب الجنائيات
 لما فرغ من بيان احكام الحج من شريع فيما ينسب من الجنائيات في الخصاير والفتن
 وهي حج جنائز والمرايض فضلا ليل الحج ان يفعلها ان لو اجبها فذكرها وقد يكون
 وقد يكون بعدا وقد يكون صدقا او دما وقد يكون غير ذلك فانه في تفصيلها فاقول
 على عمر الحج اى طيعه واكلا فانه زاد كالراى الساق والفرد ونحوها او خضبت لحنها لانه
 طيب لدهن اى استعمال الدهن في عضو زينة وحل ولو كانا الصبر فان الدهن الطيب
 كدمن النفس ونحوه بوجوب الدهن اتفاقا وانما الخلاف في وجوبه عند ربي حنيفة وعندنا
 بوجوبه عند ربي حنيفة او بوجوبه كاملا وان كان اقل منه فعليه صدقة في حرمها
 ان اذا لم يكن من نصف يوم فعليه حرام ولو رجع من مكة او من احدى ابطارها
 او من قبله وقصظا ربي يومه بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها
 على ربي واحد من الجنائيات من نوع واحد وان كان في حرمها بوجوبه بوجوبه
 او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها
 اظافر في حرمها او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها او بوجوبه في حرمها
 فبذلة اى لو طاف للحرم جنبا فالواجب بوجوبه الجنابة اغلظ من الجنابة في حرمها
 بالبدنة اظاهرا للتفاوت بينهما وكذا اذا طاف اكثر من جنبا لان الاكثر مكررا او فاض
 من عرفاته قبل الامام وترك اقل سبيل الفرض او ترك ثلثا شوطا او اقل طواف الزيارة
 وترك اكثره اى اربعة اشواط او اكثر بقى محضاً حتى يطوفه وترك طواف الصدقة
 منه او السعي او الوقوف بالحج يعني من لغة او الركنين او في يومه او في الايام او اكثره اى
 روي حرمه العقبة يوم النحر اى من شبهة عطف على تركه او قبل او اخر الحلق او طواف الفرض عن
 ايام النحر وقدره سكا على اخر الحلق قبل الركنين او غير القار في الركنين والحلق قبل التمتع او طواف

لان القالب فيه معنى العبادة فيقتضى التداخل
 باتحاد المجلس كافيّة التجدد وأن نقص
 يدأ او رجلا

بلا إجماع فلهذا العمة وافدها معنى وقضى ولا يترك سيقا تارة لا يبرهنا فاضاها من المقادير
 بالاجماع من في القضاء حتى طافا لعمدة شرط فاعلم بالحق ففرضنا اي على ان يرضى بالحق
 بناء على ان المكى منى عن الجمع بالاجماع وعندهما يرضى العمة وعليه لاجل الرضى وحج
 وعمة لا تكفي في الحج فخرجت من الحج في المصطفى في الحج بعد شروعه وعلى فائت حج وعمة
 ولو انما حج لا تذا فاما كما التزمها اكنه منى عندها انتهى على الافعال الشرعية بحق الشريعة
 واكن في الحج للتقصير وهذا من حج وفي الاقافي من شرك من اجراء الحج وحج من اجراء الحج
 بالحق اي الحج فان خلق الاول والآخر حتى يقضى في العلم القابل بالبرهنة ولا اي والحق
 الاول في البرهنة والآخر بالبرهنة فلهذا لا ينافي ولا اصل من ان الجمع بين الحج والعمرة
 برهنة فاذ خلق في العلم الاول انتهى العلم الاول بالبرهنة لاجل الجمع فلا يبرهنة
 فاذ المخلق في الاول لاجل الجمع بين الحج والعمرة فبعد هذا ان خلق على الاول وفي
 على الثاني لا يبرهنة فلهذا من اجراء الحج وان لم يخلق وحج في العلم الثاني فلهذا
 لتأخر الخلق على العلم الاول وهذا معنى قوله ولا في بقية قوله لا في عمة اي بافعالها الا
 الخلق فاعلم باجره فخرج لا تدمج بين اجراء العمة وحج فلهذا وافق اجراء الحج
 من اجراء العمة لزمها لان الجمع بينهما مشروع للاقافي كالقارن وبطلت العمة بالوقوف
 قبل ضاهها لا بالتوقف على عرفات فاطاف لى الحج يعنى طواف القدوم ثم اجراء العمة
 ففرض عليها فخرج لا تذا فاما على العمة على افعال الحج وتذبذبها لان اجراء الحج تاذى
 من اجراء الحج فلهذا لا يطف الحج فان فرض فرض لصحة الشرع فيها فخرج لرفضها حج
 فاعلم بعمة يوم النحر وفي الثانية لزمته لان الجمع بين اجراء الحج والعمرة صحيح ورفضه
 يلزمه لرفضه لا تذا فلهذا كان الحج وهو الوقوف في صبر بانها افعال العمة على افعال الحج
 وقد كرهت العمة في هذه الايام ايضا ورفضت مع ذلك لرفضه وان منى مع ويبرهنة
 فعلم عمة فابت الحج اهل به لاجل ارض ورفضه فخرج اي فابت الحج اذا اجراء الحج او عمة
 يرضى الاجراء ويحتمل افعال العمة لان فابت الحج يبرهنة هذا لم يقضى اجراء العمة
 ويخرج وانما يرضى اجراء الحج لا يبرهنة لاجل الجمع بين الحج والعمرة فلهذا وافق اجراء الحج
 لا تذا يبرهنة لاجل الجمع بين الحج والعمرة فلهذا وافق اجراء الحج لا يبرهنة لاجل الجمع بين الحج والعمرة
 فيصير الاجراء ليعلم بان العمة في فرض الثانية وانما يبرهنة لاجل الجمع بين الحج والعمرة
باب
 الاضمار لغت المصنف مطلقا يقال صرة العدة ما هو المصروف في الشرع منع الخوف والمض

من وصول المحرم الى مكة حجة او عمره فاذا احصر بعدوا ووضوا من انما التحلل في بعض المقادير
 دما والقرار من من الاحتياط الى التحلل على امرين وعين يوم النحر او اعد من سبعة يوم
 بعينه لا ينفذ في الحرم لا التحلل ولو كان يوم النحر قبل يوم النحر وعندها انما كان حصر
 بالعمرة فكذلك وان كان حصر بالحج لم ينفذ التحلل في يوم النحر ويذبح في الاضمار
 وهذا اولى من قول الواقعية قبل خلق وتفسيره عليه من حج حج وقدمه لزم الحج المشي
 والعمرة للتحلل لا تذا فمعنى فابت الحج ومن عمة عمة هي فضاؤها ومن فضاها ومن فضاها
 اما الحج واعدها فلا تذا فمعنى فابت الحج كما في الفرض ولما الثانية فلهذا منها بعد
 صحة الشرع واذا زال الاضمار اي القارن وامكن لذكر الهدي والحج فلهذا في الفرض
 لا ذوا الحج ليس لان التحلل ان كان اجزاء عن ذك الهدي فكان في مكان البديل وقد قد
 على الاضمار قبل وصول المصطفى البديل فسقط اعتبارا كما كرهنا بالصوم لغيره عن العتق اذا
 قد على الرتبة قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدي
 لا تذا ملكه وقد كان عينه لغيره فاستغنى عنها ومع احد بها فقط او بهما لانهما لا يجر
 فان احدهما الهدي والحج فيحتمل ان يجمع الاضمار وكذا لو ادرك الحج لا الهدي سحنا انما
 لو لم يحتمل يصح لغيره وانما المال كحمة النفس فيحتمل على اذا خاف على نفسه وكذا لو
 لم يذبح ولا ذوا منها لغوا المقصود ومنع من الحج من الحج يعنى الطواف والوقوف
 بعرفات احصاها لانه اعتمد عليها وصول الى الاضمار كان حصرها كما اذا كان في الحرم لا يجر
 يعنى اذا قد على اجراءها لا يكون حصرها على الطواف فلا تذا فابت الحج يحتمل به ولا يبرهنة
 ولما على الوقوف فلو وقع الاضمار عن الوقوف عن الحج بنفسه فاجب على من يبرهنة بان حج عنده حج
 عند ان مات من اجزاء ونواه اي الامور الحج عن اجزاء فاذ وجد الطواف في الحج
 والا فلا قال قاضي ان هذا اذا كان الامر عاجزا عن اجراءه فلهذا كالمضروب
 ونحو ذلك فان كان لا يبرهنة فلهذا كان انما تذا فابت الحج بالحق حج عن الميت لا يبرهنة
 يقع عند اي الميت في القبر وقبل لا يقع عنده ويكون له انما يبرهنة في القبر هو الاول
 لان الاضمار عليه ولهذا يشترط التبرع عن الحج عنده ويذكره الخارج في التلبية
 فيقول المرافى اريد الحج فيسترى وتقبل مني فلا واذا مضى المأمور بالحج في الطريق
 ليس له دفع المال الى غيره ليجوز ذلك الغير عن الميت الا اذا قبل لى المأمور وقت الدفع
 اصنع ما شئت حج جاز فلهذا لا تذا ما وكذا مطلقا خرج الى الحج وانما الطواف
 وهو الحج عند ان فترس انما فلهذا لا فترس في سبعة من الحج عنده من يبرهنة

واليسار الذي يتعلق به وهو صدق الفطر وسببها الوقت وهو بالآخر وكذا في
ما يجوز فيها هي شاة من فريه ويدن في حبل وبقرة كما في منداي من واحد الى سبعة
والقياس لا يجوز ليدن كلها الا بعد واحد لان الارافه قريبه واحد وهي لا تنجز الا اذا
تراكبه بالآخر وهو روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
واليدن عن سبعة ولا تنجز في الشاة فبقية على اصل القياس لا يجوز عن سبعة
او ثلثة ذكره محمد بن عبد الله في الاصل ولا يجوز عن سبعة ان لم يكن اقدم اقل من سبعة في الشاة
بما روي في ابينا وامرأة وبقرة ونحوها ما في الخبر في نصيب الا في الفوات وصف الفريه
في البعض وعدة في هذا الفطر في كون فريه كذا في الكافي وصح لو اهدا شريك سنة
اي جله شريك له في يدته مبررة اشتراؤه ذلك الواحد لا يصح استحسانا وفي القياس
لا يجوز وهو قول زرارة لا تدفعها للقرية فلا يجوز بيعها وبها لا يفتن الله قد جاز
سميته ولا يجوز الشريك وقت الشراء فست الحاشية الى هذا وان يكون في الاصل
قبل الشراء ليكون بعد من الخلاف وهو قوله الرجوع في القرية ونفس اللحم وزنا الجوزا
الا اذا فتم معهما كادوا عليه اي يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الكارع او يكون في كل
جانب شيء من اللحم وبعض الجوزا ويكون في جانب لحم والكارع وفي اخره جمل وجوزا
للجوزا في كل الجانبين وفي الجوزا على قولين انها سنة وهو قولنا في كل
انها سنة مؤكدة على قول زرارة ومحمد بن عبد الله ومحمد بن عبد الله ومحمد بن عبد الله
من جمل سبعة فلا يصح فلا يفرق بمصلته وانما هو واحد وانما هو واحد وانما هو واحد
بترك الواجب على حرمانها فريه ما ليدن فلا يتأخر في مالك والمالك هو المسلم
فان القرية لا تصح الا في المسلم مقيم فان لم تكن مقيمة باسباب يتيقن على المنافر
وتنفذ في الوقت فلا يجوز عليه فمما خرج عندنا الجماعة من سببنا الفطر فان
لا يجب الا على القادر وهو الذي ومقداره ما يجب به صدق الفطر لنفسه يتعلق بحجب
لا طفل لا يجب عليه ولا لولاه الصغار لا تقرب محضه والاصل في العباد ان لا يجب
على احد سبب غيره بخلاف صدق الفطر فان فيها معنى المونة والسبب فيها ان يمتنع
ويلو عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروي الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير
لو ان الصغير لا ينفذ في معنى نفسه بل يصح ابوه عنه من كذا مال الطفل ان كان مال
او يصح وصيته بعد اي يولد بالطفل او ينفذ بالكل بعد انما ينتفع بعينه
من الاصل الميت ونحوها في هذا لا يصح ان ينفذ من مالها اكلها اكله ويبقى ما بقي

ما ينتفع

ما ينتفع بعينه وفي الكافي الاصح ان لا ينفذ ذلك ولا ينفذ ما لا ينفذ من مال الصغير
لا ينفذ الا في الميتة في المصروف الاصل او صلوة العيد ونحوه في غيره بعد طلوع فجر يوم
الغرة واليوم الثالث فان اوقفت النسيئة بعد الصلوة في حق المصروف بعد طلوع
يوم النحر في حق غيره واخره قيل غرة اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الاخر الفقير
والولادة والموت لا تدان اذا غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه في العكس
يجوز في ولد في اليوم الاخر في علي ولا يستقبل في ذكره الذبح كيد او اكله لا يفتن الله
في طلاء الليل ترك النسيئة ومضت ليالها اعلم ان ايام النحر ثلثة ايام النحر في
ثلثة ايام النحر اربعة ايام النحر لا غير والآخرها اشرف لا غير والمتوسطان في النحر
والنسيئة فيها افضل من النسيئة في ثلثة ايام النحر لا تقع واجبة سنة في النسيئة
نطوع محض ولا تركت حتى مضت ايام النسيئة تصدق بها اي لا يصح فيها نسيئة
لغيرها اي كان في ملكه شاة وقال الله تعالى ان اضحى هذه الشاة ونصدق بها ايضا
فقبرها اي لا يصح فيها اي للنسيئة فانها تجب على الفقير بالشاة بينة النسيئة عندنا
وتصدق بغيرها غنى شاة او لا يعني ان كان غنيا تصدق بغيرها النسيئة اشري
او لم يشتر لا تقا وتجب على النسيئة فاذا فات الوقت وجب عليه تصدق اكلها بالبدن
كالجوزا في يد فواتها ظهور الصور بعد الجوزا في حق النسيئة الجوزا في النسيئة
ما يكون لدايته والجوزا شاة لها سنة شهر وحق النسيئة فضاء حلالا والبقرة والغنم
وهو اي النسيئة اربعة اشهر الاول الى الابل وحوالين من الثاني اي البقرة وحوالين من الثالث
فالاحاصل ان النسيئة فضاء بخبر من ذلك كذا لا الضمان فان الجوزا من جدي اقل
عليه الصلوة والشراب الشاة الا ان يمس على اكله فليدفع الجوزا من الضمان وصح الجوزا التي
لا وقت لها والخصى والنواة او المجنونة لا العمياء والصور اي اذا سعى وادى النسيئة
يجب الا في عظامها وعمرها لا يفتن الله في النسيئة ومقطوع يدها او رجلها او ذنبها
من ثلثة ايام او ذنبها او عينها او لبيها وقيل ثلثة وقيل النسيئة وعندنا ان يفتن
اكثر من النسيئة اربعة ايام سبعة اشهر وبقرة النسيئة وقال ابو بصير في النسيئة
انها لو ماتت عند منكر صح والقياس لا يصح لا تدفع بالانثى فلا يجوز عن غيرها
عن الميتة وبها لا يفتن الله ان القرية قد تقع عن الميتة كما تصدق في غلة العناق في ايام
الولاء عن الميتة وايضا البقرة يجوز عن سبعة لكن شرط ان يكون قصد القرية وان
اختلفت جهاتها كبقرة عن غنمية ومندرة فانها لا يجوز عندنا الاخذ بالقصص وهو

ما ينتفع

ولو كان احد من كافرا او قاصدا لم لا يبيع لان الكافر يبيع ولا القصد ولا القصد
 ويأكل من لحم الضحية ويؤكل من غيرة الاغنياء والفقراء وبسبب ذلك لا يعطى اجر
 منها للفقير عند صدقة بثلثها لان الجاهل لا يأكل الا في الغنى والفقير لا يأكل الا في
 تركاى ذلك تصدق لئلا يبيع او يستعمله والبيع يبيع احسن من الاكل والاكل
 امر غير وكذا في كتابي لا تصدق به وهو ليس له اكلها واول امر قد خرج ما لا يملك
 والقرية حصلت بانها تبني وتنتقل الى الجوع لا تصدق بها ولا تصدق بغيرها او تصدق
 التبرع في خضرة ورواها بغيرها لا ينفق بها قيا لا منها كما لا تطعمه في
 فان بيع الجوع والجلد بغيرها ينفق بها تصدق بثلثها لان القرية انتقلت الى
 غلطا وخرج كل شاة صاحبها بغيرها بثلثها والقياس لا يبيع ويخرج لا يبيع شاة
 غيره بغيرها وبغيرها بثلثها لثمنها لا تصدق بها ولا تصدق بغيرها حتى يبيعها
 بغيرها في ليلتها بغيرها بثلثها مستعينا بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها
 بغيرها هذه الامور بغيرها لانها بغيرها بثلثها وانما غلطا ياخذها بغيرها بثلثها
 صاحبها ولا يضمنه لا يملكها بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 وانما غلطا ياخذها بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 ثم تصدق بثلثها بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 وضمنها بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 يصير غاصبا بالبيع فيبيع في غير ذلك هكذا في الهدية والكافي وسائر الكتب المتبرعة
 قال من يبيع بغيرها بثلثها بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 اقل حقيقة الغصب بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها
 في الخلق وشدة الامر انما لا يملك الا بغيرها بثلثها لانها لا تملك الا بغيرها بثلثها

كتاب الصيد

اوردها منها الذكر في كتاب الحج وهو لغز الاصطياد يسمى المصيد بغيره تسمية للمفقود
 كقوله لا يبيع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ذونا الذي يصيد بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 لما يملك او يملك بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها

كسباني منها علمها اي علم في ذنوبها بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 مكلين تعلمون من علمكم الله واقلوا صلى الله عليه وسلم لا تصيد بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 اسم الله عليه فكل ما صيدت بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ومنها جوع اي جوع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 وعن اخيه بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 اي امر من امره بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 كالكافي وسباني في الذبيح فان البعث الكافي البازي على ان تصيد بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 فافهم وقطعه بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 والاصول في قوله صلى الله عليه وسلم لا تصيد بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 اسم الله عليه فكل ما صيدت بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 على من يبيع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 غيرهم او كلب الجوع او كلب بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 طول وقته بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 اذا اكل من البعد فانه حيلة في الاصطياد فيكون مضافا الى الامر بالاكل
 شئ لا يملك الا بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ينبغي ان ياكل من البعد فانه حيلة في الاصطياد فيكون مضافا الى الامر بالاكل
 للصيد فينبغي للعاقلة ان لا يبيع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 من غير القاصد بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 من الصيد فينبغي للعاقلة ان لا يبيع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ومنه بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ان لا يبيع بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 ويقول لا اقلل نفسي فيما اعمل لغيري وهذا ينبغي ان ياكل من البعد فانه حيلة في الاصطياد
 تلك مراتب جوع البازي بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 فيمكن ضربه بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 نفور ولا يملك الا بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 وعادة الاقرباء والفقير فيبسط فيترك الاكل في الجاهل بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها
 مما اكل الكافي في البعد لانك قد عرفته بغيره بثلثها بغيره بثلثها لانها لا تملك الا بغيره بثلثها

فيمر صيد من الماء في ما عرفنا ان تعلم ليس من يملكه من دابة الجبل ولا يملكها
ما اكل الكلب في النهر من بعد ذلك فماتت لا تملكه الجبل ولا يملكها الماء
بعد ان ياكل الكلب من ذلك فماتت حتى يتعلم او قبل ان ياكل الكلب ما اكله
بعد ان ياكل الكلب في ملكه فان ما اكله لا يظهر في الجبل لا تملكه الجبل في ملكه
في المصانة بعد ان ثبت في المصانة اتفاقا والمحرم في بيته محرم عنه خلا فالحق في
الحق ان في التسمية وعدم ذكرها عدا والجرح لقوله عليه السلام لا يملك الجبل ما اكله
منه سمك فاذا ذكر اسم السمك لم يملكه وان لم يذكره لم يملكه الا ان تجد قد وقع في الماء
فانك لا تدري الماء قتله او سمك وعدهم القوم عن طلبه لو غاب مالا يسمى سمك في
عن صرعه مالا يسمى فان لم يمت فان لم يمت عن طلبه لم يملكه لان سمك وان
قتله عنده كان في سمك يملكه وقد قال عليه السلام لا يملك الجبل ما اكله
قتله فان لم يملكه الجبل ولا في حيوانه اقول في المذبح ما لا يملكه ولا يملكها
طلبه منها اي لو كان حيوانه مثل حيوان المذبح لا يجب ان يملكه بل يملكها ولا عبرة
لكل الحيوان وانما المصانة في المصانة والمصانة في المصانة وما يفرق بين
وبحيوانه والاشياء المصانة في الحيوان وان قلت معتبر متى لو كانا
وفيها حيوان قليل لم يملكه لقوله تعالى الا ما ذكرتموه من عطف على ان ذكوة اي الصيد
ان تركها اي الذكوة عدا مع القدرة عليها فاما ان يكون من المذبح اقول في المذبح
ذكوة واجبة فاذا تركت حرمت كما ان حرمت ايضا في الجبل في ذكوة في ظاهر الرواية
لان الجبل في مثل هذا لا يملك الجبل وهو روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
او ان يملك على كلبه في جرحه مسل فان جرحه اى غلام بالصيد فاستند وقتله
معاف من صرعه وهو لا يملكه لان سمك لا يملكه في المصانة في المصانة في المصانة
في الجبل لو لم يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
وقع على سطح او جبال في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
لا يملكه الا ان يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
كله فاعلم ان الجبل في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
والاشياء في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
وان لم يملكه الا ان يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة

غيره

غيره اسما عليه امتناع التعليم بحيث يأخذ عينه وانما اسما فقتل صيدا اخر اكله
كما لو كان اسما الى صيد فاصابه واصابه وكذا لو كان اسما على صيد كثير حتى يفرق
في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
عليه السلام في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
قطعت بحيث يكون ذلك في طرف الرأس والثلاثين في طرف الجرح وقطع نصف السمك
او قد ينصفين فان لم يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
قوله عليه السلام في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
في طرف الجرح لا يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
للامكان المذكور في صيد واما اخر فقتله الاخر فان اخذ الاول الاخر من المصانة
فولدت ملك الاول وهو يملك الثاني وضم الثاني الى المصانة مال كونها جرحا في المصانة
والا اي وان لم يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
ويصاد اي يجوز صيد ما يملك ويصاد غيره لان صيد سبيل في المصانة في المصانة
او يصاد ولا يستند في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
لان ذكوة كما حتى يملكه في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة

كتاب الذبايح

جميع ذبائح حيوان من ذبائح الذبائح في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
بل ذكوة ويدخل في الذبائح في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
اي ذبائح الذبائح في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
وتظهر في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
انها نوعان ضرورية واختيارية وضرورية في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
فوق العقدة التي في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
لا بأس في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
ما بين المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
فهو في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة
ورواية المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة في المصانة

من الخلق ولا يخلو ذلك في فتاوى أهل سمرقند المتأخرين في غير المذبح وهو ما لفظوا به
كما ترى ولا يمايز بين التبرع والحبس في جميع العروق والجري فيحصل بالفعل فيها الذمة على الذمة
وكان حكم الكل سواء ولا يعبأ بالعقود كذا في التناهي وعرفه الخلق والمذبح والودعان
في المخر للخلق مجرى النفس والمذبح مجرى العلف وفي الهداية العكس وما ينطبع ثلثها
أي العروق لا يعبأ أي ثلثها كان إقامة للذكر مقام الكل بكل معلق بقطع ما قطع الأول
واسأل الله ولو قشر القصص حجة فيه من الاستنا أو طفرأ فابين بقول صلى الله عليه وسلم
ما خلا الظفر والسن فانهما من عروق الحبشة والمنزوعين كونه وعندنا في المحرم
ونحن نعمل على المنزوع فانه الصادر من الحبشة وندينه لا شفرته قبل الإصطجاع وكه
بعض لورود الأثر فيها وإرفاقاً للمذبح وكه للبرجلها إلى المذبح وفيها ما فيها
فإن حبس حيث تفرغ عروها لوجود الموت بها هو ذكوة فيحصل وكه لأن فيه ذكوة الكلد
بلا ما من فضاء كما إذا جرحها ثم قطع الأوراج ولا أي وان لم ينسحب حيث قبل قطع العروق
حرمنا وجود الموت بالسن ذكوة فيها وكه النخج أي الذخج الشديدي في بلخ النخج هو
بالفارسية حرام مغزو السطح قبل أن يجره أي سكن لا يضرب وكه ترك النخج في القبة
وعلى أي الذخج كذا في الذخيرة وسط في هذا المذبح كونه الذخج ساطعاً لا خارج المحرم
إن كان صيداً أو كتاباً لا ينبغي التوحيد والاصل فيه قوله كما إذا ما ذكوة وقوله كما
وطعام الدنيا وقول الكتاب كذا وكذا لم يرد بطعام بل صيد الذكوة من جهة ثم لا تفسد أهل الكتاب
بالذكر وفيها لا يلحق الذكوة بسنن الكتاب والجوي كالتسمك وغيره ذمت أو حرمنا
والمتولد كذا في غير كذا في غير صيد وذخجته لأن الولد يتبع خير الأبوين كذا في كذا
يعقل التسمية أي يعلم أن الذخج يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذخج أي الجمل الظاهر الذخج
من غري الأوراج ونحوه ويقدر على غري الأوراج ونحوه القيلار هو ولو كان الذخج محظراً
أو صبيته فانهما إذا تعفلا التسمية والذخج وقدر كانا كذا لكانا مباحين أو امرأة
أو ألقاها وأخرى بغير ذمة ونحوه ونحوه ونحوه لا يملكه لا يملكه ما عليه ونحوه
أي لا يملكه عليه بخلاف الكتاب الذي لا يملكه غيره لا يملكه غيره عليه عندنا ويعتبر ما على الذخج
حتى لو نجس هو ذى ونضار في غير صيد ولا ذمة بغيره من كذا كان محظراً في الأصل
بأن كل ما لو كان عليه في الأصل كذا في كذا في غير ذمة بغيره من كذا التسمية عندنا ولو كان كذا
حلت ذمة بغيره وقال الشيخ في حله في الوجيز وقال الكه حرمنا في الوجيز حرمنا أن نذكر
الذخج مع اسم الله تعالى غيره عطفاً نحو باسم الله واسم الله فلا أو فلا لأننا أهل الذمة والمذبح

وهو شرط

وهو شرط وكه وصلة بلا عطف ولم يرد نحو بسم الله محمد رسول الله لأن الشكر كذا وجد
لعدم العطف فلا يركب الذخج وأما الذمة بغيره لوجود القرآن صوت فيصوت بغيره
هذا الذخج محظراً بالذخج وأما إذا قرئ بالجر أو النصب فيحرم كذا في غاية البيان ولا يباين
فصل صوت ومعنى كذا دعاء قبل التسمية ولا يوجب ما روي في التبرع على التبرع
بكتب بل يوجب أحدهما عن نفسه والآخرى عنه فمهما نحو القبلت عند الذخج وقال في حقه
وجعل في فضل التسمية والأرض حقيقاً وأما المذبح كذا في صلوته ونحوه في التبرع بالمذبح
لا يشترط له وبذلك أصرنا وأول المسلمين في ذخج وقال عند الذخج بسم الله والله أكبر
أو بعد الذخج نحو المصطفى فلا ن وهذا أيضاً لا بأس به ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال بعد الذخج اللهم تقبل من عرانة محمد من شهادك بالوحدانية وطالب البلاغ والشرط
في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره فيقول المصطفى لا تقبل مني عطفاً
نحوه في المذبح أو سبحانه الله بقصد التسمية فانه ذكره الصلوة عطفاً في المذبح لا يوجب
لعدم قصد التسمية والمشهور المذبح في الاستدلال وهو بسم الله والله أكبر متفقاً على
نحوه في المذبح وكه في غير المذبح كذا في التبرع أو الغفر أما الذمة بغيره في الصورين فوافقنا
والإجماع العروق فيها في المذبح وفيها في المذبح وأما الكراهية فلها ألفاظ تستعمل
في غير فلا يمنع الجواز والحل بل ذخج صيداً استأنس ويكفي جرح ثم يوحش أو سقط
ولم يكن ذكوة لأن ذكوة الاضطرار إنما يصار إليها عند الجرح ذكوة الاختيار كما مر في الجرح
موجود في الثاني لا الأول السأة إذا اضطرر المصطفى بالقرآن وإذا اضطرر المصطفى
لا فها لا تدفع عن نفسها فيمكن أنهما في المصرفة فلم يتحقق الجرح ذكوة الاختيار
في الخارج للمصطفى كذا في البقر والبقر البعير لا يذبحان على أنفسهما فلا يقبل على
أخذهما وإن كان في المصرفة فيحق الجرح والقبض إذا كانا ذكوة المصطفى على ذلك متى لو قتل
عليه هذا الذكوة من كذا لا يملك ذمة بغيره ذكوة أمه حتى لو خرافة أو ذخج بقر أو شاة
فخرج من بطنها جنين ميت لم يملك الجرح ذمة بغيره ذكوة أو ذخج بقر أو شاة
قد مر أن المزارع ما جاز أن يصيد بنابه وجوان يصيد بغيره والخشخاش هو ذكوة
والجمل أهلية بخلاف الوجيز فانهما غلاف البغل والخيل وعندنا ما جاز الذبح قبل
كراهية الخيل عند كراهية تنزيهاً كراهية بغير كراهية كذا يحصل بالاحتياط قليل
الذخج ما وجد كذا في طاهر أو طاهر الرابطة وهو صحيح كذا ذكره في الاستدلال
في جامعها وقيل كراهية ذخج وكذا في ذكوة كذا في ذكوة كذا في ذكوة

بلاطية لئلا يفتقدوا قوتهم فانه كرهه مع فتي اى مع وجود شئ في بيت المال وبدوهاى
اذا لم يوجد في لا يكره الجملان جازم وهو ما مر الى الابد فان اى امتنع على الابد
فالى اى فتدعى من الجزية فان قيلوا الجزية فاجابوا انهم علموا ان هذا الحكم ليس على الجزية
لا يصح في حق العبادات بل المرد انما كانت تعترض اراهم واما في حق الجزية فيقولوا
اذا تعترضها لم تعترضوا لنا يجب علم علينا ويجب لنا انما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض
استدلالهم على ما يقولون على فقهنا ما ابدوا الجزية لئلا يكونوا في ما فهم كراشنا ولو لم يكن
ولا نقول انهم لم يلقوا الدعوة الى الاسلام في قلوبهم قبلها اثم التزموا عندهم ولم يرضوا به
وغيره في جوارحهم بل تعذروا ان اوجاروا بما هم مخشوقون وخشوقون وعرضوا على المسلمين ان يتركوا
اى المسلمين يتبعهم وتعلقوا بالارواح لا يتبعوا لغيره الا انهم اصابوا منه فلا ذرية ولا كثرة وفتح
شجره وفضاؤه وفتح بلا غدر وغلول لا يمتنع على المسلمين ان يتركوا ولا يتركوا لغيره لئلا يكونوا
في المعنى ضاقتوا لغيرهم فيهم انقضوا العهد ومثلنا سمر من بل يتركوا قتلا يقتل
اى كل من يبعث جملنا كالا وعبدة لغيره كقطع الحصة وتسويد الوجه وفي مخرج البغاة
المثالة المنهية بعد ان تظفرهم ولا بأس بها قبل ان تدان بلغ في اذلالهم فابى ان يلقى
وهذا احسن ونظير الشراى بالنار وبلا قتال غير مكلف كالقبض على الجانيين وبيعهم فان
واضح ومقدور واما للفقهاء في الحديث ان يكون لهم مكانة او ذما او ما ارجح به او
رأى في الحرب او ما كان في قتال او كما يريد اى لا يجوز الا ان يقتل اياه الكافر ابتدا
لقولهم وصاحبنا في الدنيا معروف وليست الدنيا الدنيا لقتل المؤمن ولا ذمة في حياته
فلا يكون هو سبينا لا قتاله واما قال برأى ان يكون قتله الا ان يتركه ولم يتركه فقتله
ماز قتلنا ان هذا دفع عن نفسه فان اياه المسلم الى قتل جازم قتل الكافر ولا يقتله
غيره وانما لا يمنع عنده ولا اخرج مصحف وامرأة في سرتها فاعلمها لما فيه من العيب
على الاستخفاف والارادة على الضياع والضياع وبيعنا الجملان الامار الى الحرب ان
كان الصلح خير المسلمين والامير لا يترك الجهاد صورة في حق ولو مال باذن المسلمين
لاننا اذا جازم بل طلال فربما ان محبنا اليه وان لم يرضه لم يرضه لاننا ترك الجهاد وخرجنا من
من الارض وصار في الجزية لاننا اخذنا بقوة المسلمين بالجزية الا اننا تركوا ابد الجهاد في
يكون غنيمة تكون ما خذنا ما بقدره ومكروه ولو جازم الكفار المسلمين وطالبوا الصلح بمال
باخذونه من المسلمين لا يفعله الامار لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمنين ان يذل
نفسه لئلا يخالع اعداءه لان ذلك قد يخطرون امكن واجب في ذلهم ان يذلوا الجملان الامار في

نقض الصلح

نقض الصلح الصلح نبدأ اليهم اى ارسل اليهم خبر النقص فيقاتلوا قبل ان يذلو عاونا ابد اى يقاتلوا
قبل ان يرسا خبر النقص ان يذلو بالخيانة ويصلحوا للمؤمنين والبايعين في نظرنا في ارضهم
ترامنا لقتالنا صلحنا فجازم كافي حق اهل الحرب بالمال لان هذا المال منهم فمير على ان لا
ولا يرد ان اخذنا لان في الرد عليهم معونته على القتال لا يبيع سلاحه وخيله وحملته
ولو جازم صلح لما فيه معونته على الحرب صلح ما من خروجه من المسلمين كافر او كفارا او اهل
او دينه حتى لا يذلو للمسلمين قتله فان كان الصلح شر ابتداء امانا وارتب على الامان لا يبيع
امان حتى لا يذلو منهم وكذا لا يذلو على المسلمين الا ان يامر امير المسلمين ان يذلوهم في
ما نكروا الرد على ولا امانا في سبيلهم ولا جرم مسلم منهم لا يذلوهم وان قتلت ايدى يذلوهم فلا يذلوهم
والامان ينقض محل الخوف ولا امان من سبيلهم ولا يذلوهم لاجلنا لما ذكرنا وصحى وعبد الجحش
ومحجون اما الصلح فاذا لم يقبل بطل امانه كالمحقق وان عقله هو محجور عن القتال فكذلك اعدا
البحينة فلا فالحمد وان كان ما ذلنا له في القتال فالصلح انما يصح بالاتفاق واما العبد
فاذا جازم القتال لم يصح امانه عنده فلا فالحمد به ولا يذلوهم صلح امانا والصلح اعمل
باب المفسر وقسمته اذا فتح الامار ببلد
صلح الجزية الامار على وجه لا يتبعه هو ولا يذلوهم من الاراء وارضها تبقى على كبرها
عنوة اى قمره في حضرة غير ان شاء خسرنا ثم قسمنا بيتنا يعنى الغنائم فيكون ملكا لنا
كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر ووضع عليها العشر اذ يجوز وضع الخارج ابتداء
على المسلمين اى اوقار اهلها عليها اى ان شاء من يذلوهم على اهلها وذكروا اهلها الاصل
للمسلمين والاراضى ملكوا لغيرهم جزية اى يوضع جزية عليهم ووضع خرج على ارضهم كما فعل
حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها وترك ذرية وعقاربهم في ايدى يذلوهم وضرب الجزية
على رؤسهم والخارج على ارضهم ولم يقسمها بالغنائم قالوا الا ان لا يذلوهم على الغنائم
والثاني عندهما ليكون خيرة لهم في الثاني من الارض وانما من منها وانزلها على اهلها
وضع على الخارج لو كانوا كفارا كذا في النسخة يعنى وضع عليهم خارج الارض وعلى انفسهم
الجزية ولو كانوا كفارا اشارة الى ان الغنائم الاخرى لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم العشر
لا تبايننا ووضع على المسلمين والامار في حق اهلها في غير ارضها اى شاء قتلا لا يذلوهم
صلح اهلها على قتلهم ولا يذلوهم في شتم مادة الشكر او استمر قهر توفيرا للمنفعة على المسلمين وذكروا
اهل ارضهم لنا الا مشركي العرب والذين لا يقبل منهم الا الاسلام او سيفهم وذكروا
وهو ان يترك الكافر الا سيرة اذ شئ منه وقد اؤمروا وهو ان يتركوا باخذ منهم ما لا يذلوهم

في مقابلته وفي المنع خلافه في الشاخي وأما القدر فقبل الفراغ عن الحرب جاز بالمال والآلة
المسلو ويعود لا يجوز بالمال عند الشاخي وبالنفوس عند أبي حنيفة وجوز عند محمد وعنه
روايات وعند الشاخي يجوز مطلقا ويرد على أبي حنيفة في منع بيع المسلم في الحرب
عقرب آية شوق نفلها يعني إذا أراد الأمار العوي إلى دار الإسلام ومعه ما من ولا يند على
نفلها إلى دار الإسلام ولا يعقرها خلا فالملك ولا يتركها خلا قال الشاخي في دفع وجوز
أما التذرع فلا تنجز أصلا في الحاق الغنيمة من أقوى المصالح وأما الحرق فلا ينفع
بها الكفار فضلا عن كونه ^{البيد} يستان وقطع لا يتجار ولا يجوز قبل الذبح أنه لا يعد بالندار
الآثارها وتفرق لا سلطان لها ولا يورق كالحديد يورق وهو قسمه منقسم عنه أي غنيمته
في دار الحرب قبل إخراجها إلى دار الإسلام وقال الشاخي يجوز بيعه بغير شرط الغنمة
وهذا بناء على أن الملك لا يثبت قبل الإخراج إلى دار الإسلام وعند أبي حنيفة يثبت ويبنى
على هذا الأصل مسائل كثيرة ألا بالابداع فيرهنها ويقسم وذلك إذا لم يكن للأمار في البيت
حول لم يجر عليها الغنم فيقسمها بين الغنم قسم ابداع ليحلوها إلى دار الإسلام ويسترد
منهم فإن أبوا أن يحلوها أجبرهم على ذلك بغير شرط في روايتنا الكبرى لا ترد دفع ضررهم بحمل
من غنمهم كما لو استأجر دابة شهيرة فمضت الدقة في المقارنة أو استأجر سفينة فمضت
في وسط البحر فانه ينعقد عليها اجارة أخرى بغير شرط ولا يجرى عليه وأما البيعة فيكون
لا يجوز بيع عقد الاجارة ابتداء كما إذا نفقت دابة في المقارنة ومع رفقة دابة لا يجوز
على الاجارة بخلافه يستمر برفقته بقاءه وليس بابتداء وهو سهل منه وهو بيع الجاهل
قبلها أي القسمة للزمن في الحاق ولا تنفذ قبل الإخراج إلى دار الإسلام كما هو وجد نصيبا
بموجبها الترخا حشر فلا يمكن ذلك ويجوز الإرجاع إلى دار الحرب ومعه ما من ولا يورق
في استحقاق الغنم لا سوقا بل بقتال ولا من ما تنفذ كدور الملك ويورق شرط من غنمها
لحط الملك وإن كان مشاقا ومنه في دار الحرب طعام وعلف ومطير في داره وسلاح عند
الحاجة بلا قسمه لما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال كنا نصيب غنائنا السرا في الحرب
فناكله ولا نضعه ولا نجاره وهو قول علي بن أبي طالب لا تنفع عما يجتاجون لا ينفع
منها لوقال السبي والضرورة لأنهم قد ناكروا حتى يورق نصيب فلا يجوز إلا تنفع بالضرورة
ولا بيعها أو فوطها أي الطعام ومعه لأنها لم تملك بالأخذ وإنما بالاحتياج والضرورة
فإن باع أحدهم من غنمهم ورد الغنم إلى أبي حنيفة في دار الحرب لا ينفع بغير الختم
بالحرب إلى دار الإسلام ولو أخرجها قبل القسمة ويورق إذا كان غنما تصدق بعينها

ويقتل

ويقتلها لوها الكا والفقير ينتفع بالعين ولا شيء عليه من ملكه ومن أسلم من الحرب فقتل
دار الحرب عمن نفسه وعلفه لا يورق ما أتى فلا يجوز قتله واسترقاقه وعصفه ^{الغنيمة}
أو ورده من معصوما أو مملوكا من عند معصوم ما كانا ولا شيء له من غنمها ولا شيء من كذا ^{الكبير}
وعمره وحلها لا تنجز الأقر وعقار لا تنجز حلتها الحرب وهو في دار الحرب وعقار
مقاتلة وما لا يبيع حرره ينصب أو ورده من غير معتق لا يورق لا يورق ولا يورق
أي مجاوة مدفد في الحرب في دار الحرب فانه ما خفق في سداي ما تفسد في دار الحرب
فله سهمان سهم فارس ومن دخلها رجلا فشرى فرسا فشرى الوعد فاشا فله سهمان سهم رجل
ولا يسهم لغيره من واحد إلى يسلم من فرس ولا الرجل ولا يورق ولا يورق وعنده من غنم
ورفع طهر الرضخ اعطاء شيء قليل والمراة قد حاربته الأمار فربما الحرب على القتال
وأما بيع طهر الرضخ لا يورق والقتال أو كذا المرأة تدوى الحرب وتقوم بها الحرب فيكون إذا
تأيلقوا بها أو دار الحرب على الطريق لأن في ذلك منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم
لأنهم لا يشاءون الجيش في عمل الجهاد لأنه في ذلك منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم
منفعة عظيمة لأن الدلالة ليست على الجهاد فلا يلزم منه النسبة في الجهاد إذا ما يافقه
في الدلالة لم تنجز الأجر فيعطى بالغام بالغ الحسب والمساكين ولا السبي ولا يورق
ذوي القربى عليهم ولا شيء لغيرهم وذكره تعالى في قوله جل جلاله فإن تفسد للتبرك أي
لا فتاح الكاهن توكا باسمه على لأن الكاهن وهو غير محتاج إلى شيء وسلم النبي صلى الله عليه وسلم
سقط بعد لأنه على التمسك كذا في استحقاقها التمسك ولا يورق كذا قال الشافعي وهو
سوال القدر على التمسك ولا يصطفي لنفسه من الغنم ويستعين به على المسلم في دار الحرب
فاذا جرح المسلم من غنمته لا يورق لأن الغنم التي لا يورق من الغنم وهي ما يورق من الكفار
وهو ما يابا المنفعة لا يورق الأمار فانه ذكر المنفعة لا تدبها لأن من نصرة والإمام أن يورق
الغنم اعطاء شيء لا يورق من الغنم وقت القتال غنا أي غراه فيقول من قتل
فله سهمان ياتي معنى السبي وهو مندوب إلى القتل كما ياتيها النبي في دار الحرب
على القتال ويقول من غنمته لا يورق واستحقاق الأمار النفل سخاانا في قوله قتل
قتيلا فله سهمان قتلا الأمار قتيلا لا تدبها من الغنم وإنما من غنمها استحقاق الغنم
ولهذا يورق كل من استحق الغنم سهمها أو حقا فلا يتم به لا يورق لا يستحق الأمار النفل
إذا قال من قتلنا فلي سلبنا من غنمنا فما سلبنا من غنمنا ولا يورق لا يستحق الأمار النفل
إذا قال من قتلنا من كذا لأنه من غنمنا من غنمنا أي استحقاق السلب كما يكون إذا كان يورق

لاننا اقل منكم بعد قول الامام في الجزية والامان ان وقت ما دون التناكس
 ولذا اقام تلك الحق بعد ما لا امار يصير فيها المذكر لا يترك ان يرجع الى دار الحرب
 لا ينقض لان ذلك من الامور والاسلام لا ينقض فكذلك لا ينقض ان يرجع الى دار الحرب
 ان يرجع الى دار الحرب مناسفة قبل التقديرات الامور فانما اذا لم يقدر وقت فالمعتبر هو المول لا انه
 لا بد له العذر والمحل من ان كان في تأجيل العتق كذا في النهاية فقلنا على المبطي كذا
 الى الجزية فوضع بعد التناكس في الصورة اي بعد التقدير وقبله الا ان ينشط اذ كان في
 بعدها اي بعد التناكس في الصورة الاولى اي بعد التقدير وبما ان اخذ بعد التناكس
 في باخذ ما منتهى التناكس الاولى وكذا يصير فيها المذكر ان يرجع الى دار الحرب
 فليعلم انما المشرق في موضع المخرج من دار الحرب من وقت المشرق فيكون
 ستمت قبله او تحت عطف على شراطين اي يكون الجزية ذميمة اذا كانت في دار الحرب
 تكون ما لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 اليه من دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 او ظهر عليهم في دار الحرب فيقتل سقط دينه كان على معصية او في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها
 بواسطه المظالم وقد سقطت ويد من عليه سبق من دار الحرب لا يفتقر الى غيرها
 اي صار فيها ولا يفتقر الى غيرها اي معصية انما في وقت التقدير لان دار الحرب فيكون في دار الحرب
 تبعا لنفسه عن يمينه ان لو دعت نصير للموقع لان دينه يمتد بقوتها الحق وانما ذلك
 من دار الحرب عند المشرق ويباع ويوفى بمثل الدين في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها
 ولان مات وقت لا يفتقر الى غيرها فالدعوة لا يفتقر الى غيرها لان الممان في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها
 في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها فالدعوة لا يفتقر الى غيرها لان الممان في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها
 فظهر عليهم فكل في اماره واولاده الكبار واولاده في بطنها وعقار فلما ذكر في باب الجنائز
 واما اولاده الصغار فلان الصغار انما يتبع اباؤهم ويحسبوا باسلامهم اذا كانوا في دار الحرب
 ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 فيبقى الكفر في دار الحرب ولو سبي الصبي في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 واما دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 مع معصية او في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب

اذا شري رصا فوضع عليه نعلها فيه اشارة
 الى انه لا يصير فيها

وعمره وعقاره وورثته مع حرقه في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 فقتله مسلما فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا ولا شيء في العمد وقد علم وجهه من دار الحرب
 في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 قتل نفسا معصية فقتلها والنصوص الواردة في قتل الخطا ومعنى قوله فقتلها الامام
 ان الاخذ له يضعه في بيت المال عدته فنبطط المسلم ومنه ان النظر يقتل الامام
 او ياخذ الذي في عمن يعني ان كان لقتل عددا فاما الامام بالخيار بين القود وهذا الذي يظن
 الصلح لان مؤخره القود ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 في هذه الصورة النفع من القود ولهذا لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 بلا عيب فتمت هذا البحث بين فيها كون دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 دار الاسلام لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 دار الاسلام لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 واتصالها بالدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مسلمين والناكس بقوله ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 او في دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 صارت دار الحرب بولاه اشملت دار الحرب ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب

باب الوضائف

جمع وظيفة وهي ما يقد الا انسان في كل يوم من طرار او من دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 فيكون مجازا من قبل تسمية الشيء باعتبار ما يؤول اليه لا راضيا للضرورة ارضى العرف والدين
 الى اقله حتى لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 طوعا فان المسلم لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 او في عتوة وقسم بين الخزانة ولو قسمها بينهم ووضع المخرج عليها يجوز اذا كانت على المخرج
 كذا في الجاهل للصغير للعتاة والبصرة لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 لانها في عتوة واقراهمها او في عتوة من دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 او كره له كان داره لان الحامد الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر ليقرب من العتوة
 ولا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 الى عتوة علوانا وعتوة العتوة وبقا لعتوة العتوة لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب
 او من دار الحرب لا يفتقر الى غيرها بل عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه من دار الحرب

ثم اطلوا الاحياء بنحو انما لا يربطها بالنعاق فطريق الاول في الارض ان يجر على ما روي
لان اذا سكت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا لبقاذا الحياه الرابع فقد
طريقه حسبه فيكون له طريق اخر في مواسم الارض فلهذا جعلها للمعطي وهو
ينافع الابل حيا وتنفق النافع وهو ينسجج ما فيها بسيل الارض في ارجاء
الارض عامر كل جانب انما قال في الاصح اخذنا قبايل اربط من جميع الجوانب والنجس انما
لكذلك اي كل جانب لقوله لئلا يذبح من النجس انما ذبح ولان النجس يخرج
فلا بد من موضع يخرج فيه الماء من موضع يخرج فيه الماء ومن موضع يخرج فيه الماء
فلهذا بقدر ما لا يذبح والتقدير خمس اثمانه الموقوفه والاصح انما خمس اثمانه
ومنع غيره من الحفر في الارض لانه صار ملكا لصاحب الحفر فلهذا منع غيره
بما كان متعلقا بقدره في ملك غيره فان حفر في الارض لا يذبح ولا يفتن النقصا
وان يذبح يكسر الحفر لان انما الجنازة حفر بها في كفا في كفاست يلقى في الارض
يؤخذ برقعها وتقبل بغيره النقصا ثم يكسر نفسه كما اذا حفر بها في الارض وهذا
هو الصحيح وان حفر في الارض من الارض في غير الارض في غير الارض في غير الارض
وعرف ان ذهاب من حفر في الارض فلا شيء عليه لا يغيره بعد فيها منيع والماء تحت الارض
غير ملوك لا هذا فليس له ان يخاصم في حفر في الارض الى ان يذبح في الارض في الارض
فانما حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
كذا في الكافي ولما في النجس حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
سواء كانت الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
من حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
وعند في حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
يخرج عليها ويلقى عليها طينها وانما المكن من حفر في الارض في الارض في الارض
لصاحب الارض في حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
اي لا يذبح فيها غير اوطيقا فيكون تلك المسناة لصاحب الارض انما اذا كان عليه
ذلك فصلا في حفر في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض
اعلم ان الماء في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض في الارض

الشرب

الشرب واحكامه من الشفة واحكامها حيث قيل الشرب نصيب الماء يشرب الكفا في الارض
غير ملوك كدليله في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
غير ملوك كدليله في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
لأن دفع النجس عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النجس
في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
انما قد يباع الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
اختصوا في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
بينهم على قدر ارضهم لان المقصود الانتفاع بسقيها في حفر في الارض في حفر في الارض
لان المقصود التطرق وهو في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
منهم من سكر انما في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
الا على من لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان في ابطال حق الباقي فان ارضوا
على ان يسكر الا على من لا يشرب لخصته او اصطلاحا على ان يسكر كل رجل منهم في حفر في الارض
لهم وكل منهم عطف على الاعلى او منع كل منهم من حق حفر في الارض في حفر في الارض
او لا يذبح حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
الا ان يكون حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
غيره ومنع من حق حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
وقد يضمن الكفا في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
تتعلق في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
ومنع ايضا من حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
وايون حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
بالطبع وصح والفرق ان المورث مطلقا الميراث في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
وما ان يقسموا مقامهما لا يجوز عليهما كما في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
فانما ملك الارض وكذا الشرب لوصيتهما اختا الميراث في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
والوصية بنفس الشرب في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
عمال متقون ولو تنفع على شرب في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض
بعقد الميراث في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض في حفر في الارض

فكذلك لا تملك ملكا مكرسا ومشتريا من محرمها او من اب الصبي بان يباع له او وصية
وكذا الحكم اذا اشترا من اهل الذمة الصغير كرم في غايه لبيان محرمه عليه على المالك
وطهرا وروا عن الحسن والقبلة والنظر فيهما قال بعض الحكماء ان الذم على المولى
انما هو ان لا يخلط الماء ويشبهه بالنسب وهذا معدوم في الذم على المولى لان المولى
حرام لامته او في غير ملك الغنم بغيرها بان كانت عاملا عند البيع ويدعى البايع ان يولد
فيقله ان وطنه ارض ملك الغير وهذا المعنى هو في الذم على من يشتري المالك
اي يعرف بانه محرم الخبيث فيمن يبيع فيه في صنفه اي الصغير والاشترى
الحيض فان الشهر فاقدمه فامر الحيض في العدة فكذلك في الاستبراء والاماضت في ثباته
بطل الاستبراء بالايام لان العدة على الاصل في حصول الحيض باليد تطهر المالك
كالعدن بالاشهر اذا مضت وانما يقع فيها بان صار من عتق الطهر وهو من يبيعها
حق يبيتها انها ليست طاهرة فوقع عليها وليس فيه عتق في ظاهر الزاوية وقال في بيعها
بشهرين وخمس ايام والفقهاء عليه لان هذه المدة متى حصلت للتعرف عن خلل يتوهم بالكلية
في الامانة فلا يصح للتعرف عن خلل يتوهم بملك المبيع وهو ذموا وكره في الكافي وبوضع
الحكم في المالك والامانة في هذا الباب قوله لا يملك في سببا او طاهر لا يملك في المالك
حق يبيع من حله ولا الحيا الى متى يستمر في خبيثته والحديث في المبيد كمن يبيد
حلق المالك واليد ان المالك في المصطفى ليد والاستبراء لتعرف براءة التجر في المالك
ماؤه بماذا الغيرة او وطنها قبل ان يتعرف ببراءة رجها فاجتنب بولد فلا يدري انه من
غيره فوجبه التعريف صيانة للمياه عن الاختلاط والاشتباه والاولى لا يملك
لان من عتق اشتباه لا يدري ان المالك احد من قوم بنيته وذلك عند حقيقة الشغل
او انهما كذا في ذم المالك على المظاهر وهو غدر المالك وان كان عدو على المولى
كما في الاموال المودعة فان حكم المالك في الذم في كل ذم فانه في ذم المولى
كيف يتوهم من غدر المولى لاختلاط المياه واشتباه النسب الشغل لا يملك في
من المولى لانه يكون من غيره وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتوهم بدون
كذا في الكافي اقول براءة المالك في الشغل اذا كان من غير المولى كان من غيره وقد قرر ان
تكاليف المذنبين ووطنها جائز بلا استبراء عند الحقيقة والحيث في كيف يوجب في الشغل
من المالك الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يكون من المولى لان المولى
المولى ذمها باخر كما يوجب في ذم المولى في كل ذم في المولى في كل ذم في المولى

في كل ذم

في كل ذم لكن شرعي في انواع المضبوط فاذا كانت الامانة بكرة او مشترى من غير
منه بان يكون الولد ثابت النسب من غيره بان زوج المولى المتدبر من قبل فثبت منه طهرا
وبعد انقضاء عدتها باخر من قبل فكان ينبغي ان لا يوجب الاستبراء على المشتري لان المالك
ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباه النسب واجيب بان ثبوتها ثابت بالحديث
في سببا او طاهر كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من كونها بكرة او مشترى من غيره
ومع هذا مكر النبي صلى الله عليه وسلم كما عرفت فلا يخفى بالحكمة ان المالك في كل ذم
للمشتري بكونه اما يري ان يوقع الاية فلا يمكن ان يقول امدا في شغلها بحيث لا يقع
ولا يصدر في الصلوة فاذا كان المصلحة ثابتة في غيرها فالشروع فيها على المولى
ان في الخصم ما لا يخفى من المصطوف في الناس بحيث يرفع الحكم فاذا ثبت الحكم في السبي
ثبت في سائر اسباب الملك قياسا فان العلة معلومة ثم لا بد من ذلك بالاجماع ولا يكتف
حيثه لهما فيها لان الواجب عليها الحيضة وهي اسم الكاملة ولا التي يبدل المالك وقبل
القبض انها وجدت قبل عتقه وهو المالك واليد جميعا فلا يعتبر ارضا او بعد البيع
وقبل الامانة في بيع الفضولي وان كانت في المشتري او بعد القبض في الشراء لفساد
ان يشتريها صحيحا ولا اي ولا يكتف ايضا ولا دة كذلك اي حصلت بعد سبب الملك
لانقاء العلة كالمقبول واكتف حيضة بعد القبض وهو محرم سببا ومكانته في المالك
يجزى عن المشتري ما يوجب سببا في سببها فكتايتها قبل ان يشتريها فمضت المالك
كتايتها او مضت المولى سببا في سببها فحيضة ثم عتق المالك بئرا او سلمت المولى
تلك الحيضة من المشتري او فاقا وجدت بعد سبب وحيضة المولى لما في كافي في
اشترى من عبده المازون من مضت عنده اي عند العبدان لم يفتقر في ذم المالك
في الاستبراء لانه قد دخل في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والاى وان استغرق
حينه فلا اى لا يكفي تلك الحيضة عند الحقيقة بغير خلاف فالحال وجب الاستبراء بشرط
شركه من المارية المشتري لان السبب ثم في ذلك الوقت والحكم ايضا في تمام العلة عند
عقد الاية في المصنوع والمشتري وفك الموهبة لا تنقضاء استحداث المالك
ومرضه جيلنا سقاط عند المولى خلافا للمهر ويقتضى بالاولى ان علمه وطى بايها
في ذلك الطهر وان كان وطى وهو لى الخيلة ان يتزوجها المشتري قبل الشراء وان كان
عنه حرة حق او كما لا يخفى على الامانة كسبها في كتابها كالجواز ثم يشتريها اذ بان كافي
الاستبراء في المشتري في ذم المولى بطلان الشغل وتخل المولى ويقتضى العتق في كل ذم

اذا كان حراما لعينه وما اذا كان حراما لغيره لا يكفر ولا يعتقه وانما يكفر اذا كان حراما لغيره
 بدليل قطعي وانما لو كان حراما لغيره فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى على ان
 ان يراجعها وينبغي للمسلم ان يتقرب من الله تعالى صلبا ومنا وانه لا يكتفي بالكفر بغيره
 سيد البشر صلى الله عليه وسلم انما هو الذي لا يشرك به شيئا وانما هو المستغفر للمؤمنين
 انك انت علام الغيوب ثم انك انما في المسئلة وجوه توجب الكفر وجوه توجب الاعتقاد
 الى ما لا يمتنع ولا يوجب الجحيم على الواحد لان الترتيب لا يقع بكثرة الأدلة واحتمال ان لا يكون
 لا يوجب الكفر من المسئلة في الفتاوى والادوية الباس مقبول دون ايمان الباس لان الكفر
 غير عار في الله تعالى وابتدأ ايمانا وعرفانا وانما هو عار في حال البقاء والبقاء اسهل
 من الابتداء والابتداء على قبولها مطلقا اطلاقا وقولنا في وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
فصل وفي الفتاوى من يقول ان التوحيد هو الجود والرسالة
 قال لا اله الا الله لا يصحها واذا قال في الجود والرسالة لا يصحها كذا لو قال ابتداء من الجود
 او في الجود في الجود والرسالة لا يصحها في الفتاوى والادوية الباس مقبول دون ايمان الباس لان الكفر
 فاذا استفسر يقول هو رسول الله لا يكفر فلا بد ان هذا على ايماننا انما هو التوحيد لا يصحها
 ولا اذا قال المنصفي شهد ان لا اله الا الله وانه لا اله الا الله لا يصحها في الفتاوى والادوية الباس مقبول دون ايمان الباس لان الكفر
 في اليهودية والادوية الباس مقبول دون ايمان الباس لان الكفر في اليهودية والادوية الباس مقبول دون ايمان الباس لان الكفر
 وكذا اذا قال انما هو رسول الله لا يكفر فلا بد ان هذا على ايماننا انما هو التوحيد لا يصحها
 وقولنا انما هو رسول الله لا يكفر فلا بد ان هذا على ايماننا انما هو التوحيد لا يصحها
 اراد به ان لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 انما هو في نفسه لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 او يصح له ان يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 صانعه لا يشترط ان لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 في نفسه لا يشترط ان لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 آله اذا قال انما هو رسول الله لا يكفر فلا بد ان هذا على ايماننا انما هو التوحيد لا يصحها
 وعن الامام محمد بن ابي بكر بن ابي شيبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا اله الا الله لا يصحها
 شهادة ما وكذا شهد عليه وامر بان لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 نصرته انما هو في نفسه لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره
 شهادة ما وكذا شهد عليه وامر بان لا يكون له من قبله ولا بعده ولا في نفسه ولا في غيره ولا في خلقه ولا في غيره

كتاب النكاح

لما فرغ من احكام هذا الموضع استوفى في النكاح لانه من الموضع يستحق فيه كونه متعلقا
 لغته واختاره صاحب المحیط وتبعه صاحب الكفاية وسائر المحققين في النكاح والجمع قال الشاعر
 انما يقبلون النكاح الا في النكاح انما هو البتة اي لا يقبلون النكاح في غيره
 لما فيه من كونه متعلقا بالزواج الى الاخرى اما وطنا او عقدا او مصلحا او غير ذلك
ومعناه شرعا عقدا موضوعا لملك المتعة لا لملك النكاح والشرع لا يوجب
 فانه عقدا موضوعا لملك المتعة لا لملك النكاح والشرع لا يوجب
 في محلها كما تريد في النهاية لانه من يزوج الفتاة في غيرها فان تملكها ليس سببا لملك المتعة
 انما هو الوطى المراد بالعقد الحاصل بالمصاهرة وهو ارتباط اجزاء النصف الشرعي بل النصف
 من بطنة الزوجت وتزوجت وكذا بعث واشترى قال الشاعر قد جعل بعض الكتاب
 الاخبار تارة اشياء بحيث لا يوجد بعد معنى شرعي يرتب عليه كونه متعلقا بملك المتعة
 وكذا اذا قيل بعث واشترى بعد معنى شرعي هو البسيع يرتب عليه كونه متعلقا بملك المتعة
 ولما كان بين اللفظ والشيء ومعناه من العلاقة القوة حيث يختلف عن المعنى
 الجاهل بمعنى اللفظ فيكون في الوجود سميتم اللفظ لا في الوجود سميتم اللفظ لا في الوجود سميتم اللفظ لا في الوجود
 والنكاح واريد بهما اللفظ والقبول واللفظ والقبول واللفظ والقبول واللفظ والقبول
 موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللفظ في ملك المتعة ليس متعلقا للموضع بل للشيء
 فكما ان قبض على متعة موضوعا لمعنى يرتب عليه ملك المتعة وانما هذا عللا اريها انما هي
 والمادة التي فيها اللفظ والقبول والقبول واللفظ والقبول واللفظ والقبول
 صلتها وان كانا عبارة قاصرة عن اللفظ وتبين دفع بهما بغيره على انفسه اوله النكاح بعقد
 موضوع لملك المتعة وصرح بان النكاح هو اللفظ والقبول مع ذلك انما هو ارتباط فلهذا كان
 اللفظ والقبول مع اللفظ والقبول مع اللفظ والقبول مع اللفظ والقبول مع اللفظ
 الموجود في حيز يرتبطان ارتباطا مكينا فيحصل معنى شرعي يكون ملكا لشيء اخر لا لملك
 المعنى هو البسيع ان يكون النكاح معنى اللفظ والقبول مع اللفظ وتبين دفع بهما بغيره على انفسه
 فذلك المعنى هو البسيع فالمراد بملك المعنى الجاهل المكنى باللفظ والقبول مع اللفظ
 ان يكونا متعلقين لان يكونا معنيين للآخرين وللثاني فيكونا متعلقين بالآخرين
 يستلزم النكاح ما لا يستلزمه في غير النكاح بل في النكاح والجماع وفي الفتوى عن النكاح

مثلا اذا قيل زوجت وزوجت وبعثت وبعثت
 هو النكاح يرتب عليه كونه متعلقا

في يقضي بالنكاح خلافاً لما تقدم اجمعوا ان الواجب ان اقرب كل من بعدا الذي هو
يقضي بنكاحها بلا تصديق وبينت ان مقتضى ذلك نفس الحارة ونفسه ان لا
فانتملك نفسك لما فرغ من اولى شئ في الكفر فقال الكفاة هي لغة كونه في نظائر
وهي تعتبر في النكاح بين الرجل والنساء للزواج فاما لك نسباً في العرف فليس
اشبهه فمقتضى الكفاة اي بعضهم كقول بعض والعرف يعني ما سوي قريش الكفاة قيلت
وليسوا بكفر قريش والوالي يعني الجرح وبذلك لا يجرى نصراً والعرب على قولهم
والنصارى على قولهم ان الكافر لا يزوج الكفاة جاز على اي لا يعتبر في النكاح
بكفر للعرب ولا يعتبر في الاسلام فليس مقتضى ذلك في احد فغيره في الاسلام والاول
فيه كما لا بد ان يعني كونه في الاسلام وهو كونه في الدنيا فيلان التعريف في
فلا يعتبر ان لا يعتبر ايضاً جرحه فيعتد في مقتضى الكفاة اصلية ولا مقتضى ابوه كونه
لذا ما يوجب جرحه ويعتبر ايضاً وبانته فليس مقتضى الكفاة اصلية ولا مقتضى ابوه كونه
ما لا وهو ان يكون ما كان للمهر والنفقة وهو المهر في ظاهره والنفقة في باطنه
والنفقة ليس كقول الفقهاء اما المهر فلا يترتب على بعضها فلا بد من تسليم المهر بالهر فلهذا
تعارفوا فيجعلون له امواله موقفاً وما النفقة فلا تترتب الا في الزوج ورواها
لا غنى في الاصح قال في المهر المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
في الاصل قال في المهر المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
فانما هو عليها اي المهر والنفقة كقولنا في المهر المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
لان مقتضى ما يقع بها فمقتضى ذلك كونه موقفاً ومقتضى ما يقع بها فمقتضى ذلك كونه موقفاً
والزنا كقولنا في المهر المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
اعني الغنى المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
واللعلى ما عرفت ان شرف المهر هو في النسب والعرف في مقتضى اي تزوجت امرأة
ونقصت عن مهرها للمهر الذي يتم المهر ويوفر بينهما لانها الحق الحارة والاولياء لا يترتب
مهر المهر ويعبر عنه بالنفقة وكان مهرها لا عرفت امرها بغير مهرها فزوجها امرأته
لان هذا الكلام مطلقاً فيجب على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا تزوجت امرأة لم يكن مهرها
كانت تفتقر وامرأته لا يعني ان تزوجت المرأة امرأته بغير مهرها ولا يجوز ان لا يكون مهرها
لانها لا تزوج امرأته الا بالزواج اذ لا يترتب الا في الزوج ورواها
لان النكاح لا يترتب الا في الزوج ورواها

نفسها

نفسها من غايب بان قالت شهدوا اني تزوجت نفسي من فلان فاجازته اي اجازته انما يترتب
يلوغ خبره اليه فان كان قبل عند اي عطفوا في النكاح والمهر سواء كان في فضل او كلاً
جاناً في النكاح والا فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد وشرطه لا يتوقف على قبول الزوج
بل يتوقف على قبوله في المجلس ولو من فضولي لم يتحقق صوته العقد ويتوقف على ما في النكاح
يتوقف في النكاح يعني في ايجاب القبول ولا يلزم في فضولي من جانب ولا يشترط ان يتكلم بها بل
اذا كان وكيلة منها فقال تزوجتها اياه كان كافياً ولا فساداً اما اصله ولو كان القوم تزوج
عمر الصغيرة او اميل وكذا اذا وكلت رجلاً ان يزوجهما لنفسه او ولياً للماليين او كلاً
منها او ولياً من جانب وكيلة من غير ولا يجوز ان يكون فضولياً كما اذا كان اميلاً وفضولياً او
من جانب فضولياً من غير او وكيلة من جانب فضولياً من غير او فضولياً من الجانبين ان كانت امرأة او رجل
ان تزوجهما فعقد اي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند شاهد من النكاح لانه
اذا تزوج في كونه غير فضولي من جانب فمقتضى ذلك شرطه فلا يحتاج الى قبول كذا
ابن تيمية تزوج بنت عمه بنفسه اي تزوج هذا الزوج ايضاً لكونه ولياً ليس بفضولي من جانب
ولو وكلت رجلاً بتزويجها فترجعها لم يلزم لانها نصبت من زوجها لا مستزوجة
باب المهر صحح النكاح بلا تسمية
اقولها وامل لكم ما رواه ذكر ان تيقوا بامل لكم قال ان اباء لفظوا عن معناه الا لضاف
فبدلاً قطعاً على مقتضى انفسها ان لا يتزوجهما وهو مقتضى مقتضى القبول ان قبل الا بقاء
وربما قطعاً عن الا لضاف بالمالي في قولها فانكم بما طاب لكم والمطلق لا يعمل على المقيد
وايضاً مقتضى الاستدلال ان الله تعالى املك لا يتزوجهما القبول بملأ المال فمقتضى هذا
ان لا يكون الا بقاء المهر عن المال صحيحاً لان يكون صحيحاً في سببها لنبوت ما تفي
سكت عن مهر المهر فليس من الاول ان المطلق يعمل على المقيد عندنا ايضاً اذا اقبل المهر
والمازوتة في المطلق والمقيد على الحكم المسمى كما تقر في الأصول ومهرها كذلك وعلى
ان قوله في الا بقاء المهر المهر هو ما لا يترتب الا في الزوج ورواها
بدون سبق من المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعي فاذا صحح النكاح بدون تسمية المهر
وجاز على العمل بالذي ذكره على عملنا ما عليه ولقد قد عرفت ان مهرها مقتضى مقتضى
اي قولها عشرة سبعة مثاقيل سواء كانت مضرمة او غير مضرمة وتزوجهما
قيمة او لا في النكاح فمقتضى ذلك ان يكون مقتضى اي عشرة ان تزوجهما ورواها
اي المهر عند الزوج متعلق بالزوج والمطلقة الصحيحة وسياق بيانه او متعلقاً فانه

حتى يجوز وزوج

أقوم أصل اليد من حيث يستحقه كما لو قبضت أكثر من النصف كتماناً ولو قبلت المالك
 ثم طلقها قبل أن يقول أعتك يرجع عليها ما أتت وعند ما يملكها أنت ولو قبضت أقل من
 ما أتت مثلاً فلا يرجع شيء عليها عندك وعند ما يرجع ما أتت وكذا لو تزوجها على ما أتت
 بالتعيين كإحضار فوجبت النصف ولو قبضت أولاً ثم طلقها قبل أن يقول المخرج ^{عليه يثنى}
 لأن عقد سلامة نصف المقبوض بل عوض من جهتها بالطلاق قبل أن يقول أقوم أصل اليد
 مما يتبع فإن الموهوب عين المرفوض له مقصود بكل أو فلا يرجع بشيء تكتمها بالطلاق على أن
 لا يخرجها من مقامها أو لا يزوجها عليها أو تكتمها على الطلاق أو طلقها وعلى الغير ^{أي زوجها}
 فإن وقع أي فيما تكتمها على أن لا يخرجها أو لا يزوج عليها أو طلقها أي فيما تكتمها بالطلاق أو طلقها
 أن يخرجها فلها الألف والآفة المثل إذا أوفى فمؤ الوفاء وهو المثل في مؤهده فلا شيء
 صلح المهر وقد تزوجها بواب المهر في مؤهده فلا شيء لها في دفعه عند فواته بعد
 رضاها بالألف في كل أمر مثلاً هذا عند أبي حنيفة فعند الشيخ الأول أصحح الثاني في غيرها
 الشوط ^{أي حجب} وعند غيره فاسد لأن لا يملك المهر في المثل الأخيرة وهو قولهم بالقبض
 أن أقام فأتاها وأخرجها وجب المثل كمن أتى أكثر من العين بغير الزيادة وكان الأول الذي
 بغير الألف ولا ينقص منه شيء لا نقا فمأ على المهر لا يرد على الغير ولا ينقص الفسخ بغير العبد
 أو لهذا العبد واحد ما أو كس أي أقامه من آخر فمأ المثل أي جعل مهر المثل كماله
 أقامه أو كسها فلها الأوكس وإن كان أكثر من رضاها فلا دفع وإن كان بينهما فلها المهر ^{أي المثل} هذا
 عند أبي حنيفة وعند ما لها أو كس في ذلك كمن طلق قبل أن ينصف الأوكس أي قالها
 نصف الأوكس في ذلك وكذا بالجماع أمهر عديين وأمرهما آخر فمأ العبدان أو عشرة ولا
 كمالها العشرة ذكره النبي شرط البكارة ووجدنا نيتاً أن يملك لكل المهر ولا عقب
 بالشرط صح أمهر فرز ووجوه وروى أن يزوج في مؤهده ويجوز أن يكون من النصف
 ولو لم يزوج أو تمتد وإن منها أي صنفها أيضاً أي كما بينت من قبله وهو الحق إلى الآن وهو واجب
 في النكاح أن فاسداً بالوطئ لا الخلوة مهر المثل يعني أن مهر المثل في النكاح فاسد بالوطئ
 لأن المهر إنما يجز في باب استيفاء منافع البضع لا يجز في العقد ولا بالخلوة لو جاز المانع
 وهو الحر فإن الخلوة آتاه مقامر الوطن للمكتم منه ولا تمكن مع الحر ولهذا لا يزوجها
 حر من المضاهرة ولا العلق وإن كانها فسخه في محضر من أحبه وقبل ليس في ذلك بطل الخل
 إلا بحضرة فصل الجارية إلى الفاسد بغير العقب ولا على المستحق إلى أن لا مهر مثلاً على المستحق
 لم يعتبر الزيادة عليه أيضاً فأمادها وإن كان أقام المهر وجب مهر المثل للمهر عند التسمية

مخلاف

خلفه فالسبح لانه مال متقوم في نفسه فيستقدر به لما يقينه وان لم يكن الحق سبحانه وكان الحق
 وجب بانها مبالغ اتفاقا فذكره ان يلقى في العدة تجب لما قال الله سبحانه بالحقية في موضع
 وتحرر عن شبهة النسب لغيره بل هو ما من وقت التفرق من اهل الوطنيات التي هي في الحق
 جريا اعتبارا شبهة التكاليف ورفعها بالتفرق وان نسب يثبت لانه ما يخلط في اثباته
 احياء للولد فيترتب على الثابت من وجوده ويثبت النسب لوطي فان كان من وقت الوطى
 الوقت الوطى مستثما شريطة ان كان اقل من هذا عند محمد بن عبد بن عيسى وعند
 والحق في يعتبر وقت التكاليف كافي التكاليف الصحيح ومثلها في اصطلاح الحق في مثلها اي هو المثل
 مماثلها من قوم ابيها لان الانسان من قوم ابيه وقبيلة ابيه التي انما تعرف بالنظر في قبيلة جده
 باقره لان ان يكون من قوم ابيها كان يكون نسبها وتبع في المثل بقوله سبحانه والاولاد
 وعقدوا وديانته هكذا بان كانوا من اهل واحد وعصر بكرة ويؤثر وعقد ذكرها في العدة
 وعلموا وادعوا كما اطلق ذكر هذه المثلثة التي هي في المستقضى شرط ان يكون الخبير المثلث
 او علمه اهل اثنين ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهوة فالقول بالزوج بيمينه فان لم يوجد
 فمن الجانبين ان لم يوجد في قبيلة ابيها من مثلها اعتبر بغيرها من الجانبين في قبيلة من مثل
 قبيلة ابيها صحيح فان الوقت هو لانهم اهل الانساب وقد اضافوا الى قبيلة فيصح ولو كانت
 صغيرة لان جعل نفسه عينا والزوج غار وانما قال قد فعلوا انتم انما اذا كانت صغيرة
 فطال المهر ليس الاوليتها فيلزم كونه الواحد عظاما ومطابقا لكن لا عبرة بهذا اليوم
 لان حقوق العقد هنا راجعة الى اصيل والواحد صغير ومعتبر بحدود السبع فان لا ارباب
 ما لا يتغير لا يجوز ان يفرض الحق راجعة الى العاقل وتطال المدة ايا شئت من غيرها
 وليتها اعتبارا بباركها وانما لا ياتي الوطى مرجح على الزوج ان لم ياتي الزوج الوطى بها
 هو انهم في الكفالة لها متعدي لا يجوز الا ان يخفى زجرها من الوطى والسفر لها بعد الوطى او
 خلفه رضى عنها او قلن وطئها او غلبا بغير رضا وهذا الذي اتفقوا اذا رضى بالوطى او المهر
 لم يبق لها حق المهر لا فاسلمت اليه المفقود فليس له يكون لها حق الاسترداد وهو ما في كل
 وطئته متقوم عليها فستسلم البعض لا يبرئ تسليم الباقي لاخذ متعلق بالمهر ما يبرئ تعجيل من المهر
 او بعضا او اخذ قدما يجعل لها من مهرها ما عاقرت قدر البزج والجنس ان لم يوطئ كله وان
 كلها وعمل في وطئ شرط الحق ان لها ان تجلس نفسها الى استيفاء وطئها اذا عجل كله وليس
 ان تجلس فيها الا اجل كله لان التصريح اقول والله لا في النفقة عطف على قوله عذرا لها
 النفقة والسفر والزوج من بيت زوجها الخاصة ولها فارة اهلها بلا اذن من متعلق بقوله

ما لم يثبت له المهر لأن حق الحبس سببا مستحق وليس حق الاستيفاء قبل الأيقان
ويضاف بها بلا رضاها بعد إرادتها وما يتبعه من جملتها من الحقوق لقولهم لا يثبت
من حيث سكتهم وفيه لا يضافها إلى غيرها بل لها لأن الغرض يورث ويورث
أقرب إلى الحقيقة بالليث واختاره أبو القاسم الصغير ومعه غيره وفيها دون ذلك
أدعى الشراة اتفاقا في قولهم لا يثبت حق الغرض ^{اعلم} لأن المهر المذكور هنا
تجمل الحق لا يكون لأن الحبس فيها تعاقب تأخير إلى الجسرة أو الموت والطلاق لأن المتعاقب
كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والأحوال ولا يخص هذا الأمر بغيره على التجمل
أو التماثل أو إذا انفصل على تجمل جميع المهر أو تجمل في كل شرط كما ذكره ابن بلقي
اختلغا في المهر في أصله تجمل المهر يعني أن المهر يسميهم وقال الأفرق في
فان قاطر ليست قبلت ولا يستحق المنكر فان نكحت دعوى التسمية وان جلت تجمل ^{المهر}
قال ^{المهر} المهر من الأعتدال حنفية ينبغي أن لا يختلف لأنه يختلف في النكاح فوجب المهر
أقول في ذلك لأن هذه ليست مسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها الخلاف الإجماع
والجواب أن المهر في الأصل كمال الدعوى وكذا في النكاح إذا اختلفت مهرها وقال الشيخ
مدرسي إذا اختلفت المهر في النكاح وطلبت المال كالمهر في النكاح فانكر الزوج خلفه فانكر ^{المهر}
فإذا صح ذلك لم يمتح ما ذكره هنا وفي هذه ^{المهر} أن كانا اختلافا في قدره فادعى أنه تزوج
بالمهر فادعت أنه الغريم كغيره من المهر في النكاح فاقول لمن شهد به المهر في النكاح
أنه كان مهر المهر ما لا يثبت له الزوج أو أقدمه فاقول للمهر عينة وكان ساقا
لما تدعى المرأة أو أكثر منه فاقول لجامع بينهما ولي يزوجها ^{المهر} سواء شهد به المهر أو لم
لأن المرأة تدعى الزيادة فان قامت بينة قبلت ولت أقامها الزوج قبلت لأن البينة
لأن البين كما إذا أقام الزوج بينة على أنه الزوجين إلى المالك قبلت لأن من أقر بينة
أعقب البينة أن شهد به المهر في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها لأن البينة لم تسمع
والبينة لا تعاد الأصدا والأصدا في النكاح كغيره من المهر في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
مهر المهر بينهما اتفاقا فاقول لها أو غيرها فاقول للمهر في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
وان طلقت قبل الطلق عطف على قولها فانكر النكاح ^{المهر} فادعت أنها كانت متعاقبة
لنصف ما يدعى الزوج أو أقدمه فاقول له وان كانت متعاقبة لنصف ما يدعى المرأة أو أكثر منه
فالقول لها وإقام بينة قبلت فان أقامها فثبتت أن شهد به المهر في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
المهر بينهما اتفاقا فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها

كالجواب

كالجواب ما لا يثبت لها مهرها ما أقيم النكاح في الأصدا والأصدا في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
أقول لا يثبت له مهرها ما لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
في الاختلاف في أصل القول المذكور التسمية عنه ولا يقضى بشئ إلا أن يقضى بينة على مهرها
إذا حكم به المهر في النكاح بعد موته كما مر وعندهما قضى بمهر المهر في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
قال ^{المهر} المهر من الأعتدال حنفية ينبغي أن لا يختلف لأنه يختلف في النكاح فوجب المهر
لا يثبت له مهرها بل لها أما أن يقر بها أو لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
مهرها في الباقي كما ذكرنا اتفاقا لا تسلم نفسها إلا بعد قبض من المهر عاده ذكره الزيلعي
بعث إليه شيئا ثم اختلفا فقال له عدي وقال له مهرها فاقول للمهر عينة فادعت أنه لا يثبت له مهرها
لأن المهر كان عينة فثبتت له مهرها كما لو أنكر التملك أصلا وكذا إذا قال الزوج عني
هذا الشيء فقالت بل هو عيني لأن الظاهر شاهد له لأن إراء المهر واجبة لأهل البيت
والظاهر أنه يسوي في إسقاط الواجب عن غيره لا فيما هو حق للأكل فان الظاهر المهرية لكل
كالخبر والمهر المشوي لا يكون مهر الحال لأن الظاهر يكذبها لقول فيه قولها فادعت أنها
الأموال فقد تكون مهرها وقد يكون مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
ولم يزوجها أبوها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
مسقط عليه قبل المهر فلا يلزم في مقابلة ما انتقص استمالة الشيء أو قيمته كما
لأنه معاوضة ولم يتم فيها الاستدراك كذا كمال بعث عدي وهو قايرون المالك
والمستهلك لأن فيه معنى المهرية بل نزع البينة وجرمها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
أيها من الجاهل ما تروا أنه لا يثبت له مهرها وانما أعارها منها فاقول قول الزوج وعلى الأب
البينة لأن الظاهر شاهد الزوج لأن في الظاهر أن الأب لا يزوج ابنته بدفع المهر
بطريق التملك والبينة المتيقنة في ذلك أن شهد عنه المسلم إلى البينة أنما أعطيت مهرها
ابنتي عارضا وبنتي عارضا فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
عاديت منه في يدى كمن هذا يصح للقضاء ولا الاحتياط لجهلها أنها سترت هذه الأشياء
في حاله الصغر فهذه الأقوال لا يصح لأب فيها بينة وهي البينة والاحتياط أن يثبت في
هذه النسوة بثبوت معلوم فإن البينة تبرز عن المهر كذا في المهرية في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها
فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها
كلها بما يرجع إلى اعتقاد مهرها وهو الحال في النكاح فادعت أنه لا يثبت له مهرها فادعت أنه لا يثبت له مهرها

قبله وقبل الوطى او ما استلحق عنها فلا مهر لها اى انكاح صحيح ولا يجر المهر هذا القول
وهو قولهما في المهر سيرة وانما في ذلك من قبلهما ان دخل بها او ما عنها والمتفق على
قبل القول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال في المهر في المهر سيرة ايضا ان الخطا اعلم
وانكاحه لا يجر المهر اى ان المهر غير لازم في المهر سيرة او لا يجر المهر ولا يجر المهر
منقطع لتباين المهرين في المهر سيرة فان احكام المهر في المهر سيرة ولا يجر المهر
ان المهر حق الله تعالى وانكاحه غير واجب في سائر الاحكام فصحح النكاح لاننا انكح
وما يدينون من المهر لما ذكره وانكح المهر في المهر سيرة فاسلموا اسلموا ما قلنا
هو اى المهر في غير المهر سيرة في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
على المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
فيجب المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
باب نكاح الرقيق والمكاتب
وقف نكاح الرقيق والمكاتب كلاكه او بعضا والفق هو المملوك كلاكه والمكاتب
والمدبر والامير والولد بالزنا المملوك متعلق بقوله وقف وهذه العبارة احسن
عبارة اكثر وهو المهر سيرة المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
فانك في بطلان نكاح الرقيق اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
اى المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
فان كان رباى اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
يتعلق برقبته من قبله اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
بل يطل المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
ثانيا بل يطل المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
تجسس من قبله اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
امتد مختلف المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
لا يجر المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
ان النكاح المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
نكاحا اكثر من هذا خطاب لا يجر المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
يسميان في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
عطف على قولهم في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة

باقرار المولى وان ثبت باليمين تساوى المهر العدة في مهرها كذا في النكاح قوله اى في المهر
لعين الذي تزوج بلا اذن مطلقا جميعا بجانبة نكاح المهر سيرة اى في المهر سيرة
فيكون بجانبة لا قوله مطلقا او فارقا اى لا يكون بجانبة لا مطلقا اى في المهر سيرة
ومما ذكره في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
فالقول في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
وقاله لا يثبت المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
يعنى اذا تزوج امرأه نكاحا فاسدا ودخل بها اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
الا يجر المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
تزوج امرأه نكاحا فاسدا ودخل بها اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
بعد ما صححنا صحح عندنا اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
وساوى المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
فيجب تخصيصا له واما المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
في مثل ذلك المتعلق ولو تزوج المولى على الكفر من المهر سيرة اى في المهر سيرة
كذلك فيصح مع ذلك المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
ولا يستحقها مصدر ثبوت من قبله اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
من لا يثبت المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
حق المولى اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
بطا حقه في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
لها كذا في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
اخرها اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
وسقطت النفقة بعد اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
بلا استحقاقا اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
والاجبار على المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
لا اجبار في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
عليه كذا في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
عندنا في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة
ان المولى اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة اى في المهر سيرة

باب ايقاع الطلاق الطلاق نوعان من حيث وكايته
 القهر عند الأصوليين اظهر المراد منه ظهورا ببيتا عني صار مكشوف المراءى حيث
 يسبق الى غير التام مع تحجج السماع حقيقة كان ومجازا صرحوا اي لفظ استعمال
 الا فيه كطلقته وانت طالق ومطلقته وطلاق قال الشافعي فانت طلاق
 والطلاق عريضة فان هذه الالفاظ لم تستعمل الا في الطلاق ويقع بياض الصريح ^{والطلاق}
 اما قولك انت طالق فلما قال في هذا البيت نعمت في حقك المني طالقان والثلث
 طلاق فلا يثبت العدد لانه منتهى وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا الطلاق
 هو تطبيق في العدد الذي يثبت به صفة المصدر وهو صفة طلاقا لثلاثا وقوله
 قال صاحب التوضيح ان قولك انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة لانه يدل
 على التطبيق الذي هو صفة المصدر لانه في قوله انت طالق لا يصح فيه ثبوت الثلث
 لانه غير معتد في ذلك وانما المعتد في التطبيق حقيقة وباعتبار معتد به ^{لا يصح}
 اي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه ثبوت الثلث ولما الذي هو صفة المصدر لا يصح فيه ثبوت ^{الثلث}
 ايضا لانه ثبوت اقصاء وبيته صاحب التوضيح مما لا يخفى عليه ويظهر ان قولك انت طالق
 صاحب البيت انما يعتد به لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم
 ولما البواقي فلا لها للاخبار لغة والمشارع نقلها الى انشاء كقولك سقطت معني ^{الاخبار}
 بالكلية لانه في جميع اوضاعه اعتبر المعاني للغير حتى اختار الانشاء والفاظا تدل على ^{بأن}
 معانيها في الحال كالفاظ اماضي فاذا قال طلقته وهو في اللغة للاخبار وكما يكون المرأة
 وهو وقتها في الحال فيثبت الشرع الا يقبل من جهة المنكر اقصاء يصح هذا الكلام ^{وكما}
 الطلاق ثابتا اقصاء فلا يصح فيه ثبوت الثلث لانه لا عموم للقتضي وان ثبوت الثلث انما يصح
 بطريق المجاز يكون الثلث اعتبارا ولا يصح فيه ثبوت المجاز لانه في اللفظ كونه تخصيص ^{بوجه}
 لقوله تعالى طلاق من فانك انما تطلق ما تملك من امره وانما المالك امره هو الزوج
 مطلقا اي سواء نوى اطلاقا بياضا او كره منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد اقصاء ^{الطلاق}
 بغير الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن التنية والبيان لانه قصد تخيير المقتدر ^{المشارع}
 باقصاء العتق فيلحق اقصاء كما اذا سلمت يد قطع الصلوة وعليه هو كذا ثبت الثلث
 تطبيقا للفظ كما سبقت فيلحق ولا يمنع اي الطلاق الذي هو اقصاء اطلاقا في الحق
 ولا في المراءى وصدق في ثبوتها وانما يثبت في الطلاق الذي هو اقصاء اطلاقا في ^{الطلاق}
 المراءى فضاء لانه فلا الظاهر والمراد كالقاضي لا يدل على ان ممكنه انما سمعت

شاهد

شاهد عند المعنى لكن اعتبر التنية بين يديهما ولو صرح بياض الطلاق في وثائق
 صدق مطلقا اي لم يقع في اقصاء ايضا يبي لا تخرج مما يحتمل اللفظ فيصدق
 في ثبوت اقصاء وفي ثبوت المراءى صدق اطلاقا لانه لا يثبت في اقصاء لانه لا يقع اطلاقا
 غير مثبت بالكلية كذا اي كذا كره القصور في وقوع اطلاقا انت الطلاق او طالق اطلاقا
 او طالق طلاقا او طالق اطلاقا لكن يقع بها اي هناك القصور وانما هو في المراءى
 او نوى وصدق لما مر في ظاهر المراءى وثبت بين المراءى اقصاء في ثبوتها ولا يثبت ولا المراءى
 ولان نوى غير المراءى وهو كذلك في الحق والكل في الامتصاص ما تقرر في الأصول لانه
 لفظ المصدر في المراءى على العدد والثلث واما اعتبارا فيكون ثبوت المراءى في ^{المنشأ}
 في قول الامامة وما في حق الحق فمرد محض فلا يصح ثبوتها ان اضاف اطلاقا اليها ^{الطلاق}
 وقال انت طالق مثلا او الى ما يعتبر به عنها كما لا يخفى لقوله في حقك المني طالقان
 فذلك اعتبارا من اخصرين في المراءى يقال هناك ومرد كبدن والجسد والفرج ^{الطلاق}
 لعن الله المروج على السروج والوجه يقال بوجه المراءى لانه انما هو في المراءى
 جزء شائع كصفها ونكحها وقع اي اطلاقا جزء لقوله انما في حقك المني طالقان
 لسان المتصرفات كالبيع وغيره فيكون محلا للطلاق كونه لا يخفى في حق الطلاق
 فيثبت في الكثرة وان اضاف الى اليد او اليد او الظاهر والبطن والقلب ^{الطلاق}
 اي لا يعتبر بها من الكل فان قيل اليد والقلب غيرهما من الجسم لقوله تعالى ^{الطلاق}
 وقوله لا يد على اليد اذنت وقوله فانتا في قلبه وقوله كما انفتحت ^{الطلاق}
 اي بينهم ولهذا قال تعالى واكنى الله لهم ارجيس ^{الطلاق}
 لانه لا عرف وانما جاء على وجه التذكير حتى اذا كان عند قوم غيرهم وروى عن الجمل وقيل
 اطلاقا في عضو كان ذكره الزيلعي في بيع نصف طلاقا ونكحها وقيل في بيع المقتدر ^{الطلاق}
 الا في واحد يعني اذا طلقها نصف اطلاقا او ثلثا وقت فامتنع وكان كل جزء شائع
 لان ذكر بعض لا يخفى كذا كره في بيع ايضا بقوله انت طالق في وثائق في ثبوتها ^{الطلاق}
 بين واحد الى اثنين واحد والثلث اي يقع بقوله انت طالق في واحد الى ثلث ^{الطلاق}
 واحد الى ثلث ثمان هذا عند ابي حنيفة فان غاية الاولى عندنا ثلث المعنى
 لا اثنان وعندنا ما يدل على اثنان في بيع في الاولى ثمان وفي الثانية ثلث
 وعندنا ما يدل على اثنان في بيع في الاولى ثمان وفي الثانية ثمان وفي ^{الطلاق}
 ثلث نصف اطلاقا ثلث لان نصف المطلقين طلاقا في اجمع بين ثلثها يكون ^{الطلاق}

ثلث

أي الزوج خيار التعيين هو الصحيح اختاره ما قبل يقع على كل واحدة منهم طلاق والصحيح
 هو الأول ذكره الزاوي في آخر باب الأيلاء من طلاق المرأة قبل الدخول لها ومن أن قول انت
 طالق ثلثا يقع لصاحبه ولو فسد طلاقه طلاقا ففقدت طلاقا وليس قول انت طالق ثلثا
 على من كان في الاختيار لا يثبت النقص في مذهبنا ما حدث قال في نسخة من غير
 لنا نقول قد تقرر في الأصول أن العبرة للمعنى لا للفظ لا خصوص السبب ولا الدلالة النص على
 دخول الزوج الأول أو قال ثلثا لا يخرج بينكم تطليقة طلق كل واحدة تطليقة كذا
 لو قال بينكم تطليقتان أو قال ثلثا أو رجع إلا أن يزوج قسمه كل واحد بينهما فيطلق كل
 واحدة ثلثا ولو قال بينكم خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاق كذا في كتابنا في تطليقات
 فأنزل عليها طلق كل واحدة ثلثا كذا في الخاتمة وكذا يندرج عند الأصوليين ما استمر
 المراد حقيقة كانا ومجازا وهو ما نال من وضع لداي الطلاق واحتمل وغيره فلا يقع
 الطلاق إلا بالتعيين ولا خلاف في ذلك إنما لم يوضع له واحتمل وغيره والتعيين بالتبعية
 أو لا بالتعيين كمال ذكره الطلاق وقال الغضب وهو في الموضع لثلاثا فصار كذا
 بقوله ما صالح للجواب عن قول المرأة الطلاق فقط أي لا يكون في الكلام ولا مستباحا ولا
 كاعتد في فائدتنا من أن لا يراد به اعتد في نعم الله على الزوج عليك واعتد في كل شيء فأنزل
 من الكلام ذلك لا يعلم وجوبها الطلاق بعد الدخول فقتضاء كانه قال طلقك أو انت
 فاعتد في قول الآخر جعل استمارا على الطلاق لا تبسبب في الجملة وأما
 سببها ما ويجوز استنفاد الحكم في كل شخص السبب كما تقرر في الأصول استبرح
 فالاستبرح يستعمل بمعنى الاعتد لا في تزويج ما لم يفتقر إلى ذلك فكان غير مستعمل
 الاستبرح ليطلقها في ما لا يقع ردها أي تفرق براءة حرك لا طلاقك انت واحدة أي أنت
 عند قولك أو منفردة عند ليس معك غيرك ويثبت أن يكون المصنف في هذه الآية بآراء
 عند عامة المشايخ لأن قوله لا يفرق بين وجهه الأعراب في قوله قال الجواب عن قول المرأة
 لا فرق ولا السبب ليراد أي عليك بيدك كافي في قوله ما لم يفرق بين وجهه الأعراب في قوله
 الأمر باليد في قولك طلاقا كسبب في اختيار أي اختار نفسك بالفرق في الكلام أو اختار
 في قوله فأنزلها لا يفرق بين وجهه الأعراب في قوله طلاقا كسبب في اختيار أي اختار نفسك
 في قوله لا يفرق بين وجهه الأعراب في قوله طلاقا كسبب في اختيار أي اختار نفسك
 كآخر ما عندنا في طلاقك وأخرجه ولا يطليبي الطلاق وكذا الذي هو هو وما اتفق

فاما

فاما من المتنازع وهو الخار من استمر في طلاقك أو اقتضاء ما سار فيك طلاقا من من
 ولا تطليبي الطلاق وكذا خري استمر وأما غير في الخري أي اختار في الخري لا في طلاقك
 أو لم يرد عليك وقيل غير وهو ما من الزوجين وهو التفرع عن الزوج أو معنى التفرع
 التفرع ما والجدد في طلاقك ولا يرد عليك أهله ولا تطليبي الطلاق الحق باهله أي لا في
 طلاقك ولا في ذمتك ولا تطليبي الطلاق عليك على غيرك الغار ما بين السامع في الحق أي
 حيث شئت لا في طلاقك ولا في طلاقك الطلاق وفي معناه سترتك ولا الميراث لا يرد عليك
 عليك لا تخرج بينك وبينك لا ملك عليك أهله لا طلاقا ظاهر وأما احتمال الذي فلا يرد
 منها جرح المتكلم فلا يكون طلاقا بل كذا في كتابنا في الميراث على ما يبلغ وجهه من غيرها
 من أي لغة كان وذكرنا في بقوله ما صالح للجواب في التمسك بيمينته بيمينته بيمينته
 فارتك حرام أهله لا طلاقا ظاهر وأما احتمال التمسك بيمينته بيمينته بيمينته
 لأحياء لك بيمينته عن الطاعات والحامد بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 ردا على من لا يثبت فارتك حرام فمقتضى حرام التمسك والعشرة ثم إن الأول
 أيضا لك عال في قضاء وقال ذكره الطلاق بأوصافها أو بيا لا جنتي وقال
 فقول في الرضا لا يقع الطلاق بيني وبينها إلا بيمينته لا عتد في قول الجمع في عتد في
 فقول في ذكره الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب في الرضا بيمينته لا تملك أهل الجواب في
 ثبت لا في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 بأبا في ردهما القسم الأول في الصالح للجواب في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 أما الأول فلا كان الجواب في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 فتبين الجواب في الصالح للجواب في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 أو باليمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 يعني عندنا سبب في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 وتعلم أن بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 وقع بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 عن الطلاق لا تسمى بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 والطلاق معقب للرجعة وإنما استمر في بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 بالعتق فكانت بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته

تزويج استيعاب الزوج أي لا في طلاقك ولا تطليبي
 أو الزوج مشترك بين الرجل والمرأة
 ولا تطليبي الطلاق

والزرق والثالث الصالح للجواب

لعمري انما كانت في اوقات شتى فلا يقتصر على المجلس ولما اذا ما فاتها وقت
عندها ما عاين في استعمال الشرط كما يستعمله للظن ان الامر ما في ردها فلا يخرج
وقطع في شريك او طلق امر في عكسها يعني اذا قال الامر طلق شريك او قال اجنب على
مع الزوج لا يخرج من كونه زوجا بل يثبت عليك ولا ينفك بالجلس كما هو في التوكيد لا اذا قيد
بالسنة في طلاق الزوج ويقتصر على المجلس في كل من هو الاول سواء كان ذكرا
كان ذكرا او عاملا في غير ذلك لا يثبت في نفسه ولا لغيره لان التوكيد يصرح في
ذكرها المولى او لا فصار كما لو قيل بالبيع اذا قال المبعوث سنت ولست ان المانوس
وكيله وان كانا لولا كونه منصرفا عن غيره والمالك من يتصرف في نفسه لا يتصرف
في نفسه ولا غيره فاذا قال المطلق اني سنت كان عليا لا في غيره الا في امر المالك
هو الذي يتصرف عن مشيئة وانما التوكيد في طلاقه لغيره او لغيره او لغيره
يتصرف عن مشيئة في آخره قلنا المالك بالمشيئة يثبت بالصيغة في المشيئة
ليست كذلك وانما كانت في اوقات شتى على الاثر وكلامنا في وجه الصيغة فان
في الاول متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك فان لم يثبت في
وغيره فطلعت نفسها في ايام المجلس في طلاقه جعته لا في غيره لغيره او لغيره
ثلاثا فطلعت ثلثا ومن اى مثلث لا تارة من التطلاق لغيره فيقتضي صحتها ولو لم
فيقع على الاثر مع احتمال الكل كما في اسماء الاجناس وفي قول اخناجان خاتمة نفسها
بان قال اختعت نفسي بانت بواحدة والقياس لا يقع بهي وان نوى الزوج الطلاق لغيره
لا يملك الايقاع بهذه اللفظة حتى لو قال اختعت من نفسي ثلثا لا يقع شيء لكنه استحسنوا
لجميع الصحابة وصحرو في الباب في اختيارها نفسها انما يكون ثبوتها بغيرها
في بيان ان في الزوجي يمكن الزوج من رجوعها بلا ضمانا او قالت اختعت نفسي في القياس لا يقع
بشيء لا يخرج من طلاقه لا في شريك بل في كل من استقبل فلا تطلق بالسك كما اذا قال
نفسك فقال انا اطلق نفسي وجعلت ان هذه الصيغة على استعمالها في الحال كما في
ولذا السأله اداة فيكون كايته في اختيارها في طلاقها انا اطلق نفسي لا يمكن
يجوز كما يتطابق في تلك الحالة لانه فعل التثنية ولو لم يرد فيها ولم يصح تذكير ذلك
لا تطلق ثلثا وان نوى الزوج لاني اختيار لا يتزوج لاني نبي عن المجلس وهو مستوع
الى اللفظة المحقة كما اطلاق في اليونانية في قولك طلق حتى سنت او حتى
سنت فاذا سنت فاذا ما سنت لا ينفك بالجلس ولا يرجع الزوج ولا يرد الزوج بل الطلاق

علقه

المدة نفسها متى شئت اما الاثر في المدة ولما الثالث فلا تملكها الطلاق في الوقت الذي
فلا عليك قبل المشيئة لغيره بالرة ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها نعم الزمان
لا الاصل في المالك التطلاق في كل زمان لا تطلقها بعد طلاق وفي قولك طلق نفسك وان
كما سنت تطلق المدة نفسها الى ذلك لانها لا ينفك من المدة لانها تفرق لانها تفرق
دون الاجتماع ولا تطلق المدة نفسها بعد زوج اخر لان التعلق ينصرف الى المالك لا الى غيره
المالك الحاضر بعد زوج اخر في قولك طلق حتى سنت لا يطلق حتى يشاء
ويقتيد بالجلس في حيث وبن اسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى اذا قال طلق
في الشريك طلق في غيره فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على المجلس فلا في غيره
تعلقا بغيره يقع في زمان دون زمان فوجبت باره خصوصيا لو قال انت طلاق عذرا او عفا
كما لو قال حتى سنت وفي قولك طلق كيف سنت يقع قبل المشيئة طلاقه جعته
مقتضى اللفظ فان شئت اى قالت سنت باينة او لثا ونواة الزوج اى قال بوب
ذلك وقع ذلك لثبوت المطابقة بين شيئا وباردة وان اختلفت نيتا ما بان اريد ثلثا
والزوج واحد او بالعكس فحينئذ لان صرحها لغيره لواقع فيبقى ايقاع الزوج
وان لم ينو اى الزوج فاشاء اى بغير مشيئتها جاعلا على وجه التخيير وفي قولك طلق
كم سنت او ما سنت طلعت نفسها اما شئت في المجلس لانهما يستعملان للعدد ففقد
اليها اى تعدد شئت وانتوان قامت المجلس بطل لان هذا امر واحد وخطاب الى الحال
في الحال وان ردت ما ردت لانه عليك فيقبل الة وفي قولك طلق من ثلثا سنت
ما ردت اى واحدة وثنتين دون ذلك وعند ما تطلق ثلثا ايضا ان شاءت
لان ما يحكم في العود وفي قولك يستعمل التمييز في حاله في المجلس كما اذا قال طلق طلق
او طلق من ثلثا سنت ولذلك حقيقة في البعض وما في التعميم فيعمل بها وفي المشيئة
ترك البعض لانه اذا اظهر اسماء او الصيغة وهي المشيئة حتى لو قال حتى سنت كانت
ثم اذكر المجلس وان اردت ان يبين في مختلف بمرور لا يختلف فقال والمجلس في مختلف بمرور
ان كما قاعدة او في ما بها ان كانت قائمة او شروها في قولك طلق لا يتعلق بما مضى
الطلاق فيكون القائمة وانكاه القاعدة وقوى المتكثرة وعاء الة المشيئة وقوى
يشهدهم ووقفه انية في ركبتها لا تطلق المجلس لان كلامها الجعير الى في تعلق
ولا يكون في ليل على الاثر من خلافه لا يصرح في السك لان المبطر هناك الا في قولك
دون الاثر في فلها كبنتها وسيرها بنتها كسيرة حتى لا يتبدل المجلس في الغلظ

طلق نفسك واحد فطلقت ثلثا اما الاول فلان معناه ان شئت اذ كنت فصلا من شئت
 شطا لوجودك اذ كنت ثلثا من هذا الكلام فغير من هذا البناء على سبيل انما يبين ان
 شئت اذ كنت واحد لا شئت اذ كنت واحد وجزء الشرط لا يقيم على جزء الشرط فلا يقيم
 فلا ولا يقيم على الشرط لا يقيم على الشرط اذ كنت اذ كنت واحد ولا يقيم على الشرط
 فلما ان تخرج بعضا من ذلك ولو كانت في هذه المسئلة شئت واحد وواحد وواحد
 فلك ان بعضها متصلا ببعض فطلقت ثلثا اذ كنت واحد ولا ان شئت اذ كنت واحد ولا
 لا يقيم على شئت اذ كنت واحد ولا يقيم على الشرط لا يقيم على الشرط اذ كنت واحد
 وهو في كلامه بان شئت اذ كنت واحد ولا يقيم على بعضها متصلا ببعض بان سكت عن الاول
 او ثلثا اذ كنت واحد لا يقيم على شئت اذ كنت واحد ولا يقيم على الشرط لا يقيم على الشرط
 فالمراد هنا قول ابو حنيفة وعندهما يقيم واحد وهذا بناء على تقدير ان يقيم اذ كنت
 اذ كنت واحد عندنا وعندنا ولا يقيم ايضا بان شئت اذ كنت واحد ان شئت
 فقال شئت يبنى لطلاق حيث يبطل الامر لا يبنى لطلاقها بالمشية المسئلة وهو ان
 بالعلقة لم يوجب الشرط واني اذ بالعلقة استحال ما لا يبينها فبعد خروج الامر
 من يداه ولا يقيم لطلاق بقوله شئت وان قوله اذ ليس في كلامه الا ذكر لطلاق يكون الزوج ثانيا
 طلاقها والنية لا تعني غير المذكور حتى اقول شئت طلاقك يقيم اذ انزلت اذ يقيم مبتدأ
 اذ ليس يبنى عن الوجود فلا يبنى لطلاقك حيث لا يبنى عن الوجود وكذا كل تعليق
 فمعلوم كما اذا قال شئت اذ كنت واحد او شئت اذ كنت واحد او شئت اذ كنت واحد او شئت اذ كنت واحد
 مشية معلقة فلا يقيم الطلاق ويبطل الامر بخلاف الوجود فانها لو كانت قد شئت
 ان كان كذلك لم يقدح في طلاقك لان التعليق بشرط كائن تخير **باب** **التعليق** **شرط صحة المالك لقول الزوج**
 ان ذهبت فانت طالق او اذ اضافة الى التعليق بالمالك كان تزوجك فانت طالق
 فان التزوج ليس عليك لكنه سببا للمالك اقيم مقامه ما ان شرط اطلاق
 لا بد من كونه خفيقا يستحق معنى الميم وهو التقوى به على منع النفس ولو لا المالك في الحال
 ولا اضافة اليها حصل الفائدة المطلوبة من الميم اذ لا يجرى في ملكه في الحال حتى يخرج
 ولا اضافة الى المالك حتى يخرج عن حصيل المالك فان لم يزل الميم فابدا الميم بعد اطلاق
 فلو ان شئت فلا تطلق اجنبية قال لها انك طالق فانت طالق فنتكها فلكي المالك اذ اضافة
 وتطلق بطلان ان لا تزوجك فنتكها لوجود المالك وقت التعليق وقال اجنبية فنتكها فانت طالق

لوجود اذ اضافة الى المالك ويبطل الى التعليق زوال الى زوال المالك فنتكها بطل
 تعليقها لا تخيرها واما ان دخلت اذ اضافة الى المالك فانت طالق ثلثا فطلقت ثلثا من شئت
 بزواج اخر ودفعت بها ثم رجعت الى الاول فدفعت له لم يقع بطلان اذ اضافة الى المالك
 لا في المائدة اذ الظاهر على ما وجدته واليمين بعد المنع او الخلع اذ كان الجزاء ما ذكرنا
 وقد فاست بخير اذ بطلت للحمية فلا يبقى اليمين لانها اذا اباها لان الجزاء باقي
 لبقاء محله وهذا يعلم ان قول الوفاية والتخيير يبطل التعليق على اطلاقه لا يقيم
 فالفاظ الشرط ان اذ اضافة الى المالك وهذا ليس بشرط حقيقة لان ما يليها اسم الشرط
 الجزاء واليمين تتعلق بالاضافه الى المالك بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليه كقول
 كل امرأة تزوجها فكذا وكما وصي ومثما وفي كل انحل اليمين اي يبطل اليمين بطلان
 بعد وقوع الطلاق ثلثا يعني اذ قال للوطوء كلما دخلت اذ اضافة الى المالك فانت طالق فطلقت
 ثلثا من طلاقك فلا يقيم الطلاق ان كانا بعد زواج اخر ودفعت اذ اضافة الى الميم
 اذ دخلت اذ في التزوج بان كل ما تزوجك فانت طالق فانها اذ اطلقت ثلثا من شئت
 الزوج الاول فطلق فان كما ينبغي لا فعال كما انك لا تطلقه الا مرة وفيما سواها اي سوى
 من جزاء الشرط اذ اضافة الى المالك بخلاف اليمين الى جزء اي يبطل اليمين بطلان
 عليه الجزاء اذ اضافة الى الميم اي غير المالك بخلاف اليمين الى جزء اي يبطل اليمين بطلان
 ولا يثبت عليه الجزاء فان قال ان دخلت اذ اضافة الى المالك فانت طالق ثلثا فطلقت ثلثا من شئت
 فحلت لك بطلانها وامر وبنقض عزمها فانت طالق حتى يبطل اليمين ولا يقيم ثلثا من شئت
 فان دخلت اذ لا يقيم شئ يبطل اليمين وانما قلنا وينقض العدة لانها ان دخلت العدة
 يقع ثلثا اختلافا في وجود الشرط فالقول اذ ان تزوجها مرة لا يثبت بها الاصل
 عدم الشرط ولا يترك وقوع الطلاق وزوال المالك والمرة تدعيه وفي شرط لا يبرأ الا
 منها كان حلفت فانت طالق فلا تدعيه في حقها اذا قالت حلفت فقط اي لا في حق
 ضرتها ولا في حق من لا تصدق في حق نفسها ايضا لا تدعيه في حقها فلا تصدق فيها في الدخول
 وبعد الاختلاص انها امنية في حق نفسها اذ لا يبرأ من ذلك الا من حلفت في حقها كما في حق
 والوطى لكنه شاهد في حق ضرتها بل هي منهمة فلا يقبل قولها في حقها ثلثا من شئت
 شرح الطحاوي ان هذا ليس بخبر عن بل هذا ايضا اذ اذ كان الزوج قولها حلفت اذ
 صدقها يقع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد الدخول اذ اضافة الى المالك
 لم يقع الطلاق حتى يسمي ثلثا من شئت اذ لا يقطع قولها لا يكون غيبا فاذ اذ ثلثا من شئت

او بفعل نفسه وبفعل المرأة وكلاهما على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة او في النكاح
او كان في المرض اما الزوجان ان يكونا في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
والشرط في المرض هو ان يكون التعليق في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
وهو ان يكون التعليق في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
والشرط او بالشرط هو ان يكون التعليق في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
صيانة لتمامها او اضطرابه لا يمتنع في غير ذلك ولا في حال الاضطراب او التورم
واما الزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
كان التعليق في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
والنكاح او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
فالمثل في الزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
ليس بغيره واما في الثاني فلا بد ان يكون التعليق في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
فاذا استلزم ذلك لا يمكن عود السبب الى ما ان مرضت فانها في ذلك حال فانها اذا
مرضت واما في الثالث فالزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
الزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
اخرى او في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
عند الزوج فلا يصح الزوج فانها في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
وقد علم ان الزوج لا يتحقق الا بعد تزوج غيره ايها وذلك في حق الزوج في الصحة او في المرض
متحققا عند الموت فيقتصر عليه ذلك الموت موقوف وانما في الاخرى موقوف على الشر فيثبت

باب الرجعة هي استعادة النكاح في العدة

اي ابقاء النكاح على ما كان اذ امت في العدة فان النكاح قائم فيها لقولها فان كان
امع في ان النكاح عبارة عن استعادة النكاح لا عن عادة الزنا فيكون الرجعة في الصحة او في المرض
وشروطه بقاء العدة لان الاستعادة انما يتحقق اذا امت العدة باقية في الملك باق
في العدة فلا بد من ان يكون الزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
على امره وغيره في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
بالقول في صحة الرجعة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض

فيشتمل

فيشتمل النكاح في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
الزوج الثاني في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
لولا علمها تحت الرجعة لانها استعادة النكاح لا يمتنع في غير ذلك ولا في حال الاضطراب او التورم
في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
بغير الجيب بانها اذا تزوجت بغيره لم يمتنع في غير ذلك ولا في حال الاضطراب او التورم
بما من جهة واحدة لا يشترط ان يكون الزوجان في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
عرفوه مطلقا فيتم النكاح في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
ان لم يقصد الرجعة اي علمها بغيره لم يمتنع في غير ذلك ولا في حال الاضطراب او التورم
لذا يقع نظر على الاجل نظر في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
ان صدقته رجعة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
لا يكون رجعة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
فلا يمتنع عليها لما ياتي في كتابنا في الرجعة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض
لا يكون رجعة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
صادقة في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
فانما الخبر في ذلك على سبيل النقصاء واقرب الى القول في صحة الرجعة في الصحة او في المرض
لانقصاء العدة فلا يصح في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
حال السكت في الصحة او في المرض او في النكاح او في المرض او في النكاح او في المرض
سيداها وكنيسة لانه فان القول لها فان رجعت بناء على قيام العدة والقول
في العدة فلوها بقاء وانقصاء فكذا فيما بقي عليها قالت الامم مضت عدتي وانكرا اي
انكر الزوج والسيد مضى العدة فان القول لها لانها اعرفت شأها تنقطع العدة اذ اظهرت
من الحيض الاخر عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تنسل في وقت الحيض او في وقت الحيض
ما تمكّن فيمنع الاغتسال وتحرر الصلاة فذهب ذلك القدر في كبرها لان الحيض
على عشرة فتتقنظ وجها من الحيض فيرجع الا تنقطع فانقصت العدة وانقطعت الرجعة
فلا يظهر منه الا في عشرة لا اي لا ينقطع العدة حتى تنسل او يضيء وقت صلاة او
يتم وتصلى وتطوعا فانما انقطع فيما دونها فكذا في وقت الحيض او في وقت الحيض
من الحيض فيكون ذلك ايضا لان مدة الاغتسال من الحيض اربعة ايام او اقل من عشرة

اخبر ب

مؤكد لا تقطع وكذا مضى وقت الصلوة إذ بقي وقتها صارت الصلوة ميتا في نفسها
وهو من أحكام الطهارة لا تقا لا يصير ميتا إلا على الطهارة عن الحيض والدم المقتدر على الماء
ما ظهرت ولا يها دون العشرة فيتمت وصلت فقد انقطعت الرجعة لا تأمنها بطهارتها
حيث جاوزت الصلوة بالتميم نسيتم غسل عضو راجع الزوج ونسيت ما دون ذلك عضو
لا يراجع وهذا استحباب والقباع في العضو الكامل لا يبق في الرجعة لأنها غسلك
والقباع في ما دونه لا يبق لأن مكر الجنابة والحيض لا يتجزى وجب الاستحباب وهو الفرق
أن ما دون العضو يتسارع اليه الجنابة فلا يبق فلا يتفرع منه وصول الماء إليه فقلت بأنه
تتقطع الرجعة ولا يجل لها التزوج إذا بالاحتياط في الرجعة والتزوج بخلافه العضو
أو لا يتسارع اليه الجنابة ولا يتفرع عنه عادة فافترقا طلق حامله منكرا وطهرها في اجها
فولدت لا قبل المدة فصارت تحت الرجعة يعني للمرأة حامل طهرها وانكروا طهرها ثم لم يجر
تزوجا ولا قبل المدة الحرام وقت النكاح تحت رجعة لا عبرة بانكاح الوطى لأن الشرح
كذب يجعل الولد للفراش وهذه العبارة أحسن عبارة الوقتية وأكثر لأنها خالصة
منها عترة ذكرها صاحب الرجعة فطلق ولدت لا قبل المدة فصارت قبل المدة والطلاق
منكروا طهرها فلا رجعة يعني للمرأة ولدت لا قبل المدة وانكروا طهرها لم يجر اجها
ولا عبرة لا تكاره لما مر أن الشرح كذب وان فلا بها خلوة صحيحة فانكر الوطى فلا الرجوع
رجعتها لأنها نكر الوطى ولم يكن بها شرع فيكون انكاره حجة عليه فان طهرها أو لم يجر
وانكروا طهرها ان طهرها فولدت لا قبل المدة تحت الرجعة فانها اذا ولدت لا قبل
منها مرقع الطلاق وثبت نسبه الولد لأنها لم تقرب بانقضاء العدة والولد يبق في البطن
فلا يبع إلى يجعل الرجوع وإيا قبل الطلاق لا يبع لأن لم يوطأ قبل قول الملك بنفس الطلاق
فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعله ليس عنه فإذا اجتمع طلاقا قبل الطلاق
قال في ولدت فانت طالق فولدت ولدت لم يوطأ ولم يوطأ من هو رجعة أم لا
ان يكون بين الولدين سنة شهر أو أكثر لا إذا كان أقل يكون بطن واحد وأما ثبت الرجعة
لأنها طلقت بالولادة الأولى ثم ولدت الثانية فانت على أنها اجها بعد الولادة الأولى
ليكون الوطى حلالا أما إذا كانت الولدان بطن واحد فلا يثبت الرجعة لأن علوق الولد
كان قبل الولادة الأولى وقال كما ولدت فانت طالق فولدت للرجعة بطون بغير طلاق
ثلاث ولدت الأولى والثالث رجعة فافاضا طلقت بالوطى الأول وصارت معتدة وبالوطى الثاني
صارت رجعة الطلاق الأول يجعل العلوق بوطى حرام في العدة حلالا لأن المسألة على الأصل

وطلقت

وطلقت ثانيا بالولد الثاني لأن اليمين عقدت بكلا والولد الثالث حرامه بالوطى الأول
الثاني طهر وطلقت ثانيا بالولد الثالث فعتدت بالحيض لأنها حائض فقامت لها اجين
وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يجرى الوطى لبقاء أصل النكاح كما مر في الوطى لا يجرى العترة
وقال الشافعي ثم حتى يفر العترة مطلقا لا مطلقا الرجعي ثم يفر الرجوع في حيا
ولا يفر بها بلا اشتباه على رجعتها لقولها لا يفر من يفر من يفر من لا يفر من المقتدر
من الرجعي سابقا قولها فإذا طلقت النساء وصرح الطلاق حتى لا يجمع بين الزوج
مبنا أنه بدلت في العدة وبعد ما أنزل الحلية باق لأن زوال العلوق بالطلاق
فينعده قبلها ومنع العترة لا شتاء الشتاء في حقه لم يفتها
أما الثالث فحرة ولا تستين لولمته حتى يطهرها غيرها لقولها فان طهرها فلا دخل للرجوع
حتى تنكح زوجا غيره والمراد من الطلاق الثاني والثالث في الأمهات الثالث في الحرة
لأن الرق منصف لغير الحلية على عرف النكاح في لا يجرى على العقد وانكروا طهرها
ثبت تحديد مشهور بخبر رواية على الكتاب وهو حديث العسيلة وقول هذا
في كتب الأصول واوصحناه بعون الله إلى وفيقه في شرح المرقاة وهو شيء استلحق
لا يفر عليه فلو كان ذلك لغيره لغيره ما يقع لأنه في التحليل كالباح لأن الشرط الرجوع
دون الأنزال وهو موجود فيه بكتاب صحيح متعلق بقوله طهرها ويصير عطف على طهرها
عدتها عترة الزوج الثاني لا سيدا عطف على غيره يعقون على السيد امتنع
محالة لتعريف ملك النكاح للتحليل بالنسبة وانكاح الزوج الثاني بشرط التحليل أو طلق
للول بان قال فزوجك على أن حملك أو قال للمرأة ذلك ووكيلها أما لو ضمن ذلك
فوقها فلا يكره عند عامة العلماء ويهدر الزوج الثاني ما دون الثالث أي كره أيضا
أي كره بذكر الملك يعني إذا طلق الحرة بتطليقتا وتطليقتين ومضت عدتها وقت
بزوج آخر فعدت إلى الزوج الأول عادت بثلث تطليقا وهدر الزوج الثاني كره دون ذلك
من الحرة الحقيقية كما يهدر بذكر الملك من الحرة الغليظة عند أبي حنيفة وأبي ثوري وعند محمد
وغيره والثالث فصح في ذلك بغير ما مر من الثالث وهذا البعث أيضا ذكره مستوفي في الكتابين
مطلقا الثالث أخبرت عن الحسن بن عرفة عن زوج الأول وعدة من الثاني والمدة تحمله
أي مضيتها وسبق في آخر العدة أن مضيتها ان كان حيض فاول ما تصدق فيه عدته شهران
وعند ما تسعة وثلاثون يوما الذي جاز للزوج الأول تصديقه ان طهرها لأنها أما
من المبالغة كون المضى مقول على الأول والثاني فالتعلق بالملك وقول الوالد قبول بينهما

باب **الابلاء** هو لغة الخلف مطلقا وعرف الخلف على ترك
قربانها مدته ومكة طلقه بابتداء ان يترك الكفارة او الجلاء ان خبت واطلها الخلف اربعا
والا من شهرين ولا حد لا كثرها فلا ابلاء لو حلف على قتل الاقربان بان قال للحرة والله ان
شهرين او ثلثة اشهر فلو قال الله لا اقربك ولا اقربك ادعيتا شهر الاول وهو يدعى الخلف
موقتا وان اقربك فمضى حج او غيره او فانت طالق او عديت حرقا فمضى في المدة حيث
وذا حيث في الخلف بالله وجب الكفارة وفي غيره وجب الجلاء وسقط الابلاء والادعيات
لم يقربها بابتداء مدة وسقط الخلف الموقت فانما اذا كان موقتا بابتداء شهرين او غيرها
بانت بولده وسقط الخلف حتى لو تكلمها فمضى بها بعد ذلك اربعة اشهر لا يبين ان لا يقطع
الخلف المؤبد ورفع عليه يمينه ولو تكلمها ثانيا وثالثا ومضت المدة بان بقاء اى بقاء
بانت باخر يمينين اى ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر ثانيا ثم تكلمها ولم يقربها اربعة
شهرين ثالثا فان تكلمها بعد مخرج آخر لم يقطع الخلف ابلاء وان وطئها كقر لبقاء اليمين ان
كان الخلف بغير طلاقها وان كان بغير طلاقها عرفت ان تخيير الثلث بطلانها فلو قال الله
لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذا الشهرين ابلاء لا تنهيه بينهما في المضي بلفظ
البيع فيتحقق المدة لا قول بعد يوم وليلة اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لا تنهيه
بين الشهرين الاولين والشهرين بعد يومين كما لا بد من الابلاء وهو لغة اشهر ولا قول
فان الله لا اقربك شهرين ابلاء لا يكون ابلاء لان المستثنى يومين كلفه جعله اربعة اشهر
فلا يبرأ من الشهرين الا بالثمن ولا يمكن ان يجعل المستثنى وكذا اذا قال لا اقربك
لا يكون مولى لثمنه مستثنى كل يوم يقربها فيه فلا يصح ان يكون مستثنا ابدا ولو قال
والثمن في اربعة اشهر او كثرها مولى لسقوط الاستثناء لان اليوم مستثنى ما مضى
قربانها الا بكفارة وكذا قول الله البصر والله لا يقربك فمضى بها ابلاء لا يكون ابلاء
بل لا يبرأ من ابدا لانها مطلقا لا يبرأ من ابدا في حق الابلاء بقاء الرق
بينهما كما لا بد من ابلاء اجنبية تكلمها بعد اى بقاء ابلاء فان لا يصح في حقها ان يجعل
من يكون من ابدا بالنقص وهي ليست منها فلو يصدق وجب للطلاق حتى لو تقربها بعد ذلك لا يكون
مولى ونحوه فانه لا ابلاء بغير تعليق الطلاق بمعنى الزمان فلا يصح الا في الملك او مضافا الى
كل سبق بالان في تركه فلو قال اقربك ولم يقربها او وطئها كقر عن يمينه لا يبرأ
في حق الكفارة عند الحنابلة عن ابي حنيفة او صغر ما او صغر ما او صغر ما او صغر ما
بينهما فقيده بولده فمضى ابلاء فلا تطلق بعد ان مضت مده على ان قد مضى الجلاء في المدة

فقيده

فقيده لولده لان الخلف بالثمن مطلقا فاذ اقر على الاصل في حصوله فمضى ابلاء
بطلان الميثم اذ اراد طلاء قوله امرت انك على جوار ابلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا فان هذا
يحمل ان يانك الجبل فلو قال امرت بالتحريم او لم يرد شيئا كان يمينه اباء وبصير موليا
لان تحريم الجلاء ليس بيمين وان نواه لان في نظرها حرمة فاذ نواه حتى لا يتحمل وعنده
لا يكون نظرا لحدركه وهو مشبه بالطلاق بالحرمة وهذا نوى الكذب لا نوى وصف الطلاق
بالحرمة فكان كذا حقيقة فاذ نواه صدق وتطبيقا بابتداء نوى الطلاق وتلك النوى
وقد مر في الكتابات والقنوى على انطلاق وان لم ينو وجعل نوايا عرفا ولهذا لا يخلط
اذا قال امرت هذا قال لو لم ينو غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة لم يملك
نحوها بغيره على واحدة منهن طلقه بابتداء وقت الطلاق واحدة منهن واليمين ببيان
وهو الظاهر والاشبه بذكر الزاني كذا كل امر ومعه بدست لم يستكره بروى حرام
اى القنوى على انطلاق وان لم ينو وكذا قال بدست كبره لا يكون طلاقا لعدم النوى
وكذا قال هو بدست كبره كان طلاقا كذا في التناهي والله اعلم

باب **الخلع** الخلع والخلع بغير طلاق
انما هو مطلقا ونقصها شرا انزاله من مضمون فصل من نكاح مما يلفظ الخلع بالآ
انما قال لا تنكح بكون لفظ البيع والشراء ونحوهما كما سياتى ولا بأس بعبارة الجارية
لقولها فلا جناح عليهما فيما افترسا بينهما يصح للغير لان ما يكون عوضا المنقوض اى
ان يكون عوضا لغير المنقوض لكن لا يمين ان يكون ما يصح لغير الخلع مضافا الى الخلع كما لا يخفى
ويستحق الخلع في قول كسائر الفقهاء وهو وجوبه الزوج بيمين لا نية تعليق الطلاق
بشرط قبولها المال حتى لا يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في اليمين ولا يبطال
بقيامه من المجلس قبل قبولها كما لا يبطال اليمين ببل يصح ان قبلت بعد المجلس ولم يبق
على حضورها في المجلس كما لا يوقوف اليمين عليه بل يوقوف على علمها فاذا ابلغها
فلما القبول في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز في اليمين اى لم يجز
شرط الخيار كذا في الزوج كالا يجوز في اليمين وهو في جانبها اى المرأة عطف على قول في
جانبه كبيع يعنى معاوضة لا نقلا لا تسلم لها نفسها حتى انعكس الاحكام اى ان
رجوعها قبل قبوله وبطل بقاء ما عن مجلس علمها ولم يجز تعليق بشرط وقت وجاز بشرط
لها كما في حكم المعاماة ونحوه في العبد في التقاق كقولها في الطلاق فيكون من طرف
معاوضته من جانب المولى ميثما وهو تعليق العتق بشرط قبول العبد فيرتب له حكم المضاف

فيما لا يبعد المولى والمخلع قد يكون لفظ البسج والشرع والطلاق والمباراة بان يقول
الزوج ما لك على الف درهم او بعث نفسك او طلاقك على الف درهم او تقول المرأة اشتر
نفسى او طلاقك منك بالالف او يقول الزوج طلقك على الف او باراك في فراقك فقبلت الالف
وقد يكون القاسم سبعة كما لو قال رجل لامرأته خديجة اني من خديجة ففارقها ففارقها ^{الزوج}
فزوجتم بانتي اي يقع وامر بانتي ذكره فاقول في الواقع يدعى بالمخلع والطلاق على ما ل
وهو ان يقول الزوج طلقك وانت طالق على كذا مال او يقول المرأة طلقك على كذا مال ^{الزوج}
طلقك عليه والفرق بينهما ان الطلاق على ان ينزل المخلع في الحكم الا ان المخلع لا يطل ^{الطلاق}
باثنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا في المحيط وسياق في المتن طلاق بارك في فراقك
الا لتسما لنفسها وذلك بالبينونة وهو ان المخلع من كمالا لامرأة الطلاق وغيره فيعتبر فيه
ما يعتبر فيها من قرارين تزوج ما بالطلاق وان قال المولى الطلاق فان ذكره لا يصدق وفي غيره
في شيء من تصور الزوج ان المخلع الطلاق ويكون كذا كذا بدل مغنيا على الميتة والا فوالله انك
بدلا صدوق المخلع والمباراة اي فباو في المخلع بلفظ المخلع او المباراة لانها كاتان فلا بد
من الشبهة او يتصور مقامها وهو كذا كذا لا يصدق في لفظ البسج والطلاق
لكنهما صريحين كما في الكافي وعرض عليه بان لفظ البسج غير صريح في الطلاق وهو ظاهر
المال يكون صريحا في قوله لا تطلقها فليست له سلف عنه اصلا وذلك لان البسج يوجب
ملك الامين فيلزم قطعا ملك الممتنع ولهذا وقع الطلاق بلفظ التوقل العتق
بلفظ الطلاق كما في قوله فليست له سلف عنه اصلا وذلك لان البسج يوجب
ان ينزل الزوج لقوله تعالى وانك منكم سبعة كما في زوج وما يتم احدهما ^{فقط}
فلا تأخذوا منه شيئا ولا تروا وجهها ولا تستبدلوا فلا بد من وجهها باخذها او كره
اخذا لغيرها لانها لا بد من وجهها من الوجه ان شئت وفي رواية المخلع لا يزوج الا بغيره كره
قوله فلا جناح عليهما فيما افترقا بذكرهما اي كره الزوج المرأة عليه اي المخلع ^{الطلاق}
المرأة لان طلاق المكره واقع بلا مال اي بلا زوج لان المكره لها مالا بل التزويج ^{المال}
مالا لا يتحلل ولا يسقط مالا لانها عليها المهر وهو مكاسب فان التزويج ^{فقبل}
وسقط مالا كرهه بعد ان افترقا ملك بغيره اي يعوض العتق مع زوجها على ما ل
ان تفسد المثل المالا او استحق عليها فمتهان كان قيمتها او مثله ان كان مثليا
ولا يبطل المخلع لان لا يقبل الفسخ بل يفسخ باليمين عليها تحقيقا للمهر مطلقا او مطلقا
خبره بيمينته ونحوها مما ينشأ لوقع طلاقا بين المخلع ورجوعه في غير مجازا اي غير شفي

لأن الألف

لأن الألف مععلق بالقول وقد وجد في المخلع المابين وفي الطلاق الزوجي كما هو في
وقد عرفت من المحيط ولا يجب عليها شيء لانها لم تسم الا متقوما لتغيره لمرأيتها
لا وجه لاجل المسمى للسلام ولا الجارية لغيره لعدم التزامها العتق على يد الزوج في غير
كما يقع الطلاق جازا اذا قالت خالتي على يد زوجي وليس فيها شيء فانها لم تسم الا متقوما
فلم تغيره لمرأيتها لزوجها بالبراء باليد منها اليد التي كانت على قولها العتق على
في يد قولها من المولى لهم ولا يكون في غير ما شئ ردت عليه الا في مهرها الذي اخذت منه
او دعت اليه في الثانية ثلثة دراهم وان كان في غير ما شئ ردت عليه الا في مهرها الذي اخذت منه
اكثر من ثلثة دراهم فلا بد من كذا في النهاية ما رتبه اخذت في الاصل فلا تسمى ما لم يكن
الزوج راضيا بزوجها المكره لا يزوج ولا وجه لاجل المسمى وقيمة يكون بغيره ولا لا جواب
قيمة البسج وهو المثل الا في غير متقوما والزوج فقيمة الجارية ما قام به البسج على الزوج
دفع المهر عنه وانما دفع ثلثة دراهم في الثانية فلا تسمى سميت بلفظ الجمع واقل ثلثة
فيجب عليها التيقن بما فاضا كذا لو اقروا وهو بغير ما شئ ردت عليه الا في مهرها الذي اخذت منه
من مهرها لم تزل بل عليها تسليمه من ثلثة دراهم وتسليم قيمته ان عجزت لا تتردد معا ومنه
فيقتضي سلامة العوض واستراط البراء عنه شرط فاسد في بطله ولا المخلع ^{الطلاق}
بالشرط القاسم طلبت طلاقك ثلثا اي ائت طلقك ثلثا بالالف او على الف فطلقها او ل
يقع في الاصل بينة ثلث الالف وفي الثانية رجعية مجازا فانها اذا قالت طلقك ثلثا
بالف جعلت الالف عوضا للثلث فاذا اطلقها وامر وجب ثلث الالف لان اجزاء العوض
تنقسم على اجزاء العوض اي اذا قالت طلقك ثلثا على الف فجعلت على الشرط عند اي حيفه
والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية
بلا شيء وعند ما يقع بغير ثلث الالف لانها حمله على العوض عتق الباء كما في بيعت عبدا
بالالف او على الف والزوج البسج لا يصح تعليقه بالشرط فيجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة
في الطلاق لغيره تعليقه بالشرط وان قال طلقك نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقك منه
لم يقع لانها رضى بالبينونة الا لسلامة الالف كلها لان خلافا قولها لم تطلقك ثلثا بالالف
لانها لما رضيت بالبينونة ما لك كانت ببعضها او لم ترضى بغيرها كانت اي اذا قالت
طالق الف او على الف فقبلت بانبت المرأة وانما الالف لانها رضى بالبينونة فيقتضي سلامة
البدلين او وجود الشرط وذلك لما ذكرنا بان طالق اي اذا قال لامرأته انت طالق ^{عليك}
الف او قال عبدا انت حر وعليك الف طلقك المرأة وعتق العبد مجازا سواء قبل او لا

وقال علي بن ابي طالب لا يقع الطلاق والعتاق بلا قبول لان هذا الكلام
يستعمل في الامور من قبيل المباح والمكروه والى ذلك على وجهه ويكون بمنزلة قولهم يدبر
ان جعلت امة فلا تبيع بمقابل لا بد له من المال اذا انصرف في الاستقلال ولا بد له
هذا لان الطلاق والعتاق يتفكان عن المال فلا يقع البيع والجاره فانما لا يوجدان
قال الطحاوي اسس على الف لم يقبل وقال قبلت فالقول له وفي البيع القول المشتري
يعني من قال اخبر بعت منك هذا العبد الف درهم من غير ان يقبل فقال المشتري قبلت
للمشتري والفرق ان الطلاق بان يمين من انبأ الزوج والقول بشرط الخنث فيتم المهر بلا قبول
فلا يكون الا قرارا يمين اقرار بشرط الخنث لصحة ما بدون فضاء القول قوله لان الزوج
اذا اختلفا في وجه الشرط فالقول للزوج لان منكر فاما ان يظن باقراره ولا يصح
بدون الاقرار فضاء الاقرار بالبيع اقرارا لا يتم الا به فاذا انكره فقد جمع ما اقر به بصدق
ويستقط الخلع والمباراة بفتح الميم جملتها من باب لا اقر ولا اقر عليه كل حق كمالها
على المخرج ما يتعلق بالتمكيع كالمهر من غير ان يقبل قبل الدخول بها او بعدة والمنفعة
ولما انفقت العدة فلا تسقط الا بالذكور فيد بالتمكيع لانها تسقط ما لا يتعلق بها كالحق
وغيره اشتري وفيه ما يظن الا بصحة ما لها او هو ما طلقته والى ذلك على ما
اختلفوا في وقوع الطلاق على اهل الزوج فلا بد من تعليق بقوله لا يفيكون تعليق بيا او اقاله
واما عدم وجوب الطلاق على اهل الزوج وتبع وقال الصبي لا يقبل التبع فان ظن ان
صغيرته صامتا لداي ابدل الخلع لم يرد بالضممان ككفا لغيره الصغيرة لان المال لا يلزمها
بل المراهبة لتزاد المال ابتداء صحيح الخلع فلما اريد ان لا يلزمه شرط بدل الخلع على الزوج
صحيح فلي الا اولى لا سقوط المهر لان المهر لا يلزمه الا بالزوج والزوج التامان
الى الصغيرة فان قلت فهو من اهل اهل القبول بان كانت تعقل لولا الخلع سالب والتمكيع سالب
طلقت لوجود الشرط فلا ينبغي لانها ليست من اهل التزامة قال الزوج فانما عليك ولا يكون الا
تقبلت المرأة طلق لوجود النية والقبول في اهل المهر المؤجل لو كان عليه ولا اى وان
عليه المؤجل شي ردت على الزوج فاساقا اليها من المهر المجل فانها اذا قبلت الخلع وقولت
اشعاعا وضعت في حقها فقلت التزمت العتي فوجب اعتبارها بعد ان كان خلع المهر من غير
من التبع كونه تبرعا لان البضع غير متقو بالزوج والله اعلم

باب الطهر هو لغة مقابل الطهر بالظهور
فان الخوض في كونهما عذوة يجعل كل منهما ظهورا الى ظهور الآخر شرعا تشبيها ايضا فالتبرع

وهو

وهو كمالها او ما يعتبر به عن الكل او جزء شائع منها من المتكثرة فلا يصح الظاهر من المتكثرة
بل امرها بظاهر منها انما اجازت على الجرح انظر اليه متعلق بالتمشيط من غير بيان
نسبا او صانعا تميز من غير وجه من وجهها وروايتها كالمس في القبلت حتى كثر اقول
والذي يظهر من نسخ المهر يعودون لما قالوا فتميز بقبول من قبل ان يتامسا الاية للظهور
والعود للمفسر بالعرف على الوطى فان سبب وجوب التكميع هو الظاهر وهو العدة لان الكفاية دايرة
بين العقوبة والعبادة وسببها ايضا دايرة بين الخطر والعبادة حتى يتعلق العقوبة بالخطو
والعبادة بالمباح وانما اجازت تقدير الكفاية على العدة لانها وجبت لرفع الحصة الثانية
في كذا فحينئذ بعد ثبوت تلك الحصة لم يرفع فيها كما قلنا في الظاهرة انما يجوز قبل الدخول
مع انها سببها لانها شرعت لرفع الحصة فحينئذ بعد وجوب وطء اجازت الكفاية بعد
انها اوجبت التكميع العقد بالزنا او غيره لان هذه الحصة لا تزول بغير التكميع وسبب الجمل
كذلك اليمين واجازت الزوج الثاني والمرأة ان تطالب بالوطى وعليها ان تمتنع منه فتمتنع
حتى يكره على القاضي ان يجبره على التكميع فضاء للضرع منها ذكره ان يلجى ولو وطئ قبل الدخول
استغفر الله وكفى لظننا فقط اي يجب غير الكفاية الاولى وقال سعيد بن جبير
يجب على كفارة ان وذا اى الظاهر كما كانت على كونه او اى ذلك وهو يعنى قبلك وعتقاها
يعتبر عن الكل او نصفك كظن اى وفوق من الجز الشائع او كبطنها او كخونها او كظنها حتى
اوتى وهو اى العتق المذكور ونظايرها ظاهرا وان لم يزوج لان المشقة فيها اما كمالها او ابعث
عنا وجزء شائع منها وهو شرط في حق المرأة والشرط وجانب المحرم ان يكون شديدا لا يجوز
اليه كذا ذكره وقد وجد الاطلاق ولان قوله ولا ايلاء لان اللفظ لا يتناولها وفي قولنا على كفاي
او مثلا قوله من اكره او اظن او اطلاق لان اللفظ لا يتناولها فانما يقع بالنية تعين
وان لم يزوجا لتعارض المعاني وعدم المرجع وفي قولنا على حرام كذا على ما نوه من الظاهر الاطلاق
لان اللفظ لا يتناولها وما يرجع بالنية تعين وانت على حرام كظن اى ظاهرا وان اوى طلاقا او
ايلاء لان ذكر الظن من جانبنا الظاهر انما يوجب كظن او سنا كقولنا من من جميعا
لانما اضاف الظاهر اليهن فضاء كما اذا اضاف الاطلاق فيجب لكل منهن على كفاية وعق
مقبلة فان لم يجد فضيا لم يمتنع من بيعه فان لم يستطع فاطا من سبب سببنا للنقل او اكره
وفضلك بقوله وهو غير مقبلة من سببنا او كراهة ذكرنا كانت اى صغيرة كانت او كبيرة
لم يكن فاي من سبب المنفعة وهو المانع اما اذا اختلفت المنفعة فلا يمنع حتى طار العوارض
وعاير الا صبر والقبول لا يجوز لانه كفايت من المنفعة كمن استحسن المهر لان اصل المنفعة

او اقامها اعوان القاضى قبل ان تختار شيئا بطل خيارها لان هذا من مميزات الزوج في وقت
على اوراق المجلس بل بطل بالقيام ولذا اختارته العدة من اقامته الزوج الى ان يطلع
بائنة فان ابقى فرق القاضى بينهما وقبل بيع الفرق بينهما باختيارها نفسها ولا يخلع
الى القضاء واختار العتق ولو فرق بينهما فترقحها ثانيا لم يكن لها خيار رخصتها حاله
وان تترجع امرأة اخرى وهي عالمة بما ذكره في الاصل القاضى لا خيار لها لعلها بالعب
وذلك المضاف ان لها الخيار لان العجز عن طلق امرأة لا يدل على العجز عن غيرها والعجز
على الاول ولا يتخير احد ما يبيع الاخر خلافا لما في اليوم الحسنة وهو الجنب والخدام
والبرء والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما عده غليظة والحمة تقي
او عظموا لرقق والى الامم وعند محمد بن ابي بكر ان كان الزوج جنونا او مجرا او مريضا فاما
بالخيار وان كان بالمرة لا ان يمكن للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق لظهور زوج الاثر عتقها
فالحيار للمولى لان الحق لها في العزل **باب العدة** هي
لقد اختلفوا على عدتها لثبوتها في حق اي اخصيتها وشرا فربما انما نظر في وقت المرأة
مدة معلومة سبب في بيانها انما يتعلق بمرور ملك ذلك من ملكها بالمرات
او بالحوادث ولو كانت اربابا لمطوعة النسيئة او زوال الفرائض معتبرا بحدوثها في وقتها من طوعة
غير متولدة اذ لا عدة لها خلاف في قولها ما تولاها او اعتقها كسبا او لا بد من هذا
والقول في اكرهه واولى عطف على زوال النسيئة سبب في بيانها فلا عدة بالطلاق
قبل الدخول بعد ذلك ملك النكاح ومن كتمها من غير تزوج غيره اى غير زوجها
بما نكح اختها واربع سواها لما من عتق اصل النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع
عطف على منع حوائز ومعتدات ايضا وهي اى العدة في حق حرة حبيضة بالطلاق والنفقة
كالنسيئة بخلاف المولود وعدم الكفاءة وملك اهل الزوج من الاخر ونفسها ابن الزوج بشهوة
وامتداد ادمها ثلث حيفر كماله في اطلاق الحيفر وجب تكميل تلك الحيفر ببعض الحيفر
الاربعة اكتمها لما لم يتجز اعتبارها كما تقر في كتب الأصول وانما وجبت بها لقوله في الطلاق
يتضمن النسيئة المتقدمة والنسيئة في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن المرأة
في الفرق الطارئة على النكاح وهذا يحقق فيما كان ام ولد ما تولاها او اعتقها فان
ايضا اذا كانتا من حيفر ثلث حيفر كماله موطوءة بشبهة كما اذا تزوجت الغير امه
وهو لا يعرف موطوءا او نكاح فاسد كما نكح الموقت في الحرة والفرقة متعلق بالموطوءة
بشبهة والنكاح فاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيفر سواء مات الزوج او وقع بينهما فوف

وفين

وفين عطف على حرة اى العدة في حق حرة الحيفر او كبرا وبلغت بسن وبلغت السن
اشهر اقول بها واللاى ينسب من الحيفر الاية ان وطئت لما اراد ان لا عدة بالطلاق وقبل الدخول
والمرات عطف على قول الطلاق والنفقة اشهر اشهر وعشر اشهر او عشرة اشهر او عشرة اشهر او عشرة اشهر
لقوله كما وان يزوج من مكره ويذرون الزواجا الاية وفي حق من حيفر عطف على قول في حق
يعنى ان عدة امه حيفر الطلاق والنفقة حيفر ان لقوله على الله طلاق الامم تطليقتان
وعدة حيفر ان وان الرق منصف والحيفر لا يتجزى فكلت فصارت حيفر حيفر
امه الحيفر اوقات عتقها زوجها نصف الفرج اى عدة الطلاق والنفقة شهر ونصف شهر
والمرات شهران وخمس ايام لمعرف ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة او الامم واللات
عنها صبي اى وان كان زوجها الميت شيئا او صبي عتقها لا طلاق لقوله كما ولو كان اهل البيت
ان بعض جهلهم وفيمن جلت بعد موت الصبي عدة الموت اذها لما لم يكن حاصلا وقوله
تعتبر عدة الموت ولا نسب لها اى بما جلت قبل الرق الصبي ويعتق لان الصبي لاهل الدفلة
من المملوك وانكح بقوله مقامه في موضع التصور وفي حق امرأة الفاجر الباطل الباطل
من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيفر مثلا ومن
عدة الموت فلا بد ان ترضى بقضاء عدة الموت وان انقضت عدة الموت وعدة الطلاق
تتبع عدة الطلاق وللرجل الموت لاها لما ويش جعل النكاح قائما الى الوفاة لا
لها الاية فكان في حق العدة بل اولى لانها تجب مع الشك دونها لانها فصارت كالمطلقة
رجعيا وفيمن اى العدة في حق امه اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجعي
فوجب ان تقاتلها الى عدة الحرة والعدة في حق امه اعتقت في عدة باين او مولا كاتما
امه لان الطلاق في الملك الناقض لا يوجب عدة الحرة فلا يستقل عدتها اى عدتها لا بعد
عدة الاشهر شأفا الحيفر يعنى ان الملك اذا كانت ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدار
على عتقها المعرف انتقض ماضى عتقها وعليها ايسة انقذت العدة بالحيفر لان عتقها
يبطل الا باس المهر فيظهر ان ملكا لان شرط الخليفة تحقق الا باس وذلك يستلزم
الى المات كالقديرة في حق الشيخ القاضى فلهذا هذا التقدير ان واقع في عبارة صدر الشريعة
من قوله قبل انقضائها كانتا من النكاح والقول بعد انقضائها كانتا من النكاح
من امنت حيفر ثم ايسة يعنى ان من امنت حيفر او حيفر من ثم ايسة اى انقطع بها
وهي في سن الا باس عند الشهور ايسة عن المهر بين البدر والمبدل كذا في الهدية فان العدة
بالشهور بل من العتق بالحيفر فلو جعل الحيفر الى رأت قبل الا باس شاملة على الوقت ليكن

انظر الى هذه العدة باربعين كذا لانها
انفقت الى ان تصير ربة وتنفق عن نفسها
والاشهر والاشهر والاشهر والاشهر
بالحيض كذا القول في هذه العدة
الزوج البينة مع اقرارها بالانقضاء العدة
سقطت نفقتها فحقها ان لا تنفق وتستر
نفقة زوجة

مخسونا من العدة من حيث ان وقت الحائض من الحيض والحيض من الحيض والحيض من الحيض
وقعت كما قلنا كيف قالوا الاستنباط شكل الاستنباط في هذه العدة بالاشهر من
وقت الطلاق والحيض انما هو قبل الايام من الحيض على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من
ان وقت معتدة طلاق وطنت بشهر وقدره ثمانية ايام وهو من اواخر قولها على اعتد اخرى
لغيره استنباطا لاي العدة ان قاراه اولادنا لعلنا يكون ما نراه من الحيض بعد الطلاق
منها اى العدة في هذا العدة الاولى ولعلنا الثانية انقضت بعض الماشية فليعلم
انما هي اذا وجبت على المرأة عدتها فلما ان تحضر من طهر او حبل ولعلنا ان الثاني كما
اذا طلقها ثلثا وقال طنت ثلثا فليعلم ان طلقها بالفاظ الكناية في طهرها في العدة فلا شك
ان العدة من طهرها وان كان الاول وكانا من طهرين كما هو في عدها من طهرها في العدة فلا شك
محسوبا في اواخر من طهرها في العدة اذا وجبت في عدها فوطئها الثاني وافرقت بينهما ان
عندها وعندك ان لا يكون ما نراه من الحيض محسوبا منها جميعا وانما انقضت العدة
الاولى ولعلنا الثانية فليعلم انما العدة الثانية وصورتها في طهرها الثاني في كل هذا
انما هي من طهرها بعد الطلاق الثاني في طهرها ايضا فليعلم انما العدة الاولى في طهرها
بعد ما في العدة في طهرها الاولى في طهرها ايضا فليعلم انما العدة الثانية في طهرها
انما هي من طهرها في طهرها الاولى في طهرها ايضا فليعلم انما العدة الثانية في طهرها
بما او يشبهه معتدة بالشهر وعندها من الحيض في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
لو وجبت في عدة الوفاة فليعلم انما الثاني في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
تماما بعد شهر وعندها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
ايضا تحقيقا للمدة في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
وعدة الطلاق والموت تنقض وان حملت المرأة اي بالطلاق والموت حتى انما الزوج
غاب عنها وبلغها غير طهرها ايها بعد ان طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
كانت عدها من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
بما انما العدة في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
او طهرت سبيلك وهو ذلك لا يجزى من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
الزوج طهرت فان القول لها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
معتدة من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها

موت

موتها وعليها عدة معتدة لانها مقبولة في يد بالوطئ الاول وبقي اثره والموت
فانما العدة النكاح وهي مقبولة في يد بالقبض عن القبض في هذا النكاح كذا
بشهر مقبولة في يد في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
مسيبة افرقت بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حق العدة في طهرها
ملحق بالجماع والجماع في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
ولذا ثبت النسب في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
ان يكون الحق في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
وقدرها ان يتركها ويتركها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
انما هي من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
انما هي من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
ثابت النسب فصل في الاصل وهو ترك الزينة
والطهر في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
انما هي من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
لحقها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
مسلمة فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالزواج ولو كانت الكبيرة المسلمة
لانها مخاطبة بمحقوق الله فيما ليس في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
ابطال حق المولى وحق العبد مقدم على حق الزينة متعلق بقوله في طهرها في طهرها
المنع عن المصروع بالزعران والمصروع المصروع بالزعران في طهرها في طهرها في طهرها
والحناء والطيب والدم والكل لا يجوز فان الضرورات تلج المحظورات في طهرها في طهرها
عقوبة الموت ولا عنة مولاها ومعتدة نكاح فاسد لان الحلال لا يلزم انما ساقط
فانما نكاح طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
فيما عظم من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
قالوا انما العدة في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
على اربعة التزوج بها والقول للموت في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
معتدة الطلاق رجعا كان او بائنا من طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
وبعض المالك يثبت فيها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها
فانما لكسب في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها في طهرها

واعتدلت اي معتدلة الطلاق ومعتدلة الموت في بيت وجبت اي معتدلة في بيت
 اليها بالتكفي ما اوقع الفرق والموت لقوله في لا يخرج من بيت يوتى اي يتوكل
 الا ان يظهر عذر بان كان في بيتها من البيت لا يغيثها واخرجهما الوتر من نصيبها او فقت
 تلفها لها او انزلهما من البيت لا بد من ستر بينهما في الطلاق الباري لا يقع
 المخلوة بالجنينة وبعدها لا بأس في ان يكونا في منزل واحد لانه معتدلة في الحرة فالتلف
 اذا المر بها لا يباح للرجل وان صاق المثل عليهما او كان الزوج فاسقا فالاولى خروجها
 خروجها ونزولها لغيرها امراة تعتد قاذرة على الحيولة احتياطا بانتهوا من غيرها
 زوجها في سفر وبينها وبين مصرها وثلثتا يامرجعت الى مصرها لانه ليس ببراءة الخروج
 بل هو بناء ولو بينهما ثلثت فخير بين المفق والرجوع سواء كان معها اولى ولا ونزولها
 ليكون الاعتدال في منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد ايضا ثلثتا يامرجعت الى المقصد
 الى مقصد ما ولو يكره هذا الشق اعتدالا على انها ما قبله وهو ان الحكم في صورة النساء
 الخياري وفي صورة اقلية احدهما التعين ولو في مصر عطف على قوله في سفر او لا يات
 عنها في مصر من الامطار لا يخرج بل تعتد في خروج محرم اكان له محرم من غير محرم
 بالاشهر كذا من بيت ابويها فانقطع موطنه من بيتها في كذا الا في اعتبار الشهر
 في العدة بالايام لا الالهة كذا في الصغرى طلقها ففصل الحية من نفقة العدة لو بالشهر وما
 القيل لتعين الشهر ولو بالحيض لا كونهما جميعا في اخر المرأة بمفوض من اي عدة الزوج
 وعلق المحلل على طهر اي طهر الزوج الاول بصددها والمدة تحتل الخبر بينهما ان كان
 ان يتكهما الزوج الاول فغيرها اي العدة لو كان حيض فاقرا اي عدة تصدق المرأة فيه
 شهر او عند الحيض فغيره وعند ما سعت وتكون يوما لاعتدال الا يقع الطلاق قبل اول
 فيكون مدها ثلثا وتطهر بعد ما خمسة عشر يوما ثم حيض ثلثا فتكمل العدة وتزوجه
 ثلث ساعات للاغتسال بناء على كونها في الاغتسال من الحيض ولان رويةها هكذا لانه
 فلا يبق عليها الحكم الشرعي بل انعم الاغلب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر
 ليعتدلا فيكون ثلث حيض شهر او طهر سبعة اشهر . واقتبس الى علمكم
باب ثبوت النسب اكثر مدة الحمل سنتان
 لقوله اي شدة هو الله عنها الولد لا يثبت في البطن اكثر من سنتين ولو ظن من زواجه
 سنتا شهورها وحدها في ثلثون شهرا ثم قال انه في فضل في عامين في الحمل
 سنتا شهور فثبت ولد معتدلة الرجوع وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم يرضى العدة

نبتة
 وتطهر خمسة عشر يوما
 ثم تحيض ثلثة

لا ضمان

لا ضمان العلق لحواله كونهما معتدلة الطهر وبانت في الاقل بين اذا جاءه
 من سنتين بانت من زوجها لا نقضوا العدة وبنت نسبها لو جرد العلق في الكناج او في
 ولا يصير اجبا لانه تحتل العلق قبل الطلاق وتحتل بعد فلا يصير اجبا لان العدة
 من اجب في الاكثر يعني اذا جاءته من غير سنتين كان من اجبا لان العلق بعد الطلاق
 والظاهر انه من لا نقضه الزنا منها فيكون من اجبا كذا معتدلة ولدت لا قبل منها يعني
 ثبت نسبها لمعتدلة اذا جاءته من غير سنتين بلا دعوة لا ضمان لان كون الولد قايما
 وقت الطلاق فلا يتيقن بواله لفراس وبنت النسب احتياطا ولو لم ياتها الا في
 لتمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت نسبها لان الحمل طهر بعد الطلاق فلا يكون منه
 لحواله الوطى الا بدعوة لان التزهر وايضا تحتل ان يطأها في العدة وكذا امره تحت
 اي صبيته سنها تسع فصلا من المظهر فيها الغارات الملوغ بثبت نسب لهما اذا
 ولدت لا قبل من شهر من مطلقها بايضا كان او رجعا لان العلق مع يكون في العدة
 وانسعت لا يولد وتستعشا شهر لا يثبت نسب لهما لان العلق مع يكون في العدة
 وذلك لانها صغيرة يتعين والميقن لا يولد بالاعتدال والصغر منافع الحمل فاذا
 فيها صفة الصغر كمن مضى عن ثلثة اشهر وحملها على انما حدث فلا يثبت النسب
 الا يرى انها الواقعة بمضى العدة ثم ولدت تستعشا شهر لا يثبت النسب لوجود دليل
 وهو اقراها فكذا هنا بل اولى لان اولها يحمل الكن في صغر الشرح بالانقضاء لان
 وكذا معتدلة اي معتدلة طلاقا في المضى اي مضى عنها ولدت لا قبل من نصف سنة
 من وقت الاقرار هذا الموطور في الهداية والكنز وغيرهما والحق هو الموافق للتعليل
 وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكانا من النسخ الاول
 ثبت نسب ولها المامران العلق مع يكون في العدة لظهور كنهها بيقين حيث اقرت
 بالانقضاء وحدها مشغول الماء وانقضت المامران العلق مع لا يكون في العدة
 او ظهر عطف على اقرت اي كذا معتدلة طلاقا في مضى عنها او اقر الزوج بذي ثبوت ولد
 معتدلة اذ عت ولدت وانكحها الزوج وقد كان قبل الولادة حبالا او اقر الزوج
 بالحبل والا اي ولد لم يظهر حبلها او اقر الزوج بذي ثبوت ولد بانه
 نجبة نامرة اي شهادة رجلين او امرأتين بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد
 في البيت والامانة على الباب حتى ولدت فعلمت الولادة بروية الولد وسمع شهود في الحية
 بالامانة اذ لم يثبت النسب شهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما في اصل الحديث

ح يكون خارجهما

او ما اقر الزوج به
 او لم يوجد الاقرار من الزوج

اذا ولد ولد لم يثبت نسب له في حنفية الا ان يولد لزوجها او لزوجها
 الا ان يكون هناك حيل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بالشهادة وعندنا
 في جميع جهات امرأة واحدة مسلمة حرة عدل بذكر في الكافي فكذا معتدة وفات ولدت
 لا قلنا هذا مستلزم ذكر في الهداية يقولون يثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها
 اي يثبت نسب له معتدة وفات يكون بين الموت وولادته اقل من سنين وقال زفر
 جازم بدفعه انقضاء عتق الوفاة ستة اشهر لا يثبت النسب في الشهر مكره انقضاء
 عتقها بالشهر لتغير في فضاء كما اذا اقرت بالانقضاء كما بين في الصغيرة فينا
 ان لا نقض عتقها بغيره وهو وضع الحمل في خلاف الصغيرة لأن اصلها
 عدم الحمل الا قبل البلوغ ليست بحمل في البلوغ شك والصغيرة ثابتة بغيره
 بالنسبة او ولد عطف على قوله ولدت لا قلنا هذا مستلزم ذكر في الهداية
 بقوله وان كانت معتدة عوف وفات فثبت نسبه في معتدة وفات ولدت
 في العدة وافر الموت بالولادة ولدت على الولادة احد فوايدنا اتفاقا وهذا هو
 ظاهر لثبوتها في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 قالوا اذا كان من اهل الشهادة باصداقها رجلا او رجلا وان كان من اهل الشهادة
 ولذا اقبل شرط لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لثبوت النسب في معتدة وفات
 في معتدة وفات وما ثبت بها لا يراد فيه شرط الاصل كما بعد مع الموت والجندي
 على ان يكون في حق الاقامة وهذا هو الصحيح كذا في الكافي وكذا من كونه ولدت
 يسمى لان الزوج الرجل المأثرة فثبت نسبه في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 او سكت لان الزوج المأثرة فثبت نسبه في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 فانقضاء تلعنا لأن النسب يثبت بالظن القائم واللعان مما يجزى القذف وهو
 هنا لان قول لا يثبت قذف لها باننا والقذف لا يستلزم وجود الولد في معتدة وفات
 بشهادة القابلة بل يكون اللعان ثابتا بشهادة القابلة بل اضيف اللعان الى القذف
 هو في معتدة وفات
 لكن لا يراد بالقذف بالولد لا يقتضي وجوده والكلام فيه وهو قوله في القذف بالولد
 الوجود الخارجي والقذف بالولد مما يقتضي الوجود في العبارة وروى الخارج اذا سمع
 ان امرأته ولدت ولدت فقال ذلك الولد ليس مني كان قد فاتها باننا اذا كان قد فاتها
 فحصل الولد منه وان لم يكن الولد موجودا في الخارج ولدت لا قلنا هذا مستلزم

لا يثبت

لا يثبت نسب له في حنفية فان ولدت ثمة اختلعا فثبت نسبه في معتدة وفات
 ولدت الزوج الا في معتدة وفات بل يمين عنده فلا فاتها في قال ان يثبتها في طلاق
 ثم يكرها فثبت نسبه في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 العلوق في العدة على طلاقها بولادتها اي قال الامر اذا ولدت فثبت نسبه في طلاق
 فثبت نسبه في معتدة وفات اي في الولادة لم ينع اي طلاقا عندنا في حنفية وعندنا ينع
 لأن الولادة تثبت بشهادة اهلها ثم يثبت الطلاق بالتبعية ولذا في لولادة تثبت
 ضرورة فيعتد بغيرها فلا يستعد الى الطلاق وهو ليس يتابع لها لأن كلاً منها
 يوجد بدون الآخر اعترض عليه بعض شيوخ الهداية بان كلاً منها في الطلاق المعلق في
 والمعلق بالشيء لا يزعم لوانه من الولادة تثبت بشهادتها والشيء اذا ثبت تثبت
 اقول قوله والشيء اذا ثبت تثبت لوانه ليس على طلاق بل هو في معتدة وفات
 الانقضاء بين الآخر والمزور كافي الزور العقلي وقد استأثر به اهل البيت بقوله الطلاق
 ينفك عنها وقد اقر في كتب الأصول في حق الانقضاء ان قول المعتد عتق عتق بالعب
 يقتضي البسطة في حق المعتد فثبت نسبه في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 فيثبت البسطة بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الاركان والشرائط الا ما لا ينفك عن
 فان كان الزوج اقر بالحمل علق طلاقها بالولادة ففالت المرأة ولدت وكذا في
 يقع الطلاق بلا شهادة عندنا في حنفية وعندنا يشترط شهادة القابلة لا فاتها
 حنفية فلا بد من الحجة ولذا اقره بالحمل اقره بما يقتضي البسطة وهو ولادة نسبه
 فطلقها فثبت نسبه فان ولدت لا قلنا هذا مستلزم ذكر في الهداية
 لأن الولد في الولد لا يراد به المعتدة اذا العلوق سابق على المأثرة وفي الثاني ولدت
 اذا الحاشي يضاف الى قوله فثبت نسبه فلا بد من الدعوة قال الامتداد كان في بطنك ولدت
 فثبت نسبه في معتدة وفات اي في الولادة لا قلنا هذا مستلزم ذكر في الهداية
 الدعوة وقد وجد من المولى يقول في معتدة وفات في معتدة وفات في معتدة وفات
 القابلة اتفاقا وانما قال لا قلنا هذا مستلزم ذكر في الهداية
 لا يثبت النسب الى القابلة بعد ما لا يثبت النسب الى القابلة في المولى في معتدة وفات
 للشيخ في المولى في البطن وقت القول فثبت نسبه في معتدة وفات في معتدة وفات
 اي قول الطلاق هو اني ومات المقر ففالت امرأتي أم الطفال هو ابنتي وانما يثبت نسبه
 اي في الطفال ومن المقر لأن المستلزم اذا كانت مروفة بالحيثية يكونها أم الطفال

لو انفق ما لا مال الغائب على نفسه اذا كان من غير نفقة لان نفقتهما
 واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما فنفق نفقة غير الزوجة يعني المولى
 والفرع والغائب مضى منه لم ينفق لغيره فنفقت لان نفقة هؤلاء
 باعتبار الحاجة فنفقت المدة اندفعت الحاجة وانما قال غير الزوجة لان القاضي
 اذا قضى بنفقة لا تسقط بمعنى المدة لانها جزء الاحتباس لا الحاجة كما هو لهذا
 فبمعيارها فلا تسقط حصول الاستغناء فيما مضى الا اذا استبدت
 اي الاصول والفرع والغائب ينفق على المولى والمولى ينفق على الغائب
 على الغائب فينفق لا تسقط نفقة المولى ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجة من نفقة
 القاضي وان مضى منه ومنه اي على ما يوجب نفقة المولى فنفق على المولى
 المولى وان اجاز منعه المولى ان ينفق عليه كسب المولى ان قدره على كسب
 ونفق على نفسه ولا اي وان لم يقدر عليه امر المولى يعني امر القاضي ببيع
 رقيقا وفي المدبر وام الولد جبر المولى على الانفاق واستباح البيع فيها والكتاب
 على المال كسب لانها ملك يد وان كان مملوكا رقيقا واحترازه على الكتاب على الحرية
 فانما كسب الرقيق الذي لا يملكه الا رقيقا لا ينفق على عبده ان قدره على الكسب
 ليس له ان يملك مولا ولا مولا ولا اي وان لم يقدر على الكسب بازاله لارضاه
 لان مضطرا كذا اي بازاله لارضاه ايضا ان منع مولا عنه كسب
 غصب اي شخص عبدا فنفقة عليه اي الغاصب الخ لا ينفق على الغاصب اي كسب الغائب
 الغاصب من القاضي الامر بالنفقة اي بان ينفق الغاصب على العبد او يبيع اي ان يبيع
 العبد لا يجبر القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد ان يضيع فيبيعه
 لا الغاصب يملك من ماله كما وقع شخص عبدا عند زيد فعلى الشخص المودع طلب
 زيدا المودع من القاضي الامر بالنفقة فانفق لا يأمرها لنظر المولى بالاحتمال استيناف
 بالنفقة بل يوجه فينفق عليه من ماله او يبيعه ويحفظ عند مولاة دفعا للضرر عند

كتاب العتاق

العتق والعتاق لغتان القوة مطلقا وشرا قوة حكيمة تظهر في حق الادريج بانقطاع
 حق الاغيار عنه والاعتاق لغتان اثباتا لقوة مطلقا وشرا اثباتا لقوة العتق
 التي بها يصح المقتول له لسانه لا يات بآيات قادرة على التصرف في الاغيار وعلى دفع

عن نفسه مطلقا بل بانزال الملك كذا وهو ضعف مكنى بالقوة الحقيقية التي يحصل
 في اليد بجزوا لضعف حقيق هو المولى او بانزال الملك مطلقا اي غير مقيد بكنى ملكه
 وما صدر به لغيره ملك لا يحد فيخرج به بالبيع والعتبة اذ فيها جعل ملكا للمولى لغيره
 ويلزمه اثبات لقوة الشرعية وسياق حقيقة انزال الملك ويصح اي الاعتاق ويصح
 لان المملوك لا يملك وان ملك ولا عتق الا في الملك فكلف اي عاقل بالغ اما الذي
 فلان الجنون يتا في اهليته انصرف وهذا هو قول القائل بالغ اعتقت وانما صحت
 او يجوز وجنونه كان ظاهرا كان القول له لا سنادا انصرف الى ما له من اهلية
 واما الشا في قلنا انصرف ظاهر ولهذا لا يملك الا مولى والمولى عليه نصيب لغيره
 لقضاء المحض للافق النافع المحض والمتردد بينهما حيث يكون اهله للاول قبل ان
 وكلت في بيعك في ملكه ماله من غير بيع وانما اشترط ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا عتق فيما لا يملكه الا بالامارة او بالاضافة اليه اي ويصح الاعتاق ولو كان باضافته
 الى الملك كان يقول لعبد غيره ان ملكته من حيث يعتق اذ ملكه وقدره مثله
 في الطلاق يصح اي صرح الاعتاق بان كان مستملا فيه ومنعوا وشرا متعلق
 ببيع بلا تقيده لانها انما تستر انما استبرأ المتكلم وان لا اشتباه فلا يثبت
 وذلك كانت حرا وعتق او معتق او محررا او حررتك او عتقتك واما انت الآخر
 لان كلامه على النفي والاثبات وهو من جملة الاثبات بدليل كلامه انما يثبت
 بالحرية يعتق فان اكد ان كان مولى وان يعتق او هذا مولاى او يا مولاى فان لفظ المولى
 مشترك احد ما بين العتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق ولا يثبت ويا حق
 او يا عتق فان لفظ الاخبار جعل انشاء في تصرفات الشرعية دفعا للحاجة كما في
 والطلاق والبيع ونحوها فان تصحيج كلامه لعاقلة بقدر الامكان واجبا وجعل له الا
 بتقديم شوبه العتق ونحوه في المحل ليحقق منه هذا الاخبار فان قال اكره ان
 حرية من العمل صدق لا يثبت للاختلال لا يقتضاه وانما لا يستحسن ان ينادى فان انزل
 بوصف ملك انشاءه كان تحقيقا لذلك الوصف الا اذا سماه بى اي عتقك بالحق
 او العتق في لا يعتق لان مراده الاعلام باسم علم وهو العتق بتم اي جعل اسما
 اذ نادى بالعتق وقيل بانزاله وقد سماه بالحرية وعكس بان سماه بانزاله ونادى بالحرية
 عتق لا يثبت بانه باسم علم فيعتق اخبارا عن الوصف كذا راسك حر ونحوه مما يصح
 عن الذين اوعى عتقك او قال اذ منتهى منك فان هذه الالفاظ هي العتق عن الملك

وقد مر في الطلاق وانما اضاف الى هذا ما كان في النصف الثالث وهو ما يقع في ذلك
وسياق الخلافة فيها وانه في الباب الذي يلي هذا ويقول له اعبده وعبث لك نفسك
او اجبت منك نفسك عتق وان لم يقبل العبد البيع والهبة ولم يوافق المولى الاعتراف
لا في بيع نفع العبد من اعتاق وكذلك الهبة ولو لا ذلك لم يمتنع المولى من بيع العبد كذا
في العارية ولا في بيعه عتق على بصره ان نوى ان لا يملكه الا مستباه ولا اتمام الكلام
للعبد والارقي او لا سبيلا يخرج من ملكه وخليت سبيلا لا تخرج من ملكه
الاستياء بالبيع او كذا ان كان يجهل العتق وانما نواه فعتق ولو قال العبد اذهب
حيث شئت او توقفا في شئت من بلاد الله تعالى لا يعق ولا يفر ولا يفتيد ولا يملك
ولا يدر على العتق كما في المكاتب كذا في غايه الدنيا وكقولك لا تمتدقك بعتك لا
تعتق اذ قال المولى العتق اذ اطلق سبيلا فهو كقولك سبيلا لا يملكك
وانت طالق سابق في اول كتاب الطلاق انه لطلاق يقع بلفظ العتق ولو عكس في الله
ملك الرقبة تستلزم ان لا يملك المتعتق لا عكس ولا يمكن ان يملك العتق وانما هذا
كذا ان لا يعق ايضا بقوله يا بني ويا ابن عمك النون ويا بني قيا بنيت ويا اخي ويا اخي
ويا ما لي لئن انذره كما عرفت لا يستحق المنادي فان انذره بوصف ملك انشاء به
كالخبر كان خيرا في ذلك الوصف وان لم يملك انشاء به كان المانع الجرح لا يفسد
لعتقه وهذه الامور من هذا القبيل لا يقول له لا سلطان لي عليك وان نوى اذن
السلطان هو الخيرة قال تعالى وليا يتق بسطان بين اي خيرة ويدكر ويدكر ويدكر
ولا يستلزم ان يملك السلطان لقيامه به واستيلاده فصار كانه لا يملكه عليه ولو
نقض عليه يعق وان نوى فكذا هذا ولا يقول له انت من الخيرة لان الملك يستعمل الماشرك
في بعض الامور عارفا في ملك الخيرة فلا تنبت خلافا اذا قال هذا ابنه الاكبر
ستامنه ولا يضرنا ان نسبنا يعق ولا ينبت لان الاكبر في الاول وهو النسب
في الثاني ومنه ان المدة المعنى الحقيقي وهو بنو البنوة فيصير الى الجواز ولا يضر
اللانتم للبنوة وفيه فلا ايمان في انشاءه وما عداها غير ثابت النسب يعق في النسب
وهو ان اعيى وطنه الاصل اشارة الى الخلافة في تفسيره في النسب في القنية
مجهول النسب الذي ذكر في الكتب هو ان لا يعرف نسب المالك التي هو فيها ومختار الفقهاء
من ترجيح الهداية وغيره ان لا يعرف نسب ماله ومقطر له سبيلا لا يفر ولا يملك
انما المالك سبيلا ولا ثابت النسب فانما ثبت نسب المالك الخارج من المالك كونه من

لا التنازع

لا التنازع فلان ثبت نسب الشخص الخارج منها او في الجلب انما يكون مجهول النسب
لم يعرف نسب مولاه ووطنا الاصل فيعتق ويثبت نسب ماله او مجهول في النسب
او مولاه في الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون ماله او مولاه لان
دعوة المولى باعتبار الملك وما جاز المولى الى النسب قال في الكافي قوله ماله
انما يبيع اذا كان ماله غير ثابت النسب في سقط له ماله اذا كان ثابت النسب في ماله
نسبه من ماله ولهذا قلت من غيرة بن في ماله ولو قال العبد هذا بنتي او بنتي
ابني قبل هو على هذا الخلافة وقبل لا يمتنع الاجماع لان الماشرك في النسب كذا
يعتق بقوله هذا ابني على الخلافة يعق بقوله هذا ابني او على طريق الجواز كما ذكرنا هذا
حيث لا يعق به في ظاهر الرواية يعق اذا وجد البنوة او الامومة في الملك كانت متعين
للعق بلا واسطة فيكون الخيرة لا تضرها فيصح الجواز بلا ذكر واسطة خلافا
لانها لا يكون الا بواسطة الا ان الام لا تعارض عرقا في صلبه في صلبه في صلبه
الواسطة غير مذكورة ولا يوجب هذه الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فانما
لنا الكلام بعد صحة الجواز الا اذا قال النسب او لا في النسب قال في المبسوط
ان اختلاف الرايين في الخ انما كان في ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره
مقتدا وقال هذا اخي لابي او اخي فيعتق بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقد ذكرنا
بها الاخوة في الدين قال تعالى انما المؤمنون اخوة والمشتركة لا يكون حجة فاما اذا
قيد بما ذكر فعتق المولى فان قيل البنوة ايضا مشتركة بين من يبيع ضابط فكيف
يثبت العتق باطلاق قوله هذا ابني قلت امثال هذا الجواز لا يعارض الحقيقة فاما
يصار الى مجاز يكون بينه وبينه علاقة فهو هذا حقا فان الخيرة لا تضره للبنوة فيكون
الانتقال من المذموم الى الممدوح كذا لو كقولك هذا اخي هذا جدي حيث لا يعق الا اذا
قال بولي فان هذا الكلام لا يغير العتق الا بواسطة لا بموجب في الملك الا بغيره
من ذلك مبتدأ غيره قوله لا في عتق عليه في آخر في الفصل عاء الولد في بطن امه
وسميته القرابة جرحها لو ادعى جرحا ومثله في جرح المحرم شخص لا يغيره النسب
بينهما لو كان احد ما ذكر او الاخر اني وهو صفة في جرح الجوار والصلابة في النسب
من ذلك جرحه من غير جرحه واللفظ يعق يثبت ولا يملكه لا يفر ولا يملكه
كانت او غيره ولا فرق بين ان كان المالك مسلما او كافرا في الاسلام في ماله ولا
اذا اشترى امه لا يملكه عليه فليس له ان يفر ولا يملكه على الاعتراف والاعتراف في

لا يملكه

في الخصومات وغيرها وهو الوصي والوارث فيكون كل منهما مدعى عليه حقيقة وكان المدعى
المدعى على المدعى حقيقة وانما ثبت احدى المدعين من وجه مدعى عليه من وجه
فانما ثبت هذا الحكم قال صاحب الشريعة انما يكون مستكرا في المستناع فيما اذا انكر المدعى
ان المدعى له انما ثبت في ذلك بعد موت المورث وانما ثبت ان المدعى له انما ثبت في ذلك
هو الموصي وانما ثبت ان لا يكون المستناع فيما اذا انكر المدعى له انما ثبت في ذلك
انما ثبت ان لا يكون المستناع فيما اذا انكر المدعى له انما ثبت في ذلك
وهذا كله اذا شهد في صحة الموصي على انما اعتق احد عبدين في وقت حياته وقد كان له
احد عبدين في وقت موته **باب** ايضا الميراث صاحب الميراث ان المدعى هو الموصي وانما ثبت
بل هو الموصي مدعى وانما ثبت عليه كانه انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
مضى الموت لا تدبر وصيته كان المقصود له معلوما لان الخصم في تنفيذ الوصية هو
وهو المورث وعنده خلف وهو الوصي والوارث فقبلت الشهادة بخلافه والحق وانما ثبت
للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى العبد الذي وقت الشهادة له وهو العبد وانما ثبت
صداق الشريعة ما قال في الكافي وتبعنا في ذلك في وقتنا انما ثبت في وقتنا وصيته
مضى اعتبار الثلث والتدبر وصيته سواء كان في الصحة وفي وقت الموت والخصم في تنفيذ
الوصية هو الموصي لان وجوب تنفيذ الوصية حقيقة ونفذ بعوي اليه وان كان مريضا
لا تدبر وصيته وهو معلوم وعنده خلف وهو الوصي والوارث فيحقق المدعى من كل احد
من وصيته او وارثه فانه غير صحيح اما اوله فلان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل في
اذا شهد في صحة المولى كما قلنا ثانيا فلان تحقق الدعوى في هذه الصورة في هذه الصورة
غير محقق لصداقنا انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
الى صاحبنا في وقتنا في هذا المقام فانما ثبت من المولى لا قد امر الله تعالى الى سواه
سبنا الله ونعم الوكيل او طلاقهم بان قال لا امر ابيكم انما ثبت انما ثبت انما ثبت
يقول المدعى انما ثبت في الفرع فيكون حقا لله تعالى فلا يشترط في الدعوى اجماعا
باب **الحلف بالعتق** قال ان دخلت هذه الدار
فكل عاين في يومه من اى يوم دخلت فيها اعتق من لم وقت الدخول مطلقا اى سوا
لم يكن له مولى فاشتره ثم دخل او كان في ملكه مولى يوم حلف فبقى على ملكه حتى يخل
لان المعتق بالملك وقت الدخول وهو ماحصل فيها ولا يوجب منه له او حلف فقط
ان لم يخل في يومه من اى يوم دخلت الدار فكل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
فانما ثبت

لان قوله

لان قوله كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار فكل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
وهو الشرط فيعتق اذ ابقى على كماله وجوب الشرط وهو ان يدخل ولا يتناول من الشرط
لعدو انما ثبت في الملك او سبيته اذا قال كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
في الصورة من المولى فاشترى اخره جده بعد دخوله وقال كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
ولم يخل في ملكه فاشترى اخره جده بعد دخوله وقال كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
من يستره بعد اليه لان قوله كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار فكل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
بلا فريضة وفي انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
الجاء حريته المولى وانما ثبت في الحال فلا يتناول من الشرط ولا يستره بعد اليه لان قوله كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
اى مولى المولى حلفا اى من ملكه بعد اليه وقبله من الشرط وقال لا يعتق ماله
بعد اليه لان اللفظ حقيقة الحال كما قلنا يتناول من الشرط ولا يستره بعد اليه لان قوله كل عاين في يومه من اى يوم دخلت الدار
في ملكه وقت اليه مدعيه دون الاخر فلهما ان هذا الجواب يتحقق بطريق الوصية حتى
اعتبر الثلث والوصية انما يقع بعد الموت ويكون المقصود منها مال المولى لا يري
ان من وصيته ثلث ماله وليس له مال وكان له مال فاشترى غيره بتناولها اذ انما ثبت
في ملكه الى المولى المولى اى لفظ المولى لا يتناول من الشرط لان متناول المولى المطلق
والحرف مولى تبعا لا مطلقا لان الميراث عاين كقائمة اليه ولا يتناول من وجوب
واسم المولى يتناول من النفس لا الأعضاء فلا يعتق حراما يريه من اى يوم دخلت الدار
انما ثبت في يد ابيك انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
انما ثبت ايضا انما ثبت مطلقا لانما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
باب **العتق** على جمل هو بالضم ما يجعل الانسان من شئ على شئ يفعليه ويجعله بالاعتق
على ما لا يوجب ان قال انت حر على الف درهم او الف درهم فقبل العبد عتق لانه
معاوضة المالك وتوغير المالك العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة انما ثبت
يقول العتق كما في البيع فاذا قبل صاحبه والمال الذي شرطه من صحيح عليه كونه ماليا
على حريته يفتقر ولو لم يكن صحيحا لما صح الكفاية بخلافه فبذلك الكفاية ثبت
الكفاية لا تدبر لانما ثبت مع المنافي وهو قيام الرق كما سياتى في المال يتناول من الشرط
والعتق من الحريته وانما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت انما ثبت
والعتق عن ربه العتق وكذا الطعام والمكسب والموزون في الميراث لا يضره حاله
الوصف لانه ليس في المعاوضة عتقا لا يريه بان قال مولى له انما ثبت انما ثبت انما ثبت

ما دون ابي عبد الله لا يعنى الا ابداء المال كما لا يعنى في تعليق الحق بالمال
وانما صار اوقافا لان المولى غير في اكتسابه بظن الاداء منه واداءه لغيره لا يتكفى
فكان اذا لم يكن له ان يبيع بغير اذنا كان بغير اذنا معلقا بغير اداء له كما انما
بان للمولى ان يبيع بغير اذنا ولا يكون له بغير اذنا سبب حتى جائز للمولى ان يبيع
منه بغير اذنا بخلاف المالك لا يبيع بغير اذنا لان المولى بغير اذنا كما يبيع في المالك
وعنى عبد الله ان كل ما هو معلق بغير اداء له بالاختيار بينه وبين المولى يعنى
ان العبد اذا اخضر المال حيث يمكن المولى من قبضه وعلى بينه وبين المالك اجرة المالك
ولا يقا بها ولا يكره يعنى العبد قبض او لا في بعضه او ابداء بعض المال لا يعنى
المعلق بغير اداء المولى على القبول اعتبارا بالجزء بالكل كان المال الذي اذاه عما
كسبه قبل التعليق يرجع للمولى عليه لا للمالك المولى ولو كان كما كسبه العلق
لا يرجع لا تها دون من جهته الاداء منه وعنى في ما ليس له حال لا تها دون من قبل التعليق
او بغيره لوجود شرط فان علق المولى بان فقال لا اذيت الى تقيده اذاه او اذاه
او اذاه المال بالجلوس فان اذاه في علقه ولا تها دون في المالك في اذاه في علقه
بغير اذاه يستعمل الوقت متى كان قال المولى انت حر بعد موتى بالالف قبل العبد
اي بعد موتى وعنى ان العبد لو اراد ان يبيع بغير اذاه او ان يبيع بغير اذاه
بعده او قبله لم يبيعه لوارثه فلا اعلى يعنى بالالف وان كان له بغير اذاه في علقه
اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب الحق اضيق من بعد الموت ولا يبرر وجود القبول قبل
وجود ايجابه فيقول المالك طالق عند الشك حيث لا يعتبر مشيتها قبل علقه واعتبر
الوارث حتى ان العبد ان يبيع بغير الموت لا يعنى ما لم يبيعه لوارثه لان الميت ليس باهل
للاعتاق لان العلق ليس بعلق بالموت وفي مثل لا يعنى الا باعتاق الوارث كما لو قال
حر بعد موتى بغير اذاه المدبر لان علقه بغير الموت فلا يشترط فيه اعتاق احد
خرجه على خدمته من قبله علقه لان الاعتاق على شئ يقتضى وجود القبول لا على
المقبول كما ان العلق موقوف ان يقول اعتقك على ان تخدمه كذا استدلوا
اذا قال له خدمتي كذا مدة فانت حر لا يعنى موقوف لخدمته لان معلق بشرط والاولى علقه
وانت من اذاه من العبد لا سلب الميراث لغيره عليه ليل اليك فان مات هو اى العبد
او مولا قبلها اى قبل الميراث من قبله فمنه فلو كان الميت هو العبد
الحي فنفذ في الوارث وعند محمد عليه قيمة الميراث في المدة كسب من يبيع بغير اذاه

يجوز

يجوز قيمته اى قيمته العبد يعنى ان هذه الخلافة مبنية على خلافه فغيره هو المولى
لعبد بعث نفسك منك بهذا العين فملكك العين لغيره قيمته العبد عند ما
وقيته العبد عند محمد لانه معاوضة مال بغير مال لان فضل العبد ليس مال في حقيقة
لا يملك نفسه فصار كما لو تزوج امرأه على فدية حتى قالها ترجع عليه قيمته العبد
بقيته البضع وهو مهر المثل ولها ان معاوضته مال مال لان العبد ليس بغيره
وكذا المنافع صارت له لا يبارى في العقد عليها فصارت كما لو اشترى لباة بامره فملكك
قبلا العقب وان استحققت فان الباطل يرجع عليه قيمته الا ببقية الا فدية قال المولى
امره اعتقها بالالف على ان تزوجنيها ان فعله اعتقها المولى فانت الى منعته
على انك كسب عتقت الامره ولا شئ عليه على القابل لان شرط الميراث على الاجرة
جائز في الخلقة لا الاعتاق كما هو ولو علق المولى على وقال اعتقها عني بالالف على ان تزوجنيها
فسمى الف على قيمته او مهر مثلها فعتقت قيمته عليه وحصلت له بغير شرط فاصابته
اذاه الامره اصابا بغيره بغيره لانها قال عني فعتقت الشراء اقتضاء كما في اخر
باب كسب الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الف بالرقبة شراء والبضع كما خافا فقتل
عليهما وجب عليه ضمتا لم له وهو الرقبة وطلعت عنه عتقتا لم له وهو البضع
ولم يطل البيع باشرط النكاح لا تها دون مقتضى عقد العتق عنده فيكون مدمر فافيد
يراعى فيه شرط المقتضى وهو عتق كما تقر في الأصول فلهذا وجب عليه عتق الشراء
ولو كان فاسدا او جيب عليه قيمته فلو لم يزل الف بل تزوجت من القابل فلهذا عتقتا لم له
من اذاه الف وهو انك لا تها دون في الضم عني فعتقتا لم له وهو عتق امته
ان تزوجت نفسها فزوجه نفسها كان لها مهرها عندا في حنفية ومحمد لان العتق لغيره
فلا يبيع للمهر عندا في حنفية ومحمد لان العتق لغيره عندا في حنفية ومحمد لان العتق لغيره
كان المتبقي على الميراث من عتقها النكاح بغير مهر فان بنت فعلىها قيمتها في قولهم جميعا
وكذا لو اعتقت المرأة عبد على ان تزوجها فان فعل فلها مهرها وان لم يفعل فمهره
باب التدبير هو لغز النظر الى عاقبة الامر
فكان المولى نظرا الى عاقبة امره فاخرج عبده الى الحرية بعدد وشرعا يستعمل في العتق
والمدبر في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراك بينهما معنوي لان اللغز يحتاج الى تقدير
الوضع وتفاوت الظاهر فلا يصار الى المدبر والى العتق فليس فلا بد من ان يكون المدبر
المشرك ولا يترتب له في نفسك القسرين ويبان حكمهما كما في قولهم جميعا

تعلق العتق بالموت اي عتق المولى بموت مولاه كان موته او موته غيره
كما سيأتي في المدة المقيدة ثم قسمنا الى قسمين في بيئتنا احكامهما وما يوجب كون
معنوية قولنا الاما عشر الا في المدة المقيدة عتق المولى في المدة المقيدة
فغير هذا ان قولنا اكثر من عتق المولى مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
عن المدة المقيدة بقوله مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
موت المالك ليس كاي شيء في المدة المقيدة ليس كاي شيء في المدة المقيدة
على الا ان لا يعلو ما ذكرنا في الوقوع وهو ما مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
او انت حر من مدينتي وانت حر من مدينتي وانت حر من مدينتي وانت حر من مدينتي
من هذا الوقت الى ان تنتهت مدينتي مدينتي مدينتي مدينتي مدينتي مدينتي
في الصورة مقيدة في العتق مطلقا لان الغاية من موت المولى في المدة المقيدة
قلا بر من ولا يخرج من المدة المقيدة او هي ما لا يعلق الا بالاعتاق والكتابة وعقد النكاح
يجوز ان ينفق المولى الى ماله ويستخدمه ويستأجره ولا يملك المولى ان ينفق
وهو المدة المقيدة لبقاء المالك في المدة المقيدة وموت المولى بموت المدة المقيدة ويسمى في
تلك المدة المقيدة من المالك في المدة المقيدة والمدة المقيدة في المدة المقيدة
موت المولى بموت المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ويجوز باجازه المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
فيجب ان ينفق المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا مطلقا
عشر سنين مثلا فاما في هذه العبرة احسن من عبرة الوقاية ما يمكن ان يبيع
ويوهب من ماله في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
انتمى معنى السببية في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
قبل وجود الشرط في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
جزء من اجل الحجة اخذ من المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ثم ان بعد شهر في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
على قولنا في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة

ولمات قبل اي قبل شهر في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
بعد موت المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
بل ينفق المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمقيد بقوم قنا واختلاف في القيمة المقيدة في المدة
لو كان قنا وقيل لنا قيمته لو كان قنا وقيل نظر بكم يستعمله في عمره من المدة
والنظر في قيمته في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ذكر الشيخ الامام الميرزا في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
بالدين والامور وغير ذلك في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ويبقى لنا ان يكون قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان المدة المقيدة بقوم قنا
باب الاستيلاء هو اغتصاب المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة
طلب المولى المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
باقراره اي باقرار المولى في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
حاله في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
الزوج لم يملك اي لم يكن مملوكا تاما وان في المدة المقيدة في المدة المقيدة
المستولى كالمدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
من انك المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
نسب بلا دعوى المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ولهذا انما العتق بثلث حيث بعد العتق في المدة المقيدة في المدة المقيدة
يملك نقلها في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
حتى لا يملك ابطا في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
وخصتها ولم يزل عنها بل من ان ينفق في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
او لم ينفقها في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
ففي مكر اقبل ان في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
لم يولد في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
المولى عتقت من جميع المالك في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
فان اسلم في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة
بينه وبين غيره في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة في المدة المقيدة

ضرورة ان لا يتجزأ لما ان سببه هو العلو ولا يتجزأ اذا ولد الواحد لا يتعلق
 ما بين وهو امر واحد لان الاستيلاء لا يتجزأ عندهما وعندا حقيقة تصيرت في ذلك
 ثم يملك نصيبا حبا لا يملك بل للملك ان لم يحصل له نصيبا بالحق شي كالنذر غيره
 وغير نصف قيمتها لان ملك نصيبا حبا حيث استكمل الاستيلاء واجبت قيمتها
 يوم العلو لان اموتها كولد يثبت من ذلك الوقت سواء كان مورثا او مورثا لان ضمان
 تلك الخلافة ضمان العلق كما تقر في فروع نصف عقرها لانها على جارية مشتركة اذا
 يثبت بعد الوفاة حكم الاستيلاء فيتعقب الملك في نصيبا حبا في الاصل الاستيلاء
 جارية بين حيث لا يجزأ على عقر لا يميز ولها لانها على اصل الاصل النسب يثبت
 الى وقت العلو والضممان يثبت في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه ولا يتعلق شيء منه
 على ملك شريك وان ادعى عليه معا فنهاى اى الولد ثابت النسب منها ومعناه اذا جعلت
 في ملكها وكذا اذا اشترى بها حبا لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما اختلفت
 حق وجوب العقر والولاء وضمان قيمتها ام الولد متى لا يجب على كل واحد منهما العقر لهما
 لعدم الوفاة في ملكه وتجب عليه نصف قيمتها لولد كان المذبح واحدا واثبت لهما
 في الولاء لانها على عرف وانما كان منها لا يستوانها في النسب فحقا فيستويان
 في امر واحدما لصحة دعوة كل منهما في نصيب الولد فيصير نصيبها ام ولد لهما
 لولدها وعلى كل منهما نصف عقرها فصاعدا ما كان على الاخر في رشا الابن من رشا الزوج
 امرش ابرك كمالا فانه لا يميز بينهما وهو جاز في حقهما واما من ادعى في حقها لهما
 في النسب كما اذا اقاما البينة على البتة ادعى ولدا منها كما تبين في اوطى الحجج البينة
 مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدر قضاى المكاتب المولى له عقرها لانها على غير ذلك
 ولا ملك يمين وقد سقط عنها الحد للشبهة وان نسب الولد لهما فصاعدا على ذلك
 فصاعدا كما لو ادعى نسبها لغيرها لا يثبت فيصير قسمة اي قيمتها لولد لهما في معنى
 حيث اعتمد الاستيلاء وهو ان كسب بغير حق كونه رقيقا فيكون ربا لقيمة ثابته النسب
 كما ان المورث اعتمد الاستيلاء وهو الملك ظاهر وان كان حقيقة لا اذمة لولا ملكه
 حقيقة والدين الحق كما في الحق الاستيلاء فلا ممانعة الى انتقاله بعد الملك بخلاف
 امة الابن في النسب فيها حقيقة الملك ولا حقة وانما الحق التملك وهو غير كافي لقيمة
 الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى ملك الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدق الى ملك
 المولى في دعوى فلا يثبت نسب لغيره من المولى لانها يثبت لانها ربة كسب فضاء

كجارية

كجارية الابن بل على ان المولى في المكاتب ملك الرقبة فلا فرق بين مكاتبه والابن
 ان يملك مال بئذ لا احتج اليه ولذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمتها لولد وتصيرت لولد
 وليس للمولى ان يملك ما كان كاتبا لانه لا يملكه على نفسه ولا لغيره الا اجتنى ولذا لا يجب
 عقرها وقيمة ولدا ولا تصير ولدا فيستط تصديق فلا فرق اذا ولى المكاتب
 فجاءت بولد فادعاه حيث يثبت نسب ولا يستط تصديقها لان ربة لها مملوك لده
 اذا اذ ملكه اى الولد يوافق يثبت نسبها وتصير لهما ولدا ايضا اذا ملكها لان
 باق وهو الموجب في حق المكاتب هو المانع وعلى جارية امرته او والى او ولد
 فولدت ولدها لا يثبت النسب ويدعى الحد للشبهة فان قال اصلها الى المولى
 يثبت النسب لان يصدق اى المولى فيه وان كولد منه لولد فمضى احد ما فقط لا
 يثبت النسب وان كولد للمولى عقرها يثبت النسب لغيرها الا في رشا كما في المكاتب

كتاب الكفاية

او لا ههنا لان الكفاية من قواعد العلق كالنذر والاستيلاء هي لغة الصريح
 ومنها كهيئة المعيش العظمى والكتب المحقق في الخطوط على جميع حوزة الرقبة ما لا
 مع حوزة كيد ماله فان المكاتب ملك يد او مملوك ربة وسياق بيانها كذا في
 والقبول كما يقول العبد ان ادعى الى الفاقته عرا وكاتبك على الف فقبلت
 معا ومنه خلاصة الاجاب والقبول بشرط كون البذل معلونا ان كان وعمل
 ولما كونه متجما او موقلا فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحالى والمجموع وعند
 لا يجوز الا موقلا ويجوز في غيرها في جانب العبد الحرة وثبوت الحرية في حق البذل الرقبة
 متى يكون الحق مننا فعده مكاتب لان العرق من الكفاية وصول المولى الى ربه الى العبد
 الى الحرية باذنه او لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بقاء ربة العبد على ملكه
 وثبوت حق المطالبة ببدلها متوقفا واستدراجه الى ملكه اذا عجز اذا كاتبه فمضى
 يعقل البيع والشراء فانه اذا علق كان من اهل القبول لا تصرف نافع في حقه فحوز
 بماله او موقلا سنة او سنين مثلا او متجم اى وقت بازم منه معينة اخذ
 من التوقيت بطول النجم ثم يقع في مطلق التوقيت او قال جعلت عليك الف فاذى
 بموفا او لها كذا فاعرها كذا فان ادعى فانه عجزت فقره وقبل ان لغت عطف
 على قولها تبطل قبوله لانه لم يملك فلا بد من التزم مع جوابا كاتبه مع عقد الكفاية

الثانية حقيقة وقت العقد والولد المشترك
تبعية ثابتة بالملك والبعضية

واما كان ذلك لان الولد المولود في الكفاية تبعيته ثابتة بالملك والابعضية
 بينهما حكما في حق العقد لا حقيقة في حقها لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال
 والولد ان تبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليسا ببعضهما فاختلقت
 لذلك لا غير ولو محكما كالاخ والتم هذا عندنا حنفية فلا ينكح ابنته على ان وجب
 الصلة بشمل القرابة المحضة وهذا يقتضي على المهر في كل فرع من فروع من وجب
 عليه ولا يمنع فيما وجد لم ولا يقطع به اذا سرق منه الى غير ذلك من الاحكام
 ان الملكات كسبا لا ملكا حقيقة لوجودها ميتا فيه وهو الرق ولهذا اذا اشترى
 امرأته لا يفسد كاهن ولا يجوز دفع الزكوة اليه ولو وجد كثر الا ان اكتسب في
 الصلة في الولد الا ان الفاعل على اكتسابه بنفقة الولد ولو لا الفاعل
 في غيرها حتى لا يطالب الا بنفقة اخيه الا اذا كان موصرا ولد فولد في الكفاية
 بطريق الصلة فمختص الوجوب بمحلته حتى ما زاد الى الملكات بيعهم لا ينكح
 ليمتنع بيعهم لثبوت الملكات في الاول بدل عتقوا لان الملكات موقوفون
 يوقفون فيستقر لهم وبين ان يحجز فقره للولي ومنها فقره ليعتقوا عليه ولا سبانية
 عليهم لانها شركى القربى ابتداء اشترى الملكات ولم تكن لو كانت معزاة معزاة
 لم تكن بيعها لان الولد ما دخل في كتابتها امتنع بيعها انه كرهت بيعها واما منع
 لانها تنكح لردا على الله لا لا اعتقها ولذا والى وان لم يكن ولها معها
 جازاى بيعها عندنا حنفية وعندنا لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعها وان القبا
 جازاى بيعها وان كان معها ولدا لان كسب الملكات موقوف فلا يتعلق بالاحتمال الفسخ
 اما اذا كان معها ولدا فممتنع بيعها بتبعيته الولد الحديث وبدون الولد او ثبت
 ثبت ابتداء والقياس بنفقة زوج الملكات ابتداء بعد فكاكتهما فولد منه ولد دخل
 الى الولد في كتابتها وكسبها لان تبعيته الامراض ولهذا يقعها في الحرية والرقا
 مكاتب وما دون كبح بالان حرقة لا في الواقع بل بغيرها حيث قالت انا حرة فولدت
 المنكوبة ولدا فاستحقت فولد ما عبد عندنا حنفية والى ابو وقال محمد حر القيد لانه
 شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو القربى فانما يرد في حكمها الا كسب ال
 حرية الاولاد ولما اشترى من رقيقين فيكون رقيقا وقد مر ان الولد يبيع
 في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المذهب باجماع القضاة على انهم اجمعون
 وهذا الشرع معناه الحق به لان حق المولى هناك مجبور بقيمة تاجرة ومنها بقيمة

والابواب يردان الى الرق م

وفيه من الكتابين قوله اذا ظهر ان كسبه وان استعير فوافى له في الكتابين
 تفصح لغيره في قوله يستند الى قبل المقتضى بل هو من كسبه وان
 والاشارة منه وعقوب بينه سواء ولدوا في كتابنا او شرعوا في كتابنا او كتبوا في
 صغيرا او كبيرا في اي كتابنا سواء كان كلاً منهم يتبع في الكتابين ويعتقدت قوا
 وان لم يرد في قوله من ولد في كتابنا سعي على جرمه وان لم يرد في قوله من ولد في
 اي كتابنا في قوله في كتابنا وكسبه في قوله في كتابنا وصار كما اذا ترك وفاء
 ولما اشرنا فيها اي في كتابنا في الولد كسبه لا اشرنا في قوله من ولد في كتابنا
 الى جملته اعتبارا بالمولود في الكتابين وان كان الاموال في العقد فله في حق من
 دخل تحت العقد والمسترى لغيره في العقد ولا يرد في العقد ولا يرد في العقد
 المولود في الكتابين متصلا فيهما في غير الحق اليه ولا في قوله في كتابنا
 من مرة وفيما في البديل في الولد في حق من ولد في كتابنا على ما قلنا من كسبه
 لا يرد في هذا القضاء بغير الكتابين لانها تقتضي الحاق الولد في المولود في المولود
 عليه من كسبه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 وانما قال في قوله في كتابنا لا يرد في هذا القضاء بالاشارة الى ان في المولود
 وان اخصص قوم اصوله في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 المولود في الاموال في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 وينسخ الكتابين طاب لولاه صدق لادها اليه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 زكوة كانت او غيرها فاخذ الكتابين ان كونه مثلا لكونه من المضاف لادها الى المولود في
 ثم يظهر ان المولود في الزكوة غنيا ومع ذلك بطريق لا يرد في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 فان لاخذ في العبد في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اخذ من قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 خطا كان عليه الا اي في الكتابين في كسبه لولاه لان الكتابين في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 وحريه واقرها باعتبار ان المولود في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 وكسبه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 عليها لان كسبه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 الاقل من قيمته من الاموال لان الكتابين في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 يتصل المولود في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا

وان كسبه

وان كسبه قبل القضاء من ماله في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 بغيره في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 بان يعتق او يمت في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اقر في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 عليه لان كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 عليه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 مكتوب في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 لان المولود في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 لكن الكتابين في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 مكتوب في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 بموت مولاه لانها سبب الحرية وسبب جواز الحق في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 لا تأسحق الحرية على هذا الوجه والسبب في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 لكون المولود في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 والاولى منها وان اعتقه عتق عتقا وان اعتقه عتق عتقا وان اعتقه عتق عتقا وان اعتقه عتق عتقا
 عن يد الكتابين فانهم في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اقران بالاعتقائه منه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 ان يعتقه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 ما لم يرجع الاول تحتها في الكتابين في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اي لا يجوز له ان يتكلم في تلك المدة زواجره اي غير الكتابين في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 حتى تكمل زواجره فان اكل من ماله في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا

كتاب الولاء

هو لغتهم الولي بمعنى القربى في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اي الولاء الحاصل بالعتق يكون في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 له عليه في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 الذي يولد في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا
 اي جعل الامانة ولدا وملك في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا في قوله في كتابنا

فان الكتاب لا يملكه

انما يكون اذا كان الخلف بها متعارفاً واما اذا لم يكن فلا ولا يفسر بغيره كما كان ينبغي
والقرآن والتعبير لقوله صلى الله عليه وسلم كان منكم من قال فليحلف بالله او لا يدين هذا اذا قال
والنبي والقرآن ولا لقوله انما بري من القرآن او النبي يميناً لان البراءة منها كفر ^{بكل} ولو
بالشرط يمين ولو قال انما بري من المصحف لا يكون يميناً ولو قال انما بري عما في المصحف يكون يميناً
لان ما في المصحف قرآن فكانت ما قال انما بري من القرآن كذا في الكافي ولا يصح ولا يحلف بها عرفاً
وعمدته عليه رضاه وغضبه وخطره وعذابه بل سبق ان معنى اليمين على الشرع والحق
لعمدته عليه رضاه ولا في قسمه وكونه عن الله قسم ان عمل الله بقاءه والبقاء صفة هو
مرفوعة بالابتداء واللام لتوكيد الابتداء والخبر مذكور في التقديم لعمدته عليه رضاه
احلف ببقاء الله ورضاه كذا في القاطع ^{لا} يميناً معناه عند الكوفيين ايمان بالله وهو
جمع يمين حلف فونه كذا الاستعمال وعند البصريين من يمين المصنف ومعناه في الله
فعمدته الله وميثاقه ان الله تعالى قال واوفوا بعهدي انما عاهدتكم على
ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق معنى العهد والقسم والحلف والشرع والقرآن
بالله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف فجعل الحلف في الحال سواء قال الله ولا يدين
او يميناً او عهداً فان كلامها يكون قسماً فان لم يصحف الى الله حتى اذا قال ان فعلت كذا
نذر فان نوى قربة من القربى التي يصح النذر بها لم يستوف ان لم يوف عليه كفارة يمين
صلى الله عليه وسلم من نذر نذر ولم يستوف عليه كفارة يمين ولا نذر فله على يمين لان معناه على
موجب يمين والميثاق معنى اليمين كما في قوله ان فعلت كذا فاقسم بيمينك انك تفعل كذا
حينئذ ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشيء قد فعله فهو لغو ولا يكره فيها
عن اليمين اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد باليمين ولم يقصد به تحقيقه بل ان يصدق
فيما لم يصدق ^{كان} محمد بن يقطين كره لا نذر على الكفر بما هو موجود والتعليل بان
تخير فكانت ما قال هو كافر ولا يصح ان الحالف يكره في الماضي والمستقبل انما الله يدين
ان كان اهلاً اعتقد ان كره في الماضي والمستقبل لا نذر الا اقر على ذلك الفعل وعنده
يكره فقد روى الكوفي وموكنة في خبر عن ابي بصير قال لا نذر الحالف الا مصحاً لان المنكر ياتي
تحقيق الوعد ومعناه اضطر هذا الامور فلا يكون يميناً ولو قال الحق يكون يميناً ولا
حق الله فانه لا يكون يميناً عند النبي خيفة منه وهو راية عن النبي لان الحق اذا اضيف
بالله لم يمتنع الله اذا اطلقا مع قوله كما روي في الحديث فيكون يميناً بغير الله ولا يدين
الا يحلف بها عرفاً وسوكتة خبر عن ابي بصير قال لا يكون يميناً الا نذر وعده وبيوت

بطلان

بطلان فانه ايضا لا يكون يميناً لعدم التعارف وقوله او اشارة الى ان لفظ يميناً
الواقعة في عبارة الوفاية مكاناً وغيره فقد روي ان فعله فعله غضباً وخطره
او لعنته او فانه ان كان سارق او شارب خمر او كل ذنب فان كلفها لا يكون يميناً
لان نذر عاه على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرع ولا نذر غير متعارف وهو راية عن النبي
الواو نحو والله والباء نحو بالله والهاء نحو بالله لان كلامها معروفة في الايمان والقرآن
في القرآن وقد تضمن الحرف فيكون الحالف كالحالف لا فعله فان من عادة العرب من حلف
للايمان ثم قبل ان يمين يمينه في الحلف وقبل ان يمينه في الحلف فله على الحلف وعنده ان يمين
موجباً ليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة لكن ما هو موجبها عند الانطلاق في اليمين
لم يترجم للحفارة بل ان يمينها عند الانتقاض بالحلف فقال وكفارته احاقرة
او اطعام عشرة مساكين كما هي في الظاهر وقد ثبت اماماً او كسوة ثوبين كلك
من ذلك العشرة ^{اليمين} فوجب استراعاة بدنه من غير الحلف لان لا يمين يميناً في الحلف
على الصحيح المروي عن ابي حنيفة في الحلف لا يميناً ولا ما روي عن محمد ان اذناها ما يجوز فيه الصلوة
فان عجز عنها اي عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت الاداء الا اذا صار ثلثة
اياديه ولا الصلوة في قوله فكفارته اطعام عشرة مساكين اليمين ولا يكره في الحلف
يعني لا يجوز تقديم الحلف على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا كانت بالمال لانه
اذا ما بعد التسبب وهو اليمين لا نذر فانه في اليمين يقال كفارة اليمين والاضافة الى
السببية والاداء بعد التسبب بان اتفاقاً فاستلزم كونه بعد الحنث وقبل الموت وليس
ان الكفارة تستلزم الحنث ولا حنثاً بهما لانها تحصل بترك حرمة اسم الله تعالى بالحلف
فيكون هو سبب اليمين لان كل مرتبة السبب يكون مقتضياً الى الحنث واليمين مقتضى
الى الحنث لانها تجب بعد مقتضيا بالحلف وانما اضيف اليها لانها تجب بحنث بعد اليمين كما
يضاف الحنث الى الصلوة فلا يجرح لانه مقتضى الموت والحلف على معصية كعادته ^{اليمين}
مع ابي بصير في الصلوة وهو حنث وكذا اي يمين ان يمينه يكره لقوله عليه السلام حلف
على يمين وما روي غير ما روي من اهل البيت بالذي هو خير من كبريى يمينه لا كفارة في حلف كافر
وان حنث مسلماً لا نذر لانه في اليمين لا نذر فانه مقتضى الحنث والكفر ينافي التعظيم ولا
اهل الحنث لانها عبادة وانما يمينها معنى العقوبة من حرمة كبريى يمينه ^{اليمين} من راية عن النبي
سائماً ولكل من يصح ما عليه وان استباح ما في حلفه لم يباح كره وقال ان يمين
لا كفارة عليه نذر ليس يميناً في النشاء والجوارح لان حنث الحلال على الحرام واليمين

بمشراة عبد لا يعنى لان الاخر لا يرد الاول ولا يوجب ان يرد عبد اخر مما عني
 اتفاقا يوم يرد من الكل عندك وعند ما يولد من ذلك لان الاخر لم يفتق بالموت فيعنى
 عند الموت فيكون من المثلث وذلك كونه اخر عند الشراء يتبين بالموت فيعنى من ذلك ان
 وبكر عبد يردى بكذا هو عرق او ولد للثمن بغيره متفرقين لان البشارة اسم لغيره
 بشرة الوصف بشرط كونه سارا بالعرف وهذا انما يتحقق من الاول وعنى الكل ان
 بشرة معا لانها تحققت من الكل صح شره ابي الكفارة يعنى ان شرى باه ينوى كفارة
 بمشراة وكذا البتة فلا فرقوا كذا قولي لا شره من عرق بعينه يعنى اذا قال ان اشترى
 هذا العبد فهو شره ينوى بكفارة بمشراة يخرج كذا الشرط وان التبع بعينه يعنى
 وهو الميمين واما الشره فشرطه ان يعنى عند الشراء يضاف الى الميمين السابق ولا يوجب
 نية الكفارة وقت الميمين ولا شره مستولي به كذا علق عتقه عن كفارة بغيره يعنى
 قال لا تمردا سولها ما لك كذا ان اشترى كذا فانت حرة عن كفارة ميمين بغيره ما كذا
 تعنى لوجود الشرط ولا يخرج من الكفارة لان حريتها مستحقة بالانفصال ولا يضاف
 مكره من خلافه اذا قال ان اشترى كذا فانت حرة عن كفارة ميمين حيث يخرج عنها
 اذا اشترى لان حريتها غير مستندة الى آخر وقد فارقنا نية وان شريته امتحنت
 تعنى من شراها وهي كذا حيث نية لان الميمين التبع في حق المصداق فاما الملك لا شراها
 فخرها فافها لا تعنى وقال بغيره تعنى لان الشراء لا يكون الا في الملك فكان كذا
 ذكر الملك لا لا واظهارا لان لا يقول بالانقضاء وكذا ان الملك يميزه بغيره
 ان شريته فيستدرك بغيره فلا يظهر في حق تحت الجراء وهو الميمين ويعنى بكذا مكره
 انما اولاده ومديون وعبيد كذا لوجود الاضافة المطلقة فيهم كذا الملك فيهم
 وبها لا مكاتبه الا بغيره كذا بغيره كذا الملك وبها لا يملك كذا بغيره كذا
 مكاتبه ويموت بغيره كذا وهذا العبيد الثلاثة كذا في الميمين في الاولين
 لان سوق كذا لا يباع بالعتق في احد الاولين في شريك كذا لا يفتق كذا كذا
 خروجه كذا المعطوف عليه هو المأخوذ من كذا لا يملك كذا بالعتقين وهو ما مبني
 شريته كذا في الميمين كذا الاولين كذا الاولين كذا الاولين كذا الاولين كذا الاولين
 طلعت الاخيرة وخبر في الاولين والاولى يعنى اذا قال لا فلا على كذا كذا ولا فلا
 كان الاخر سارا بغيره الاولين ولا معلق بمشراة خيرة ولا لاني اقتضى تفصيل
 يقبل نية بغيره كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا

ذلك الغير

ذلك الغير كذا لخصه ليعنى لا يفتق الاخر اختصاصه في ذلك الفعل بغيره كذا في ذلك الغير
 للاختصاص وهو لا يتحقق ههنا الا بالامر المفيد للتوكيد كذا في ذلك الغير
 ان عبد ادم لا يتفق او التوكيد سواء كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 نوبال كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 او النية كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 اقتضى كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 بلا امر كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 نظير التعليل بالعين كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 شريته كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 او شريته كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 يتصور في حقيقة الملك بل يرد الاختصاص كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 التبع كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 هذا الكلام لا منافاه ورايه غيرها كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير

كتاب الحدود

الحد المنع وشرا عتقه بغيره كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 فان اكثره تعدد ثلثون سوطا وقله ثلثون كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 حق العبد وانما الموجب الحد وحق مكلفه كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 بينت ان لا يباع المجرى عن الاثر كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 خرج بغيره كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 قال عن ملك اعم من ملك التكاثر وملك الميمين كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 وسياتي بيانها عن طوع خرج بغيره كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 في كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 لم يقبل كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير
 على فعل كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير كذا في ذلك الغير

فيسلم الامانة من اهلها من ما هيته فانه قد يطلق على كل واحد من اهلها ايضا اطلاقا
على غير هذا الفعل من العيان تزيين وكيف هو فان الوطى يقع بلا انتقاء الخش
واين زفافان التنا في دار الحسب لا يوجب للزوجة منى زفافا من المتعارفين ولا يوجب
زفافا فاما قد يكون في وطئها شبهة فافان يتزوج وقالوا لا يناء وطئها في فرجها كالميل
في المحللة بضمين وعاء الكحل عدلوا سترنا وعلنا ولم يكن في طهرها من غير الحسب
مكر الى الامانة من بيتها زفافا فافان لمعاقلة البايع عطف على قوله الشهادة اشترط
والبلوغ الا لا اعتبار بقول الجوف والصبي فافان في وجوب الحد لا الاسلام لان الزنى
يحد باقراره عند اخله فاما لا فرق لا الحرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه
ما اذا كان او محجوزا خلافا لفرقة اربعة اربعا او اربع حلت عندنا وعندنا ضابط في
مرة كما في باب الحقوق في اربعة مجالس من مال المهر لا الحاكم لقصته ما عدا ما صلى الله عليه
آخر الا اقامه عليه لان اقرار اربع مرات في اربعة مجالس وطئها في الما اخرها لثبوت العتق
رخصة الاقرة رابعة فانه في الاقرة رابعة قبل الامانة فافان لمعاقلة البايع اشترط
في التزويج منى لا في الاقرار منى لان المتعارفين لا يوجب الشهادة ولا الاقرار وقيل
عند ايضا لا محال كون في الصبي فان يندب بغيره بغيره بلعك لمست او قبلت
او وطئت شبهة فان رجوع قبل حصة او في وسط طي والامد وهو اقل من اقلها فان
احدهما المحسن وثانيها غير المحسن والاحضان ايضا فان احدهما احضان الزنا في
احضان القذف فافان في هذا القذف هو المحسن من اربعة قول لا في رتبة
على وجهها بل من احضان الزنا بقوله في الحرفان احضان يطلق عليها قال اقل في يستطع
يكن المحسن الى الحرفان باجماع الامم للمكلف اي لعاقل البايع فان غير المكلف ليس له
للعقوبات المسلم لقوله في الحرفان من اربعة قول لا في رتبة
منه من شرط النكاح والوطى بل بشرط الاول لان الاحضان يطلق عليه قول في المحسن
من النساء اي المنكحات وقال تعالى فان احضن اي تزوجن واشترط الثاني لقوله في الحرفان
التيب بالتيب والشيء لا يكون بلا دخول ولا يكون على اهل الصلح الى الاقرار في الحرية
الا بالنكاح ويوجب بغير حصول الوطى بنكاح صحيح شرط حصوله صفة الفضا واليجاب
بقاؤه لبقاء الاحضان او تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخلها ثم زال النكاح
مجدد او تزوج عليه بغيره وما لا في الحرفان التزويج بصفة الاحضان في الجملد كالمهم
ما قبلها من الوطى والحطوة وتطير لغيره زيدا كغيره واما احضان شرط احضان

عند النفل

عند النفل عمن المالكين اذا كان بينهما وطى بنكاح صحيح قال الرق ثم عتق المملوك
محسنين وكذا الكافلات وكذا الخرافة تزوج امنا وصغيرة او مجنون ووطئها وكذا
اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا لو كان تزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة
عاقلة باقية مسكنا بان لم يتزوج قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبيل
ان يفرق بينهما فانها لا تثبت محسنة لهذا القول لان الدخول في النكاح كونه شيئا
عن الحرام وانما يكون شيئا اذا خلا عما يخل بالزينة كالصبي والمجنون والرق في الحرف
نرجع في قضاء حتى يموت يبدل بغيره فان ابوا او عابوا او انا سقط الحد في الامانة
ثم يري الناس في المقر بغير الامانة يري الناس وغسلوا عن وعلى عليه وذكر النكاح
اذا في من هذا الزنا بقوله في المحسن قال كونه خارجا منه مائة كقولنا في الزنا في
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ثم نسخ في حق المحسن فبقى في حق غيره محجوزا
اي متوطئا بين المهر وغير المهر لا قضاء الاول الى الهلاك وطول الثاني في المقصود
وهو ان تزوجا بسوط الصفقة لان عليا رضي الله عنه لما اراد ان يغير الحد كسر عفته
ينزع ثيابه لئلا يطلع في ايصال الا ليدوم معنى هذا الحد على الشدة في الضرر الا انما
لان فيه كشف العورة ويقر في الضرب على يده لان المهر في عضو واحد وقد يفيض الى الثلث وهذا
نزع لثمنه لانه اسير وهو جرمه لقوله في المحسن الذي اراد ان يغير الحد ان يغير الحد
قائما في كل حال لان معنى اقامته الحد على الشهيرة لغيره في المهر في المهر في المهر
ويعد كما يفعل في زماننا وقبل ان يبدل النكاح في فخذ الضارب فوق رأسه وقيل ان عتق
بعد ضربه وكذا في زيادة على المستحق فلا يفعل وعبد اعطف على قوله اخرج نصفه او
على قوله فاعليه نصف من المحسن من العذاب نزلت في حق الثاء واليخنة الى العتق
بلا اذن الامانة لان الحد هو اقلها لان المقصود من اخلاء العالم عن الضار وهذا لا يسقط
فيستوفى ثانيا عن الشرع وهو الامانة او ثانيا عن اختلاف التعريفات في حق العبد وهذا يعزز
وحق الشرع ساخط عند ولا ينعى ثابها الا الفرو في الحسب لان في جرمها كشف العورة
والفرو في الحسب عند حصول الاثر الى المخرجه وقد جازت له استرها وطئها لغيرها
للمهر لا ينعى على المهر في الغرامة وعلى رضى الله عنه لشره وان تركه لا بأس لان في الحد
لما يرمي به في سورة ثابها لا لانه صلى الله عليه وسلم لم يغيره ولا يجمع في المحسن بغيره
ورجوعه لا ينعى على المهر في جميع ولا في البكر بغيره ولا في الفاضل بغيره في جميع
ويجوز بغيره لقوله في المحسن البكر بالبكر مائة مائة وتفرع عام وثنا فاجلدوا حيث

لمنوع عند الخفيف ثم وقا لاحد او هو قول الشافعي انه ليس بينهما ملك ولا شبهة فكانت بينهما
 وكما روي ان امرأة سالت بريرة فابى ان يعطيها حتى تكتب نكاحها فذكرنا في كتابنا في النكاح
 وقال هذا مهرها ولا بائنا ما ذكرناه سواء كان المهر ثانيا او منقبة ولا بائنا ما ذكرناه في النكاح
 ان يكون الاخر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يترجأ بان لا يغلا نه وقال في النكاح
 او ترجأ بان لا يراجع فلا وقال فلا ترجأ بهما لم يردوا فاقا وباتسهما ان يترجأ بان لا يراجع
 بغلا نه فقال لا ترجأ ولا اعرضوا وقررت بان لا يراجع فلا وقال فلا ترجأ بان لا يراجع
 ولا اعرضوا الا بعد الفرج عند الخفيف ثم وقا لاحد او هو قول الشافعي انه ليس بينهما ملك ولا شبهة فكانت بينهما
 فيترجأ على كل منهما موجهها للترجأ بان لا يراجع فلا وقال فلا ترجأ بان لا يراجع فلا وقال فلا ترجأ بان لا يراجع
 اما لا يجد لأن الحديث في التمسك والتمسك ليس دون غيره ولا يمكن ان يقيم على نفسه ويصدق
 ويصدق بالمال انهما موقوفان العباد ويستوفيان في المهر ما بينهما في النكاح والتمسك بينهما
باب شهادة الزنا والرجوع عنها
 بان يكون قريبا من امانة بحيث يصدق على اقامته شهادة بلا تأخير لم يقبل لان ذلك هو الذي
 مخير بين حسمين لاداء الشهادة والتمسك بالخير كان اختيارا لا سقلا ولا على الاثر
 لسوء في باطنه من حق او عداوة حركته فيهم فيها والتمسك فاسقا اما خلافه في الاثر فحسبنا
 الا في خلافه لان الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على التمسك لا دعوى فلا يوجب قبحهم
 السرقه اولا شهد شهودا السرقه بعد التمسك ولا يجد بسا في بعض ما سرق في النكاح
 لا يضره لا يترجأ العبد ولو اقربا الى الحد بعد التمسك لا يرد ولا يترجأ ولا يترجأ
 الا في الشرب كسبا في وقفا من اموال الشرب ولو اقرج والتمسك لا يرد في بعض ما سرق في النكاح
 على المهر وقيل شربا من اموال الشرب ولو اقرج والتمسك لا يرد في بعض ما سرق في النكاح
 شربا من اموال الشرب ولو اقرج والتمسك لا يرد في بعض ما سرق في النكاح
 او اقربنا وجهها احدا اما الاول فحتمه ان يشهد كل الشرب على الزنا في الزنا او يترجأ
 ان لا يوجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وقيل لا يوجب الحد لان التوفيق ممكن بان يكون بين العمل
 في الزنا وبين الاثمه في الاخرى بالاضطرار في الكافي هذا ان كان البيت من غير البيت
 ولما اذا كان كبرا فلا ولما اذا كان في فلان في المهر لا يدفع الحد لو كانت له امانة
 لم يقطع عليه فان شهدوا كذلك اي شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها او اخلفوا في
 اي شهدا ثمان ثمة في بغلا نه فأكرمنا واقرنا لها طاعة وعندها واختلفوا في بلد زناه اي
 شهدا ثمان ثمة في بامرأة بالثقة واقرنا ثمة في بامرأة بالثقة او اتفق حتمه في وقته

واختلفا

واختلفا في بلد او شهدوا بغيره او هم قريبا او هم مسقطا او شهدوا على شهود لم يرد احد اي
 لا المشهود عليها ولا المشهود بسبب القذف ولا شهدا اصول بعد اتم اي الفروع اما على الحد
 في الاول على المشهود عليه فلا في الظاهر انها زوجتنا وامته وامه على المشهود فلا في
 على نسبتنا الى اننا بلقظ الشهادة اخرج كل واحد من ان يكون ذنبا وامه على المشهود فلا في
 فلا في الفعل المشهود بان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطوعها وكبرها
 ولا فلا مضاب للشهادة على كل منهما وامه على المشهود فلا تباينهم بلقظ الشهادة ولا
 في التمسك فلا في الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يجد المشهود ما ذكرنا واما في الزنا
 فلما في ثالثا واما في الخامس فلا في اننا لا يتحقق مع البكاه فظهر كذا في بعض
 عليهما لان قولهم حجة في اسقاط الحد لا في الجواب ولا على المشهود لكامل عدلهم ولفظ
 وكذا اذا شهدوا على رجلان او على رجل واحد لا يجد نظرهم كذا في بعض ولا المشهود لكامل
 ولفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت متقا حيث لا عدلها ولا عليها
 ولما السادس فلا في الفاسق من اهل النكاح والاداء وان كان في اذ ان نوع قصور القذف
 ولهذا القضي القاضي يشهد بان ينفذ عندنا فيثبت بشهادته الزنا من وجهين احدهما ان
 دون وجهين باعتبار القصور فيسقط الحد عن المشهود عليها باعتبار عدم الثبوت ويسقط
 باعتبار الثبوت واما السابع فلا في الشهادة على الشهادة زيادة الشهادة لان كمال الكذب
 فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يجد الفروع لا تقرر اسبق المشهود
 بالزنا بل في الشهادة الاصول وانما ردت شهادتهم لنوع شهادتهم وهي كاذبة كذا في الحد
 واما الاصول وشهدوا على معاينة ذلك اننا بعينه لا يقبل ولا يترجأ ايضا لان شهادتهم قد
 ردت في ذلك الحارث من وجهين احدهما شهادة الفروع لا تقرر فانيون مقامهم وشهادتهم شهادة
 في عادية اذا ردت لم يقبل فيها ابدا فان شهدوا بالزنا حال امانة عيانا او محلو دين في قذف
 او ثلثت وقد وجب في ربع او ربعا منهم محلو دين في قذف او عيدا او وجد كذا اي محلو دين في
 قذف او عيدا او وجد كذا اي المشهود عليه وهو جواب لقولهم فان شهدوا واما
 خص الحد لهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدا القصاب فلا يثبت الزنا وتجب الحد لكونهم قد
 وارتجعت حاكم هذه اثار من الجدل عند عدلنا فلا فاما في ربعهم في بيت المال اي شهدوا
 والزنا محض فزعم ثم ظهر امرهم عيدا او نحوه فذبحوا في بيت المال واخرجهم من البيت
 بعد رجوعهم من الزنا راجع فقط حد القذف فلا في الفروع وعمن مبلغ الذي خلا في الشافعي
 وقبله في اجمعهم قبل الرجوع حدوا اي حد جميع المشهود هذا القذف لان كلا منهم قد في اصل

شهادتهم

شهود الشهود بغير الزنا والزاى غير محض
 فخرج الجدل ثم ظهر امرهم عيدا او نحوه
 في قذف

عن قائمته كينته الحال واستأجل لاهصار شهود في المصروف قبل ان يفي المجلد بالتحليل
ولا يخلو في حيزه في سطره بل يخلص ويصل الى بعث اليهم من حضره كذا في نسخة الفقه الكوفي
واحدة فينايات لحد منسها بخلاف في نسخة اخرى ومنسها وقد استوفى من معاودة **فصل**
التعريف في ادب في كشاف التعريف المنع ومنه التعريف من منع من ادب القبيح دون الحد
اي في قدر من الحد وهو قد يكون بالجس أو الصلح أو تعريك الاذن أو الكلال العنيف
أو نظر القاصي ليدبره عبور أو التعريف في أكثره تسعة لثوب سوطا أو قل ثلثة
لأن التعريف ينبغي ان لا يبلغ حد الحد أو قل الحد ربعون وهو حد في العزوف والشر
وأيون اعتبار من الأهل لا تهم الأصول وهو غافون ونقص عنها سوطا في رواية خمسة
في أخرى وأما كان أقل ثلثة لأن ما رويها لا يقع بل التعريف لا يعرف أو التعريف على الأعضاء
هنا أي في التعريف كما يعرف في الحد لما سبأ في التعريف على أربع مراتب الشرف
كالعقلاء والعلماء والتعريف لا شرفا لأنه فتنه وكما في التعريف في وسط الناس
والتعريف الخسائس فالأولى في الأعلام لا غير وهو ان يقول القاصي بلغني أنك تفعل كذا وكذا
والثاني في الأعلام والحد في القاصي في التعريف في وسط وهم السوفيين الأعلام والحد في القاصي
والجس في التعريف الخسائس الأعلام والحد في القاصي والجس في التعريف وهو جسد صريح
إذا احتيج الى زيادة تأويله وضربا شد من حد الحد لأن التخفيف جوف في حد الحد
فلا يخفف من حيث هو صريح كيد لا يؤذي في فوض المقصود لأن المقصود من حيث التعريف
على الأعضاء ويضرب قائما في الزمر واحد ثم التعريف للزنا استدلالا في ثلثة مراتب بالكتاب
وهذا الشرع ثبت بإجماع القضاة في حيث قال على في ثلثة مراتب إذا شرب سكر وإذا سكر
ولما هزى أفترى في على المفسرين ثمانون جلد وعلى في ثلثة مراتب ثم التعريف
لأن جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة القذف لا إجماع لأن القذف ضارفا وقذفه
عن قائمته كينته لا يدل على كذب لا حتم الغيبة شهوده أو باهام على أنها ولأن الشارب في القذف
يخلو من القذف فيصير كشارب بجماع الشرب والقذف فيحقق منه جنابة وان القذف
جنابة واحدة فلهذا كان ضربا من ضرب الشارب وكان منسها كذا في الكافي فاضم الى حال
حد الشرب في قوله هذا القذف ثابت بالنسبة وهو قولها فاجله ثم ثمانون جلد وهذا الشرع
فيس على هذا القذف لأن حد الشرب لم يثبت بالقياس بل بإجماع القضاة غايته ان سند الإجماع
هو القياس وقد تقرر في الأصول ان الحكم يستند الى الإجماع لا سند وعرف بقذف ملوك
عبدان ملوكهم ولما كانا غير زنا لأن جنابة القذف قد امتنع وجوب الحد لعقد الخصمان

فوب

فوجب التعريف فلهذا يبلغ في التعريف غايته في القصور لا يتجاوز الى الامار وقصوره
اخران يجب فيها البلوغ في التعريف غايته احد هما اما انساب من الأجنبية كل من اخرج الجماع
والثانية اذا اخذت اسرار بعد ما جمع المنافع قبل الإخراج كذا في الكافي وعرف بقذف
مسلم سافس لا ان يكون معلوم في لا يعرف كذا في الكافي قال في المأثور انساب
لدي التعريف لا يسمع لأنه شهادة على المخرج المخرج بخلافه اذا قال ان زنا في المأثور انساب
حيث يسمع لأنه يثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى فلا يكون جرمه كما يأتي في كتاب المسألة
وعرف بها كافر باخيت يا سارق يا قاذر يا محنت يا غايب يا لوطي يا زنديق يا لص الان
يكون لعنا كذا في الخاتمة ياربوت هو من لا يشار على غارة هلهنا وطبا هو من قتل ثيابان
وراد في قوله يا سارق يا لوطي يا ابن العجبة في القضاة والظاهرية القبيحة الزنا
ما خوفة من القضاة هو التساؤل وكانت الزنا في العن الثامن عاشر جلد سملت ليقضها
ما جنة فسميت الزنا في حد فعله وتأنف منه في القبيحة من جواهرها بالجماع أقول
على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في العجبة معنى الزنا مع زيادة أو في معنى
ان يجب فيه الحد كما وجب في ابن الزنا كذا في القضاة لأن يقال له الحد إنما يجد في القذف
بصريح الزنا أو بما هو في حد بيان يدل عليه لفظ اقتضاء كما اذا قال لست لا بليك لست
بابن فلان يبيد في تعذيب كما في لفظ القبيحة لم يوضع معنى الزنا بل استعماله بعد
معنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضاء أيضا وهو يوجب ما قال الزنا في لا يقال في الحد
يقول غيره لست لا بليك وهو ليس بصريح في الزنا لانه ان يكون من غيره بالوطي بالبهة
لأننا نقول فيه نسبة امر الى الزنا اقتضاء والمقتضى انه ثبتت في حد في حد
أما الثابت اقتضاء كما ثبت بالجماع هذا غايته ما يمكن في هذا المقام كذا بعد في
تأمل يا ابن القاذرة قاذرها من شر كل معصية فلا يكون في معنى الزنا في حد في حد
انك ما وى القصور من ما وى الزنا في ما من يلعب القبيحة ان يجره زنا معناه المسمى
الحرام وهو علم من الزنا كالوطي خالدا الحيف وفي العرف لا يراد الا ذلك الزنا وكثيرا ما يراد به
الجنبة التثنية فلا حد به وإنما عرف فيها لأنه آدمي مسلما والحق الشرب ولا حد له القياس
فوجب التعريف لا الى يعرف بها عايرها خنزيرها كلبها يس يا عرف يا جمار يا ابنه يا بنجام
وابوه يس كذا ما جاهر فانه يستعمل فيمن يجره لانه كذا ليس من الحقيقة المتعارفة
بل معنى المجرم فلا تعرف فيه نياتا فانه من شتم العظام ولا يقصدون به معنى عينا أو حكمة
تعدن النقط من يضحك عليه الناس ويوزن الحرق من يضحك على الناس يا سحره هو ايضا كذا

٧
لهذا تجب وقيل هي من تكون ههنا الزنا
وقيل في العرف القبح من الزنا لانه الزانية

يتناول الشرح فلا فدرام عليها التمس الى انما اعدت للعبادة بل القول فلا يثبت
 فيها ما قيل الكسرويا مسجد لعدو الاخر في محض لا ندر ليس يحرم التناول وانما يتناول الكسرويا
 فيها وصية حر لان الحر ليس بالرق وكان المصنف والصبي محليين لان ما فيها تاليف اولا
 وعبد كبير لان اخذ غصبا وضاع لاسرقة ودقنا غير الحساب لان المقصود ما فيها وفيه
 ولا انها ان كانت شرعية ككتب التفسير والدرر والنفقة فهي بالمصنف ولان كانت استباحة
 فهي كالطبيخ واما اذا كان الحساب المذکور في الكافي ان المراد فان معنى صاحبها لان
 ما فيها لا يقصد بالخذ وانما المقصود انما اعدت لقطع ان بلغت نصيبا وفي الحديث
 وقامت اليه انما استباحها يضم المالك قيمتها وهو لا ينظر كمن يملك في ذلك
 نظير من خرق صدك انسان ضمن قيمته الصك مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال
 وكلية فهد لا فها يومه من مباح الاصل فحيث كان تخلف الموضع ما في يد من الشئ
 المأمون وليس هو ان يخذ من اليد بغير جرم ففهي ان يخذ على وجه لا يذنب فحر
 من ظاهر يد او يمينه في المسقى وبس لقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع على الخفي
 وهو انما شرب لغيره اهل البيت وانما عامر كمال بيت المال والامينة كمن يملك
 حقه ما لا او موقلا بان كان له على آخره ايمه بالذ او موقلة فخر منه مثلها المقطع
 لا تما استيفاء لخصه الخالي والموقلة في يدها لان لا جليل التاخير المطالبين ولو اخذ
 بغيره على حقه لا ندر مفعلا حقه يكون شريكا فيه وهو تاليف وان سرق منه وضاع يقطع
 ليس له ولا يذنب الاستيفاء من لا يبيع بالبراقص وما قطع فيه لم يغير يعني في عينه
 فقطع فخرها ثم اذ فخرها في حالها المقطع كما ساقى حتى اذا تغير فخره فقطع ثانيا
 فقطع فيه فخره ولا يقطع بغيره من غير جرم ولو كان السرق ما اغيره يعني ان السرق
 من غير جرم هو سواء كان السرق او انما احرار والغير لا يجوز لقطع السرق في الحرم
 بخلاف الذم لحر الحر السرق من بيت غير حيث يقطع لخرق الحرم فلا فها في مطلقا
 اي سواء سرق من بيتها او بيت غيره حيث يقطع لخرق الحرم ولا يسرق من زوج وعمر ولو كان
 سرقا الحرم من غير طهر لئلا الزوج فان بسوطه اليد كل من تاليف في مال الغير ما في المقطع ولا
 بسرقه عبد من سيد او من سيد عبد من سيد او من سيد سيد لئلا لوجه الاذن
 بالذول عادة في هذه الصور ولا بسرقه المولى من كانه لان لم يذنب كسبا يهقا ولا بقرق
 النصف من مضمون ان البيت لم يورث في هذه اكونها مازنا في ذنوبه ولا بسرقه من مضمون
 لان لم يذنب شيئا وجمام وبيت لئلا في ذنوبه لئلا لوجه الاذن عادة في الاول والآخر

فاختل

فاختل الحرم وكذا حانيتها لجمارها فاختل الا اذا سرق منها لئلا لا يذنب شيئا
 ولا الاذن مختص بالبيت او سرق منها ولا يذنب من الاذن لا يقطع في بيتها لان الذم لحر
 حره واما فلا يذنب من الاخراج منها او من بيتها وانما هو ما سرق حيث لا يقطع عليها
 لان الاول والآخر لا يذنب من بيتها معتبة على المال قبل خروجه والساقي لخرق الحرم فليتم
 السرقه من كل واحد ونصب بيتا فاذ يذنب واخذ نصيبا حيث لا يقطع لما روي عن علي بن
 الحسن ان كان طريقا لا يقطع وفسره بهذا او طرحة خارجة من كم غير قال في النهاية
 الصرة وعاد الذم من المار بها ههنا نفعل لكم وانما كان الحكم هكذا لان الرباط من
 خارج فبالطريق تحقق الاذن من الظاهر فلو وجدته الحرم وان كانت الصرة داخله فظن
 واخذها فقطع لان الرباط من داخل الطريق يفي الصرة داخل الحرم فيكون من داخل
 ولو كان كان الطريق الرباط يتعكس الحرم لانما كان سرقا وسرقه لا يقطع
 لم يقطع سواء كان مسابقا بسوقه او قايلا بغيره او لا لان المقصود السابق والمقاييل
 والقود وقطع المسافة لا الحفظ وقطع سارق الجوار والحمل ان حفظ صاحبه وانما عليه
 فان النور على الجوار او بغيره من حفظ لئلا يذنب الحرم واخذ منه شيئا يبلغ النصاب الجوار
 حره ولا يذنب في صندوقه او غيره او كبر او جيبه لا يذنب ولا يذنب من النصاب والخرق
 مقصود دار فيها مقاصير المحرمات او سرق صاحب مقصود من مقصود اخر يعني ان
 فيها جارية يسكن في كل منها فلا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها غيره لئلا لو احسن يوتما
 مشغولة متاعه وقيل لم يذنب من النصاب او التي شيئا من حره في الطريق لم يذنب
 لان الرمي جليله يعتاده السارق لا غرض فاسد فيه ولا يذنب من غير عليه بل معتبر الكيل
 فعلا واما فقطع واذا اخرج ولم يذنب هو مضيق لا سارق فلا يقطع او حمل على احد
 فساوق اخره لان سرق مضافا لئلا يذنب في البيت الا ان يذنب السارق شيئا
 لسعي في الأرض بالفساد **فصل** يقطع بماله السارق
 اما المقطع فبالنقوص اما اليمن فلفرة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايما فها
 والفرقة المشهورة بعماله عندنا من نذر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقطع السارق
 من المزدحم لقوله صلى الله عليه وسلم فاقطعوا واحسموا الذي حرره من ماله لئلا يذنب
 يقص الى التلف والحد لاجل التلف ثم يذنب السارق انما كان عادلا اي لا يقطع
 وعبر عن يمينه بغيره ايضا وقال الشافعي يقطع في المال الذي يذنب السارق
 وانما يذنبه لئلا يذنب لئلا يذنب من سرق فاقطعوه فان اذ فاقطعوه وقا

كالتقاء الملح والخبيث مثلاً إليها ولا يكم غليها وقال الناس في رحمة ولا يعلو الذي الحل
 أن كان الغناء شئ فيقولوا واحداً ولكن دون ذلك في الجاهل فإن والاستيلاء أول
 اتخاذ النبيذ في الدباء وهو القرع والختم وهو الحبة الخضراء والمزقة وهو الظفر الظفر
 بالزينة والشعر وهو ظرف يكون من الخشب المنقور فإن هذه الظروف كانت مختصة بالخمر
 فإذا حمت حرماً النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف لأنها في تشبيهها بشعر النبي
 وأما لأن فيها أن الخمر فلا أصمت مرة أباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمالها أو أيضاً
 بما بلغ في ابتداء خمره شئ ويشد ليتركه الناس مرة فإذا تركوه واستقر الأمر بغير النسب
 ذكره شرب في الخمر والاستيلاء بما الذكر الحصة لأن في أجزاء الخمر وعين بما الظاهر
 في كتابه فأول باب الكرامة والفحشاء ولا يخذ سأره بلا سكن لأن وجوب الحذ
 في قليل الخمر لكونه داعياً إلى الكثير والدور في ليس كذلك فاعتبه حقيقة السكر والله أعلم

تخار الجنيات

لا ينفق وجهه مناسبتة هذا الكتاب الجليل وهو الأثر الجليل من العلم فخره
سواء تعلق بمال أو نفس وفي اصطلاح الفقهاء غصت عما تعلق بالنفوس والأموال فخص
الانفس بالشرقة ما تعلق بالأموال القتل وهو فعل وفوقه في الزمان الزرع وهو على ما ذكره
في المبطل للثقة أقسام عدة وضط في شبره وكان أبو بكر المزني رحمه الله يقول من غصت أقسام
وشبره وضط وأجره الخطا وقتل السبب واختاره المناهرون والمزني بيان
أنواع قتل متعلق بالإنسان لا تبيته وآلة فالقتل أنواع كثيرة كالزجر والقتل ^{الزجر}
والقتل لباقي من قطع الطريق به الأول يقولنا ما علم وهو قتل الذي قصد الاعتداء
عن الخطأ ولا ينفق في قول الوفاية ضرب قصد من القتل بفتح أي صلاح ونحوه
تفريق الأجزاء فإن القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم استعماله لأنه القائل غالباً
مقامه تيسراً كما أقم السقف من المشقة كطيقة وفار من راجح وحدود غيب وحدود عجب
فإن الأثر القائل غالباً هو المحددة لأنها هي المحددة للقتل حتى لو ضربته بحجر كبير
أو بصخرة يد أو فأس لا يؤتى به من عند أبي حنيفة ثم في بيان في شبر العمل
وفي الحائنة أن الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالخارج وغيره في ظاهره ولا ينفق في
أي شرط القتل العمل كون القاتل كلف أي قاتلاً بالغاً ما مر في أول الحدود وإنه لم يكتف
لغيره إلا للفقهاء وقال في الأول لا يشترط في الجنون ^{الجنون} وعقله ^{عقله} وضطهما ^{ووضطهما} ولو كان ^{الجنون} منصوصاً

145

بان يكون سلماً او ذمياً ايلاً اختار عن استنام فان عصمه وموقفه ^{بالنظر} الى مقتضى
 الى القائل اختار عما اذا قتل زيد بكذا اعتدى وجب عليه القصاص ثم قتل زيداً فان قتل
 لم يكن معصوماً بالنظر الى ولياء بكن كتمان معصوم الذم بالنظر الى اشتراكه في
 وجب على بشر القصاص ان كان قتلته ذمياً او الذم ان كان خطأ كما بان في ذلك يكون ^{بها}
 اي بين القائل والمقتول سبته ولا يجر سبته ملك له سياتي ان مقتضى لا يجوز
 يتربى على القصاص وهكذا لا يترفع ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها
 ايلاً وقد ورد في الحديث كثيرة وان تعدد عليه الامجاع والقود عينها وقال ان افعى ^{مستتر}
 بل الحوت يخترق بينه وبين غيره الذم ولو ان قتله على كسب عليه القصاص في القتل والى الذم
 لا تضاف وجب الخطأ الذم لقوله ومن يقتل مؤمناً خطأ لا يرد له ان قتله النبي صلى الله عليه وسلم
 العمد قود اي موجب القود فان نفس العمد لا يكون قوداً اقول فكفر الذميين
 اشكاله في الاول عنوان من القود المفرقة في الأصل ان التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر
 فتخصيص بالذكر لا يدل على قصر الذم على الخطأ بل يجوز ان يكون الذم مشتركاً بين ^{الخطأ}
 كاذب البليش ففي ما في الثاني عنوان من القواعد المفرقة في الأصل ان القصاص ان قيد ^{المطلوب}
 ضح وهو لا يجوز بخلاف الواحد وان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة ^{التي}
 وان تخصيصه انما لكان بخلاف الواحد قبل ان يخص بكذا مستقلاً من قول لا يجوز ^{القتل}
 في الذم اما مطلقاً وعامراً على التقديرين لا يجوز العمل بخلاف الواحد بل الوجه ان لا يأتى
 يفسر بعضها ببعضاً فقوله الى واكثر في القصاص حجة بدل على ان موجبه القصاص ^{فقط}
 لأن معفى الذم على ذكر في التفسير وكتب المعاني ان القائل اذا لاحظ ان قتل قتل
 ارتدع بالضرورة عن القتل فلا يلزم يقتل فيجب بيان على الحيوة وظاهر ان هذا يقتضيه العمل
 فان القائل في الخطأ لا يقتل بل يتحقق بالذم ويظهر الذم على الشاخي فيما ذكره ^{فليس}
 فانه ما تفرق بين الحد لله القلوب واليه المرجع والمآب لا ان يفوقه لا يدل ^{الصلح}
 بديل لأن الحق له خبرنا خبرنا القوم على القوم لا يملح القائل ولا تارة فيه
 اي في العمد عندنا سواء كان عمداً غير القصاص او لا كما لا يخفى فقل التعمد او حرقه ان
 اسلم في الحرق ولم يجر اجراماً عمداً كذا في النهاية وقال الشافعي ينفذ الكفارة لا تها
 شرعت كاسمها ما حذر الاثم والتم في العمد كثر فكان في ذم الجاني الكفارة ولنا ان الكفارة
 ذرية بيل العبادة والعقوبة لما في اليمين الغموس فلا تجوز الا بسبب ما يبين النظر في انما
 كالخطأ فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح والنظر الى الحد الذي اصابعه لم يسبب ترك التثبت

لم يقتلوا

حق لا يتجزأ بشيء لا يتجزأ وهو القدر واحتمال العفو والصفح من غير منقطع
فثبت لكل واحد كماله كافي ولا يتأثر بالانكسار ولا يجوز ان يكونا شيئا واحدا مستقيما
لغيره الموكلا على الجمل لانها تتدرج بالشيء فثبت العفو ثابتها لغيره بالظاهر
للمدعي في حق العفو لا يرد على العفو ولا يرد على المدعي في حق العفو ولا يرد على المدعي في حق العفو
ولا العفو في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي
يدل المعنوي على ان العفو لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
كالانكسار في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي ولا العفو في حق المدعي
اول هذا ان العفو لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
لأنه بطل الحق والصفح لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
والصفح كالمعنوي والصفح كالمعنوي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
ويشترط على المدعي ان يكون له الحق او قطع يد المدعي لا يستوفى بغيره بل بغيره
الا بوجه ونحو القائل في حق المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
في حق المدعي كقول المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
في حق المدعي كقول المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
للمدعي في حق المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
في حق المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
يؤيد عهده بغيره بعضه في حق المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
خاطنا ولا عهده لغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
بالصفح متعلق بغيره من جهة المدعي لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
ان قتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
على الف ففعل الف لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
عذرا يقتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
اي يقتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
واقض بالمدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
يقع بينه وبين المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
بينه وبين المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
لكن ان كان المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي

فقتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
القائل له سقط حق البقية اي حق اولياء بغيره المقتولين كقول القائل او كما سقط
تموت القائل في حق المدعي لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
ثم قتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
فعفا احداهما وظهر من احدهما عفو لغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
ان هذا قتل بغيره ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
بعفو احداهما فقتل المدعي بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
المجروح على نفسه فلا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
وان عفا المجروح او اولياء بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
لا يجب العفو بغيره لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
وقال اصحابنا لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
باب القوي فيما دون النفس هو فيما دون النفس
حفظ المماثلة في حق المدعي لا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي ولا يرد على المدعي
لا مستناع حفظ المماثلة ولو كان بينه وبين المدعي كذا الا ان قتل المدعي بغيره
ولو يرضى المساق لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
والاخر فاما اذا قطع عذرا يقاتل ايضا وكذا غير ضربة في انصهرها وبقيت العينين
وبين طريق القوي بغيره لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
حماة فان من عجز عن انصهرها لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
وكذا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
يظهر العظم كسابق لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
مسعود في حق المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
التفاوت في المسافة في حق المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
الان يتساوى ولا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
فيستفي المماثلة للتفاوت في القيمة ولا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
برمت في البر في المماثلة فلا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي
ولما اذا لم يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي لا يرد على المدعي

ليس مال غير متعلق به حق الوتر فيصح العفو عنه على المال هذا عند وعندهما العفو
عفو عن النفس يعني كذا التخييل يعني ان العفو عن التخييل كالعفو عن القطع عند وعند
عن النفس ايضا قطعت لمرأة يد رجلها فتجها على يد من مات فلما امر لها وعليها يد
في المال وعلى عاقبتها لوطا هذا عند في حقيقته لان العفو عن اليد والقطع لا يكون
عفو عما حدث منه فكذا التزويج على اليد والقطع لا يكون تزويجا على يد من عند
ثم ان كان القطع عند كان تزويجا على القصاص في الطرف وهو ليس مال على تقدير التخييل
وعلى تقدير التقطع اولى فلا يصلح للمهر فيجها عليه والمثل فان قيل قد يوجب القصاص
ويجوز بين الزوج والمرة في الطرف فكيف يصح تزويجها عليه قلت المثل في القصاص
لا ملائمة له والزوج قصاص وانما سقط للتعذر في تزويجها عليها الذي لان تزويج وان كان
لكن عن القصاص في الطرف فاذا سرى بين انفسه وانما العفو في اليد بعد تزويجها
عن النفس وهو مال لا تدعو له العاقلة لا تتحمل فاذا وجب ليدونها والمهر فاصلا ان
وان كان احدهما اكثر ربح صاحب على الاخر ولان القطع خطأ كان تزويجها على اثر اليد واذا
سرى الى النفس تبين ان لا اثر لليد والى المتزوج وهو فوجب المثل ان تزويجها على
ولا شيء فيها والذين وجبت بغير القتل لا خطأ ولا يقع المقاصة لان الذمة على العاقلة
اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الذمة وهو عدم وجوبها على
بل في القائل كما ياف حقيقته ولو تجرأ على يد واحد منها يعني الشراة على البناء
فما منها فلما امر لها لوطا لان ذلك كالج على القصاص وهو ليس مال فلا يصح للمهر فيجب
مهر المثل اذا تجرأ على اخر او حتى يولي شي عليها اي لا يولي ولا قصاصا لان عقد القصاص
وقد جرى سقوطه على ان يصير مهر او لا يصلح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة قدر
مهرها لوطا لان هذا تزويج على الذمة وهو يصلح للمهر فان شاؤوا اي مهر المثل الذي لا
مال له سواء اولى سوى مهر المثل فلا شيء عليها اي العاقلة لان تزويج من المهر اذا جلية
فيعتبر من جميع الما او لا يفترون شيئا منها لانهم انما يتحملونها بسبب جانيها فكيف
لها وفي الاكثر اي كان مهر المثل اكثر من الذي لم يجز يارة لانها عنت باقل مهر المثل
وان لم يد في اقل اي كان مهر المثل اكثر من الذي يرفع عن العاقلة مهر المثل وان لم يد منها
وصيته لم يرفع العاقلة وتصح لا تفر من الامانة فان كان يخرج من المثل يرفع عن الما والقطع
عنهم قدر المثل وانما القصاص الى لوطا لا ينفذ الوصية لان المثل قطعت يد يعني
قطع زيد مثلا يد بكر فان ثبت بكر عند القاصي فامر بالقصاص فاقصص زيد الى بكر وان قطع

يزيد فاما المقطوع الاو هو من قتل المقتص منه وهو زيد اي يقطع باقائه
تبين بالبرهان ان الجناية كانت قتل عمدا وان حق المقتص في القصاص في النفس ولما
استيفاه القطع من المقتص منه فلا يوجب قوط حق المقتص في القصاص في النفس
من قطع بنفسه يد غيره قوطا اخرى يعني ان من المقتص في الطرف اذا استوفاه بنفسه
بلا مكر الحاكم سرى الى النفس ما تضمنه في النفس عند الذمة حقيقته وعندهما لا يضمن
وهو قول الثاني انما سوفي عقد وحق المقتص فسقط مكر المثل لان الاختيار عن المقتص
عن وسعه فلا يتقيد بشرط السلامة لئلا ينسد بالقصاص قصاصا لانه اذا قطع
وسرى الى النفس ما تضمنه كالبزاع والقصاص والحرام والختان والقتل بغير حق ان جفته
في القطع والموجود قبله لان القصاص سقط للثبوت في معنى الخطي لا تفصل حقيقة
لا القتل في الخطا يوجب الذمة بخلاف ما ذكره من المسائل التي يجب المهر فيها بالقصاص
على القاصي بتفاته والعمل على التزويج ونحوه بالعقد واقامة الزوج لا يتقيد بشرط
كالذي على الخزي وفي مسئلتنا هو مخير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب في تقدير
استيفاه بشرط السلامة كالذي الى الصيد هذا اما لو او يد على ظاهري ان استيفاه
القصاص بنفسه في هذه الصلوة اذا او شرب شربته يقطع بها القصاص كان ينبغي ان يولي
مكر القاصي في الصلوة الاولى شربته يقطع بها القصاص لان مكر القاصي في الصلوة
بنفسه اولا وفي هذه ان مكر القاصي لا يولي شربته يقطع بها القصاص بل يولي
على يد المقتص لئلا اذا ادعاه وان ثبت عند القاصي كان مكر القاصي في الصلوة
للقاصي كما يجوز للمسوفي بنفسه في مكر الخطي بل يجوز في حقيقة مقتضى تركه وهو
على قولنا ابو رضاء به لا اختياره فاذا كان في مكر المكر او مكرها والقصاص على ذلك
جنته يكون التام ويكون ذلك كالمباشرة للقتل العمد كما نقرر في موضعين وارسل اليك عطف
ذمة النفس اي من اثر اليد من قطع يد زيد اي عليه فوجت نفس فبقا عند اي قطع وفي القتل
يد القاتل فوجت النفس من ذمة اليد عند حقيقته وعندهما لا يضمن الا بتراسحق
ان لا النفس لجس اجزاها فان تلف البعض فاذا عفا عن احدى هذه البعض والباقي يسقط
لكن لا يقصا للثبوت **باب النجاسة في القتل** واعتبار التبع
اي ما لا يقتل العفو ثبت للوثر بعد اثارها انما انما انما منها طريقين احدهما طريق
وهو ان يثبت الملك للوثر ابتداء بيقين في حق الموت كما اذا اثم الجاني فان الملك
ثبت ابتداء للموتى بطريق التلاوة على العبد لان العبد ليس له الملك والثاني طريق الوثر

وهو ان يثبت الملك المورث ثم العاقل ثم الناصر من اهل البيت الى الثاني فيكون
القصاص من مورثه عن الميت حتى يخرج فيسرها او يخرج عن عفو قبل الموت ويقضي
منه انما انقلبه لا ويتقد وما ياه منه كما في الدين وهذا المار الى الاول قوله بان القصاص
غير مورث ولا يثبت بعد الموت للنسب في ذلك انما الميت يثبت اهلها وانما يثبت المورث
بطريق الخلافة من الميت الى من بعده من قبيل حقونه اذ من غير ان يثبت الميت في
القصاص ملك الفعل في الحال بل هو المخرج ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا اصح عفو الاربعة
قبل المخرج وانما صح عفو المخرج في كل السبعة من قبله وقوله في عفو المورث فان
لولاية سلطان نص على ان القصاص يثبت للمورث ابتداء فلا بد ان يكون الميت اهل
ملك المال عند الوفاة فيثبت بكونه من قبله بعد موته وملكه واصل الاختلاف ما راجع
الى استيفاء القصاص حق المورث عند موته للميت عند ما اذا كان القصاص يثبت حق المورث
عند ابتداء فلا يصح اذ من عفو المورث في اثناء عفو غيره كما لا يمتنع من اقامته المقتضى
لا يثبت القصاص في حق الغائب بل هو من غير غيبة اخيه على قدر ما يخصص الحق الغائب
بعيدها ليمكن من الاستيفاء في حق الغائب اذا اقامه المورث بالاجماع لا بد منها
بالقصاص والمتمتع من غير خلاف الخطا والذين متعلق بقوله بعيدها اي كان القصاص في الحال
والعادة البينة من موجب المال وطريقه ثبوت الميراث وكذا الذين اذا اقام احد المورثين
الى يبعد فلا بد ان يخصصه لا بعيدها من القصاص على عفو الغائب في حاضر خصمه وسقط العفو
اي اذا كان بعض المورث غائبا وبعضهم حاضر اقامه القصاص في غيبته على الحاضر ان الغائب عفا فانه
خصمه لا يرد على الحاضر وسقط حقه في العفو وانتقل الى المال فاذا قضى عليه القصاص
مقتضيا عليه بقاء المال لو قلنا بعد ائمه ما غائب يوفى القصاص بعد ائمه على ما راجع
فاذا قاضى القصاص ان الغائب في غيبته عفا عنه في حاضر خصمه وسقط القصاص ان ثبت لما ذكر
اجروا بما يوفى بعقوبته كما هو عفو القصاص منها يعني انه لا يقتل عدل ولا ثلثا ولا يراه
شهادتان من غير ما بينهما انه قد عفى فان اخبرها عفو القصاص منها وهذا المستلزم
ام بعد ذلك لا ولا يقولون ان صدقهما اي الخبير القائل في الشريك فلا شيء له في الشريك لانه
بتصديق بطل نصيبه ولها ثلث الدين لان نصيبها صار امانة في يدها يقولون وان كانا
اي كذا القائل والشريك الخبير فلا شيء لهما باخبارهما اسقطا حقهما في القصاص فان طلبا
ولا مال لهما فكذلك القائل والشريك في الشريك لهما ثلثا لان حق الخبير لا يسقط في القصاص
حق شريكهما فيكون خبره وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق شريكهما

وهو ان يثبت الدين والثلث بقوله وان صدقهما القائل ومن اكد بهما الشريك فكلت
منه ثلثها لا ثلثا صدقهما اقرهما بثلثي الدين فلا بد ان يطلو حق الشريك في
فصلها لا وعو القائل الدين ثلثا ولا يطلو يقولون ان صدقهما اي الخبير لا يطلو
اي كذا القائل فله في الشريك ثلثها اي عو القائل ثلث الدين وهو نصيب الشريك
ويعرف الى الخبير لان نزع الشريك نزعنا نصيبه الخبير فلا شيء له على القائل
ولها على القائل ثلثا الدين وما في دين وهو ثلث الدين على القائل وهو من حقهما
فيصرف اليهما في القياس لا يلهي به شيء لانهما ادعيا المال على القائل والقائل يترك
فله يثبت واما اقر القائل للشريك فلا يطلو بكونه يبيع وبما لا يخفى ان القائل يترك بكونه الخبير
قد اقر للشهود عليه بثلث الدين لان عو القائل سقط باخبارهما بالعفو كذا في
منها والمقر لها كذا في القائل حقيقة بل انما هو الوجوه الخيرة وفي مثل لا يرد ان
قال القائل على ما فعل المقر ليس له وكذا القائل فان المال للمقر لثالث كذا في
اختلاف شاهد القائل في زمانه او مكانه او التماسه قال احمد بن يعقوب والآخر قبله
بالسيف او قال شاهد قبله بعضا وقال الآخر جهلت المتقبلين اي شهادتهما
لان القصاص يختلف باختلاف الزمان والمكان والادلة وتختلف احكامها والمطلق بغير
فكان على كل من يراه في وقت شهادته يقتله ولا جهلنا انه وجب الدين
والقياس ان لا ينجح في القصاص في خلاف باختلاف الادلة في جهل المشهود وبما لا يخفى
انهم شهدوا بقتل المطلق والمطلق ليس له يمنع العمل بقتل الشاهد في جهل المشهود
وهو الدين وجب في المار لان القصاص في القتل لا يلهي به القائل فلهما قتلهما اقرهما
رجلين يقتل زيد وقال القائل قتلناه فلهما ثلثها لان كلاهما اقربا لزيد بقتل
وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القصاص ايضا لكنه كذب في انقاره بالقتل
وتكذب المقر له في بعض اقربا بطلان قوله في الباقي لان ذلك يوجب تضييق
وفسق المقر لا يمنع محذوراته ولو كان مكان الاقر شهادة لعت اي شهدا بقتل زيد
عروا واخران يقتل بكم اياه لقتل الشهادة ان كان تكذيب المشهود لقتل الشهادة في بعض
يبطل شهادتهما ان كان تكذيب سبق وفسق الشاهد يوجب رده شهادته على ما عليه
بقتل لخطا ومكر بالدين في جهل المشهود بقتل جميعا ضمن القائل لولا ان القصاص في
بغير عو او الشهود لان المال لقتل شهادتهما وهو حرموا على الشهود على القائل انهم
ملكوا المضمون وهو ما في يد القائل كالتام في غاص القصاص في الخطا الا في المخرج

أي كان الشهادة على العبد فقلنا ثم جاء حيا فغير الوتر بين اثنين من الولي الذي هو
 فان غموا الشهود لم يجرعوا على الولي عند أبي حنيفة لا يتم وجوبها للولي ليس بال
 وهو نقصان فلا وجه لأن يجرعوا على الولي إلا ما لم يكن بينهما وعندنا يجرع على الولي كما
 في الخطأ ولو شهدوا على إقراره أي إقراره بالخطأ أو لعدم تمطه حيا لم يضمنوا
 لم يظهر كذبهما في شهادةتهما أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ وقضى بالدين على العاقل
 ثم جاء حيا لم يضمنوا أيضا لأن يظهر كذبهما في شهادةتهما لأن المشهود به شهادة الأول
 على القتل لا نفس القتل فمن الولي كذب في التصديق العاقل أنه ظهر أنه اخذ ما منهم
 ثم أفرغ عن سائر الشهادة في القتل شرع في سائر اعتبارها كذا القتل فقال العبرة
 بخالصة الرعي لا الوضوء اعلم أن الأصل أن العبرة بوقت الرعي في حق الضمان والحق
 لأن الضمان إنما يجب الجناية وإنما يصير الشخص جانيا بفعله فلهذا اختاروه وهو
 لا الوضوء فوجب الدين على من رمى مسلما فارتد المرحوم فوصل له الشهادة في الرعي
 التي لو ثبت المرحوم عند أبي حنيفة وقال لا رعي لهما لكانت على الرعي لأن القتل حصل
 في محل غير معصوم وإنما غير المعصوم عند ذلك المرحوم ليرد وقت الرعي معصوم
 وتجب القيمة له بعد الرعي التي أصبحت الجاني أو ضار من حيث الدين اعتقد في أصل
 الشهادة كانت وقت الرعي ولو قال تجدد رعيه بغيره في أصل الدين فثبتت
 الرعي على من رمى وجب الجزاء على محمد بن سعيد في الرعي فخرج من الأجر فوصل له الشهادة
 وقت الرعي محمد لا على لعل ما فاحر فوصل له وقت الرعي محمد ولا يفهم من
 رعي مقتضاها عليه يجمع فيرجع شاهد فوصل له وقت الرعي مباح كذا

كتاب الذبات

جميع ذبته صدر ودي القائل المقتول إذا أعطى وليه المال كذا يردك لنفس
 ثم قيل ذلك لما لا يثبت تسمية بالمصدر وفاؤها عند وقتها في ذلك كذا في
 والأثر اسم للوجوب على المؤمن نفس الذبته كذا في كتابنا من الذهب عشرة آلاف درهم
 من القصد ومانعة الذبيل فقط يعني أن الذبته بعد أبي حنيفة لا يكون إلا من قبل
 السائمة وقالوا لا يجرعها الله منها ولا يجرعها الله بقرق ومن الغنم القسامة والحق الجاني
 حله كما ألتفتوا بان وهذا أي الذبيل في سائر المهاد باع بين الأرباع يقولون من
 مخاض خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن قد خمس وعشرون ومن جرد

خمس وعشرون

خمس وعشرون وهي الذبيلة المغلظة تغل في غاية البيان عن شرح القدر في الذبيلة التي
 روى عن علي وابن حنبل وزيد بن جابر عن الأشرع والمغيرة بن شعبان واختلاف
 كيفية التغلظ فعند أبي حنيفة ولو ثبت ما ذكره هنا وعند محمد والشافعي والليث
 حقة وثلاثون جذعة وأربعون ذبيلة كلها خلقا في بطونها أولادها وفي الخطأ عطف
 على سبب العبد أي الذبيل في الخطأ أخماس منها أي من المالك كذا في الأربع ومن
 مخاض خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون
 ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود وهو فاضل بذلك وكافرها ما ذكر في النسخ هو
 عتق مؤمن وإن عجز عنه صار مملوكا ولا يصح الإطعام للمملوك بدنه نص والمقار
 تعرف بالتوقيف والجنين إذا لم يعرف جوبته ولا سلامته ولا يصح بيعه مملوكا أو يوبع
 لأنه مسلم تبعه والظاهر سلامة أطرافه وذبيلة المرأة نصف ذبيلة الرجل في النفس وروها
 وقد ورد هذا اللفظ موقفا على رعي الكلب وهو موقفا على البني صلى الله عليه وسلم
 والذبيبة أي الذبيلة كالمسلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره في عهد في عهد الذبيلة
 وبه قضى أبو بكر عن قول الكلب في النفس هو وعطف عليه فلو كان لا يذبح في المالك
 واللسان من مخرج النطق وأراد أكثر الحروف والذكر والخنفه والعقار السمعي والبصر
 والشعر والذوق واللمعان ولقت ولم يثبت وشعر الرأس أيضا أن خلق ولم يثبت ذبته
اعلم أن الجاني أن فوته في الخطأ من منفعته على المالك وإزاله قصده في الرعي
 من مال الجاني يجب عليه كذا الذبيلة فلا ذبيلة في النفس ومن جرد هو خلق لا ذبيلة في نفسه
 الذي في أصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين كلها في اللسان والنفق وقوله في
 الرعي على جاري ياربع ذبيلة بضرب واحد وقفت على رأسه وتلف لها عقله وشعره
 وكلامه كذا كذا في كبدن اثنين كالحاجيين واليمينين واليمينين واليمينين
 واليمينين واليمينين وذبيل الماعز فإن أوجب في اثنين مناهية كاملة في أحدهما
 نصفها كذا روى في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في كذا
 من ذلك الأمانة نصف الذبيلة وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم العروبة في العينين
 الذبيلة في أحدهما نصف الذبيلة ولأن في نفوية الاثنين منها نفوية جنس المنفعة كمال
 فيجب كمال الذبيلة وفي نفوية أحدهما نصف في نصف الذبيلة وكذا أشعار العينين
 حيث يجب في كمالها كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي أحدهما أي الأمانة في أحدهما
 أي رعي الذبيلة كذا في ماصح بداهة رعيها لقوله صلى الله عليه وسلم في كذا ماصح في كذا

وقد روي ان كان الجنين ميتا ماتت الام والفرق للجنين والفرق للام وقد روي
فقط ان ماتت الام فالقت جنينا ميتا لان قولهم لم يولد ظاهرا لان الجنين
يحيوها وينقسم بينهما فديتان والقت حيا فماتت الام والفرق للجنين
لان قتلهما فصار كما اذا القيت ميتا وماتا وفي جنين الام نصف عشر قيمته في الذكر
وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الام كما تدبر في الحرة ولا يلزم من كونها احر
في الانثى اكثر من الوالد في الذكر فيما اذا كان قيمة الجارية اكثر من قيمة الغلام
نادى والغالب في قيمته يد على قيمتها بكثير حقان قومت جارية بالقدم من غلام
مطلقا في الصفات المرفوعة بالقياس لا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين غلاما
ومن غير المرفوع وما اذا كان امه ما فقيمة الفرق المذكورة في جنين الحرة ذكر كان وانثى
لا تخرج ذكره الا بغيره فان ضربت فاعتق سيدها وقع في عبادة الوفاية سيده
كانت سهوا في التامح لان الضمير للحر وهو مفرط مطلقا فاعلمها فالقيمة في وجه قيمته
حيث لا يميز لان قتلهما بالضر السابق وهو كان في ضالة الفرق وقد روي ان العرق لحر
لا الوصول ولا يلزم من كون القيمة للحر في الامور فثمة الاستبان بعضه كتمام الجنين
الذي استبان بعضه فتمت لثمة الجنين التام فيما ذكر من الاختلاف لاطلاق ما رويها
امثلة سقطت ميتا بدوا او صلح كضيقها بطنها مثلا فقيمة الفرق نجية على عقبتها
في سنة واحدة الا ان يكون بدارا في الزوج في لا يلزم شي ولو امرت امرأة ففعلت لا
يضمن المهر كذا في الخلاصة **باب ما جاز في الطريق**
ونحوه احديث في طريق القامة كنيقا وهو المستريح او ميلا في وهو مجرى الماء او مجرى
وهو مجرى ماء تركب الحايط وقيل بفتح طخرج من الحايط لينى عليه وركبنا جاز
اصرا لان لم يضرهم وكل من المارة بعضه لان كلا من ضا على الحي بالمهر من نفسه
فكان له حق النقص في الملك المسترك وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ اى
لا يجوز له ان يشرى من قبله اذ لا شركا وان لم يضره كذا في الملك الخاص بهم وهم يبيعون
بسقوطها عليه لا تنصا سببا لموتها كما لو وضع حجر او عظم في الطريق او في غير ذلك
فتلف به نفس ومن قيمته هيمه تلفت بواحد من المذكورين ان لم يضره بامر فان
في جميع ذلك يادى شي في طريق القامة انما يكون في الميزان بالامانة ان كان في الطريق
طريق جوعا او غما بغير القيل الكربة والمراحم هنا اختار من هو ابرو عند الجوع
ان ماتت جوعا الضمان لان الامم بسبب وقوع نحي جوعا وضاع فمطرب به رجل ضمن المصح

لا فعل

لان قول الاول انفس بفعله الضمان عليه من حمل على اشد ظهور شيئا في الطريق سقط
شيء منها على اخر فتلف به فانه يضمن او جرحه صير او قتل يلا او حصة في مسجون
فقط شي منها فتلف به انسان فمن قبله مسجون لا تان كان مسجون جرحه يضمن
لان التدريس فيه ما يتعلق بالمسجون لا يملكه الاخر من كسب الجاني واختيار المتولي وفي ذلك
فكان في الجاني ما اطلقت اعز مقيد بشرط السلامة وفعله غير مقيد بها او مطلقا مقيد
بشرط السلامة او مطلق مسجون سواء كان مسجون جوعا في مسجون غرا حال كون غير مصل
فمطرب به احد بان سقط عليه شي فتلف به يضمن فيكون غير مصل لان لو كان مصليا
سواء مصل في الضر او النقص لم يضمن لان المسجون انما يبي للصلوة وان لم يكن مصليا سوى
جلس لقراءة القرآن والتعليم او للصلوة او انما فيه انشاء الصلوة ممن لا يضمن
من سقط منه رداء ليس على انسان فمطرب به مقيد باللبس لان كان ماله لا سقط على
فمطرب به لو سقط فمطرب به انسان فمن والفرق ان حامل الشيء يقصد حفظه ولا يخرج
في التقيد بوضع سلامة في خلافه ولا يسر فلو قيد بما ذكر من الخروج فمطرب به مطلقا
ومن فمطرب به مال في طريق العامة وطلب بنفسه مسل او في ماله او امره فمطرب به
لان الناس في كل من في الطريق شركاء وطريق الطريق يقول في قد تمت الى هذا الطريق
لهذا ما يطو هذا القدر يكفي ولا حاجة الى الاشارة وذكره في الكتب لتمام الاشارة
عند الان كارت من يتعلق بطريق كذا اى النقص كذا من الحايط فانه يملكه بغير كذا
فان الرهن والرجوع الى اليد والبطون او هو فان لها ولا يضره في حال الصلوة
والملك ان لا يملك بذا فولا يضره النقص والعبد التاجر ولو يربو لان ولا يضره النقص
لغيره فان تلف بالسقوط ان كان ماله في رقبته وان كان غشا ضلعا قلل المهر لو
له عاقلة لان الاشياء من وجه على المهر وضمان المهر اليق بالعبد وضمان النفس
قلل بنقص من يملكه في ماله يمكن اى نقصه فيها اى في تلك المدة فانه مفعول ضمن
وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز للفصل انفسا مفعول ضمن المقدار لعل اى المال
بما يترك الحايط لا اى لا يضمن من اشهد عليه ضايع داره وقبضه المشرى او كذا في
وليس في المهر انما سقط او لا سقط الحايط بعدا لبيع فتلف به مال ونفس وانما يضمن
لان الجنانية بترك المهر مع تمكنه وقدره بالبيع بخلاف اشرايع الجناح لان كان جانيا
بالوضع ولم ينسخ بالبيع والضمان على المشرى في المهر عليه لان لا يضره عليه
في يضمن لترك المهر في مع تمكنه لطلب المهر لا يملك نقصه اى لا يضمن لترك

وان طلب منه ما لم يرضه المستاجر والموقع وان كان له بعد قد تصرف في الحايظ
الى خارج فله ان يكتب ان الحق له فيصير ناجيلا وابراؤه منها اى من الغناينة ان كان
فاجله القاضى وان كان له الحق العامة فلا يجوز لها ان يطالبه ان ياتيها بغير
طلبه بحا في الشرح الجنىح وعلف ارجع الجذوع من الجبل الى الطريق والبناء عليه وخوا
كا ككتيف مثالا ما يطالبه بطلبه بغيره من مرسى سقط على رجل فطلب به بغيره عاقلته
اى عاقلته المطالبين بغيره لان الطلب صحيح في النفس فيكون معتدلا فان قيل الوعد
من شركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايظ فكيف يصح الطلب منه قلنا ان لم يكن
منه من نصيبه يمكن من اصابه بوجه وهو الحق الى الحكماء وبغيره يحصل الضرر
ضملا فقلنا كما ضمنوا اى لنا قلنا لئلا ان هجر احد لثمة في هذا امر من او يخطا
فطلب به من ان لان الخاف والمباين في السنين معتد **والله اعلم بالصواب**

باب جنائز الكهنة

والجنائز عليها الاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح بشرط التسليم لا يتصرف
في حق من وجده في حق غيره من وجهه كونه مشترك بين كل الناس قلنا ما لا يمانع
بشرط التسليم من اعتدال النظم الخاضعين فيها يمكن الاحتراز عنه فيما لا يمكن التيقن
به مطلقا يوقى الى المنع من التصرف وسدا بابه وهو متوقع اذا تقرر هذا فقلنا
ضمن الكهنة طريق العامة ما وطئت فابتعدوا اصابته بغيرها او اصابها او اصابها او
كدمت اى عشت عقلة من سنانها او عبطت اى ضربت بيدها او صدمت اى ضربت
بنفسها شيئا يمانع اصطدامها فان اصاب احد من الكهنة فله ان يخطره
عن هذه الامور يمكن ان لا تكون من ضرر من التبريد بشرط التسليم عنها فقلنا
هذه الامور في كسبه ملكه بغيره لا في غير معتد الا في الوطن وهو كماله لان
الاظهار مباشرة لا تتركه بغيره حتى يخرج من الملك الكفارة وغيره تسببت
بشرط التعدي فصار كغيره في ملكه وفي المباشرة لا يشترط ولو صدر في التبريد
في ملك غيره فلو كان سيرة تافها اى باقيا في ملك الملك فله ان يخطره
في ملكه حيث لا ضمان عليه ولا اى من لم يكن باقيا من ملكه مطلقا لا تتركه
لانما تحت عطف على قوله ما وطئت فابتعدوا التبريد بالحوادث الممنعة عنها فقلنا
اى لا يضمن ما تحت جملها او غيرها سائره اى لا يمكن الاحتراز عنها ما تحت جملها
في الطريق ضمن لان كان الاحتراز عن الايقاف وان لم يكن من النجاسة معتدلا بالايضا

او عبطها ارشنت او بالست في الطريق بنايخا فانه لا يضمن ايضا لما من من مستالح الا حله
او او عبطا كذا فان بعض الدول لا يفعل ذلك لا بعد الوقوف فلو او عبطا فغيره
معتدلا لا يوقف الا ان يكون الايقاف في موضع اذن من قبل الامارة بغيرها فيه
في لا يضمن له التبريد وان اصابته بغيرها او اصابها حصاة او نونا او نارا غبارا
او حجر اصغرا ففقاء عينا او افسد ثوبا لا يضمن باعتدال الاحتراز وبالكبير يضمن
لانما كان الاحتراز ضمن السابق للالتزام لعلها ما اصابته بغيرها او اصابها اى
موت يضمن فيها ان يكتب يضمن فيها السابق والعايد لا فيها مستبان ان كان كفي
غير الاظهار فيجب بهما الضمان لتعدي كذا كفي هذا الخبر مطرد ومتعدي في الصحيح
وذكر التعدي ان السائق يضمن التبريد بالامر لا يبرأ من عينه فيمكن الاحتراز عنها
مع التسير وغاية من يبرأ ان كفي العايد فلا يمكنها الاحتراز عنها وعليه يضمن
واكثره على الاول وعليه على ان يكتب الكفارة لا تمانع شروعي من المباشرة ولا يترك
ان كان المقول هو مثل ذلك ايضا خلافا لى السابق والعايد حيث لا كفارة عليها
ويبرأ ان لثما مستبان والكفارة وجرمان لا يمانع من كذا تسببت
عاقلته كذا في روادى راجع ذكر الراجح في المبطل وغيره فغير الاحتراز اصطلاحا وقد
من معنى الاصطلاح وانما توافر كون امر الجرحى لو كانا منه وجب التبريد في المجرى امره ان
وكان اى الاصطلاح خطأ لان موت كل منهما مضاف الى فعل واحد لثمة فله في نفسه
وهو المشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان النسبة الى نفسه لثمة مباح مطلقا في حق
ولو اعتبر لثمة نصف لثمة فيما اذا وقع في بئر في قاعة او قتل في ارض او مشيد في قاعة
في نفسه هو في البر وفعل واحد ولو كان باقيا لكتبه مقيد بشرط التسليم في حق
غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التكليف وفيه لا فرق والشافعي رحمه الله
ولو كان الاصطلاح غير انفسه اى لو اوجبت لثمة اتفاقا لان كلا منهما مات
بفعله وفعل الآخر فيعتبر نصف لثمة في نصف كذا اذا جرح كل منهما بنفسه
ولم يذكر في هذا لثمة وكذا في صورة الكهنة بل في ضمن دليل الخصم وهذا والى الكفا
اى يضمن نصف لثمة في التمدد على عاقلته كذا واحد وفي الخطا يبرأ لثمة كاملة على كذا في
خلا انه ذكر الخطا في وضع المسئلة في بيان قول الخصم ولو كان المصطران ان
يهدمهما لان الجنائز تعلقت برقبتهما دفعا وقد فاست لا يضمن لى
احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلته الحشر المقول فيما العبد في الخطا فبها عذرها

لغوات محل الواجبة فموت المملوك في حيث يشاء على ما قلناه لا أي كانت
كل من دفع أو أقره على المولى ما لا دفع فلا تدين ولا تأجيل في الأعيان وأما الفداء
فلا تدين له العبد فيكون في حكمه وإن لم يفتش شيئا حتى مات العبد بطريق المجنى عليه
محل صدقة كأمه وإن مات بعد اختيار الفداء لم يبرأ الحق من مدينته العبد إلى ذمة المولى
فإن قدر له حتى لم يبرأ فأنشأ في ذمة المولى فليس الجاني عن المولى فصار كأن لم يكن فوجب
بالثابت دفع أو الفداء وإن جنى جنتا بين دفعهما إلى المولى ما يقتضيهما من مدينته
على قدر الجانيين وفداء بأيهما لأن تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها
كالديون المتلاحقة لا يرى أن ملك المولى لم يمنع تعلق الجانيين بحق المجنى عليه الأول إلى
أن لا يمنع وإن كانوا جماعة يستعملون العبد المدفوع على وجه مخصص وفداء فداء
بجميع أموالهم لما ذكرنا تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وإن وجهه إلى
العبد الجاني وأقره أو اعتقد ودبره أو استولاهما أي الجاني الجانيته ولم يبرأ أي
بالجانيين ضمن الأقرار فموتهم من الأثر وإن كان المولى قبل هذه التصرفات
كان محنتا بدين الدفع والفداء والمأمور بمحو محلة الدفع بلا علم المولى بالجانيين أصرا
محنتا للأثر فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخييل بين الأقر والأكثر
فوجب الأقرار فداء فداء فأنه ينجس الأثر كما لو علق عتقه بفداء زيد ومبرور
تخيلا ففعل أو قال إن قلت زيد فأنشأ ففعل أو قال إن سميت زيدا فأنشأ ففعل
قال إن سميت لمسم فأنشأ ففعل غير الأثر لأنه يصير محنتا للفداء وحسب عتقه
تقدير وجود الجاني قطع عتقه بغيره ودفع اليه بقضاء أو لا فاعتقه ففسخا
منه فاعلم له بها فأنشأ اعتق له على أن قصده تصحيح الصلح لا إحقاقه لأن كان
على الجانيته وأيدت منها وإن لم يصدق به على سيده لأن الأثر لم يعتق وسرى ظهر
أن الجاني ليس له مال بل لقوة في كان دفع باطلا في العبد على سيده فيقتل الحق
أو يعفو له غير المولى بغير القتل والعفو لا يبرأ منه كأمه حتى ما ذم مدينون خطأ
فاعتق سيده بلا علم الجانيين الأقر من قيمته ومبرور بين ولوليه أي غيره
لولى الجانيته لا قلنا منها أو من القيمة في الأثر فإن السيد اعتق المأمور المدين
غيره المدين الأقر من قيمته ومبرور في الأثر اعتق العبد الجاني جانيته خطأ غير القيمة
وإذا أقر فكذا عند الاجتماع لعبد الجاني بينهما أي لو لا الاعتاق يدفع إلى الجانيته
ثم ينجح الدين ولدت ذمة مدينه ولدت لا يدفع منها الجانيته وبإلحاقها لأن دينها

في ذمتها

في ذمتها متعلق برقبته فيسرى إلى الولد والدفع للجانيته في ذمة المولى وأما بالإقرار
أثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرية يكون في الأموال المبررة لا الحقيقية عتقه بغير
محل الأقر من مولاه اعتقه فقتل له العبد المعتق وليت له أي المولى خطأ فلا شيء له
أي المولى لا يبرأ من مولاه اعتقه فقتل له فأنشأ لا يستحق على المولى دفع العبد
بالأثر وإنما يستحق الأثر على العاقلة لا تهر في صدق الأقر في حق نفسه فيسقط الدفع
والفداء ولا يصدق في ذمة عتقه الذي عليه لا ينجس قال قلت إنا نريد عتقه على خطأ
وقال زيد لم يبرأ صدق الأول لأن زيد يدين عتقه شيئا لو أقر به بغير الضمان إلا
على العاقلة لا تدين على عتقه الخطأ بعد العتق فلو أقر به بغير الضمان لأن الثابت
بالأقر لا يبرأ من العاقلة فزاده بقوله فقتل عتقه ما قلنا بعد ذلك من أن
عليه لا معناه الظاهر لغيره ولو الضمان على المولى بالأقر فموت المدين لم يبرأ
بالجانيته الذي تدين له بها مع أن قوله ليس محنتا على المولى وإن قال قطعت يده قبل
اعتاقها وقالت كان بعد صدق وكذا في غيره منها أي اعتق أمته ثم قال لها
قطعت يديك وأخذت منك هذا المال قبلا ما اعتقك وقالت بل بعد فاقول
لها لأن أقول الجاني الضمان غير الأقر البزاة وهي تنكر القول للمتكبر لا الجماع والغلبة
بغيره إذا قال ما معناه قبل الاعتاق أو أخذت اعتقه قبل القول له لأن الظاهر كونهما
حال الرق أم عبد المحجور أو مسمى صبيتا بقدر ما قبله فالدفع على أقله قال
لأن المباشرة للصبي المأمور فموت عتقه يرجعوا على العبد بعد عتقه لأن دفع الصبي
في هذه الموضع لكن قوله غير محجور المولى فيضمن بعد العتق لا على الصبي لأن مقتضى
وأما كان مأمور العبد المحجور أم صبيته أم مثله دفع السيد العبد القاتل أو فداء
في الخطأ بلا مرجع مالا لأن الأمر قول المحجور غير مبرور فلا يؤخذ به في المال بل يؤخذ
لقول المانع وهو حق المولى بالأقر من قيمته وفداء لا تدينه في دفع الزاوية
لا مضطر كذا الخبر في العمل أي دفع السيد القاتل أو فداء ثم يرجع على العبد ما قبل
من قيمته ومن فداءه إن كان العبد القاتل صغيرا لأن عمل الصغير كخطأ ولو كان
أقصر لا ينجري بين المولى والعبد فقتل من عمل الحرين كالمال أو فداء أحدهما أو كليهما
دفع نصفه إلى الآخر بغير يدينه عشر الأقر من قيمته مدين الرقبة بحكم القول
بينهم كذا وأحد بعد فداء عتقا انسان بطل عتقا وتبقى حق الآخر في نصفه قبل
أو دفع نصفه وأما الفداء فقد كان عشر العاقلة فأنشأ بطل عتقا في حق كل

من الباقيين في خمسة آلاف فلذا افراه بعشرة الاف ان شاء وان قتل الف رجل
اي احد الحرب خطأ او افرعوا او عفا احد ولى العمد فري بدينه لولي الخطا او تصفها
لامد ولى العمد الذي لم يعرف ان نصف الحق بطل بالصفوف في النصف وصار لولي
خمسة الاف ولم يطل من حق ولى الخطا وكان حقها في كل الاربعة عشرة الاف او دفع
اي الف رجل يعني ان سيد كان محجرا بين الفداء والدفع فان دفعه فحقها لولا
لثناه لولي الخطا ولله الذي لم يعرف من ولى العمد عولا عند جنيته فحقها
وليس الخطا بالكل وغير العمد بالنصف لان حقها في النصف وحقها في الكل فصار كل
نصف بينهما فصار حق ولى الخطا في سهمين وحق غير العمد في سهمين فيقسم بينهما اثلاثا
وارباعا مساوية عند ما ثلثا رباعا لولي الخطا وربعه لمد ولى العمد لان النصف
سلم لولي الخطا بلا منازعة واستوت منازعة الغريقين في النصف الاخر فنصف
يقسم ارباعا فحق العمد ما قسبها وعلى العمد بطل كل ما يوجب المال في حقها
المقتول لا يتبدل في هذه وهذا يعنى من ذنوبه وينفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه
عند الفراغ من اجرة المولى لا يستوجب على عبده شيئا فلا يخلو لورثته فيه
فصل في بيع العبد او فدية قيمته وان بلغت
اي قيمته ما ذبحه في عشرة الاف فله من اوجه وهي خمسة الاف من نقص من كل
منها عشرة اى عشرة ذراهم اشعارا بالخطا لانه من ارفع عن الجوع والعينين باثر
عبد الله عيانا ولو كانت القيمة اكثر من عشرة الاف من ابدل في العبد من غنة
الاف في الاثم وعند لولي في الشاقي وجب قيمة بالقمة ما بلغت وفي النقصية
اي قيمة كل منهما بالقمة ما بلغت فلو غصب عبدا قيمته ما سدد به له في يوم يولد
تلك القيمة وما قدر من ذنوبه من قيمته الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
لا تبدل الذر في يوم اي تلافيد الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
في الصحيح الا في رواية عن محمد بن جعفر قطع يد العبد خمسة الاف بعد قطع يد عبدا
فاعتق فري ابدان فري سيد فقط اي ان كان وارثا المعتق سيده فقط اقا
عند جنيته والى ولى وعند جلا لان القود وجب الموت مستندا الى وقت الجرح
فان اعتبر وقت الجرح فسيب لولا ان اعتبر وقت الموت فسيبها الوارث الى الابد
فيها السبيل استحقاق منع القود كمنها المستحق ولها ان يجرها الى سبب لا يتبع عند
تفريق من الحق والافلا اي وان لم يكن الوارث السيد فقط بل وله امر غيره لم يقد

بالانفاق

بالانفاق لان المعتبر كان وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك
الوارث او مولى السيد بها المقتول يمنع الحكم قال المولى لعبد له كذا جرح فسيبها
اي صار مستحيين من المولى واحد المختصيان قال الرضا هذا فان سبها لى المولى
وان قتلها جرحا جرحا فحقه قيمته عبدا والفرق ان البيان انشاء في حق المولى
فحق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان يشيع العتق بينهما وبطل الجرح في
محلة البيان فاعتبر انشاء في حقها وبعد الموت لم يبق محلة البيان فاعتبر انشاء
محضا واحدا ما جرح يمين فوجب قيمته عبدا وذنوبه ولو قتل كلا منهما جرحا فقيمة
العبد لا تالم تنيقن بقتل كل واحد ولو كان القاتلين يكره ذلك فعليهما قيمتهما
وفي حق عتق عبدا فري سيد ولذا قيمته لو امسك به اذ النقصان يعني
اذا فاقا جرحا عتق عبدا فان شاء مولاه دفعه لبيد واذا قيمته وان شاء امسكه
ولم ياجزا النقصان وقال لا يجزى بين الدفع والامساك مع اذ النقصان لان
لما كان معتبرا وفاقا وجاز يجزى المولى على اوجه المذكور كما في سائر الامور فان
جرحا في غير جرحا فاحشا تخير المالك بين دفعه لبيد وتضمينه النقصان والامساك
ان كانت معتبرة في ذنوبه فالامانة غير مبدية وفي الاطراف ايضا وهذا لو قطع
يد عبدا يوزن المولى بالدفع او الفداء ولو كان مالا محضا لوجب بيعه فيها ثم احكام
الامانة ان لا ينقسم الضمان على الجرح ولا يملك الجرحه واحكام المانية ان ينقسم
وتتملك فوقها على السهمين فظننا من الجرح **فصل**
اقرم بولام ولا يرد بذكر المكاتب في علمه في سابق من كتابه الجناية خطا لم يجر لاني
عليه وعلى واحد منهما ولو بعد العتق لان موجبا جناية الخطا منه على سيده واقرا
لا ينفذ عليه بعد انباتها بالبينة فري مولاه لا فداء الا بغيره والقيمة لما روى ان
عبد للرجل فوجع جناية المدة على مولاه وكان له مال من محض القضاية فحقها
قضا اجماعا ولا بد بالتدبير والامتنان وصار انما دفع الرقبة عند الجناية ومن
محت اذ المدة لا تملك لربها بجني قضا كما فعله بعد الجناية غير علمها وانما وجب الاكل
من قيمته في الارش لان الاصل وجب الدفع بالجناية وقد عذر دفع بسبب الجرح
فيجوز القيمة عليه فتمنع من المولى في اكثر القيمة ولا حق لولي الجناية في اكثر
من الارش ولا يثبت للقيار بين الاكثر في تحصيل الجرح فلاف الحق حيث يبين
والفداء ومنهما مختلف وان جنى المدين جناية لم يلزمه لا قيمة ولا حق تعاقبا لغيره

فيشارك في الجنايات الثانية والاولى في قيمته فيستحق الميراث في الاولى انما هو في الميراث
 من الاول مستثما لا في ميراثه في الدفوع ويبيع مولاه او في الاول او في قيمته ليس به
 اي يكون القضاء لا يخرج من ميراثه في الدفوع حتى يمد برضاها فان لم يسطر القيمة
 عن مولاه لا يثبت عليه سبب ميراثه وبالموت لا يسطر ذلك فلو لم يمد برضاها
 يبي في قيمته لان التدبير وصيته بوقته وقد سلمت له لا يمتنع موت سيدا
 للماتل فوجب عليه ميراثه بقبوله وقد عجز عنه فليس له بذلك وهي القيمة ولو قلنا
 قلنا لو لم يمد برضاها استغناء قيمته فقلنا ما الاول فظاهرا واما الثاني فلما ذكر من
 ان التدبير وصيته في غيبته بعد اقطاع سيدك يد فسر من قيمته اقطاعه
 سيدك في غيبته فسر عنده لم يمتنع لان النصف يوجب ميراثا ما غيبته في الغا
 باستثناء المقتصر والابن تيمناه عليه في الميراث لا في الميراث فلو لم يمتنع
 قيمته لقطع فوجب على الغاصب قيمته لقطع وفي الثانية لقطع المولى بدعيه
 بد الغاصب ما استمر له لا استبداد يد عليه ويرى الغاصب فيهما انما هو
 اليه من ميراثه في غيبته لم يمتنع فان المحجور لو اخذ ميراثه من غير يد يد
 غاصبه عنده مولاه ضمن قيمته لهما يعني اذا غصب ميراثا فحقه ميراثه في ميراثه
 فحقه ميراثه من المولى في الجنايات التي يكون بينهما نصفين لان موجب ميراثه للمدعي
 وان كثر ميراثه واحد فيجب على المولى ان يمد برضاها عن الدفوع بالمدعي السابق من غير يد
 مختارا للقضاء كما في الفرق اذا اعتقد بعد الجنايات من غير يد يملكها وانما كانت القيمة
 نصفين لا استواء في السبب يرجع بنصفها اي يرجع للمولى بنصفها ضمن قيمته للمدعي
 على الغاصب لا يمتنع من القيمة بالجنايات يضمنها بسببها عند الغاصب النصف الذي يملكه
 عنده فيرجع عليه بسبب قيمته من الغاصب فصار كأنه يمد بنصف الميراث في الميراث
 بسببها عند الغاصب كذا في قوله في الاول اي دفع المولى نصف القيمة لمدعيه من
 الى الجنايات الاولى عند الجنايات حثيفه في ميراثها لهما وقال محمد بن الحسن
 البلان الذي يرجع بالمولى الى الغاصب فصار ميراثه في الجنايات الاولى لا يمتنع
 بسببها فلا يدفع اليه لانه لم يمتنع البلان في ملكه ولم يمد له في الاول في حثيفه
 لا يمتنع حتى يمد له من ميراثه فستحق لهما وانما يتفق اعتبار من حثيفه في الاول
 مستثما من ميراثه في ميراثه لانه لم يمتنع من ميراثه فستحق لهما حتى يمد له في
 خطأ من غصبه على ميراثه لا يرجع المولى الى الجنايات التي كانت في يد المولى والمقتصر

يؤخذ بافعال حتى لو ثبت الغصب بالقيمة
 يباع فيه دون اقرار حتى لو اقر بالبيع

يعني اذا

يعني اذا جنى عند غاصبه من مولاه او بالمدعي كذا في الفرق بينهما ان المولى يمد
 نفسه في ميراثه لمدعيه فان دفع الميراث يرجع بنصف قيمته على الغاصب لانه لم يمتنع
 وعندهما لا يملك بل يمد له في الاول ولا يمد له في الاول في الفصل الاول على الغا
 وفي الثاني لا يمد له غصب ميراثه في حثيفه يعني في حثيفه ميراثه في حثيفه
 ثم رده على مولاه ثم غصبه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 لا يمتنع من ميراثه لانه لم يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 على الغاصب لان الجنايات التي كانت في يد المولى كذا في الفرق بينهما ان المولى يمد
 بالمدعي خلاف ذلك لانه لم يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 بسببها في يد الغاصب ودفع المولى نصفها اي نصف القيمة لمدعيه من الغاصب
 الى الاول اي الى الجنايات الاولى لا يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 واما المستقص فانه لم يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 الى الجنايات الاولى على الغاصب لان مستحق هذا النصف ثانيا بسببها في حثيفه ميراثه
 فيرجع به عليه ويسلم له ذلك ولا يمد له في الجنايات الاولى لا يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه
 الى الجنايات الثانية لانه لم يمتنع من ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 واما المولى في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 للجنايات ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 او نهش حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 والمساخي لم يمد له في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 بل انما في الاول في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 يطلب في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 ومحمد بن يعقوب بن ابي اسحق في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 وقد قتل الميراث في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 ويروى في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه
 الا في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه في حثيفه ميراثه

باب القسام

عطف على غير وجهه وجاز الفصل اي كثر البين سواء كان معبراً عن اوله او نصفه
لا يلزم ان يكون له اول او اخر وان هو المصنف وسقط القسامه والى ذلك انما عطف على اهلها
اي كثر او على بعضهم على او خطأ ولا يثبت له حلف لئلا يجل ذلك الميت عن اهلها
اي اهل المحلة لما روي عن بعض اهل البيت صلى الله عليه وسلم ان اهل البيت هذا قتل
وصدقوا على اهل البيت فاما الذي في خبره عنكم فثبتوا اليه ان مثل هذه الحاله وقعت في
البيت فانزل الله تعالى على موسى ان كنت نبيا فاسئل الله مثل ذلك فثبت على النبي
عليه السلام ان الله تعالى انزل ان اخبرنا عنكم خبره بطل فحلفوا بالله ان لا يأتوا
فان لا يأتوا من الذين قالوا له فثبت فينا ما كنا موراى او في حينا من الاولين
لأن خيارهم بين الحسنين الى الاولى لأن اليهم حقها وانما انما من بيتهم
بالقتل وهم العصفرة والبيان اهل المحلة لأن خبرهم عن اهل البيت
البلغ فيظهر انما قالوا كثر منهم بالله ما قلنت ولا علمت فالتا لا الاولى اي لا حلف
على المقبول بالقرينة واما الثاني فان كان هناك فثبت استحقاقه الاولى
خمس من بيتهم فان لم يبقوا يقضوا بالدين على المدعى على ما كانت له دعوى وطأ فيقول
يقضوا بالقول اذا كان المدعى في المدعى على اهل البيت حلف المدعى عليهم فان لم يبقوا
تأكلوا ولا يبقوا عليهم وان كانوا فعليه المقضا في قول والدين في قول والثالث الذي ذكره
في بيتهم فيقع في القتل صدق المدعى بان يكون هناك علامة القتل على احد بيتهم
او ظاهره من حيث يثبت من عدوه ظاهرة او شماعة عدل او جماعة غير عدول اهل
قتلوه وان لم يثبت له الظاهر حلف اهل المحلة لئلا ياتي به من اهل البيت فيقول
لاني اياه فثبت من حيث هو قتلوه وان لم يثبت له الظاهر في اهل البيت
فان الظاهر من حيث المدعى عند قيام اللوث وقول العهد فيكون اهل البيت في هذه
الحال نوع من القضاة من قوتهم تسقط بها فلهذا اوجب الدين في الجدير ولنا
قوله في الصلوة والصلوة لا يثبت على المدعى واليمين على المدعى عليه وروى الحسين بن
انصاف في كتابه ان اهل البيت باليهود بالقسامه وجعل الدين عليهم كوجود القتل
ولان اهل البيت ليس تحت استحقاق قتل كيف يكون تحت استحقاق قتل
عندنا يظهر القتل تحت خبر عن اهل البيت فيقول في القضاة من اهل البيت وجازية
على اقساضه على بعض اهلها اهل المحلة بالدين او جود القتل بينهم وروى
انصاف في كتابه ان اهل البيت بالقسامه وكانوا عن اهل البيت وان ادعى وليه القتل

المسمى

على احد من غير شرط القسامه نعم يعرف اذا ادعى ولي القتل القتل على من غير
اهل المحلة كان ذلك ابرأ منه لا عمل المحلة حتى لا تسبح دعواه بعد ذلك عليه وانما
اي ان ادعى على واحد منهم بعينه لا يبطال القسامه والدين اهلها وعن ابي جعفر عليه السلام
في رواية يكون ذلك ابرأ منه لا عمل المحلة كذا في الحاشية وان لم يوجب اهل المحلة في
اي المحلة كذا في الحلف عليهم الى ان يتم اي الحشون ومن كل منهم حلف على الحلف
واجب بطلان الامر والدين وحلف اهل البيت وبين الذين خلا في النكول في الاموال الحلف
فيما يدعى صاحبه وهذا لا يسقط بطل المدعى وهنا لا يسقط بطل الدين وحلف
قال قتادة يرد حلف بالله ما قلنت وما عرفت فان لا غير زيد لا يرد اسقاط الخصم
عن نفسه بقوله فلا يقبل حلف على اذكر لا نكلا اقربا لقصاص مستثنى عن اهل البيت
مكروه سواء يحلف عليه ولا قسامه على صبي ومجنون لانها ليس اهل القتل انما هي
واليمين قولهم لا وعبد الله كذا اهل النصف واليمين على اهلها ولا قسامه والدين
على احد من بيتهم لا يرد في خروج من بيتهم او في قوله او ذكره لا يرد في قوله لا يرد
من بيتهم يستدل على كونه قتل وهو اذكر في قوله لا يرد في قوله لا يرد
خروج من بيتهم الموضع عاده فلا فعل اصلا وما في حلفه كذا كبر اي اذا وجد خطا في الحلق
اشد الا ان المذكورة فهو كذا كبر في الحكم المذكور لأن الظاهر ان اهل البيت ينفصل
عن بيتهم سواء اذنت عليها فتبطل قتلها على اقلها اقل بيتهم اي دين القتل اهل المحلة
لا تنفي به فصار كذا في قوله كذا لو قلنا او كبرها فان اجمعوا الى اهل البيت
وان اكتبتموا لا نكلا في ايدى من ذكره ان يلى هو بيتهم وبيتهم على اقلها
لأن قتل واحد من بيتهم يثبت على اهل البيت صلي الله عليه وسلم فان تسبح بينهم فوجدوا في
القرينين اقر ففرض عليهم القسامه والدين وروى عن بعض من قالوا ان استويا
اي القرينان والقبيلتان فليهما ان كان اي قتل في موضع تسبح من القضاة لا يثبت
في الصلوة الاولى واهل بيتهم في الثانية لا نكلا ان كان يثبت ببلغ القضاة بطلان
فيهم كثر النصرة وقد قصروا اذا كان في موضع لا يثبت القضاة لا يثبت ببلغ القضاة
الى انفسهم فلا يصلحوا فان اهل بيتهم وجد على قتل في اهل بيتهم القسامه والدين
اذا ثبت انها لا تحتج لان الدين في حفظ المالك الخاص الى المالك والدين على
لان نصرة وقوتهم وهذا اذا كان له عاقلة ولا فعليه كما هو في الدين
حتى لو كان لا يبدى عاقلة ولا نفسه ولو وجد قتل في اهل بيتهم عاقلة وروى

عند جنيته فلهذا ان الذراع والظفر والقليل من الشعر فالدابة على عاقلة من عند الله تعالى
لا شيء فيه وبه يفتى لما قالوا ان الدابة في مال ظفر القنبل فيصالحا بقتل نفسه وكان
هدرا وان كانت الدابة لورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يلج عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن
الايجاب على لورثة اللورثة انفسا من على اهل الخطر اي على اصحاب الدابة القديمة الذين
كانوا على كواحين في الامار السبلق وقسمها بين اثنين بخط خطبة لغير انصبا
لا مع السكان ولا يذلل السكان يعني المستاجر والمستهير مع المالك في العاقلة
عند جنيته ومجروا قال ابو حنيفة على جميعا لان ولا يذلل المستجير يكون المستجير
بالمالك لا يروان النبي عليه الصلوة والسلام جعل القسامة والدية على اليهودي واذا كان كائنا
فيهما ان المالك هو المختص بضره البقرة لا السكان واهل شجر مبرورين على المالك
ولا المستجير عند ما ايضا وقال ابو حنيفة كلهم مشتركون لان وجوب ترك الحفظ
منهم ولا يثبت الحفظ وهو المالك وقد سئلوا فيه ولما ان صاحب الخطر المختص بضره
وهو المستجير لا المستر وقيل ان المستر في الدابة والقياس حفظ المصلحة فكان
هو المختص بقتل الدابة لا المستر وقيل انما ايجاب ابو حنيفة به هذا بناء على
بناهم على اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطر في كل شيء يوجبون بضره المالك ولا يوجبون
المسترون في ذلك فانه باع كلهم يعني ان يوجب بضره اهل الخطر فذلك الحكم للمستترين
اتباع اهل الخطر فابقى شئ من الاصل يكون الحكم له دون الشئ وان لم يبق بل باع كلهم
فعلى المستر ان يقاتل في قول من يقاتلهم عندهما او يراهم عنده فانتقلت عند الله
وخلصت عنده لم يوجب قتل المستر في كل شيء يوجب بضره المالك بانه كان يضرها اهل
وعشرها اهلها وفيها الاخر اي على الرقعة لا يضره ولا انصبا لا استواء صاحب الخطر
في الحفظ والتقصير وان يمتد له ولا يضره حتى يجرى فيها قتل على اهل الدابة عاقلة
البايع وفي البيع يبيح على عاقلة الذئب عند الجنيته من عند الله ان لا يكون في خيار
فعلى عاقلة المستر ان كان فعلى عاقلة من يبيع له الدابة لو كان الخيار للبايع والمستر
فانه يبيع الدابة للمالك وان وجد القليل في العاقلة القسامة والدية على من يبيعها
والملاحة من المالك وغيره فيه فواء وكذا العجالة وفي مسجد مملوكة شارعا اى شارع الحلة
اخر من الشارع الاعظم كما ياتي على اهلها لا تهم اهل الناس بالندب فيه في موقوف
على المالك وفي غيره اى غير المملوك والشارع الاعظم والنجس والجامع لا قسامة لان المقصود
بها تقيت القنبل والاشجار في حق القامة والدية على بيت المال لان القنبل والغنم

ينقسم

ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريقه فخر وهو ما يخفق به واحد او اكثر ويكون له من الاثر
كأنه في وقت الرأفة المستطيلة والآخر طريقه عام وهو لا يخفق به واحد او اكثر ويكون
مدخله مخرج ويبنى هذا الشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون
فيكثره في اهل المحلة وقد يكون في غيرهم ايضا وهذا ما قال في الشارع وفي مسجد على
كالوعد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون في جميع الطوائف في
كالطريق الواسعة في الأسواق وفاق البلدان وهذا ما قال في العاقلة ومن وجب
والشارع الاعظم فلا قسامة فيه كذا يروى عن اهل هذا المقام حتى يندفع اليه من الاول
وفي قولهم انفقوا بالدية واجلوا عن قتل اى نفقوا فظهر في موضع اجتماعهم على اهل المحلة
لا حفظ المحلة من ذلك واجب عليهم ولا المبرورين من بشار جمل المقتضا من الدابة
ان يدعى الولى على القوم وعلى بعض من يراى على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى تضمنت
برأهم عن القسامة وعلى القوم حتى يقيموا البينة او تجرد الدعوى لا يثبت حتى لا يكون سقط
عن اهل المحلة لان قتلهم على نفسه وجد قتلهم في بنية لا عارة بغيرها معنى القوم على اهل
سمع الصوت اى في غيرهم وهو ليس بحد واحد ولا ملك كما افترس مثلا بخلاف في التمر الذي
الشعنة لا يخصها اهلها اياها مبدءهم عليه فيكون القسامة والدية على قول القاية
او جاء بمرئيس على طلاقه فسد لا تارة كان بهذه الحالة لا يثبت القوم من غير
بالقصير ولو كان اقليل بحيث ما يشاطر على اقرى القرى من ذلك الموضع على التفسير
للقربى ولو كان اقرى من قريتين على ارباب معلومة فعليه ان يقرى الناس بالندب فيها
ولو كانت موقوفة على مسجد فكا مسجد اى كان الوعد في المسجد وقد من وجوبه
في مسجد في فلاة غير مملوكة في الجيزة انفسا على كنيها وفي خارجها ان كانا
اى ما كنوا خارجا فبابل فعلى قبيلة وجد اقليل فيها او بين قبيلتين كان كما
بين القرى بين وقد مر بيان وان تزلوا حلة مختلفين فعلى اهل المسجد كلهم ان يقرى
تزلوا حلة صارتا لا تكثر كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب ان يقرى
خارج الجيزة عليهم ولو كانت الارض التي تزل فيها المسجد مملوكة فعلى المالك اى انفسا
والندب بالاجماع لا تهم كان ولا يراى من المالك في القسامة والدية جرح في وقتل
الى اهل الدابة في اقرى القرى انفسا القسامة والدية على الخيالة لا يوجب الا اذا اصاب
الموت صار قلة ولهذا لا يثبتان فلا اى المالك صاحب فراش ولا يوجب جرح يوجب
فعله اى اهل الدابة من اهلها فاما ما يثبت من الجاهل في قول ابو حنيفة وعمر بن الخطاب في الجنيته

يسقط

كتاب الديق

لا ينفق منها سبيل كمال الجبايات وتوايها وهو مملوك فتمت من ان قصد ان يخرجه لقدر
عليه لان في الجبايات ما ليس له من المال من كماله وانما تملوه واختلاف في الضال قبل
اخره افضل اجزاء لا لا صال لضياع وقيل تركه افضل لان التبرع مكانه في القلة
وان عرفنا الواجب بيت مولاه فالأولى ان يوصله اليه في اي الاخر باي الديق
الى نقاضه فحسبه تعديلا لولا انه لا يوافق من الاياق ثانيا ولهذا لا يوجبه وان كان
منفعة من فوق عليه من بيت المال وتجعلها رزقا على الكفاية فهاذ منه اذا طار
من غنى في باع ولا ينجس لئلا لا يستحق التعريف ولا يابى وان كان له منفعة
وانفق عليه من بيت مولاه في اذ جاء واقام له بيتا ثم لو قيل على القاضى
وقيل على من ينصير القاضى لفظ الاول بوقوعها خليفه القاضى او من ينصير
بالصداخر من ماله بوجوب من الوجوه في دفعه اليه في دفعه اليه كغيره في الزيادة
الاختياط وقيل لا يكون الترفع بعد الاثبات وانما لم يعط على القاضى لئلا يثبت
واقراى العبد ان يعبث او وصف المولى علامته وجعلته هذا لقاضى كغيره
وان تكرر المولى لابقا محققا اذا جاز من مختلف بالتمهات بوقوعه في القاضى كغيره
اي على المولى بغير القاضى وان علم كان لا يتضرر المولى بكرة التفرقة فملك
منه وانفق عليه في الديق سنائى لمن دفعه الباقي اليه في المولى ان ثبت انه
بالبيته او بين الخليفة والعلامة وليس له في المولى فسخه في دفعه القاضى في دفعه
بالمشتر كحكمه لا ينقض وان علم المولى ان كان كاتبا وقره لم يصدق على نفسه في
في شئ من المولى ولو لم يصدق في الاثبات في اربعين يوما اليه في الديق الى
سواء كان الديق عبدا محجورا او مائتة او مديرا او لم ولد لا فمملوك فمخلص
احياء الما لئلا يمتنع هذا الوجه في المالكين لانا حق ملكا لا يمتنع مملوك براكما
من هذه السيرة اكثر متعلق بالمحصل في بؤره وما وان لم يرد لها او كان كانت قيمته
اقل من ان شهدنا خذ للرد وان لم يرد فلا شئ له كسباى ولو لم يرد اقل
منها اي حق السفر بقسطه في غنا ببلان المعوض يعرض على المعوض ضرورة المقابلة
وفي الاخرى ان المديون او المولى اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جمل له في الديق
يتوقى وتكون حرة ولا يملك في الخروكا المديون خرج من الملك وان لم يخرج فملاكه

لا ينفق

لا ينفق مديون اذا اعتاق لا ينجى عندهما وعند مكاتب ولا يملك في المكاتب كسباى
فان شهدنا في الديق بانه اخذ لقره الى مولاه وابق من ماله بغيره لانا ما نرى
ولم ينفق في الاول من لم ينفق في الديق بانه اخذ لقره الى مولاه وابق من ماله بغيره
لم ينفق الى مولاه وانما في الثاني فلا يتكبر الا شهادته غاصب هذا عند ما وانما عند
فلا ينفق ويستحق الجمل اذ اقره لان الاشهاد عند ليس شرط فيه وفي القطة لا جمل
بغيره المكاتب انما ليس مملوك يد او على المدين جمل الكرم لان وجوب الجمل للولد لا صا
ما لئلا يعبث وما لئلا ينجى المدين في وجوب الرهن ثبوت بدلا مستيقا للمدين في الماله
فكان اولا علامته في جمل الجمل عليه وان رد جمل الكرم اذ الرهن لا يبطل المدين
اذا كانت قيمته من الدين او اقل منه وفي اكثر قدر الدين عليه والباقي على الرهن فان
حقه بقدر المدين في جمل الكرم في الديق والتخلص عن الجبايات بالقدر فان على المدين في الديق
المعوض في جمل الكرم مديونا فعلى الديق المولى ان يختار القضاة اي قضاة ماله على العبد
من الدين وان في القضاة بيع العبد فبدا بالجمل الى اخذ صاحبه الجمل لئلا يثبت
للقره لان مؤنة المالك فحسبه على يستقر المالك لئلا وان كان العبد جانيا فعلى المولى
في القضاة اي الجمل على المولى ان يختار القضاة لئلا يثبت عن الجبايات باختيار القضاة في
ان الزاوي لا يثبت في الجبايات في الديق اي الجمل على المولى ان يختار القضاة لئلا يثبت
عليه لئلا ينجى المدين وان كان العبد مديونا فعلى المولى ان يختار القضاة لئلا يثبت
لان المالك المولى لئلا ينجى المدين في الديق بانه اخذ لقره الى مولاه وابق من ماله بغيره
عند الواجب بالقره وان كان العبد مديونا فعلى المولى ان يختار القضاة لئلا يثبت
لان تديريه واجب عليه فلا يستحق الاجرة بابق بعد البيع وقبل القبض غير المشتري
اي فالمشتري مخير ان شاء صبر حتى يبيع الديق او يرفع الامر الى القاضى لئلا يثبت
العقد كغيره في السباى عن التسلية في الكاف في الباقي في الديق في الديق

لا ينفق

كتاب المفقود

هو ان من فقدت الشئ غاب عن المالك فادى هو مفقود واصطلاحه ما غاب عن المالك
في اي موضع هو ولم يسمع خبره اى هو لم يسمع خبره في اي موضع هو ولم يسمع خبره
لكنه غاب عن المالك في اي موضع هو ولم يسمع خبره في اي موضع هو ولم يسمع خبره
ما للحيوة والقسم بعد المات ولا ينفق الجمل لئلا يثبت في الديق في الديق

لا ينفق

من بعضهما كما كان في زمان الناس ويحفظ ما لم يبيع ما يخاف فسادا ^{لأن القاضى}
ناظر الكرامة عن النظر لنفسه كما نصيب المجهول والمفقود كذلك وفي نصيب المظنون
نظر له فانه بعض غايته والدين الذي اقرب من غيره ^{لأنه من المظنون} ويحفظ ويحفظ
دين وجب بغيره لأننا نصيب في حقوقه ولا يخاصم في الدين الذي تولاه المفقود ولا في
نصيبه في عقار وعرض في يد آخر لا يخاصم مالك ولا ناي عنه بل هو وكيل القبط من جهة
القاضي ولنا يملك الخصم بلا خلاف ولنا الخلاف في الوكيل القبط من جهة مالك
فان ادعى احد المفقود مقام الحقوق المتيقن الى دعواه ولم يقبل من بيتته ولم يكن
وكيل القاضى ولا احد من المظنون خصما وان رأى القاضى سماع البينة ومكره ذلك لم ينفذ
مكره لأن الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزيلعي وينفق على اقربها بالولاية كونه ^{لأنه}
وعندهما من في البينات الاصل ان كل من يحق النفي في المفقود والمضيق
بلا قضاء القاضى ينفق عليه من المظنون غيبته لأن القضاء مع يكون انما يكون
في حق المظنون لا بالقضاء لا ينفق عليه من المظنون لأن النفي مع جيل القضاء والقضاء على
اليمين لا يعرف بين يديها اي من المفقود وعندهما من في البينات انها من المظنون
بأقرب البيان ولو لم يرجع من بين وعندهما ان المظنون ارجح من بين يعرف بينهما وتعد
عنه الوفاة ثم ترجع ان ساءت ميت عطف على في حق غيره فلا يرتفع
ولا يستحق ما اوجبه الامانة الموصى به بوقف فسطح المظنون وهو موصى الى ميت
اقرب من ساءت اخلف في قدر من حيوة وعظم المظنون ما ذكره من انما كان المظنون
الى من فسطح بغير في الشئ الرجوع الى المظنون كغير المتلفات وهو من المظنون
بعكرك فانه ما روي من ان الحكم الشرعي على الظاهر انما هو اعتبار اقرانه في بلد
لأن النفي عن حال الاقران في كل البلد من خارج عن المكان وقال الزيلعي
المختار ان يفتى الى رأى الامام لا يفتى بغيره باختلاف البلدان وكذا عليه الظن في خلاف
باختلاف الاماكن فان الملك العظيم اذا انقطع خير يغلب على الظن في الذي مدته انما
لا سيما اذا دخل مكره ولم يكن اختيار الناس في مدته لا اختلاف المظنون في معنى
نقد المظنون فان لم يزل في قبلة اقرانه بما في ذلك القسط الموقوف وجوب اي
بعدم في اقرانه مكره في حق ما لم يوجبه الميت المظنون معلق بما الذي ذكره في حق
ما الذي في دينه ونحوه تصدق حقيقة او كما يوجب المظنون في عينه من انما كان في
المظنون بغير المظنون وعندهما من المظنون من يدينه ولا يدينه ما في المظنون

وقال

في مال غيره عطف على في الذي مكره في حق ما غيره من بين فقد عطف على الذي
ذلك المظنون ما كانا ان لا غير لا تكان ميتة والميت لا يملك ما لا يدينه ما وقف على
من يدينه مكره وعندهما من المظنون انما هو هذا المال الموقوف الى الدين وذلك
في الاصول ان الاستصواب هو ظاهر الحال جهة افضة لا مثبتة فالمفقود قبل المظنون
حق فلا يرتفع الا الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل المظنون وعندهما من المظنون انما
حيا فيصير جهة دفع ان يرتفع في غير ميت لأن الظاهر لا يصح للمظنون ان يرتفع
من المظنون وما وقف المفقود الى من يرتفع مكره وعندهما من المظنون انما هو في حق المظنون
والمظنون وعندهما من المظنون انما هو في حق المظنون

كتاب اللقط

وهو لغة ما يلقط اي يرفع من الارض فصيل من فصول ثم غلب على المصطفى المنعوف
باعتباره كذا في الملقط وشرا مولود طر له ولد فامل المولد لوفاء من المظنون
تدبر فعدان المظنون فلا يكون يوجد في المظنون ان فيه اظها المظنون على ذلك
وهو من فضل الاعمال ^{وهو} وجب حيف فلا يكون يوجد في مظنة ونحو المظنون
كمن رأى عي يقع في البشر ونحوه تجر عليه حفظه عن الوقوع وهو من كفاية حصول
بالبعض وهو من المظنون فعدان الاصل في المظنون كمن اولى في المظنون
ولأن الاصل في المظنون الاسلام ايضا المظنون ثم انظر في المظنون ان كان في المظنون
لا فاذ لم يوجبه ولم منها لا يعرف له المظنون وجبنا ميتة في بيت المال والمظنون
لأن المظنون الغنم انفاق الملقط عليه يجمع لا يكون دينا عليه اي اللقط ولأن المظنون
اي الملقط القاضى بى بالانفاق في الاصح الا ان يقول على ان يكون دينا عليه
في يكون دينا على اللقط يرجع بالملقط عليه لأن للقاضى ولا يدينه على انما في الاصح
لأن مجرى المظنون بالانفاق عليه يكون في الرجوع على اللقط فيما ذكره المظنون
دينا على شخص بامر فانه يرجع عليه في الاصح لا يرجع الا اذا صح بما ذكره المظنون
قد يكون الميت في المظنون فلا يرجع عليه الا انما في الملقط الا انفاق كذا في اي
بقول القاضى على ان يكون دينا عليه فكذا يلى اللقط للملقط لا يرجع الا ببيته
الخلاف المظنون في المظنون على المظنون حيث يصدق في الانفاق المتعارف والمظنون
اي الملقط ان ينفق عليه وسال القاضى ان يضمن منه فادى القاضى لا يقبل

اي القبط الالبينية على كونها قبطا لا تنتم لاصنام لان يكون وان اوجع من
نقطة واحدا في هذه الحيلة ليدفع النقص عن نفسه وان اقامها قبلها انما هي
بلا خصم واضر بعدها اي بعد البينة الاولى قبول ان علمه في اي عجز الملقط فان
اي بعد اقبل ان وضعها في القاض عند اخر طلبها ولا هو اي القاض في غير القاض
لا يوضع من اقله ليعبر في الاخذ وان دعاه في اخر ليس له الاخذ من سقاطه
وتسبب ثبت من ادعاء وان كان للمدعي رجلين فيكون ذلك كما في الجارية المستركة
او ثبت من يصف منها اي اولى المدعيين علامتها فانه يكون ذلك الموصوف
او اذا شرج عطف على رجلين اي لو كان للمدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ذلك
ان صدقها اي زوجها او بنته على ان اولها او كان المدعي امرأتين فبجنت كل
على ان اولها فانه يكون ذلك لها او عبدا اي لو كان للمدعي عبدا ثبتت نسبته في حقه
لان الاصل في ذلك الاسلاف الحرة او متساوية ثبتت نسبته فيكون مسلما ان لم يكن في غير
مقر الا من بين بل في مصر من المسلمين او في غيرهم في امر او موضع في كذا من بلون وفيها
ان كان قبلي مقر في بيتين او في قرية مقر في اهل الذمة او بيتا او كنيسة او ساحة
من اهل الولاية او في بيتها اي القبط اعتبار الظاهر صرف اي الملقط في ذلك المال
اي الملقط في اموال القاض لانها اضرار وكفا في ولا يتصرف في ذلك فيكون
لان الملقط ظاهر ولا يلائم لا اتفاق عليه الملقط في بعض جهات اي او القبط لا تنفع
مض في بعض جهات شاء ذكره قاضان وسليمة في حرة لا تنفع في بعض وعطف خا لا
ان كاهنه انتفاء سبب البينة من القارة والمالك والحقبة ولا تصرف في ذلك لان
ولا يلائم في التميز اي هو يحصل ان الرأى الكامل في الشفعة الواو والموجود في كل منها
احدهما ولا اجازة لا تملك اتلاف منافعها سبب البينة في الاتم فانها تملكها
في كتاب الكراهية في الامح اختار عما قيل في اجازة لا تنفع في الايدي لا قول
مذاهب الجاهل القسيرة ولا ان عتقت فان هذا هو ذلك بيمين كذا في الخاتمة والمالك

كتاب اللفظ

وهو اللفظ في المعنى لكن غلب استعمال القبط في الادق واللفظة في غير ذلك
لغتها اصحابا لان ذلك تركها من ايصا اليها بدقائمه فيكمها على انهما فوضيحا
لغتها في سبيلها ايضا الحق الى المستحق ولهذا لا لو اوجب القاض في الضمان

فان شهد

فان شهد عليه بان ادخله ليرد على صاحبه وعرف في مكان وجد فيه وفي الجاهل بان
يتاخر في وجد لفظه لا اذى في اكلها فليأتها كذا وليصغرها لا يرها عليه ان يملك ان
صاحبها لا يطلبها او انها يفسد ان يفسد بعد هذا كما لا طهر المذبح الاكل في بعض النما كانت البينة
عند قتلها هلك بلا تباين من قبل او كثرنا واخذت من الحلال والحرام وعند قتلها
الحرم الى ان ينجى صاحبها فينتفع اي لا يرفع بها اي باللفظة لو فقيرا او لا تصدق بها
على فقير ولو على اهل الذمة والامهات الفقراء وغيرهم من الاولاد والاولاد الفقراء
فان وجد صاحبها وبانها اي تصدق فله حصة في المولى او اخذها من الفقير لو كانت في بعض
الاخذ والفقير لا يرجع بينهما يعني في الاخذ لا يرجع على الفقير وان كان الفقير لا يرجع على الاخذ
وان لم يشهد عطف على قول فان شهد فان قرأ الملقط باخذها لنفسه فافا ان كذا
لا تتردد وان تصادق اي الملقط والصادق على اخذها لصاحبها لم يضره وفا لا تصادق
حجة في حقها وصار كما ثبتت وان خلتا بان قال الملقط اخذها لك وقال لصاحبها انك
عندك حقيقتهما لا عند الجاهل فبطل بل القول في انما اخذ للرد وان لم يجد من يشهد
وبعد كذا في خوف من اخذ الظالمها ما قالوا لم يضر ذكره الزاوي كذا البينة في الحكم
وانفق الملقط عليها اي البينة بلا ادق القاض يرفع ويأخذ من مدين على صاحبها فان نقص
من الملقط بغير اقامته او اقامته القاض في النفع اي ينتفع به بالامارة كالفرد في الجاهل
وانفق عليها منها بيمين او ثلثت بعد ما يقع عنه ان المالك او كذا في بعض النما في بعض
بلا ان الرأى في القارة في المداينة والكافي في هذا المقام وكذا في بعض النما في بعض
وبعد في الجاهل في المداينة في حرة قالوا لا يجوز اجارة الذوق لانهما لا يوافقون
ولا لا يرفع في الجاهل كاشاة ونحوه اذ في القاض لا يوافق عليها ونحو الرجوع على صاحبها
انما هو ان الاتفاق هو الاصل ولا امر ليدل به بيمين او حفظ منها لان النقص المداينة
والمنفق جسيما اي منع البينة صاحبها لاخذ نفقتها لان يقاتلها الى اذ في الشفعة فضايرة
استفاد المالك فان ذلك بعد بيمينت انت في معنى القرض فذلك باحد بيمينت قبله الا
لهما ما اخذ من الرأى في اختيار الجاهل بيمينت عليها علامتها في الرفع لقول الجاهل فان صاحبها
وعرفتها وعرفها فانها وهذا الامر لا يباين من وجوب النفع اقامتها بيمينت عملا بالمشرع
على البينة لا يثبت للمدعي ولا يثبت له في الجاهل كذا في بعض النما في بعض النما في بعض
نحو ان البينة لا يثبت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت
وبعد في المداينة ان كان البينة بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت بيمينت

العين ب

العبد بن اوتوبين فاصبح العبد يقول لصديقه وان هذا البيع لا يملكه البائع بل المصنف ابتداء
وان لا ينجح في قول منشاوه العبد عن ادا العبد في فان تسمية عبارة للشيء
وهو البائع في قول منشاوه العبد عن ادا العبد في فان تسمية عبارة للشيء
مجرد قول المشتري واستمر به لا يملكه العبد بل يملكه البائع وحده فيقول
تعيين البائع عليه وهو سبب اذ لما كان المال فظهر عن رضى البائع بالمصنف ابتداء ولهذا
او هو قول المشتري هذا بكذا او يستدل على ان القبول لا يبطل بالاشارة
وقد اطلق الابدان المجلس جامع للشفقات كما في كتاب الشفاعة فاذا عرفت ان المصنف
واحد فلا يمتنع ان يمتنع او لا يمتنع للعرض حقيقة للبائع والمالك في المجلس
على ان ذلك بل يوجب الاشارة فيها على اذن المجلس طام انما يمتنع على المالك في المجلس
والقول في كتابه انما على الرجوع في المجلس والكتاب انما في كتابه انما على الرجوع في المجلس
لما بعد فقد يمتنع عدي فلا يملكه اذ قال الرسول بعثت هذا من فلا انما يمتنع في كتابه
واخره فوصل كتابه الى المكتوب اليه واخره الرسول الى المكتوب اليه فليس يوجب الكتاب
والرسم انما يمتنع به لا يوجب به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
معتبر في كتابه فكل ما يملكه المالك في المجلس على ان يملكه المالك في المجلس
بالكتاب ويطلب الاشارة في القبول بالرجوع اى رجوع المالك في المجلس بالرجوع
حق ان يمتنع به من انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
بالحق انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
البائع في حق التملك المشتري لا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
رفع الزكوة قبل الجواز الى التمسك فان المالك لا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
حق المالك في التملك المشتري لا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
بقيا من انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
بأنها انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
وربما انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
بالاشارة لا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
ما لم يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
حق التملك في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
حق التملك في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه

لزم

سواء مع كونه كذا فانه حسن ان يقال انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
بأنها انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
ولو في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
وصحة وقوع الملك المشتري والقول بالخيار فيصير وهو في المجلس بوجوه التجارة
محمول على خيار القبول الذي يوجب له المصنف اذ في المجلس فانه يمتنع به في كتابه
او يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
لما في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
موقوف واطلاق اسم المشتري بعينه عليها في الاول مما يمتنع به في كتابه
كان في انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
ولو انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
ولا ما بعدها او يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
على نفي القول بان يقول احد ما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
فان قيل المتفرق يكون بعد اجتماع وهو لا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
وهذا يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
والمراد في الاول جعل في المكتبة متيقا ابتداء وفي الثاني جعل في المكتبة متيقا ابتداء
وكفى في صحة البيع الاشارة في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه
وعن طر وحقها عندها فان الاشارة في كتابه انما يمتنع به في كتابه
فانما كفت الاشارة لكونها بالبيع طرق التعريف فلا يحتاج الى بيان العبد والمصنف لا يمتنع به
معرفة المصنف في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
اى يحتاج الى التمسك بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
لعدم احتياج المصنف في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
الى ضاى البائع غايها واما المصنف في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه
في خيار الرجوع في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
وبما يحصل فيها من المحلات والعدديات المتعاقبة والمعتزلة كالمدة والمدة والمدة
اذا قبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه مضافا او مضافا الى جهة المصنف
في حق العقد في المجلس بوجوه التجارة انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه
انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه انما يمتنع به في كتابه

فما بان يقول كل فنيز بدو وبيان لا يستلزم تعدد المتفاوتات بخلاف العدديات المتفاوتة كما بان
وهي المتغيرة أو المتفاوتة المتفاوتة أو المتفاوتة المتفاوتة أو المتفاوتة المتفاوتة أو المتفاوتة المتفاوتة
بين المتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة
والمتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة
يدخل في البيع كما في التوفيق بين البائع والمشتري المذموم هكذا في البيع المتفاوت والمتفاوت المتفاوت
فبيع أو غير ذلك من البيع فان وجد المشتري ما اخذ بكل التوفيق بين البائع والمشتري
أو غير ذلك من البيع فان وجد المشتري ما اخذ بكل التوفيق بين البائع والمشتري
عوضته لم يلزم في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا للشيء غير منفصل عنه فلا يحصل فيه زيادة
ولا نقصان في نفسه وهو كذا في البيع من ثوبين بناء من ثوبين كما سبق في الأيمان فان ثوبا عشرة اذرع
وبنوا عشرة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين لا يساوي عشرة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين
بعضها يمتد في ثوبين أو بضاعة ولا يفيد انضمام البعض الآخر كما لا يلزم في البيع المتفاوت من ثوبين
اذا ساءت عشرة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
والكل اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
بالسواء على سبيل ما اخذ أي المشتري لا أكثر بل على البائع لا يتعدى ثوبا كان اذرعها
فان اقل من ثوبين في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
والتوفيق بين البائع والمشتري لا يكون الا في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
فالبيع في هذا القطع على التوفيق بين البائع والمشتري او هذا العدل على التوفيق بين البائع والمشتري
لان جمل البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
لم يقع عليها العقد فيصير كبيع ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
ناقصا فيحتاج الى ان يقطع خمسة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
فيمتد الى اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين ذكره في المتفاوتات من حيث العدل كما ذكرنا فان
وجد اقل أو أكثر أخذ الاقل أو اكثر أو ترك في القصة الأولى ان الوصف كان كافيا لا يفتقر
من التوفيق بينهما أصلا بأقله بذكر الثمن فانهم والوا الوصف بما يلزم من الثمن ان كان مقصودا
بالشئ والعقود كما اذا قطع البائع بجزء من البيع قبل القبض بقطع نصف الثمن أو كذا في البيع
كما اذا لم يبيع المشتري ولو لم يبيع المشتري كما اذا فاطم المشتري الثوبين لم يبيع ثوبا لم يبيع
يكون الوصف شرط في البيع فان اوصافا ووجدنا ناقضا بين المتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة

وان شاء ترك المتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة
الأكثر أو أكثر أو فسخ لانما حصل الزيادة في البيع لزمن زيادة الثمن اذكر وكان ثوبا
يشوبه ضرر فيختار في البيع بالاقول يمكن عاملا مقتضى اللفظ وانما قال في الأولى أو ترك
وقال ههنا أو فسخ لأن البيع لما كان ناقصا في الأولى لم يوجب البيع فليست ببيع حقيقة كل
أخذ الاقل أو اكثر أو فسخ بالنعاط في الثانية وجد البيع مع زيادة في القيمة في الحقيقة قد
ولم يوجب في المذموم عشرة ونصف أو تسعة ونصف أخذ في الأولى عشرة بل غلبا
وفي الثاني تسعة اذرع في البيع بالاقول في الأولى باعته بل عشرة اذرع في الثانية عشرة
ببوا في الأولى اذرع بعشرة ونصف في الثانية عشرة ونصف في الثالثة عشرة ونصف في الرابعة
من ضرورة مقابلة المذموم بالثمن ومقابلته بنصفه بنصفه فمجرى عليهما ولا يوجب ذلكا آخر
كل ذراع بديل ثوبين في البيع من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
أخذ مكر المقدم بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا عاد عاد إلى الأصل وقيل في أكثر الأذرع
لا يتفاوتت جواز لا يطبق في البيع ما زاد على الشرط لا يخرج كالمعروف حيث لا يضره الفضل
فيكون بيع ثوبين متساوي ثوبين أي اقل من المذكور في بيع المتفاوتات من حيث العدل
لانها بين المتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة
وقد ذكرنا أكثر لانما كانا في البيع المتفاوتات المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة المتفاوتة
بيع عشرة اذرع من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
وعندهما ما يذكر في غاية البيان فغلبا عن صدر الثوبين والأما العشاوي ان قولنا في البيع
انما كانت الذراعان في البيع وفيه هذا من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
عشر اذرع فاسم بعشرة اذرع من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
لان الذراع في الأصل اسم لشئين في البيع بها في ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
لان المشاع لا يتصور ان يبيع في ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
فان بين على انهما في ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع في البيع المتفاوت من ثوبين تسعة اذرع
في المروي شرط جواز العقد في المروي وانما شرط قبول المذموم في العقد بغيره
اعلم ان ههنا اصول الأولى ان كل واحد
متساو اسم البيع عرفا بزيادة في البيع وان لم يذكر صراحة في الشئ ان كان ثوبا
اتصال فاما كان تابعا لداخل في البيع والا فلا لوان ما وضع لان يفصل البيع
ليس اتصالا فاما وضع لان يفصله فهو اتصالا فاما لوان ثالثا لان لا يكون اتصالا

يكون المبيع اسوة للغيراء يقتسمون ولا يكون المبيع اقل من عند الشافعي ولا هو
فانما قال فبعضه لا يورث بعضه فالبيع اقل من ثلثا **والله اعلم بالصواب**
فصل في خيار الشرط والتعيين
اعلم ان البيع تارة يكون لاشئ واحد واخرى غير لاشئ واحد ولا خيار فيه بل هو موجود في الشرط
وغيره لاشئ واحد في الخيار والاشئ الاخرى قد مضت كخيار الشرط والتعيين والاشئ الاول
ان يكون العاقد مختار بين قبول اصل العقد ورفضه والاشئ الثاني ان يشترط احد الشئيين
او الشئتين على ان يعين اياهما وقدمهما على باقي الخيارات لا فها منعنا ان يبداء الحكم في خيار
الرفض لا في بيع تمام الحكم واخر خيارا حسيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد
وفاقا كما اذا قال اشترى علي ثيابا او على ثيابا اياها او على ثيابا اياها او على ثيابا اياها او على ثيابا اياها
وفاقا وهو ان يقال على ثيابا او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
شرا او هبة او فاسد عندنا وحقيقة ورفضه وانما هو ان يشرط في العقد ورفضه او يشرط في العقد ورفضه
اي خيارا لشرط التعيين اي لكل منهما مائة فلا يورث البيع ما لم يرضى ولا هبة ما لم يرضى
الخيارا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
الخيارا ثلثا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
لكنه يجوز بهذا النص ان لا يكون خيارا في البيع والاشئ بل يظن ان بيعت على هذا الخيار فيقتصر
على المدق المذكور في قوله اكثر ولا يجوز ان يسمى من معلومة وانما جاز في خيار البيع
الى اكثر من ثلثا اياها اي في ثلثه اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
كما ذكر في الوفاة لاشئ الى انما ليس بصور خيار الشرط حقيقة ليست فرع عليه لاشئ او ردة عقوبة
في حكمه معنى على ان ان لم ينفذ الثمن المثلثة فلا يصح صحح والاشئ الا ان ينفذ في الثلثة
فالاول ان هذا في معنى شرط الخيار اذا الحاجة مست الى ان ينفذ في الثلثة عند علمه بغيره
في البيع فيكون له خيارا في البيع او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
بما ان القياس وقد تقرر في كتب الأصول ان ما ثبت على هذا القياس في غيره عليه لا يقاس به في غيره
ان المقتر في كتب الأصول عدم جواز القياس الجلي على ثبت في القياس الجلي اذ قد تقرر فينا
ايضا جواز الخاق كمر ثبت على هذا القياس بغيره بطريق لا لا لنقص ويطريقا لاختصاص الذي
هو القياس الجلي وكل ما عداها كما لا يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع المثلثا
عن كونها لان علم هذا السبب بالامانة ولا يتم مع الخيار ولهذا لو اعتقد المبيع نفذ ولا
ملك المثلثا النصف فيه وان بعضه بالاشئ المبيع فان بعض المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها

ضمن يمتد لا يمتد في البيع بالعقد لا تتركه موقفا ولا نقاذ بدون المحل في مقبوضها
فذلك على سواها في القيمة ولو ملك في يد المبيع ملك عليه وانفسح المبيع ولا يمتد في
كما في المطلق يخرج المبيع عن ملك المبيع فبعض المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
يخرج المبيع عن ملك المبيع في بيعه في ما فيه بانتفاء الخيار فان ملك المبيع المثلثا في ثيابا اياها
ضمن المثلثا فان الملك لا يمتد في مقبوضه في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
لزم العقد في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
والبيع موقوف كما في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
عن ملك المبيع فلو لم يدر في ملك المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
لم يخرج عن ملكه فلو لم يدر في ملك المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
ولا نظير في الشرع وخرج هذا بان الخيار انما شرع نظر المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
فلو لم يدر في ملكه فلو لم يدر في ملك المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
المبيع ووقع الاول المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
اي في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
الاولى البتة لانه في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
فيها والعقد من ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
ووقع الشرط الخامس فيها في المدق لا بد من الاشئ او لا فها ما يجزى بعد ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
ينبت الساس ان ردت الامانة المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
يعنى ان المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
فملك المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
لان الخلافة عيب الثامن انما في المبيع بالخيار يملك على المبيع ان قبض المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها
عن ان اي عند المبيع لا يرفع القبض بالذلة لعل المثلثا في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
فابراه بايع عن ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
في ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
ولا يتركه فانه ان اوصى له ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها او ثيابا اياها
بالخيار او اسلم لثالث فبما اسلم باسقاط خياره ومن الخيار اسوة كان بايعا او
مشترا او اجنبيا فذلك يبيع ولان الخيار انما هو الاشارة بالخيار لا علم صاحبها

ولا ينقض بغيره اي يكون علمه ولو كان غائبا وقال الجبلي والناقص ايضا
بدونه كما لا جارة ولا تسلط عليه فلهذا لا يشترط جهته كالوكيل في البيع فان كان
ينصرف فيما وكل به لا على الموكلا انما على مطلق قله ولها ان تصرف في حق الغير لا يقع ولا يبي
عن اقراره لان الخيارات اركانها لا يبيعها بل يبيعها المشتري كالمعقد فيصرف فيه فيكون ^{الغرض} الغرض
بهلاك المبيع وان كان المشتري جازا لا يطلب البائع لسعة مشروها وهذا نوع من فروع شرط فيوقف
على علمه كالموكلا في الجارة اذ لا اثر فيها مع انه وافي لمعقود ولا اثره تسلط عليه
من قبله كغيره وهو بنفسه لا يملك النقص وانما ينقض الحق العقد على انه وعوضه وان كان ذلك
من المالك الضم وانما على شرط العلم وانما ينقضه وهو ان كان لم ينصرف بالنقص
لانه اختفى ليس له الخيار المسمى بالحق فيكون المبيع اجيب بانفسه من حيث
ترك الاستيفاء باخذ الخيار بحاقه الغيبة وان ينقض العقد من الخيار فلو علم المالك الاخر
النقص في المالك استنقض العقد لخصوص العلم به والا اى ولا يلزم في المدة بل بعد علم العقد
لمحق المدة قبل البيع ولا يورث هذا اى خيارا شرط يعقود العقد لا ينفسخ بفسخ الوارث كما
ينفسخ بفسخ المورث لا يورثه قاله كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا يورثه
وارث البائع وان كان المشتري ومات ملك المشتري بلا خيار فان قيل كيف علم المورث
والمورث لم يكن مالك العقد للملك كان موجودا او فسد او كان الخيارا كانا قاله
بطل الخيار في حق الوارث ظهر ان المورث قد تروا وقال الناقص بغيره عند انفسه في حق المبيع
كخيار التعيين وجمعوا ان لو مات من علم الخيار وهو لا خيار له لم يبق الخيار ولنا ان الخيار
فيما يقبل الانتفاك والخيار ليس بالامتنية والمدة ولا ارش في خيار التعيين كالمبيع
ولا يورثه ايضا خيار المدة لانه ايضا ليس بالامتنية والمدة حتى ان المشتري لو مات قبل
فليس يورثه المدة بعد ما كان له ولا خيارا لتعيين ما ذكره بل يثبت كالمدة ابتداء لا خلاصه
ملك الغير وانما بطل الخيار للمبيع وقد ولا خيارا للتعيين بل المورث استحق المبيع فكذا الذي
تعيينه مقامه ولهذا يثبت الخيار فيما تعين به البائع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث
شروط الخيار احد ما يعنى ان احد المعاقدين اذا شرط الخيارا لغيره جاز في حق المعاقدين في الغير
اجازة ونقص صحيح استحسانا والقيا من لا يبيع وهو قول من فرق بين الخيار من جهة العقد فلا يبيع
اشترط للغير كالمثل ومن جهة الاختصاص ان الخيارا لغير المعاقدين يثبت بالتعيين عنه في عقد الخيارا
اقتضاء فيجعل هو نائب عنه فيصرف فيه فيكون كالمعقد فيها الخيارا في جارة احدهما
من الاصحاب والناقص وغيره ونقص الآخر الاول لوجوده في ان لا يورثه غيره وفيه في المعينة

لا سبيل في

الخلف

اخر خرج الكلام من هذا معا ليعتبر في المعاقدين في رواية لان الناقص يستفيد من
ونقص الناقص في حق الآخر لان الخيارا لغيره ينقض والمعقود لا يلحقه الاجارة فانما اجتمعا كان ^{النقص} النقص
او في كساح الحق مع كساح الامة اذا اجتمعا كان كساح الحق او لا يورثه على كساح الامة
بلا عكس ولان الاختصاص فيه اذا الفسخ يوجب الحق على المشتري والاجارة يوجب الباعث والخيار
بالحق على المبيع بائع عبد بن الخيار في احدهما الفصل في التمتع وعين في الخيار صحيح في العقد
ولا الا فلا وهذا على التمتع واحد هما ان لا يفصل التمتع ولا يعتبر ما في الخيار وقد سئل عن الخيار
والتمتع ان ما في الخيار كما خارج عن العقد لان مع الخيار لا ينقض في حق المعقود في حق المعقود
احدهما وهو مجهول وثانها ان يعتقد التمتع ويعتبر ما في الخيار وهو ما ين يكون المبيع
معلوم من قول العقد فيما في الخيار وان كان شرطا لا تقار العقد في الآخر لكن غير مفسد
لكن بطل المبيع كالجمع بين قوله ترى والثالث ان يفصل لا يعين والراجح عكسه وقد
فيما الخيار المبيع او التمتع ولا اشترى كليا او زائدا او عبد واذا على الخيار
في نصفه صح فصل التمتع ولا لأن النقص من المشي الواحد لا يتفاوت فقيمة ايضا لا يتفاوت
فان كان من الكل معلوما كان من نصف الخيار معلوما فالمبيع اذا البيع لا يملك المورث في الكل
ومع التعيين فيما دون الربعة وهذا الخيار لتعيين يعنى شرا او بيع في الجزء بما شاء
بعشرة ما وكان لك الثلاثة استحسانا ولم كانت اربعة فسد وهو في الكل لها لها المبيع وقد
نقل وان هو وبعد البحث ان في معنى شرط الخيار اذا الخيار قد الحاجة الى التمتع لها الخيار
ولا يؤثر مع ان تخالف لنقص العقد فكذلك الحاجة الى الخيار من يؤثر بما يشترط بها
فجوز المبيع على هذا الوجه فما الحاجة الى الخيار انما تؤثر في الخيار ان كانت مقتضية الى التمتع
واذا شرط الخيار للمشتري ففي لا تتعلق الى التمتع لان الامر هو موقوف على الخيار بما شاء وقد اخر
والحاجة تندفع بالثلاثة لما على الجيد والردي والوسط في الربعة وان يوجب التمتع
لكن لم يوجب الحاجة وهذه الخصصة قائمة بها فلا يجعل احدهما مقبول شرطا ان يكون
هذا العقد خيارا شرطا وقيل لا يشترط ولو الميز خيارا شرطا لا يلزم اوقيت خيارا للتعيين
بالثالث عن و عن معلومية عندهما استشرا بالخيار فرض احدهما لا يرد الا آخر يعنى
ولا عبد على انها بالخيار لثلاثة ايام فرض احدهما دون الآخر فليس التمتع يرد عند التمتع
وقال اللام وكذا خيارا للتعيين يؤثر استشرا عبد فلهذا غير احدهما لا الا آخر والا
يعنى استشرا بشيئا لم يرياه فان احدهما فرض الا آخر فانها ايضا على هذا الاختلاف ولها ان
اثبات الخيار لها اثبات لكل واحد لها لا تستلزم في حق الغير وكل منها محتاج الى فقد تعيين

انما انفسه انقضت الى التراجع كافي ساءة من القطع ولما انقضت اليه فلا كفتير المصير
والجها لثمة روية لا تقضي اليه ان لو لم يجر فمقدومه فصار كجها لما اوصف في المصارف
بان استرى ثوبا ولم يجر له من ثمنه ثمانية وان روى قبلها يعني ان قال رويته ثم رآه لان رويته
لان الخيار معلق بالروية لما رويته فلا يثبت قبلها كما قالوا فيقول فيثبت له الاول
فلما انقضت في الاصل لان كل واحد من الشرط لا يجرى يكون شرطاً بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء
حتى يلزم شرطه انقضاء الشرط وانما ثانياً فلان هذا استدلالاً على ان شرطه لا يتحقق
فالوجه ان يقال ان روية العقد الرضاء قبل الروية لزم امتناع الخيار عند روية العقد
بأنه لا يجرى لان ابطاله كان اطلاقاً ولما لم يجرى ليس له خيار الروية لما رويته فصار جبراً
ولا يتوقف على روية معين لان الحديث ومنه ان روية المشرق لا تقضي في زيادة
على النقص فيبقى لان روية مبطلة ولا يثبت الا في الشرارة والامارة والقسمة والصلح والبيع
على معنى معين لان كل منها معاوضة وتجرى فيها ما يجرى في المعصومة فان روية جميع المبيع لا يجرى
لنقصه فيبقى روية ما يجرى على العمل المقصود فان المبيع شياء فان لم يتفاوت اخذ
كالخيار والوزن وعلا شأنه ان يجرى في روية واحدة منها الا اذا كان الباقي اقل مما
لما فيكون مخيراً وان تفاوتت كاشياء في الثمن لم يجرى روية كل واحد من الخبز والتمر والقمح
فيما ذكره الاخر وقال من اخطأ في ثمنه فيكون مثلاً في خطئه والشعر كونه متقارفاً
هذا فقوله ما يجرى في المعصومة كونه بصيرة لانها لا تقضي في البقية وان وجدت في المبيع
ووجه الفرق لان الوصل المقصود لا يجرى ووجه الفرق انهما المقصودان في الدين
بعضه روية القوام والاول هو المروي على وجهه ووضوح ساءة البقية عطف على كونها ايضا
ما يجرى في المعصومة في روية وعظامه روية على وجهه لانها ايضا يجرى في البقية ولما اذا كان
باطلها يكون مقصوداً كونه على وجهه فلا يجرى روية موضع علمها قوله وجس عطف على روية
كفي خبر ساءة الخمر لان المقصود هو الخمر في روية وهو ما يطعم لاننا المقصود لا اى لا يكتفى في روية
او حبتها بل بحسب روية جميع بيوتها وماروى عن علي بن الحارث عن ابي بصير عن ابي جهم
عليه السلام في قوله فان قد رويته من روية من روية متفاوتة نظر الى انما كان يوقع العمل
بالاخذ فلما البو ليس اليه كذلك او روية الذين في التراجع فانما لا يكون روية للدين حقيقة
لوصفها بالركن في نظر وكيله بالقبض كوكيله بالشرارة لا نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكيله بالقبض وهو لا يجرى التوكيد في الشرارة ان يقول للموكل كوكيله عن شرارة كذا او
التوكيد بالقبض ان يقول كوكيله عن قبض ما اشتريته وما رويته وصورة الرضا الذي يقول كوكيله

عن قبضه روية التوكيد الاول فاسقط الخيار بالاجماع وروية التوكيد الثاني يسقط العمل
اذا قبضه نظر اليه في ليس له ولا للموكل ان يجرى الا من عيب ولما اذا قبضه مستولاً ثم رآه
فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستولاً ينتهي التوكيد بالقبض الثاني فلا يملك
اسقاطه قصد البصيرة من اجنبياً وان رويته روية بقبضه بقبضه ما رآه فلم يجرى
وقال التوكيد بالقبض والرسول سواء وان قبضها بعد الروية لا يسقط خيار المشتري
عقد لا يسمى اى بعد روية فاسقط خياره اذا اشتريه جسيماً فيما يجرى بالجنس وشمه فيما يجرى
بالشم وروية فيما يجرى بالذوق ووصف العقار ولا يجرى لو رويته في مكان لو كان بصير الرأى
كما روى عن ابي جهم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
معيناً قلدهما لا غير اى في المعيب وهذا لان روية تفرق الصفقة قبلها فانها لا يجرى
خيار الروية قبل القبض وبعد روية ما رويته قبل الشرارة ان يجرى خياره لا يجرى خياره
بالقبض صار شيئاً آخر ولا اى وان لم يجرى فلا اى خياره لانه لا يجرى شيئاً الا اذا
لم يجرى روية ما قبل العقد لانه لم يجرى وان اختلفا في الشئ قال المشتري قد تغير قال
البايع لم يتغير قال القول للبايع مع يمينه على المشتري لا يمينه لان سبب العقد وهو
السايق ظاهر والتغير ما رويته والقول للبايع بمسك بالنظام هذا اذا كان المدة قريبة بغير
لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت بان رويته ما رويته ثم اشتراها بعد عشر سنة
وزعم البايع انها المتغير قال القول للمشتري لان ظاهرها شاهد وان اختلفا في الروية فالمشتري
اى القول للمع يمينه لان روية ما رويته روية على وجهه قبضه قبضه ثوباً منه
او وجهه بل برة اى العمل بخيار روية او شرط بل بحسب لان روية روية فما اخرج
وفي رواية اخرى ان يجرى الصفقة قبلها لان الخيار يجرى شعاعاً تمامها كما هو في خيار العيب
يمنع تمامها القبض وفيه موضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما اجاز التصرف فيه وان
التوكيد على المشتري لا يجرى في روية المشتري الثاني اليه المعيب بالقبض او روية
القول في الحسنة وخياره فجاز ان يجرى الخيار الروية لا يجرى في المانع الا ان رويته
تفرق الصفقة عن روية ان خيار الروية لا يجرى بعد وطع خيار الشرط وعلى العمل بالقبض
ويسقط خيار الروية بمسألة الشرط وقد ذكره مطلقاً اى سواء كان قبل الروية او بعد
ويسقطه لا يجرى في الخيار والمساوي والحسنة لا يجرى روية ولا قبلها لان
هذه الصفقات لا يجرى في روية الرضاء وانما يسقط بعد الروية وانما التصرف الاول في روية
لا يقبل التصرف في روية غير روية يمكن ابطاله لان المالك لا يجرى روية اى يسقط بعد الروية لا قبلها

ووجدنا في البيع عيبا لا يرد عليه اي الامار وامينا لا الامير لا ينقص بل انما
ينصب لهما ولا يخلعهما لان قايده الخلف ان كوا لا يبيع شيئا واذا انبت عليه العيب
يباع ويدفع الثمن اليه انقص او القصد يرجع الى محله ان انقص الخلف الاخر الاول ان كان البيع
اربعين الاخرين يوطى منها وان كان من الخمس يوطى منها وكذا الزيادة توضع فيها ان البيع كان في الغنم
فصل في البيع القاسد لقبه بالباب
ولذلك في الباطل والموقوف والمكروه ايضا وكثرة وقوعه بعدد اسبابه والباطل انما يبيح
وصفا ولا يبيد الملك بوجه حق لانه عيبا لا يبيد وقصدوا اعتقوا لا يعتقوا فكذا
ما يبيح اصلا لا يوصف ويبيد الملك عند انقص القصد بوجه حق لانه عيبا لا يبيد وقصدوا
يعتقوا والموقوف ما يبيح باصله ووصفه ويبيد الملك على سبيل الوقف ولا يبيد ملكه
لتعلق حق الغير المكروه ما يبيح باصله ووصفه كونه او عدمه من غير ان يبيد الملك
اذ انقص هذا فاعلم ان يبيد البيع ما ليس في البيع به يبيد ثوبا باطل اياها عليه كذا
والبيع والحق المبيد بكون اياها المبيد بغير اياها المبيد التي كانت تحت انفسها
فان المبيد التي كانت تحت انفسها مثل الموقوفه ما عندنا من النعمه كالحرف والحق المبيد
والبيع بغيره ومنه في انفسه فانه معدوم ومنه ايضا المكسامين جميعه من غير ان يبيد
القول المأذون والملاقي جميعه من غير ان يبيد من الجنين ويبيد انفسه على سبيل
كان محلا وسياق في البيع القاسد لا باطل في الشراي بكونه من تحت الملك على انفسه
المفعول وهو جيل البنية او بيع امة بغير اتم ذكر القصد بغيره كونه هو بيع عبيد
انما كان الامانة بعد وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما يكون هذه الاشياء لا
لان المال موجود بميل الى الطبع وبعده الى المانع وهذه الاشياء ليست كذلك لان
المال ليس له ثبوت بغيره كذا في بعض اياته واستفوتها بيبس باطلا لا انتفاع بها
وقد ثبت صفته التقوى بلا صفته المالبية فان جتهدت الخطه ليست على الحق لا يبيح بيعها
ولذا يبيح الانتفاع بها لعدم قول الناس اياها كذا في الكافي ومروك التسمية ان كان قبل
ينبغي ان يبيد العقد فياخذ اليه ان يبيد فيه فلا خلاف ان الحق فيه كالمدين فينفذ فيه البيع
بقضاء القاضي ليس احده منصوصا ولا مانع الاخر في مورده انفسه فلا يبيد فلا
ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما في محله اي كذا ليس مال عطف على الدين ان كان الاول
والثاني المدين فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كطلاب بيع الحقة باطل ابتداء وبعث
لعدم جواز البيع لثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل ايضا لثبوت الحرية لا ابتداء لعدم جوازها

وهذا

وهذا جائز بيعه من انفسه فطرا ما قيل لو بطل بيع هؤلاء كان كبيع الحر ولو بطل البيع
اليهم كالمضمون الحر وذلك لا يفسد في البيع بل كونه محلا في الجواز ثم هو انفسه ليعتق
عقده في حق انفسه من الثمن والبيع بالمصداق جائز كما مر في الحرف انما لم يرد في البيع
لغير البيع بالمصداق وانما المالك في سياتي ما عطف على البيع ليس انفسه في حق
والحق بغيره ومنه في حق انفسه في هذا لا يبيد ما لا كالحرف والحق بغيره في حق انفسه
لا يجوز ما لا عندنا من النعمه ايضا بالثمن الى المالك والمالك انفسه في النافعة متعلق به
وبيع ما لا انما يبيد بغيره بالثمن لانه يبيد الحر في حق البيع فان البيع في حق البيع
لوقوف البيع على وجهه بخلاف الثمن والاصل للحر لا للمالك فكذا البيع لان ثبوتها في النعمه
يكون محلا لثبوتها في ملكه ما لا اخر فاذ الموقوف لا يبيد في النعمه فلا يبيد في ملكه
لاستحالة ثبوت الملك في المعدوم وانما يبيد بغيره في حق البيع في ملكه ما لا يبيد
عنه الحر والحق بغيره سياتي وبطل ايضا بيع من غير الحر وذكية صحت الى مبيدات
قيدت به لثبوت الحر وانما يبيد بيع الثمن والذكية وان كان في الحر غير اياها في البيع
لكونه غيرا لثبوتها في حق جيل شرط القبول الثمن وجعلها لثبوتها في القبول للبيع
وهو بيع من غير الحر بغيره من غيره وملك من الموقوف لانه محلا للبيع عند البعض فطلبا
لا يبيد في البيع لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
فان كان يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
في مثله وان كان قد مر ما لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
هذا عندنا لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
ينبغي لان نفيها لبيع لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
وسكت عن ذكر الثمن ببيع البيع وبيد بالقبض سياتي وكذا في البيع القاسد
لا يملك اي لا يكون ملكا لثبوتها لان الباطل لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
البيع عند المشتري بغيره من الثمن لان الباطل لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
وهو لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
المن فيقول ان يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد لانه لا يبيد
شع في البيع القاسد في سياتي وسكت في البيع القاسد في سياتي وسكت في البيع القاسد
بل يبيد بيبس الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان غرض القربة

فكانت باع بغيره فيفسد ولا يبطل وقد ايضا بيع عرض البحر وعكس ذلك شراء العرض ^{المعقد}
فذلك العرض البحر وفيه انزال العرض لا في ذلك العرض في حق نفس العرض
فقد استسميت وجهته في العرض لا في العرض وكذا الذاباع العرض بان لا يملكه في العرض
يعتبر ان العرض لا يكون مقايضة وقد ايضا بيع العرض بالبر والولد والمكانة والمدرج
لوقايضا ماله شراء العرض لا يملكه في العرض في العقد حتى لا يبطل العقد فيما لم يملك
وبيع معد ولو كانا كالمطلوب قد يبيع سلك لم يملكه لا يبيع ما لا يملكه ويصدق في الوفاء
احظيرة لا يوفى منه الا بحيلة لا بتعريفه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
في الحظيرة بنفسه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
فيكون الفساد بمعنى البطلان وبعد غير العقد ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
بطريق الهواء ولا يبيع لم يبيع ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
والجمل في العرض لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
بيع المشايخ باطلا وبيع الحرفا ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
ايضا بيع املا لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
فلم يبيع لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ولا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
من يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
لا يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ويحقق لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
فان يبيع لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
يكون لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
او لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
وهو لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
على لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
والمناقب لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
نبتها لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
القاء لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه

ما يجوز

ما يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ان يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ما لم يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
اجازة لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
في استيلاء لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
بمنه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
بأنه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
اذا كان لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
فلا يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
الا مع لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
معها لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
وذلك لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
وقيل لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
والوزنات لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
الناس لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
عن غير لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
في حق لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
في حق لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
لا يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ان يجوز لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
مضيق لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
في المضيق لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
وكان لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
اليد لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
عند لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
الا لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
ان يكون لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه

ولا يفسد

فان الخط لعله على التمام لا يسبح الحاضر للباقي وهذا اذا كان هذا البلد في خط
يسبح من هذا البلد في غيبة في الغنى فيكون لا تناقض بينهما فان لم يكن كذلك فلا بأس
لعله لا ضرر في قبول صورته ان يبادى بالطعام الى مصر في كل الحاضر الى ادى
ويسبح الطعام ويغنى التسعة على الناس فانه من عندنا لو لم يكن لنا مع نفسه وهو في
والسفر في بين صغير ودي حرج من قوله الى قوله في بين والدي وولدها
فرقا قد ياتي بين وبين احسن يوم القيمة وهو على التمام لا يسبح الحاضر للباقي
ثم قال في الاصل ان يقال بعت اعداها فقال عليه السلام لا اريد ان اكون في يد رجل
ولان الصغير يستأثر بالصغير والكبير يستأثر على الصغير ويقولون في هذا
الناس من في القرية فكان في بيع اعداها على الاستئثار من المنيح من اعداها وفي ذلك
على انفسهم وقد وعدوا في الاصل ان لا يكون من اعداها من اعداها من اعداها من اعداها
بالقرية المحترمة للكل حتى لا يضر في بيعهم غيرهم ولا يضر في بيعهم غيرهم ولا يضر في بيعهم غيرهم
حتى لو كان احد الصغير يبيعه لا يضر في بيعهم غيرهم ولا يضر في بيعهم غيرهم ولا يضر في بيعهم غيرهم
لا بأس بكذا في بيعهم بالجنانية ويسبح بالدين ودينه بالدين المنطوق اليه في الضميمة
لا الا ضرر في بيعهم كذا في البيع المذكور انما يفسد لان الله يبيعنا معنى ما يبيع
في صلبه ولا في شرائطه وحقته ومثل هذا القول هو الجواب بل انكره ولا يجب حجة لان
وجوبه في الفاسد في الحق والحقه منها وملك البيع قبل القبض لان عدمه في الملك
قبل القبض في البيع الفاسد حجة في انفسنا والمجاور ولا فساد هنا في بيعه في القيمة
ان ملك المقبوض في البيع لان وجوبه في القيمة في البيع الفاسد كونه في القيمة
وهذا ليس كذلك **باب الثاني** **الاقالة** هي انما انفسا
والرفع وشرع ارفع البيع ونصح بلفظين احدهما استقبال في شرح القول في الاقالة
تثبت بلفظين احدهما يعبر الماض والآخر المستقبل كقول اعداها قلني ويعبر ايضا
اقلت وقال محمد هو كذا في البيع الا بلفظين يعبرهما عن الماض وفي الفتاوى اختار
قول محمد كذا في الاقالة توقف على قبول الآخر في المجلس في التخيير وهو وقف قبول الاقالة على المجلس
بيع قبولها في مجلسها انما بالقول ببيع قبولها لانها بالفعل كذا في القول في قبضها وقالة
المشترى وهو في حقه فيما هو من وجوبها العقد قال الزبيدي في شرحه في حق المتعاقدين
غير محرم على الاقالة انما يكون في حقه فيما هو من وجوبها العقد من غير شرط انما انما يكون
منها بالوجوب شرط انما في الاقالة في غير بيعها بل في حق المتعاقدين انما انما انما انما

بالدين

بالدين المؤجل علينا قبل حلول الاصل ثم نقابلا على الدين حاله كما نقابله منه والدين
نقابلا ثم ادعى بوجوب البيع منكم وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته كما شهد المشتري
ثم شهدنا بغيره ولو كانت حجة القبلت لا يرد ان المشتري لو رده البيع بغير قبضه وانما
البيع حجة المشتري وبذلك يقبل شهادته انما بالقبض عاين ذلك القدر في كل من قبض
من جهة المشتري انما في حقه في حقه ووقع على كونهما فحاشا ورواها ذكر الاول بغيره بطلت
اي الاقالة بعد ولاية المبيعة لاستناع الفسخ بسبب الزيادة ولو كانت بيعا محضا لم يجر
هذا اذا ولدت بعد القبض انما اذا ولدت قبله فالاقالة لا يحسن عندنا وذكر الثاني بغيره بطلت
مثل القول الاول الا اذا باع المولى والوصى شيئا باكثر من قيمته حيث لا يجوز انما انما
مثل القول الاول ما عاين الجانب الوقوف وهو الصغير وان وصليته شرط غير حصة من المولى
او اكثر من ذلك انما الاول او الاول اي تحت الاقالة مثل الاول وان شرط غير اما الاول
فلان الاقالة لا في حق الفسخ لا يكون الا على المولى او الوكيل في الاقالة في الاقالة في الاقالة
لا نقصد بالشرط الفاسد كما في الاقالة انما في البيع عند المشتري استئثار من قوله في
فان الاقالة لا تجوز باقرض الاقالة لان نقصان الميزان يكون نقابلا كفايت بالبيع في ذلك
بقوله لا نقصد بالشرط لان فساد البيع بالزور الزيادة كما روي في الفسخ وذكر الثاني بغيره بطلت
للبايع بيع البيع قبل قبضه يعني انما نقابلا ولم يرد المشتري البيع حتى باع منه ثانيا جازوا
بيعا لنفسه باعده قبل القبض ولو باع منه غير المشتري لا يضر في بيعه جدي في حق غيره
وذكر الخامس بقوله جاز بيع المكيل والموزون بلا اعادة الكيل والوزن يعني انما كان البيع
او موزونا وقد باع منه المكيل او الوزن ثم نقابلا في سطر البيع من غير ان يعيد الكيل
او الوزن جاز ولو كان بيعا مخفيا وذكر السادس بقوله جاز بيع المشتري في الاقالة
قبل القبض يعني انما هو البيع المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت له بعد ولو كانت بيعا
مخفيا لان البيع ينسخ بهما البيع للبايع قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على الفسخ
قال في النهاية الخلاف فيها اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ في
لا يجزئها اتفاقا اعلا بموضع الفسخ وقد وقع على كونهما بيعا ورواها ذكر الاول بغيره
فتسليم المشتعة في البيع لا ينافي اخذها في الاقالة يعني لو كان البيع اسلم المشتعة
ثم نقابلا بغيره في المشتعة كونه بيعا جديا في حقه كما انما من ذلك الثاني بغيره
ولا يرد البايع الثاني على القول بسبب عدمه اي بعد الاقالة لا يجرى بايع المشتري في البيع
ثم نقابلا ثم اطلع على عيبك في البايع فالمراد ان يرد على البايع ليس له ذلك انما في حقه

فان لم يأت المالك المصق ومولى على ظهر هذا المنزل وبالجارية في سجن آخر ولو وصل الي
وكان الجار المصق واضح الجرح على ما يطرا على البيع او شريكا للبايع في غيبه عليه
على الجار فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق البيع ولا يخرج عن كونها املا
كذا في الهدية والكافي وغيرها وهذه العياة احسن عبارة الواقعة في المتبادر منها فانها
للمالك على عدد الروي متعلق بقوله وثبت لا فله الملك وعند الشافعي ثبت على قدر الملك
صورته من بين ثلثة اقسام نصفا والاخر سدسها والثلث لثلثها فباع صاحب النصف
وطالب الاخر ان الشفعة قضى بالشفع للبيع بينهما عند ذلك ففي ثلثا بعدد ملكها وانما
فرض بينهما الخماسا وانما صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا بقضى بينهما نصفين والكل
وحسب عطف على ثبت ان شفعة الشفعة بالاشهاد ان لا بد من طلب الجار ان ثبت الشفعة
ضعيف بطلان العرض فاذا اشهد بالاشهاد على طلبها ان شفعة المصق في كافي ومولى
الى الميم على سياتي ويكفي في القمار وفي حكمه باقتضاه او لاخذ ما رزناه بين الشفع
والشترى قال في الوقاية اكثر وعكس بالخذ بالتراضي او بقضاء القاضى في حرج
شاهدا بان قوله بقضاء القاضى عطف على الاخذ على التراضي لان القاضى اذا حكم بثبت
للشفيع قبل الزك وبما كان عبارة المتعين موهمة لعطف بقضاء القاضى على التراضي بالظاه
في غير العبارة الى اهل احسن منها ثم اذا ثبت الملك للشفيع قبل الزك بعد ذلك القاضى كان
احسن عبارة الهدية ايضا حيث قال في كافي لاخذ اسم المشتري او مكرها كما كان
او مكر عطف على مكره ان يكون الاخذ معتبرا في كل من المشرى ومكر القاضى وليس كذلك
في الثاني وطلبها ان يشفيع الشفعة اسم لان طلبها ثلثة طلبها ثلثة وطلبها ثلثة
وطلبها ثلثة الملك كذا في قوله وطلبها الشفع في حرج على البيع جماعة متعلق بالمل
من مصلين ورواه ابن ابي ابي ورواه عدل وقال لا يخفى واحد كان وعبد امينا او امرأة اذا كان
الخبر دقا وانما هذا الجمل لانه ثبت له خيار الملك احيى الى ان لنا ملكا في الخيرة قال
بعد ما بلغ البيع للمالك ولا حول ولا قوة الا بالله في سبط الله لا يبطل شفعة لان القول
حذو الملك من جوار البايع مع القاضى من غير ان يخلو بالشفعة والثاني نجحت بقضاء الزك
والثالث لا يقتضي كلاما كافي في بعض الناس فلا بد من منتهى الخراف بلفظ متعلق
بغير طلبها بطلت الشفعة وانما طلبها او طلبها ونحو ذلك فان حجة الحق في الفرق بين
هذه الاعاظ الطلب للمالك لا الخرج من امره مستقبلا هو الشفع ابو بكر محمد الفضل
اذا سمع بيع من غيره فمما لشفعة فكذا لا يملك طلبها كذا في كافي وفيه سطر لا يركب

على الجار

على الجار كذا في الشفعة في اوله ووسطه فقرا الكتاب الآخر بطلت شفعة قال في البيع
الاول والبيع وبقي هذا الطلب طلب عايشة كيد على غايه الجار ان الشفع ثبت وبطلت الشفعة
والاشهاد ليس بواجب وانما الاشهاد كفا في الهدية والكافي وسياتي في الهدية
ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم شهد عند المالك ان الحق متعلق بها او على البايع ان كان
في يد المالك المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يضر الاشهاد عليه بخلافه وان يكون خصما
اذا لم يرد له ولا ملك ولا شترى وان لم يكن فليدفعه له قال في الاموال ثم شهد اشترى فلا
هذه الدار وانما شفيعها او كنت طلبت الشفعة وطلبها الآن فاشهدوا عليه وبقي طلب
اشهاد هذا الطلب واجب عايشة اذا تمكن من الاشهاد عند المالك او على زكايه وطريه بطلت
شفعة فاذا كان في مكان بعيد فبيع فطلب عايشة وعجز عن طلب الاشهاد عند المالك او على
يوكل وكذا ان وجدوا آثر سلك ولا او كتابا فان اشترى فمضى على شفعة فاذا حضر في وجه
ولم يفعل بطلت شفعة كذا في الذخيرة والاشهاد في الاول يعني طلب الجار ان يثبت عند امها اشهد
او البايع او المشتري مستوفى عند اشهاد في الثاني اقيام مقامه لطلبه في كافي
على انما والطلبية وفي شرح الهدية من سطر لا بد من اشهادها في كافي
على جرد طلب الجار ان يثبت عند امها اشهد ولا بد من اشهادها في كافي
اشترى فلا بد من اشهادها في كافي اشهد ولا بد من اشهادها في كافي
مطلق ان اشهدا كان واكثر لا يبطل ان الشفعة عندنا في حقيقتها فقال محمد بن ابي
بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفره لانها لو انقطعت بضرر المشتري اذا لم يكن تصرف
هذا نقصه من هذا الشفع فقد ظهر لا تأجل ودون عالم كما في الزمان قال في البيع
القوى اليوم على هذا التغيير احوال الناس في قضاء بالغير واختاره في الوقاية ومروا في
وهو ظاهر المذهب حقه قد قرئ شفا فلا يبطل بآخره كذا في الحقوق لان يسقطها بلسان
والاكثر اظهر يمكن ان يدفع بان يدفع الامر الى القاضى متى ما لم يشفيع بالخذ او التراضي
لم يفعل فهو المصق نفسه وبقي كذا في الهدية والكافي ولو علم ان ملكه في بلد قاضى
شفعة بالآخر اتفاقا او لا يمكن في القاضى الا عند القاضى فكان عندنا ولا طلب في الشفع
الشفعة عند القاضى سال القاضى الخصم عن الكيفية الشفع لما يشفيع فان اقر بها او كل
عن الخلف على العمل بان خلف يدين ما يدينه المالك للدار التي يشفيع بها او يبيع الشفع يكون
لما يشفيع بهما لهما سال القاضى المدين عن الشراء فان اقر به او نكح المدين على اصل
او تسب فان بقي الشفعة كان متفقا على خلف على اصل ما يشفيع بها او يبيع الشفع

لا يستحق ان يفرق اذا كان اكثر من ذلك كان مرفوعا بالتسليم وله ان يبيعها باقل او
تخطتها وتغير قيمتها الفلأكثر فهو على شفعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه
عند القلة وكذا تسليمه في احد الجنسين لا يكون ليما في الغزير بما يسهر على اداء احدهما
ويتعدى الاخر وكذا كل مورد واحد او كمال او عدد متعارف متعارف كما اذا علم انهما بيعت
بجزء قيمتهما او اكثر فانه تسليم لاننا نأخذ بيمينته بمرادنا في ولو انها بيعت
بدنانير فتمت الف او اكثر صحح تسليمه وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعته يشفع حصته
او على المشتري لا حصته احد الباعث بل اذن الكمال ترك يبيع شيئا جماعة من واحد
على شفعه ان يأخذ نصيبا من كل واحد جماعة من واحد لا يأخذ حصته احد الباعث
لان في الاول دفع من الجار الثاني ويشفع ايضا نصفه من رابع مشاعا من رابع
فكما يبيع شيئا من نصف دار فقام المانع والمشتري فلا شفعه ان يأخذ
الذي صار للمشتري او يبيع وليس له ان يبيع القسمة لانها من ثمنها القبض لان القبض
للاشفعاء ولا يتم الانشعاع في الشايع الا بالقسمة صحح لا يبيع ولو سلمها الى
على الصغير لا يترك التجارة فيبيع من تلك التجارة كذا اذا بلغها شرا دارا بخلاف الصبي
فكما ان السكون على الطلب ممن يملك التسليم من ذلك التسليم ولو كمل بطلبها اذا سلم
او اقر على الموكل تسليم الشفعة صحح لو كان التسليم او الاقرار عند القاضى وكان في غيره
فلا يجوز الا ان يخرج من القاضى وقال ابو حنيفة من جاوز مطلقا وقال زفر بن لا يجوز مطلقا

كتاب الهبة

لما فزع البيع الذي هو عليك عين بعض ما يبيع من الشفعة شرع في الهبة التي هي عليك
عين بلا عوض فقال في الهبة بيع وتفضل ان يبيع الموهوب له مطلقا قال في ذلك
ولينا وقال تعالى يهب لمن يشاء لئن انا وبس لمن يشاء الذكر وسرنا عليك عين بلا عوض
اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيمنع نقص الهبة بشرط العوض فندبت ويصح
بالجبا كوهبت فانه مخرج فيها وحلت ايضا كذلك يعال الخلد كذا اي اعطاه اياه بطيب
بلا عوض واعطيت اطعمتك هذا الطعام فاقبضه فان ما جاز له ان لا يطعمه الا ان
الى اطعمه عينه لا يملكك العيب على ما اذا قال اطعمتك هذا الا ان جازت بغير عار
لان عينها لا تطعم وقال صاحب الحيط انما اقر الطعام الى اطعمه عينه على ان يملكك
والا بما فاداه الا ان يفرق فاذا قال اقبضه ذلك على ان يملكك العيب وهذا ان يملكك

فاقبضه وجعلت هذا لك فان الله لا يملكك واعترفتك لقوله عليه السلام من اعطى مني شيئا
ولو شئ مني فاعطى وسياق قوله يابن وجعل ذلك عمن يملكك على هذه الدابة لو تولى اي
قوى الجمل الهبة لا يملكك يبيع فيها فيحصل الى الهبة لا يملكك يبيع فيها فيحصل الى الهبة لا يملكك
فلا تاعلى الفرس يابن للهبة يملكك وكفى يعني هذا التوفيق لكفى يابن للهبة يملكك وقال
او كسوتهم ودارى لك مبدأ وخبر هبة نصيب على الحال من غير الظرف والآخر في ذلك للهبة يملكك
نبيكها هذا لا يابن للهبة بل تنبيه على المقتضى من قوله هذا الطعام لك تأكله وهذا
لك البسلا في دارى لك هبة سكنى فان قوله كفى يميز فيكون تفسير لما قبله فيكون
لاهبة او عكسه وهو دارى لك سكنى هبة فان معناه دارى لك بطريق السكنى قال كفى
هبة فيكون كفى لاهبة ودارى لك سكنى فان قوله كفى يميز فيكون تفسير لما قبله فيكون
دارى لك سكنى صدقة اي بطريق السكنى قال كفى سكنى صدقة ودارى لك صدقة عارية
اي مال اوها صدقة بطريق العارية فصار يميز فيهم من الهبة ودارى لك عارية هبة
اي بطريق العارية حال كون منافعها هبة لك فان هذه العارية تدل على العارية لا الهبة
وقوله عطف على الجبا فافها كما لا يخفى الا بالقبول ونتم عطف على القبض
قال الامام حميد الدين يملك الهبة لا يملك في حقها اوها لا يملك في حقها فتم من جهة المشتري
في حق الموهوب لا فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه في الهبة بالقبض الكامل المحكي
والقبض الكامل في المنقول اينا وفي غير المنقول ما ينال قبضه مفتاح الدار قبض الحائط القبض
الكامل في الجمل القسمة بتبعية الكل ولو وصليته مشاعا لذلك الواهب مشغول
فيم تقرب على قوله ونتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها اي مجلس الهبة لا ان يراى
الواهب وبعد اي يجلوس يما يابن للهبة اي في الواهب الموهوب له عن القبض الصحيح
القبض مطلقا اي في المجلس وبعد ان لا يملك له مقابلته التصريح في حق من يعاق
بقوله يتم بالقبض والمرايد ان يكون مفرقا عن ملك الواهب وصفا وحرارة هبة الهبة
وهو كسباني مقسوم اي يعلق القسمة وطريق مشاعا ومشاع لا يقسم اي ليس من
ان يقسم معناه ان لا يبقى منتفعا به بل القسمة اصلا كعبد وحرارة وادى اوله يبقى
منتفعا به القسمة من جنس الانشعاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والدار الصغير
والنوا صغير لا يلا يتم بالقبض فيما اي مشاع يقسم اي مشاعا القسمة كما في النوا
المذروع ونحو ذلك ولو وصليته اي ولو كانت الهبة لشركي اي شريك الواهب
الكامل لا يتصور فيه فان قسمه في جزاء الموهوب مشاعا وملكه الموهوب له الهبة

لأن ما بها القبض وعندك لا شيوخ فيه ولو لم يكن لا يملكه ولا ينفذ تصرفه فيه
 مفهوما عليه وينفذ تصرفه الواهب فيه فانه في مكانه وصرفه على غيره ومنع وفي آخر
 وفي غير ذلك من نظائر المتاع لا امثلتها الا في شيوخ في يديها لكنها في مكر المتاع
 حتى اذا فصلت هذه الامثلة عن تلك الواهب لم يمتصح هبتها كما في المتاع بخلافه فيقول
 وهو في قسمين قسم في يدي حيث لا يصح اصلا اي سواء افرزها وسلمها او لا لان الواهب
 وسره ان الخطأ استحال وصار تدفيعا وكذا غيرها وبذلك الاختلاف هو في آخره على عرف
 في الغنيمة والتمتع فانه محل الملك حتى يجوز بيعه كونه لا يمكن تسليمه فاذا زال ما في جاز
 ويتم عطف على قوله فتم بالقبض وتفرج على قوله ولو شاء ملك الواهب في بيعه في متاع
 في ذراع قطام في جرابه لزم تسليمها بما فيها بخلافه في العكس يعني لو وعتبا في ذراع او
 في جرابه وسلمها الى الدار والجار بما فيها تحت الهبة في المتاع والطعام ولو وهب ذرا
 وفيها متاع الواهب سلم الكل الى الموهوب له ولو وهب جرابا وفيه طعام والواهب لا يملك
 لا يصح الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب لم يتسليم فيمنع من الهبة
 ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فيصح في الفصل الاول الموهوب لا يشغل وفي الثاني
 الموهوب يشغل ملك الواهب هذا لان المظروف يشغل الطرف ولما الطرف فلا يشغل المظروف
 الا اذا وعتبا في الطعام ايضا فقبض الكل لا ينعى في الكل يعني لو وهب الدار والدار
 حتى وهب المتاع او وهب الجراب في ذراع او وهب الطعام وسلم الكل تحت الهبة في الكل لا ينعى
 اذا سلم الكل صارا كانه وهب الكل لغيره بخلافه في الا تفرق التسليم وانما ان لا ينعى لانه
 ان لم ينعى لانه القبض فقبض من لانه افسد في غيره كذا في الكافي وينبغي القبض في المجلس
 منا اليقبول يعني اذا صدر الايجاب من الواهب قبل قبول الموهوب لا ينعى اذا قبض الموهوب
 باذنه صح الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول لان القبض في المجلس من حصول الهبة
 بين الموهوب له والموهوب اليه يختلف فيها المتاع حتى قال الامام ابو الليث هو قبض عند حمل
 لا عند قبضه والحنث انما يصح في وجهيها اي الهبة بالتخلية للفاسد كذا في الفتاوى
 وهب ذراعتا عا وعلما فاستحق المتاع تحت في الدار اذا لم ينفذ فله ان يبيعها في المتاع
 كان يدغم ويصار كالموهوب في المتاع ثم وهب له ذراعا او ذراعا في المتاع ثم وهب
 فانه يصح ولو وهب ذراعا وعلما فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع
 مع الارض كذا في الاتصال شي واحد فاذا استحق احد ما صار كانه استحق البعض الشايع
 فيما يملك القسم في بطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال من وهب ذراعا في المتاع

لا يبيع

لا شيوخ المتاع كما اذا وهب ذراع فاستحق البعض الشايع او استحق البعض الشايع بخلافه
 فان شيوخ المتاع ففسد في القصور ان الشيوخ لا يفسد الهبة بالانقضاء وهو ان يبيع
 شايها اما الاحتقاق فيفسد الكل لا تمقارن لا طار كذا ذكر شيخنا في غير ذلك وفيه
 اقول على صفة الاحتقاق من امثلة شيوخ الطار وغيره في صحيح الكافي في القصور
 لان الاحتقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى قبل الهبة فيكون كانه اهداها لطارا عليها
 الهبة الفاسدة تعيد الملك القبض ويصدق كذا في القصور على القبول في بيعه فيها اي
 في الهبة الفاسدة يعني لو ثبت الملك فيها هل يثبت ولا يثبت لزم الجمع للواهب فيها فاسدة
 لزم من وجهين قال بعض الشايع كان في المتاع واقعة الغنى وفوقه بين وجهين
 والقاسم واقتب بالجمع وقال الاسترخاء والاعمال الذي يفرق بين وجهين
 اما على قول لا يري الملك القبض في الهبة الفاسدة فظاهر وانما على قول من يري فله ان
 يحكم الهبة الفاسدة مضمون على ان يفرق فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهبة كان مستحقا
 قبل الهبة فيملك الجمع والمقتضى ان يفرق فله ان يفرق فله ان يفرق فله ان يفرق فله ان يفرق
 الهبة في الخطأ في قسم فقط للمعرفة ان كلا منها شاغل الملك الواهب مشغول به وجهين
 لزمها وهما متاعا ساكنا فيهما جازت الهبة ويصير الجمع قابضا للدار لان الهبة في متاعها
 في ذراع او في جراب التسليم ذكره فانه في وجهين باق مضمون ومقتضى فله ان يفرق فله ان يفرق
 قبضا فلا ينعى الهبة لان القبض انما يحصل بالانقضاء ببدل الانقضاء مع القفل وتم
 هبة ما مع الموهوب بل لا قبض ببدل يعني اذا كان الهبة موهوبة في يد الموهوب له وجهين
 او عارضا او مائة ملكها بالهبة والقبول وان لم يفرق فيها قبضا لان القبض في الهبة غير
 فيعتبر في الهبة القبض وهو وجودها في غير قبض الهبة بخلافه في الهبة يعني اذا باع الهبة
 او غيرها في بيعه يحتاج الى قبض ببدل لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض الموهوب
 قبضا مائة فلا ينعى قبض الضمان بل يحتاج الى قبض الهبة والاصل في ان القبض في
 فاضا نانا بوجه ما منا في غير ما جازا واذا اخذنا ان الهبة من الضميمة بل ينعى
 لان في الاقوى مثل الذراع في ذراع وليس في الاقوى في الاقوى ثم ايضا ما وهب الى اب
 لطفه بالمقدار ثم في قبض الاب في قبض الصغير لا ينعى في قبضه سواء كان
 في يد حقيقة او يد موهوب لان يد الموهوب كيد المالك بخلافه اذا كان في يد الفاسد
 او المستاجر او المقتدر حيث لا يجوز الهبة له وقبضه لان كونه في يد الموهوب لا ينعى
 اي الموهوب يعلم ما قال في النهاية لفظ المبسوط وكذا في وجهين ببدل الصغير واشهر عليه

٢٤٤

وذلك جائز ولا يرجع المتعوض على الوهب لئلا كان بخلافه ولا متبرع وكذا إذا أقر الأذن
قال عوض على التي ضامن كذا في الأضلاع وذكر الخامس بقوله وهو خطأ عن كذا فان
تبدل الملك كتبدل العوض وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر السادس بقوله وهو خطأ
فانها نظير لقوله المتعوض في التوقيل لئلا يكون بينهما بلا وجه وبطلان فكان
المتعوض الصلة وقد حصل وقت الهبة على الوهب لئلا تم تكسرها لئلا يرجع فيها ولو
لا من شأنها فليس للمرجع لغيره لئلا يفتقر بينهما في الأول وقت الهبة ووجوده في الثاني
وقتها وذكر السابعة بقوله وهو ملك الوهب فانه إذا هلك بعد الرجوع فلو ادعى
الموهوب لئلا يهلك صدق بلا حلف كذا في الكافي وضابطه للمنفعة عروضة في حق
ما هو موقوف على الرجوع في الهبة باصا صبي عروضة في حق خرافة الدال الزاوية في الموقوف
أعداها العوض والخطاء الرجوع عن الملك والراء الرجعية والعاقبة والبراءة والبراءة
الخرق الطعن والخافق السنان فكانت شبهة للمرجع باتان وهو لا يوجب اجتنابا
فقبضاه على الخرافة والاجتناب على الوهب الرجوع في تعبد لا اجتناب لأن الهبة مخرجة في حق
لكونه الجدة لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الخرافة فان القرض فيه ما نعت عنه وهو على
شياء وقبضه على الوهب لئلا يملك العبد لاخر من الرجوع الثاني وروى عليه فلا الرجوع فيه
لأن الموهوب يتأخر على الثاني بالرجوع لا بسبب جدي كان للأول الرجوع فيه ولو تصرف
بما الثالث على الثاني كان فقيرا أو باع منه كان غنيا لم يرجع الأول لأن هذا ملك
لعوده اليه بسبب جدي وحق الرجوع لم يثبت ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في الخط
يرجع في الاستحقاق نصفها أي نصف الهبة والراء الوهب بنصف عوضها لئلا يملك
البراءة ليس للموهوب بملك فاذا فاقته بعضه يرجع عليه بقدره وكثيره من الخرافة وانما
في استحقاق نصفه يعني إذا استحق نصف العوض لا يرجع شيء حتى يرد ما بقي من العوض لئلا
يصبح عوضا عن الكل ابتداء وبطلان استحقاق ظهر أنه لا عوض إلا العوض فيكون غير أن قدره في الرجوع
لم يبق قط لا ليس للمرجع العوض ولا يملكه فان شاء رد ما بقي فمرجع في الكل وان شاء ملك
ما بقي ولم يرجع شيء بخلافه إذا كان العوض مشروطا لئلا يتم بيعا فيكون العوض بالبراءة
فاذا استحق بعضه يرجع ما يملكه العوض كذا في الأثر ولو عوض نصفها يرجع بالبراءة
لأن التعويض مانع فاذا وجد في النصف تمنع بقدره لو باع نصفها أو لم يرجع في النصف
لأن الرجوع في الكل في البعض ولو لا منع بيع النصف فلا الرجوع في الباقي بحيث
يؤخذ الموهوب من الموهوب لئلا يبرأ من الخط في الرجوع أو كذا في الرجوع في الهبة بخلافه

فمن

فمنهم من رأى منه في الرجوع في أصله وهما لأن الواهب طالبت بحقه الموهوب لئلا يملك
بملكه وفي حصول المقصود وعدم خفاء إذا لم يكن ان يكون مراده التوافق لئلا يملك
لا يرجع الحق مقصوده وهو الجائز ان يكون مراده العوض على هذا يرجع فلا يملك المقصود
أو القضاء فصح اعتناق الموهوب أي اعتناق الموهوب لئلا يملك الموهوب بعد الرجوع متعلق
بالاعتناق قبل القضاء لئلا يخرج عن ملك الموهوب لئلا يملك القضاء فصح اعتناق قبل
وطريقه أي الموهوب لئلا يملك كذا في الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد المنع على الواهب
لقيامه لئلا يملك كذا إذا هلك في الرجوع بعد القضاء لم يضمن لأن أصله قبضه لم يكن جدي
ضمانا المقبوض عليه وهذا هو المراد واستدعاء الموهوب معتبر بأصله ولكن ضمن على
بملكه بعد القضاء والمنع أي منع بعد القضاء وطلب الواهب في الموهوب يرجع يكون
عند الموهوب لئلا يملك بعد الطلب وجب في الأمانة ومع أمه عطف على الموهوب
أي الرجوع بترافض أو كذا في حق لغير الهبة من الأصل وإعادة الملك لغيره لا هبة لئلا
فلا يشترط قبضه أي قبض الواهب لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك
ويعرج أي الرجوع في المشايخ القابل للقبض كضمانه وهو لو كان هبة لما صح تلف الموهوب
في الموهوب لئلا يستحق فضمن الموهوب على الواهب لئلا يملك الرجوع فلا يستحق في الاستدعاء
فصح بطلان الرجوع لما منع من الرجوع عاد الرجوع بيان لئلا يملك في الرجوع الموهوب
وابطلان القاضى يرجع الواهب بسبب البناء فهذا هو الموهوب لئلا يملك وبناء وعادته كذا كانت
فلان يرجع فيها بخلافه والواهب يملكه بالخير لئلا يملك الموهوب في الرجوع الموهوب
الباقي في الرجوع وابطلان القاضى عقد في الرجوع بسبب الخرافة لئلا يملك كذا في الخط
بشرط العوض منه ابتداء هذا إذا ذكره بملكه على أن يقول هبة هذا العبد على أن يقرضني
هذا القوم لئلا إذا ذكره بخلافه لئلا يملك هذا القوم بملكه هذا أو باق
وقبل أن يكون بيعا وانتهى بالاجتماع كذا في شروح الهداية وغيرها فشرط قبضها أي العا
للعوضين لئلا يكون كل منهما هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة ولم يفرق بينها وبين البيع
كالخبر بغيره يرجع انتهاء فردد بالبيع وخيار الرجوع واستعقب النفع كما هو كذا في البيع
عندنا وعند من عرفنا في بيع ابتداء وانتهى لأن الكسرة للمعاينة وانتهى عندنا
فيبيع بينهما ما كان لا بالثمين فان قلت الهبة تملك عين لا عوض والبيع يملك عين
بعض فكيف يجمع بينهما وأيضا التملك لا يرد في الشوط وكله على غير الشوط قلت فليكن
أن معنى كونها تملك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونها بيعا وعرضا أيضا أن يملك لئلا

الاشقة فيجوز ان لا يترك في الحياطة ونحوها يعني للوجوب في هذه الصناعات اذا وقع
اي من العمل لكل يوم وان عمل في بيت المستاجر جاز في بيت المستاجر ولا يفرغ من العمل
لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الحديث من الاجر يدور في المسطوح والفقير في الظهير والفقير
ومشروع للجامع الصغير ان لا يخط البعوض في بيت المستاجر جاز في بيت المستاجر
بعد ما خط بعضه يستحق الاجر خسانه والخير في الحياطة والاجر في بيت المستاجر
بعد ما خط بعضه في بيت المستاجر فان اخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر
وقبله لا اجر ويخبر في بيت المستاجر فان اخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر
فيما وقال صاحب الترمذي في الاختراق قبل الاجراج وقبل الاجراج في بيت المستاجر
فلا تمنع الخطا في شريح الهداية فيما قبل الاجراج غير ما خالف في غايه اليك انما قيل
في صورة الاختراق قبل الاجراج من التفرق لان اذا اخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر
جميعا ولما تانيا فلا تمنع الخطا في شريح الهداية فيما قبل الاجراج غير ما خالف في غايه اليك انما قيل
يعلم فان قيل وضع المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
اجر فاقا في بيت المستاجر ان ما تلف به لا يضمن قلنا قد روي في الشرايع بان المستاجر في بيت المستاجر
قالوا اجر الوارد من موقع العقد في حقه على المدة بالتخصيص سألني عن مستوفى شهر الاجر
على ان لا يخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
اجر مستركا وهذا غير صحيح في عبارة المصنف ومنشأ هذه المصنوعة ان صاحب الهداية قال
فلو اخرج او سقط من بيت المستاجر في بيت المستاجر فلا اجر له لانه لا يملك قبل التسليم فان اخرج
ثم اخرج من غير فعله فلا اجر له لانه لا يملك ما بالوضع في بيت المستاجر في بيت المستاجر
فما صاحب الهداية في قوله ولا ضمان عليه علقا بما قبل الاجراج ايضا فلهذا لم يرد الاجر له
ما لم يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له
نحوه فيدل على ان المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
عليه وصف في الحد فكل من جاز في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لانما انت في بيت المستاجر لان المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
وغاسل النوب في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الذي اختلصوا فيه ولا يضمن لان المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
بفعله بعد ان كان هاتكا بالبيت مستأجرا فصار له ان لا يظهر وعاد الى البيت المستاجر في بيت المستاجر
خلاف ذلك لان المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر

فكان

فكانت احياه واج منتهى العمل ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل في بيت المستاجر
فلا يقوم غيره مقامه في بيت المستاجر لان المعقود عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ولا اى وان شرط عمله ان يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر
بنفسه ولا يضمن له غيره لان المعقود عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر
تصايبا لو كان عياله معلومين لان في بعض المعقود عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر
اي ولد له عياله معلومين في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الى ان يرد في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لان المعقود عليه العمل في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لكن المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ثم نقصه فانه لا اجر له وكذا ان اخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
الى بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
بالاجماع وهو نصف الاجر المستحق لانه في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لانما انت في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ونما فانه لا اجر له في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
نقصه بعد الاجارة عادة فان اخرج من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ان يضمن المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ان يضمن المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ولا يضمن المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
لانما انت في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
ليست كالتزاع وقد علمت من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
اول المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
فهم من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
من بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر
فان علم بان المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر في بيت المستاجر

[illegible]

الأول الصحيح وتخرج أي ضمن تخرج سرج مما كنت في رواية كما في رواية الأثرى مما استوفى
سره ولو كره بعضهم مطلقا أي سواء كان لا كاف مما يكف هذا الجار عند الأول أما الثاني
فظاهر ولما الأول فلأن لا كاف ليس من سرج لاختلافهما صليا ومعنى فيضم من القيمة
إذا أعطيت كما إذا فعل الحديده كان الخطئة واسره بما لا يسرج أي الجار عند حيث
يضم كل قيمته لا تميزا فلا في الدار ابتداء الخطئة بالحديد ولو لو كان أي في المال
قيمة متعلق حلك هلك بسلك طريق غير عيشة المسافر لكي الإنسان يسلكه أيضا
وقد تفاوتوا أي الطريقان بالطول والقصر والقصوة والشمول والشمول في الاتفاق
فلا ضمان على من هلك إذا فارق في تعيينه أو سلوكه ولا يسلكه الناس أي يضمن
إذا هلك بسلك طريق لا يسلكه الناس صفة التقييد وحصول المخالفة ولا في المحي
يعرف لا في المحي فيما يجمل الناس من أن التلف في الحر تلف حتى أن اللوع أن يسافر
في البر في الحر ولو في المال لا جرم في الصفة المذكورة بل في المنزل سالما حصول
استأجرنا أربع برقع رطبة منها نقصت لأن أظفها غطضنا من البر
لا نشأه وحما فيها وكرة الحاجة إلى سقيم فكان غلظا إلى ثمر فيضم من نقصت
لأنها غلظا حيث استغل الأرض فحش غلظا في برقع لونها إلى خياط
ليحيط قيمتها بغير غلظا فباء خير المرافق إن شاء ضمننا قيمتها وبر أو غلظا فباء
باجم شلوه ريد على المسمى قبل من غلظا فباء فلو غلظا فباء فلو غلظا فباء
القصير وقيل هو مجرى على اطلاع فلهما يتقاربان في المنفعة لأن شدة وسطه
وينتفع به بارتفاع التمييز فلهما وافقة والمخالفة فتميل إلى أي الجنتين شاء لكن
يجب إجماع القصور جهة الموافقة ولا يجوز أن يثبت الاستسكان كما هو في الأصالة
أن دفع غلامك مدية معلومة لمعلم التيسر على أن يعطى الأستاذ للمولى كل شهر كرامة
ولو لم يشترط على الجار فبعد تعلم الطالب للمعلم من المولى الجار وهو من المولى الأستاذ
ينظر إلى المولى في ذلك المرفق كان المرفق شهد الأستاذ فذكر الجار فذكر المولى فذكر الأستاذ
وإن كان شهد المولى فجار مولى الأستاذ على الأستاذ وكذلك لو دفع ابنه ذكره فأنفق
باب الأجارة الفاسدة نقصدنا من ذكر الأولى القبول
بأن شرط المفسد للبيع لأن المنافع يكون لها قيمة بالعقد وتصير بها لا فيعتبر الأجارة
بالمنا ومنعنا لما لا يندون أسواقا من النكاح والمخاطبة والبيع غير المدون أو ذكرنا
بغيره ونسبوا بأن يوجب نصيبا من الأجر أو نصيبا من الأجر غير نصيبا وإنما أفسد

لأن المقصود منها الانتفاع وهو حتى لا يمكن المانع ولا يتصور تسليمه فلا يقع البيع
لأن المقصود بالملك وهو من كثر في المانع فيجب ألا يصلي أحدهما على الآخر في البيع
فإنه لا يستند لجماعة في ظاهره ولا في بطنه كما إذا أجزع المانع في نصفه وأجزع
حاضرهما الواحد فمات أحدهما أو العكس انتهى فان كل المنفعة تحدث على ذلك
فإن الملك الحقيقي لا ينعقد في كراة الجماعة فلا يظهر معنى البيع وإنما يظهر الاختلاف
في حق التبع لا غير فمثلا التبع مع القاد للكر فاذ لم يظهر الشيوع صح العقد
على أنه لا يصح في رواية أخرى فينفذ كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله لهما ليس
باجل الاجرة ثوبا أو لينة بله تعيين وذكر الرابع بقوله ولا يصح التسمية بأى العجز
لأنه يشترط أن يستند لجماعة كذا ونفسه أيضا إذا استأجرنا ثوبا أو لينة
عائدين من غيرهما المستأجر ويكون على المستأجر المثل في الثمن ما يبلغ ثمنه لما
شوط المدة على المستأجر من ثمنه من الاجرة فيصير الاجر مجهول لا ذكره فاصح في رواية أخرى
منها الدخول تحت قوله ولا يصح التسمية فان قصدت لهما أي هذين الآخرين وجب أجر المثل
تستيفاء المنفعة إذ قبل المدة فيصيرها لا يستحق الاجر بالتمام بل بالجزء الذي قد
يها بل بشرط أن الشيوع لم يرد في جمل المثل على التسمية ولا إذا أجزع المانع فصار على المسمى
أن يوجب قدر المسمى لتمام التسمية وإنما أجزع المانع في الفساد لهما بالتمام بل بالجزء الذي
في الفساد فيجب أن لا ينفع لهما في أنفسهما عندنا وإنما تقوم بالعقد ولو شترته
فإذا لم تقوم في أنفسهما وجب الرجوع إلى الوقت الذي في العقد فقط لا على إتمامها
بأسقاطه ولذا جزم المسمى أو التسمية انتهى المرجع وجب المثل لأبى وهو وجوب القيمة
بالتمتع بالتمتع كذا ينبغي أن يقر هذا الكلام فإن عبارة القوم مضطربة في هذا المقام
فإن الجوزة تفرج على قوله وجب المسمى بعد أن يبين هو من كثر في المانع كسندنا
ولم يرد بعد المبيع فعليه المثل لاجل المثل بالتمام بل بالجزء الباقي من المثل أجزع
كله من كثر في المانع في رواية أخرى وفي رواية أخرى لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهرين لهما
ولا على أبي لا يرد في كل واحد منهما لولا بغيره البعض في غير الآخر في رواية أخرى الشهر الأول
فكلاهما أن ينقض الجماعة لانتفاء العقد الصحيح وفي كل شهر من كثر في المانع فأنه لا يمكن
ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولكن الجواز يخرج به إلى أن ينقض الآخر وكذا
كل شهر من كثر في المانع لهما بالعقد يتم بالتسليم في الشهر الثاني وهذا هو القياس
وقد قال البعض المتأخرين في ظاهر الرواية لهما في الثانية الأولى الشهر الأول

ويومها لأن ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الأول نوع خرج إلا أن يبقى الكل باقيا في العقد
سنة أشهر كل شهر إذا متعلق بالمستلزمين ما يعنى إذا بين جملة الشهرين وعين
كل منهما جازا العقد لأن المدة صارت معلومة فارتفع المانع من الجملة أجزع منه بكذا صح
وإن لم يرد في كل شهر لأن المدة معلومة لا يرى الجملة شهر واحد صح وأن لم يرد
فقط كل يوم وأول المدة ما سمي بأن يقول من شهر حجب منه التمتع ولا أى
شيئا فوفى العقد لأن الأوقات كلها في حكم الجملة سواء وفي رواية أخرى في الشهرين
أنه لا يصح التسمية بأى العجز إلى الشهر والآن بان كان معلقا لا يرد في كل واحد منهما
الأبصار بعد الفراغ من التمتع فان كان إلى العقد من قبل الحلال اعتبر له في الشهرين
كلها ما أهلكه لأن الأهلته أصلا في الشهرين قال تعالى في مواقيت الناس ولا قال أيام
إذا تعدى يوما إلى اليوم استأجرنا بياجر يومين وطعاما ما يجزى لهما لبعض الاجزاء
بما أجزع المانع في الشهرين ما روى أنه صلى الله عليه وسلم في الشهرين في الحجة والتمتع
وناس في الحجاز ما روى أنه صلى الله عليه وسلم في الشهرين في الحجة والتمتع والقياس
أن لا يصح لهما أن يقر على استهلاك العين وهو الذي نصار كسبها بالبيعة إلى الشاة ليس
لها أن لا يلبس ثوبا أو لينة لها وجب المثل في قولها فان أجزع المانع فصار على المسمى
وعلى العقد لجماعة وقد جرى به التعمام في الخصم لا يترك ولا نسلم أن العقد في كل
استهلاك العين بل على المنفعة وهي ضمانته الصبي وتلقاها في بيتها وعين
والكسب ما يجرى لهما لا يستحق الاجرة إذا أجزع المانع لانهما لم يأتا بالمال الوارثا
لأنه لا يجرى وليس بوضع وطعاما وكسوها وعندهما لا يجزى لهما ذلك والآن الجواز
العقد فضاها إلى المانع وهذا ليس كذلك لأن العادة بين الناس أن يقر على التمتع
لأن منفعة ذلك ترجع إلى الولد وهو الزوج وطنها لا في بيتها المستأجر أو لينة
ليس المستأجر أن يبيع زوجها من وطنها لأن الزوج حق الزوج فلا يمكن من ذلك العقد
لكن المستأجر منع من وطنها في منزله لأن المثل لا يجرى لهما ذلك ولا يرد في كل واحد منهما
أو الزوج في كل عام من الناس عليه شهرين أو شهرين أو في حجة الطهر أو في غيره
سواء كان الزوج من غير شئ من كثر في المانع أو لا لأن هذه الأمانة توجب الرجوع
والزوج أن يبيع امرأته بما يوجب فلا في عقد زوجها في كل عام غطاهم بل أن يقرها لا
أليس لهما في حجة الجماعة لأن العقد قد أجزعها وقولها غير قبول في حجة المستأجر أو لينة
للمستأجر حجة أن من أجزعها وجب لهما لبيتها فضاها لولا وعليها غسل الصبي

واما صلح طعامه وهذا في العادة ان الظاهر في قوله من الخوف فصار ذلك
كالمشروط لا يمتنع منها اي من الشياخ والطعام والشراب وهو في نفسه وجوب اي
اجرة المصنعة او اجرة المبيع على وجهه على ان يكون له ان يضعه بغيره وعذره
بطعامه ومضت له فلا اجرة له الا اذا كان على الاكابر تركه لا يصنع حراما
عن العرفان لا يصنع هو من البصير لئلا يباذول ماله فيها في غير ذلك قال ابن الجوزي
فان هذا الجواب ليس بواجب فلو كان بوضع غيره من قبيل المشاة لكان في اداء
وهو في العادة انما هو في وجهه حيث يستحق الاجرة كذا في الكفاية وهو في الامارة للامارة
والاعمال والنجس وتعليم القرآن والفقه والاعمال والملاهي والنوع وفي المحيط كما لا
اذا اخذ المال بلا شرط يباح لا تعطاه ما لم يوطع بالاعتقاد عسيب ليس هو ان يجر
فلا يجوز على الاكابر ولا على الاجرة عليه والاصل ان الاجرة لا يجوز عندنا على الكفاية
والعامة في كل ما وقع الفسور في الامور الدينية جودها المتأخرين وكذا قال في بعض النسخ
بعضها الى الاجارة لتعليم القرآن والفقه والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال
وتجسس به على الدولة المرسومة وهي هدية يجرى الى المعلم على رتبته من بعض سواد القرآن
سميت بها لان العادة اهذه الخلاوي تفسد الاجارة ان دفع الى الخراج لا ينسحب
بمنفعة ما استاجر من الجمل انما به بعضه في بعض الزاد او نور البطون في بعض
فيفسد هذا الاخير في غير المكان وقد في النسخ في الكفاية لا تفسد الاجرة في بعض النسخ
من علمه والاولى في معناه او من يجرى له في اليوم كذا التي استاجر من غير كذا
هذه العشرة الاصح من الفرق في اليوم من فساد عندنا في حقيقة علمه في المصنفين عليه
لان ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر المبلغ يقتضي كونه في بعض النسخ
ولا يوجب له ما على الاخر مع ان نفع المستاجر في وقت ما على المثل انما يستحق الاجرة
لكونه اجرة مستحقة ونفع الاجرة في وقتها على المنفعة لا تستحق الاجرة بمعنى ذلك عمل
او لا ففسد العقد لو كان المعقود عليه كذا اي يجرى له في اليوم كذا في اليوم كذا في
مقدور عاده وعن اخيه في معناه انما اذا استعمله وقال في اليوم كذا في الاجارة لان في
لا يقتدر المدة فلا يقتضي الاختلاف وكان المعقود عليه كذا في اليوم كذا في الاجارة لان في
ان يثبتها او يجرى لها او يجرى فيها لان الزمان الا فعال تبقى بعد نقصان المدة
وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع ما لا يفسد كالبسج في خلافه في استباحها
على ان يجرى لها او يجرى فيها او يجرى فيها لان في وقتها يقتضي العقد لان الزمان مقتضى العقد

وفي

وهو لا يتأثر الا بالشيء والشيء فلا تفسد بغيره ولا بداعيتها او ما يزرع فيها المصنف
فلان الارض يستاجر للزراعة والبناء والفساد في المصنفين شيئا منها لم يفسد المصنف عليه
الا ان يجرى له المصنف بان يقول على ان يزرع ما شئت في يجرى له لوجود الارض من قبله لوجوده
الزراعة وما يزرع ففني الاجرة على العقد جحشا والمصنف لا يرفع الجاهل الذي لا يرفع
تمام العقد استاجر له الى بعدد ما يزرع له في العقد ففسد الاجرة لان الاجارة فاسدة
والعامة انما يجرى له بعدد ما يزرع له في العقد ففسد الاجرة لان الاجارة فاسدة
ان يجرى له المصنف في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
اي لما قبل ان يزرع في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
الحاق في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
انما في الاول فلما تقرر ان الاجرة في الزمان لا يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد
لم يجرى له لوجوده ففسد الاجارة ما لا منفعة لان المعقود عليه كذا في النسخ في بعض النسخ
لا تفسد حقا في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
وهو في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
اجرة كذا في النسخ في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
والضمان لا يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
في الكافي وفي شرح المحقق للمصنفين في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
الاجارة لا يفسد بغيره فوجب له الاجرة المستحقة له لان الاجارة لا يفسد بغيره فوجب له الاجرة المستحقة له
بالنسخ في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
وانما يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
ما يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
نسبتة في الجنس بانفرادهم يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
المختلف ليس له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
ليس له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
وانما يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
في شعره وانما يجرى له في وقت فاسد او يجرى له في وقت فاسد قبل ان يرفع الجاهل الذي لا يرفع
ورفعه من لده بالجنس المختلف لا يكون فيه قدر كبير حقيقته في شعره حيث كان

[illegible]

فان الرجاء

فان الأجرة ان بقيت لمؤداه اجر الدكان وهو متنع بالافلاس فلا شرط بيمينه ان
استاجر عبد الخياط فيترك عمله قيد بقوله بيمين الدكان من ليس لها ان يعمل الا لغير
ابرة ومقارن فلا يخفى العذر في عقد وبدل المتكثري الدكان من سفره فانه عذر له ان يمتنع
على وجه العقد انه ضرر زائد لاحتمال ان يكون قصده سفر الحج فذهب فبطلت شرطه وطلب غرضه
او التجارة فافقر فلا ومن متعلق بقوله وخطاب بيمين الدكان استاجر عبد ترك مساجره
او مساجره عبد الذي الخياط ليعمل متعلق بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا ان يمتنع
ان يعقد القمار الخطاط في ناحية وبدل المتكثري متعلق بقوله وبدل المتكثري فانه ايضا
ليس بعذر له ان يمكن ان يعقد ويعتد به على يد تليف او اجرة وبيع ما اجره متعلق
بقوله وان يوردها فانه ايضا ليس بعذر له ان يوردها خوفا من كراهة بيعه التجارة فانه
الى المتكثري عذرهما اي هذا الخاطون ولو عقدها لنفسه فانه لو بقيت نصيبه المتكثري
او الأجرة المملوكة لغيره او لمستهحقها العقد لا تنقلها الى الوارث وهي الحق في
عقدها الخيرة لا اي لا ينفسخ كالكبير والوصي والمتولى البقاء المستحق عليه المستحق
ما المستحق عليه بطلت لما ذكرنا وان تنفسخ فبطلت الاستاجر والموجر في حصته
فقط وبقيت في حصته الخي وقال في رده ما يبطل فيها ان لا يكون مانع قلنا الشرط
نزع وجودها في التبدل لا البقاء كالشهادة في النكاح **مسائل شتى**
احرق حصاندا عروحي حصين حصين وهما الزرع المحصول والادبها ههنا ما يبقى
من اصولها لنفسه المحصول في ادبها استاجرها او استعارها فاحرق في ارض غيره
منهم لان هذا تسبيل وليس عناية فلا يكون متعديا بخلاف البئر فلهذا لا ينظر
الرياح فاق الخاور على الامتداد فانه اذا كان الرياح ساكنة لم تغيرها الا اذا
مضطرب فيضم لان موقع النار يعمل فيها لا تستقر في ارضه فيكون مائرا وضع حجر
في الطريق فاحرق شيئا ضمنه لانه متعديا بالوضع ولو دفعها الزرع الى شئ فاحرقه
لا يضمن لانه الزرع منحت فعله كما في النهاية سقى ارضه سقيا لا يجهل ولا لا يجهل انك لا تخر
ذلك السقي فعدي الى الماء الاجرة ضمن لانه مائرا لم يستجب لاعد خطا ووجهه في مكانه
من يبيع عليه ليعمل لنفسه فان صاحبه الدكان قد يكون ذاباه وعمره ولكن لا يكون ذاباه
في العمل فعهدها ذابا يطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز لانه استاجر بنفسه فخرج
من عمله ووجهه وكيفية الطمان اكثر مما كانا متحسنا لانه شاركه الوجود في الحقيقة
فان هذا بوجهه متعديا وذلك بخلافه فخرج من تنظيم المصلحة ولا يضره اليها لانهما فصل

٦ ويعمل في الصرف في ناحية ص

كأنه منسوب إلى المالك لأن طلبها عار وعيب وفي هذا القول من العريضة والعتية
وفي الكافي ما يروى وهو أن كنت أبيع فكتبت جعلت للغير فبقي في الانتفاع بملكك إلى
أن يموت الذي كنت أبيع له فكتبت جعلت لغيرك فبقي بملكك إلى أن يموت الذي كنت أبيع له
باعتك لأنك كنت تبيع فيها وأطعمت أهلك لأن الأكل هو الذي لا يطعم كما لا يرض
يراد به أن غلبها إطلاقا لا سيما في الحالين فمخلك في هذا أو جاريه من إذا
لم يرد به الهبة فإن الترخ لمليك العين عرفا وعند عدم إرادة الترخ لمليك المستافع
وأصله أن يعطى ناقة وشاة ليس بينهما تفرقة وكذا مستأجر في عليك العبد إذا أريد
به الهبة فأردك العين والآية على أصل وضعه ومخلك على آية قوله إذا لم يرد به
فإن هذا اللفظ ليس بمعمل في الهبة بل سبقه قوله جاز الأمير فلا تاعلى العين
ويراد به التملك وعنه لغته أن كتاب وهو متعلق فليدعى فإذا تولى أصلها تحت
وأن لم يكن له من عمل على الآخرة فلا يلزم إلا على مالك أقول بهذا التقرير في
ما عرَضَ من الكافي على هذا الوجه من أنه جعل في كتاب العارية هبة في الظن
يعنى مخلك ومملك حقيقة لمليك العين ومخازن التملك والمنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة
في بيان إظهاره ومملك على هذه الآية لأن قوله بالهبة هبة وعلم أن الحار هو الكتاب
حقيقة فيكون عارية لا تملك الهبة وإنما هي ما إذا كانا التملك الحقيقة
والحقيقة تارة باللفظ بلا نية فعند عدم إرادة الهبة لا يجوز على عليك المنفعة بل
على الهبة أما اندفاع الأول فلا بد من أن يجعل هذا اللفظ حقيقة لمليك المستافع
جعله حقيقة لمعنى فإكون مجازين لمليك المنفعة عرفا ضرورة وأراد جعل
حقيقة للأمر كما جعل حقيقة للهبة فيكون لمليك المستافع ضرورة فلا
ولما اندفع الثاني فلا بد من الحقيقة إنما تارة باللفظ بلا نية أو بعارية هبة
فإن النتيجة أن انتفعت كان المعنى عرفا والمعنى المستعمل مستوفى في الآخرة
حمل اللفظ على الآخرة فلا يلزم إلا على مالك أقول بهذا التقرير في
فيكون عارية وداروك سكوت وداروك سكوت سكوتى فإن لفظ سكوتى محكم في الآية
المنفعة فيصرف الأمر عن إرادة المالك ويوجب المعنى أنه لا بد من المنفعة فملك شيئا
فشيئا بحسب ما علم من قوله لمعنى فملك ففتح الجمع ولا يصح أن يهلك بلا نية
أمانة ولا يجوز في العارية لأن العارية دون الأجرة والارزاق في الهبة
ما فوقه فإن أجازوه المستعمل في الآخرة ضمنه المعنى المستعمل في الآخرة

في العارية

لما فرغ من كتاب عليك النفع بعوض شرع في كتاب عليك النفع بلا عوض في المحل المستعمل

كأنه منسوب إلى المالك لأن طلبها عار وعيب وفي هذا القول من العريضة والعتية
وفي الكافي ما يروى وهو أن كنت أبيع فكتبت جعلت للغير فبقي في الانتفاع بملكك إلى
أن يموت الذي كنت أبيع له فكتبت جعلت لغيرك فبقي بملكك إلى أن يموت الذي كنت أبيع له
باعتك لأنك كنت تبيع فيها وأطعمت أهلك لأن الأكل هو الذي لا يطعم كما لا يرض
يراد به أن غلبها إطلاقا لا سيما في الحالين فمخلك في هذا أو جاريه من إذا
لم يرد به الهبة فإن الترخ لمليك العين عرفا وعند عدم إرادة الترخ لمليك المستافع
وأصله أن يعطى ناقة وشاة ليس بينهما تفرقة وكذا مستأجر في عليك العبد إذا أريد
به الهبة فأردك العين والآية على أصل وضعه ومخلك على آية قوله إذا لم يرد به
فإن هذا اللفظ ليس بمعمل في الهبة بل سبقه قوله جاز الأمير فلا تاعلى العين
ويراد به التملك وعنه لغته أن كتاب وهو متعلق فليدعى فإذا تولى أصلها تحت
وأن لم يكن له من عمل على الآخرة فلا يلزم إلا على مالك أقول بهذا التقرير في
ما عرَضَ من الكافي على هذا الوجه من أنه جعل في كتاب العارية هبة في الظن
يعنى مخلك ومملك حقيقة لمليك العين ومخازن التملك والمنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة
في بيان إظهاره ومملك على هذه الآية لأن قوله بالهبة هبة وعلم أن الحار هو الكتاب
حقيقة فيكون عارية لا تملك الهبة وإنما هي ما إذا كانا التملك الحقيقة
والحقيقة تارة باللفظ بلا نية فعند عدم إرادة الهبة لا يجوز على عليك المنفعة بل
على الهبة أما اندفاع الأول فلا بد من أن يجعل هذا اللفظ حقيقة لمليك المستافع
جعله حقيقة لمعنى فإكون مجازين لمليك المنفعة عرفا ضرورة وأراد جعل
حقيقة للأمر كما جعل حقيقة للهبة فيكون لمليك المستافع ضرورة فلا
ولما اندفع الثاني فلا بد من الحقيقة إنما تارة باللفظ بلا نية أو بعارية هبة
فإن النتيجة أن انتفعت كان المعنى عرفا والمعنى المستعمل مستوفى في الآخرة
حمل اللفظ على الآخرة فلا يلزم إلا على مالك أقول بهذا التقرير في
فيكون عارية وداروك سكوت وداروك سكوت سكوتى فإن لفظ سكوتى محكم في الآية
المنفعة فيصرف الأمر عن إرادة المالك ويوجب المعنى أنه لا بد من المنفعة فملك شيئا
فشيئا بحسب ما علم من قوله لمعنى فملك ففتح الجمع ولا يصح أن يهلك بلا نية
أمانة ولا يجوز في العارية لأن العارية دون الأجرة والارزاق في الهبة
ما فوقه فإن أجازوه المستعمل في الآخرة ضمنه المعنى المستعمل في الآخرة

في قوله

تلك

اذ لم يتبين ان كان كل منهما غصباً ولا يرجع الى المستعير على اظهر من انما انما
او من ملك نفسه او من المستعير ويجمع الى المستعير على الوجهين فذا انما
عن ان لم يعلم انما انما من علم ولا يرجع لان المستعير فضا كالمستعير من الغائب
بالغصب واما ان الغائب مطلقاً سواء اختلف استعماله الاول ان لم يتبين شفعاً
لانها لما كانت اتمليك المنافع بائناً يعبر ان المالك يملك التملك كالمستعير ملك
ان يوجر الموصى له بالخبر من ملك ان يوجر ويخبر ما لا يختلف استعماله المالك من انما
وقرر على قوله وانما مطلقاً بقوله من استعاره اتم مطلقاً على ما شاء ويعبر
اي التملك بركب نفسه بركب غيره واما فعله بركب غيره حتى لو ركب نفسه ليس
ان يركب غيره اذ تعين ركوبه ولو اركب غيره ليس لان يركب نفسه حتى لو فعله من
وان طلق اي المعير لا تنفع في الوقت والنوع استغنى ما شاء او وقت شاء لا تنفع
في ملك الغير في ملك النفع على الوجهين وان قيد في استعماله المستعير لا يملك
الى شرطه التقيد لما في الوقت لا النوع او بالعكس وفيها فان عمل على وفاء العيد
فظاهر وانما الفاعل في ضمان المثل او غيره لا غاربه التملك والمكيل والموزون والمعدوم
المتعارفين لان الاعارة تملك المنفعة ولا يستغنى هذه الامور لا يتبين انما
ولا يملك استعمالها الا اذا ملكها فاقضت تملك عينه ضرورة وذلك بالهبة او
والقرض او ما اضرا كونه موجبا لرد المثل هذا اذا لم يغيره المستعير اذ اعينها كالمستعير
الذي لم يغيرها الميزان او يوزنها الدكان ونحو ذلك من الاستغناء فيصير عارياً
ليس لان لا تنفع باهلاكها وكان نظير عارياً الى التملك المثل في دفعه على كونه
قرباً بقوله في ضمانه كذا قبل الاستغناء كما هو في القرض من الاعارة او اعارة
للبناء والقرض لان منفعتها معلومة تملك بالاعارة فملك بالاعارة ولما لم يغير
ان يرجع لان الاعارة ليست بلا نفع ويختلف قلها اي البناء والقرض لا يشاغل
ملكه فيكون بالتفريق الا اذا شاء ان ياكلها فيضمنها اذا استغنى الا من بالقلع
في يضمن لغيره ما قلوعه ويكون ان لا يملكه يملكه لغيره فيستبدد ذلك به لان
ما احل له المستعير يستبدد لغيره لان لا يملكها ولا يشترط الاتفاق والقلع
بل انما طلب الجيب فيمن من المستعير ما قلوعه والقرض بالقلع ان وقت الغاربه
مغروم من حيث وقت له الظاهر هو الوفاء بالهبة فيرجع عليه فضا للقرض
وكذا اي الرجوع قبله قبل وقت غير لان فيه خلف الوعد ولو اعارة اي رضى المذرع

لا يؤخذ

لا يؤخذ اي الا من يخصص اي المذرع اي ان يملك مطلقاً اي سواء وقتاً
لان له فضا به معلوم وفي تركه من اعارة الحقين بخلاف المذرع انما ليس له فضا به معلوم
فيقلع رضى للقرض عن المالك واذا كتب بكتبه اطمعنى رضى لك لا اعني بغيري
اعارة فضا به معلوم لغيره بكتبه المستعير انما اطمعنى رضى لك لا اعني بغيري
وقال لا يكتب انما اعني لان الاعارة هي الموضوع من هذا العقد والكتابة بالموضوع
ولذلك يظن الاطعام اذ على المذرع الاعارة لانها لا تخفى بالزمن واعارة الاخر
تامة يكون الزمان واعارة للبنة ونصيب فضا كانت الكتابة بلفظ الاطعام الى
ليعلم ان غرضه من الاعارة التوكيد في الاعارة والمقصود انما انما رضى له واجبا
ولو يملك بباي اذ لا يجزى التوكيد على النقل الى من له بل يدعى له حيث يجد
لم يضمن شيئا بل عدل بترج على الامر فضا الكفيل لا يضمن كالتوكيد بقضاء الدين
فانما الاستغنى عند لا يجزى عليه المستعير انما يضمنه فضا في تسليمه ولو
وصليته مع عبده اي على المستعير او اجير مساهمة او مشاهرة لا ميا ومما في
متعلق بالرد اصطبلها كذا لا نفس كذا او الصبغة على الدين الى المالك كذا
تسليمه على اهلكا لم يضمن استغناء والقياس ان يضمن لان المستعير الاعارة على كذا
على وكذا كذا بل يضمنها وجباً فضا انما في التسليم المتعارف لان المستعير الاعارة الى
المربط او الى المالك وما في يد المالك كذا وكذا فضا الى المالك كذا رضى مع
عبد المعير مطلقاً اي سواء يقوم على اتمه او لا هو الصحيح او اجير كما في مشاهرة او
لان المالك راض به عاده لو كان مستعان غير يضمن يعني ان جواز رد المستعير الى يد
غلام صاحبها ووضع في داره او اصطبله انما يكون في الاستغناء الذي يكون في المثل
عادة وكذا غيره واما اذا لم يكن كذلك كعدا او ونحوه فاذا رضى المستعير الاعارة
او وضع في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجزى وهذا هو الوجه في الاعارة
لخلاف الاجبى اي انما اذا رضى مع الاجبى فضا يضمن ونحوه في رد المذرع
الى المالك فاذ رضى بها اليها ولم يملكها اليها من اما الوديعه فلا رضى لها المحقق
لخلفه والاعارة او رضى عنها واما الغصب فلان الواجب على المالك فعله وذلك ان
الى المالك بعد المذرع يملك الاعارة كذا في المثل او المذرع استغناء
يضمن بعد الصلح ان المستعير على الاقرض على الضمان فضا تسليمه وبطل الشرط
في المولى ولو اعارة هذا المذرع فضا كذا في المثل لان المذرع يضمن

الى احد ما حصته بغيره الاخر ولو دفع منه ما لا يدفع ولا يضم قبل الاخر في المثلثة
 والحقبة انما هي في المثلثة فقط ولذا قال في القيم او دفعها ما لا يقسم
 وحفظ كل حصته وان كان ما لا يقسم ما ان يحفظ اصد ما باذن الاخر وذلك لان
 يحفظها ولو دفع من حفظ اصد ما كان ان الغرض من الحفظ من اضيف الى اثنين فيما يقبل
 يتناول البعض دون الكل فيقع التسليم الى الاخر بلا رضاه المالك ومن دفع كذا
 قابضه لان مودع المودع لا يضم عنده بخلاف ما لا يقسم فان دفع كذا لا يضم الاخر
 لما او دفعها مع كذا يستلزم اجتماعا عليه ليله ونهاية كذا منها المباشرة كان راضيا
 بدفع الكل الى اصد ما في بعض النقول كذا المرئى ان لو كان الشراء اذا سلم الى الا
 ما يقسم حيث يضم في دفعه لا يقسم فهو عن دفعه الى اصد ما في دفعه كذا
 مع انه غير اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 عرسلا اعلا يضم بعضا او دفعه من اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 ولذا وجب ان يضم في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 اليه بان كان له سواء اهل او غيره في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 المودع الى المالك ولا يترتب على ذلك انما يلزمه معاملة شرط بقدر الامكان فان كان مجرد الدفع
 الى من هو عند مودع من حفظه على الوجه المأمور به فيضم من حفظه على الوجه المأمور به
 وان كان لا يجبر منه من حفظه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 به مع مراعاة هذا الشرط في اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 لاصلا وهذا كما اورد في اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 شيء يحفظ على يد اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 كما لو لم يحفظها في بيت معين من داره وسدوق معين في اي بيت يحفظ في بيت اخر
 منها اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 بخلاف ذلك انما يصل الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 في دار اخرى مفيد لان الدارين تحتلفان في الامر والحفظ في الشرط وامكن العمل به
 ولما ابيح في دار واحدة فكلما تحتلفان في المكان فاما العمل به في الاخذ فامكن
 من الاخذ في الاخر فصار شرط غير مفيد وتعدى العمل به ايضا فلا يعتبر وكذا القصد وان
 فان تعدل القصد في هذه الصورة لا يفيد فان القصد في دفعه الى اصد ما في دفعه
 ظاهر ان لا يكون له اي البيت والقصد في دفعه الى اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه

اودع المودع

اودع المودع فملكه من المودع المودع الاول فقط وقاله يضم انما شاء فان من الاخر
 رجع على الاول فلو اودع الغاصب من المالك ايا شاء من الغاصب المودع اما الغاصب فظاهر
 واما مودع الغاصب منه بلا رضاه المالك فانه انما يعمل انما غاصب رجع على الغاصب قوله
 واما وان علم ذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر لا يرجع والمالك لا يرضى عنه كذا في
 كما في الغاصب وغاصبه والغاصب المشتري منه فاقا صير المشتري صار امثله لا يرضى
 ابتداء له من ذلك المالك فكذا بقاء مودع الذي رجع كل منهما انما لا يرضى عنه فكذا
 فهو ان لا يرضى عنه ولا يرضى عنه لانه عوى كل منهما تحت فوجهم في المالك فكذا
 لكل منهما بافراده لان كلاهما ادعاء بافراده والمثلثة على ريعها وجب ان يرضى
 لها او يرضى للاول ويترك الثاني او باعكس او يتكلمها فاهلها فكل منهما فلا يرضى لها وان
 للاول او يرضى للثاني فالأول لا يرضى له واقره وان عكس فالأول ولا يرضى للثاني وان
 للثاني ايضا فالأول لا يرضى له لانه عوى كل منهما على يده واقره وعلى يده لانه لا
 نفي للموجب لكل منهما كذا لا يرضى له كان ليس بغيره فاذا صرف اليها فقد صرف نصف نصيب
 ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فغير ذلك اودع حر عبد المجي الفادع المحجج
 واصلح المودع من الاول لانه تسلط على اصد ما في دفعه الى اصد ما في دفعه
 في حق المولى فقط اولا يضم الثاني لان مودع المودع لا يضم عند ربي حنفية هذا المذهب
 بعد التمسق رعايته المولى ولو صلح المودع عند ذلك يعني اذا اودع المولى في حق المولى
 فملك عند الثالث فلا ضمان عليه وان اعتق لانه مودع المودع وهو غير ضامن ربي حنفية
 وغير الاول بعد اعتق المودع من قبله لانه تسلط على غيره الثاني في الحال لانه اسلمه
 بدفعه الى الثالث ومودع المودع يضم عنده اذا جنى

كتاب الرهن

مناسبة كما لو دفعه ان عينا الرهن امانة في يد الرهن كسبا في فيكون كالوديع هو
 لغرض البسط لقا وشا حصل الى الاحتراز من الرهن والمدين والمدين هو المدين
 اي الحق منه الى المالك وهو اذن الحق الذي حقيقته هو دين وجب له اياها او
 فقط فانه يصح بمنع رهنه من رهنه او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه
 خير او مستأجر او قاصر او على الدين الذي وجب له او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه
 مودع كسبا في او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه او رهنه من رهنه

بنفسها وسياق تحقيق وجعل التسمية ان شاء الله تعالى يعقد مال كونه غير لازم لانه
تبيع كالهبة والصدق بايجاب قبول كما في الهبة فالرهن تسليمه والرجوع عنه تبيع
على قوله غير لازم لانه تبيع كالهبة فاذا سلم الى الرهن وقبض من قبل الرهن محو
اي محو اختاره عن الرهن على الشجر وهو الزرع في الارض لان الرهن من الشجرة مفرغ الى
عن ملك الرهن وهو اختاره عن كسبه وهو الشجر دون الرهن وهو الرهن في الارض دون الزرع
وهو من دار فيهما متعلق الرهن بمقتضى اختاره عن الرهن الشئ كونه نصف الجاهل الذي كان
في غايته ليكن وهذه المأخذ هي المناسبة لهذه الالفاظ انما قبل ان الاول اختاره عن
رهن الشئ والثاني عن رهن الرهن على الشجر ولا يفي على اهل النظر لانه في الرهن
هو جزء لقوله فاذا سلم والخلية في ارضه المأخذ من القبض في زمان تمكن فيه قبض او في حكم
قبض الرهن حتى اذا وجد رهن الرهن بخصه الرهن والرهن فضاع عن الرهن فلا وجه
لما قال ان الرهن بناء على ظاهر المعنى الخوي ان القبول ان الخلية تسليم لانه عبارة عن دفع المأخذ
من القبض وهو فعل المستلم والقبض فعل المتسلم كما لا يخفى ان الخلية
في الرهن قبض الرهن على القبول بان الخلية ينبغي ان لا تنفي قبض الرهن اذا القبض منصوص
في الرهن حتى استدلوا على شرطية القبض في الرهن بقوله في الرهن قبضه وانما المنصوص
بان وجوده على اكل الجاهات اقوال المنصوص بان وجوده على اكل الجاهات انما
نقص عليه بالاستقلال او انما اذا ذكر تبعاً للمنفصل فلا وجه لانه وجوده كما ذكر في الرهن
في البيع منقول بقوله انما ان يكون بقاء عن تراض فلو صح ما قال المعترض لبطون بيع المكرة
والرهن ليس كذلك بل ياتي ولو ملك الرهن اسلم الرهن امانة محضه عند القبض
لمحله وضمانه عند امانته لكن يد الرهن بالاستيفاء ويتقرر بالهلاك لان الاستيفاء
يحصار الما ليدون العتق بالاستيفاء بالعتق كما ذهب اليه يكون سبباً لاول الرهن
لا سبباً لثانيه يحصل الاستيفاء بغير الحق والحجاسته بان الرهن امانة بغيره الما ليدون
فكان هو اميناً في العتق لكيس في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان فقه الرهن في الرهن
وكفته بعد امانته وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم فاذا هلك الرهن ضمن الرهن بالاقول
يجب ان يضمنه بالرهن لانه لا يتوهم كون من في قوله من قيمته من الرهن بغيره وليس كذلك بل
بما يتوهم المعنى بالاقول الذي هو من هذا المذهب كما كان وقد وقع في نسخ الوفاية منكراً
والرهن في الرهن وقبض الرهن سقط دينه بغير الرهن مستوفياً لدينه ولو كانت
قيمة الرهن الرهن الذي في الرهن لانه المأخذ من القبض بغيره بالاستيفاء وهو بغيره

ولو كانت اقل من سقط من الدين قدره ورجع الرهن بالفضل مثله اذا رهن ثوباً قيمته عشرة
بعشرة فما كان عند المشتري سقط دينه فان كانت قيمته الثوب خمسة عشر رجعت المائة
لخمس عشرة واذا كانت خمسة عشر سقط الفضل امانة وخمسة عشر رهن برهن الهلاك
بلا يثبت يعني اذا رهن الرهن هلاك الرهن ضمن ان المأخذ لينة عليه مطلقاً اي ان
من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبد والعقار والاقوال الباطنة كالنقد والحق
والعرفان وقال انك يضمن في الاموال الباطنة فقط لما في الرهن طلبك بينه وبينه
لان الرهن لا يسقط طلب الدين ولا يمس به رهن الرهن بالدين وان كان الرهن في دين لا يمس
باقول الرهن في الحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مظهر عند القاضى يبيع في الظلم والمبيع
حسب من بعد الفسخ حتى يقبض دينه ويبرأه لان الرهن لا يسقط بغير الفسخ بل يبيع في الرهن
بطريق الفسخ فانه يبيع في مضمناً ما بقي القبض والدين لا ان يفسخ بغير الرهن
لطلبك بينه مطلقاً اي لا يفسخ رهنه ولا يمس ولا يمس ولا امانة او امانة سواء كان
من الرهن او الرهن الا بالدين اي اذا رهن الرهن كان المستفيع الرهن او الرهن
المنفيع الرهن وان كان الرهن الرهن كان المستفيع الرهن فلو فعل اي انتفع بالرهن قبل ان يفسخ
ولم يطل الرهن به اي بالتقدم واذا طلب الرهن دينه ولو في غير سبب العقد او رهن
بأصل الرهن لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه لانه قبض الرهن مع قيامه بالاستيفاء
لان هلاكه كما اذا هلك في يد الرهن بغير الاستيفاء ان لم يكن له حصة في
متعلق بقوله ولو في غير سبب العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم كمكان واحد وليس
للمحله ونه فان خصه اي الرهن الرهن بغير الرهن الذي رهن الرهن بغيره الرهن
كما تعين في الرهن محض الرهن حقيقة للتسليم كما في البيع والتمتع بغيره الرهن
وان كانت اعم له ونه تسليم الرهن الذي ياله اعضاء الرهن ولا يكلف الرهن الرهن
لان الواجب اليه تسليم معنى الخلية لا التعلق بمكان الى مكان ولكن الرهن بغيره
ما هلك كان في الرهن طلبك بغيره لا يكلف اي الرهن اعضاء رهن عند عدل بالرهن
لكن في يد الغير بالرهن فلا يكلف اي الرهن اعضاء رهن بالرهن بالرهن اي الرهن
حتى يقبضه لانه صار ديناً بالرهن ببيع الرهن فضا كان الرهن رهنه وهو دين ولذا يقبضه
يكلف اعضاءه لقيامه بالدين وقام الرهن ولا يكلف لغيره رهن رهنه رهنه رهنه
من رهن الرهن ليقبضه دينه يعني لو اراد الرهن ان يبيع الرهن ليقبض الدين بغيره لا يجب
على الرهن ان يمسك من البيع لان مكر الرهن الحبس لا يمس الى القبض الذي يكلف الرهن

ولا يكلف ايضا من فقهه من غير تسليم بعضه من حق تقييد البقية من الدين لان الدين ليس
كله من حق تقييد البقية كما في جسد المسيح وحفظه بنفسه وعنا لكونه جسد واحد
وغاير جسد اخر او من انتم يسمون معدن العبرة بالمتساكنة المتقدمة
لورفعته الى زوجها لا يفرض كره الزاوي ومن يحفظه غيرهم لا يترك الحفظ الواجب
وتعديله صريحا ولا يدعي انما تقر بان عينه مائة وجعل غاير الزاوي في حصره الذي لا يبرر
لاننا سنعلم ان جعله في الجسد اخص حفظه وتقليد سبقي الزاوي لاننا ايضا استمال
لا اننا لثلاثة حفظ فان الشيطان يفتك دون في العادة بسيفه لان الثلاثة افعال في
هذه الصورة ان انصبحت في القيمة لان الزاوية على مقدار الذي فيها امانة ولا امانة تضمن
بالاقل وفي ليس غاير الزاوي فوق اخر يرجع الى العادة فان كان من تحتها بلطافين
ضمن والى كان ماعظما فلا يضمن وعليك على الزاوي من حفظه كاجرة الحفظ واجرا
فان تمام على الزاوي وان كان قيمة الزاوي اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الجسد وفي الجسد
في كل ثابت له واما من جهة اخرى جزء منه الحدية فتقسم الى المظن والامانة يعني
ان مؤنثه الى مرتبة ان كان خرج من بين كجمل الايق على المرتبة ان كان قيمة الزاوي اكثر
وكان مؤنثه في جزء من الدين كماله للزوج ان كان قيمة مثل الدين اما اذا كانت
اكثر من فتقسم على المظن والامانة فالمظن على المرتبة والامانة على الزاوي وكان امانة
الزوج ومعاينة الزاوي والى من الجانبية على الزاوي والى الزاوي مؤنثه بتمقيت
والصالح من اخبر كتمقنا الزاوي وكسوى جرحه بعد نظر ولا الزاوي وسبق اليك ان
بامور فالخاص ان ما يرجع الى يقاينه في الزاوي سواء كان في الزاوي فضلا ولا لان الدين
على ملكه وكذا ما هو ملكه وما يرجع الى حفظه في الزاوي اما خلاصتها وان تقسيم كما
وكما هو على ما هما فالزاهن والدين فاذ لا الفرقان متبعا لانه فقهه في غير غير
ان يامر به ليقاضى لان له ولا يقدامته كان ضارجه **باب ما يصح**
منه فالزاهن يباع من الجرحين يعني الزاوي والدين والمظن والمظن كذا
علا الاستيفاء فلو كانت المذكورة في خلاصته من ملكك ملكك بغيره كسائر
وهو ظاهر ولو عرفت بغيره ملكك ملكك مثل الزاوي والدين والدين في العادة
الوزن ان ليكن في الجرح ولا القيمة فان الدين اذا كان وزنيا والدين في ذلك
فذلك فانها لا سقط الدين وان كان الدين زاهنا سقط قد الزاوي من دين الزاوي في
الزاهن وان كان سقط قد الدين من الدين الزاوي لا اي لا يصح من شائع لان كل الزاوي

كاعتوت

كاعتوت ثبوت الدين الاستيفاء وهو لا يتصور في المشايخ من حيث هو مطلقا اعلم
كانت اجماع القسمة اول وسواء من شرهين او من اجنبي والطاري كالمقارن هو الصحيح كذا
في الخلاص وغيره على شجرة ونزاعه وانما الجرحين من اجزائها ومنها اي دور لا في الزاوي
متصل بالدين من حفظه فكان في معنى المشايخ كذا العكس وهو من الجرحين الزاوي
لا انما هو الزاوي لان الاتصال يعود بالطرفين فالامانة الزاوي ان كان متصلا بالدين
لا يجوز ان يمتنع بفرض المهرين ومنه ولا يصح ايضا جرحه وهو برهون كاتبه ولم يوفق
وجرحه ان من ثبوت الدين الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعل الدين في الجرح
وعده جرحا من مساواة ولا يصح ان يجرها من مساواة في الزاوي والملا في المسلم متعلق
من جرحها انها اي لا يجوز للمسلم ان يجر او امنا الذي يجرها من ملا او في العادة
والاستيفاء في حق المسلم لا يفرض له المسلم من ضمنها الذي يعرف ان كان المهرين
لم يضمنها المسلم كما لا يضمنها بالقيمة لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكس الجرحان يعني
ان كان الزاوي في المهرين لم يضمن الجرحان الذي اذا غصب لهما مال الذي ولا يصح ايضا
بامانات كما لو دعت العارية ومال المضاربة والى لان موجب الزاوي ثبوت الاستيفاء
للمهرين فكان قبض الزاوي مضمونا قلا بد في ان ثابت ليقع القبض مضمونا وثبتت استيفاء الدين
منه وقبض الامانات ليس مضمونا في حق الزاوي ايضا وصح في يد البايع الماعرف ان الزاوي
ان يكون في مقابلته كذا حقيقة او كجملو المسيح في دين ليس كذلك بل اذا ملك سقط الزاوي
حق البايع وليس في ضمانه والقوة مضمونا لغير المضمون في دينه سياتي تحقيقه الله الى
وراء تفسير الزاوي الذي ان يبيع على لحنه وقبضه في سلمها وظاف المشايخ حقا
واخذ الزاوي البايع حقا قبل الدين فانه باطل حتى لا يملك جسد الزاوي كذا الزاوي
واذا ملك الزاوي كان امانته عند ملا الدين او لا اعقد من وقع باطلا كذا في الكافي
واجرة الجرحين وخبره من جرحه لو ملك الزاوي لم يكن مضمونا الا يقابلته مضمونا
وكذا انما بالنفس تعدل الاستيفاء او شفاعة ان المسيح في الجرحين على الشجرة وعبد جان
او مديون لا يغير مضمونا على الموطا فان ملك لا يبيع عليه شيء وقضاها مطلقا او في النفس
تعدل الاستيفاء فالا في الجانبية فالا لان استيفاء الزاوي من الزاوي ممكن ويصح تعيين
مضمونا بالمتساكنة القيمة كما لمصطفى ويدر المظن والمهر ويدل الصلح عن جرحه اعلم ان الاعيان
للدين قسما اربعة عين غير مضمون اصلا كالامانة فان القرض عبارة عن قرضه لهما ان كان
مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة انما ملكت بلا تعدل في مقابلته او تعدل في

والبيع في يد البايع ليس بد من حقيقة وهو ظاهر ولا يخفى لان يجب ان يكون مضمونا بالمتساكنة القيمة

أمانة بل يكون مضموناً وثابتاً بما عرفت من مقتضى ما كان مقتضى في نحو والقوة مضموناً
مضموناً بنفسها ويريدون الأخذ بالمضمون في ذلك ما وجب له الضمان كما عرفت عن غير
مثلاً فما كان في قيمة الشيء إذا كان مثلاً أو قيمته يكون بحيث لو ملكه أمين المثل
أو القيمة فيكون مضموناً في ذلك ما عرفت من مقتضى النظر في العوض والتمسك به ليس بمضمون
بغير مقتضى ما عرفت من مقتضى النظر في العوض والتمسك به ليس بمضمون
أو قيمة بل المثل يقطع عن قيمته المثلثة وهو في المثلث القيمة فيجوز هذا الاستدلال
ستوه بالقيمة المضمون في قيمته المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وأما هو مضموناً في قيمته المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
القيمة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
إلى أن المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
بالدين بل بالقيمة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
ثابتة في المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
ثم العقد على المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
أفترقا قبل أن يقرروا المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
هذا التفصيل في المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
إلى أن يقرروا المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
ثم هذا المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وذلك من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لأن المال لا يمتد منه بدوان كان محبباً بغيره وهو ليس بالمال
عبداناً مضموناً في المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
المرتين في حفظ المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
والمرتين في حفظ المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
أن ظهر العبدان المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وذلك من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
والمرتين في حفظ المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
حقيقة مضموناً في المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
متعلق بمضمون المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة

لا يقاس

لا يقاس لأنه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين ولا يمتنع مقتضى
وهو مقتضى من كان مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وهو لا يمتنع مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
فصح العقد ولا اعتبار من المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
تبيع من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
والمرتين في حفظ المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
قليل ما عرفت من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
ما عرفت من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لم يمتنع مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
أما ثبت على المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
مشتا غير المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وفي خلافه من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
من لا يمتنع مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
وهو مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
فصح المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لا يجوز مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لكن مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
الأخرى من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
لأن الاستيفاء يتجوز في مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة
منها بلا تفرق من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
إلى قبض الكل أي كل الدين لأن قبض المثلثة المثلثة المثلثة
أنه من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
غير مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
أنه من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
منها بلا تفرق من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
منها بالانقسام في مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
بأنه من مقتضى المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة

والشروع بضرة وبعد الحامات الاستيفاء بالبيع في الدين والشروع لا يضرة
باب من يوضع عند عدل متى يهلك المدين في الدين
والمرقن وضرة او وضع الراهن والمرقن عند من مخرج خلا فاما المالك فلا يعلق
اي اذن من المدين احداهما لتعلق حق الراهن في الحفظ ببيع ولا يعلق حق المرصن بالاستيفاء
فلا يملك احداهما ابطال حق الآخر ويضمن اكل المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه
موضع الراهن في حق المرصن في حق المالك لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
يضمن المدين في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لان يملك المدين في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
صح لا يملك المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
او المرصن في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لا يقوم ولا يملك المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لا يملك المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
وان مات المرصن فان المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
عليه في البيع ان هل الاجر والراهن غائب لا يضرة المرصن وكيفية الاجر ان غيبته
اياما لبيع فان لم يجد فاعطى ببيع المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لرفع الضرة ولو كان البيع مطلقا غلبها عن المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
الراهن او المرصن لا يرفع الاخر لان كلاهما حاق في الدين الراهن حق المالك والمرصن
حق الاستيفاء باعدى الراهن المدين مخرج من الدين فالمرصن من مقامه في المدين
لقيام مقام المدين في ملكه اي ملك المدين على المدين ببقاء عقد الراهن في الدين لقيام
مقام المدين المدين كذا في المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
منازل المدين كذا في المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
فان روي اي اذاع العدل في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
اي اذاع المدين في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
فكانت هوى الناحية من المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
اي قبض المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
والشروع في الدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
بالحق المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع

فلا يبيع

فلا يبيع المدين على المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ان اخذ المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ملكه وانما اذا روي المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
المرصن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
اذا اكل المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
هذا اي مشتري العدل بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
اي العدل على الراهن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
رجع عليه في قبض المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لان العقد انتقض بطل المدين وقد قبض المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لم يرجع هو اي المدين على الراهن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
كما في قبض المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
يعني ان ما ذكره التفصيل انما يتأتى اذا سطر التوكيد في عقد المدين واما اذا لم يسطر فينبغي
وكالراهن العدل بعد العقد فالحق العدل المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
على المدين لان التوكيد ان كان بعد العقد يعلق بحق المدين فلا يرجع عليه في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
المرصن عن الراهن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
لم يرجع به على المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
واقعا العقد لم يفسد لان المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ان العدل باع الراهن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ان الذي يعلق العدل بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
بل يدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ضمن المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
ملكه باذنه القمان بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
اما باقية فلا يفسد بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
باب التصرف في الدين وقبض المدين
اي اذا باع الراهن بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع
او اجاز المدين بغيره في الدين الى اهلاكه لانه واحد ما اجنبت عن الآخر والموضع

ما من من القيمة بين على الرهن اما جوعا بالقيمة فلا تفرق من جهة الرهن واما
جوعا بالدين فلا تفرق بغيره فحقا فحقا كما كان وان وافق اذ من جهة الرهن
وهناك الرهن عند الرهن سوفي الرهن كل من يدين او يمتدكا لدين او اكثر لتمام
الا ستيفاء بالهبة فوجب على الرهن على المستعير وهو الرهن الذي يفتي
بذلك لعدم ربه ان كان كل من هو تافلا يضم وقد المضمون والباقي امانة لا القيمة
لا تفرق وافق وليس يمتدك بعض من يدين عطف على الدين سوفي الرهن يدين
لو قيمته ان اقل من الدين والباقى يدين على الرهن للرهن في الرهن يقع الاستيفاء
بالزيادة على قيمته او فتنك المعير على ان المعير ان الرهن يفتي من الرهن اقل من
عن الدين ليس الرهن ان يمتدك عن تسليم الرهن لان المعير يمتدك بقضاء الدين فان كان
هناك الرهن او كاداه الرهن فيجوز للرهن على المضمون ويخرج على الرهن او على ما هو
القيمة لا تفرق بينه وهو مضمون في الرهن لا يوصف بكونه متبرعا واما قال ان ساوي
لا تفرق ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك لعدم
كان اقل من القيمة فلا يجوز للرهن على تسليم الرهن ذكره نالج الشريعة هناك الرهن عند الرهن
قبل رهنه او بعد فذلك لا يضم ولان وصليته تصرف فيه من قبله لا يستعمله او الرهن
فوق ذلك لا تفرق بينه على الوفاق فلا يضم خلاف ذلك ففي جنابة الرهن على الرهن
مضمون لا تفرق بينه على الوفاق فلا يضم خلاف ذلك ففي جنابة الرهن على الرهن
وجنابة الرهن على الرهن لا يمتدك من جهة الرهن بقضاء الرهن او الجنابة لا تفرق
ملك غيره فله من رهنه وان كان الرهن قد سقط من الرهن فله من الرهن وان كان الباقي
لان ما تفرق على الدين من القيمة كان امانة وانما خصمته بالان لا تفرق الرهن من رهنه
او رهنه اذا التفت للموقع بل من الرهن كان في غايته كليا وجنابة الرهن عليها وعلى المأخذ
والرهن الجنابة على النفس على الجنابة لكان كانت الجنابة خطأ في النفس او في رهنه واما
ما يوجب القضاء فهو من جهة الرهن كذا في النهاية اما كون جنابة الرهن رهنه فلا تفرق
جنابة الرهن على الرهن او اكثر في رهنه او جوب الرهن فلا تفرق جنابة الرهن او اعتبارها للرهن
كان على الرهن رهنه لانها حصلت في رهنه فلا يمتدك وجوب الرهن مع وجوب الرهن على الرهن
بذلك لان الرهن رهنه في رهنه فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه
مضمون سقطا فيه وهو سمانة لا تفرق السعة لا يوجب سقوط الدين لا تفرق
عن رهنه رهنه الناس فلا تفرق الرهن على الرهن او الرهن على الرهن او الرهن على الرهن

هذا لا يمتدك ولا يثبت الاستحقاق عليه واما كون جنابة الرهن

مستوفى للكفر الاستدانة ولو باعها ببيع بمانة اي باع الرهن بمانعة الرهن
وبعها ببيع ما بقي وهي سمانة لان الرهن اذا باعها بمانة سمانة وباعها
في بطل الرهن وسوفي الدين لا يمتدك المستوفى فكذا ههنا فله من رهنه فله من رهنه
عبد له انما يفرق بينه وبينك اي الرهن بمانعة الرهن فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه
كان ان الرهن بمانعة سمانة حتى اي الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
بالفهم هو اقل من فقه الرهن فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه
والرهن بمانعة رهنه مستوفى لقيمة الرهن فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه
بان فله اصله رهنه وكان رهنه على الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
بشيء من الرهن لان الرهن بمانعة رهنه وجنابة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
رجع الرهن عليه فلا يمتدك ولا يفرق الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
القيمة فان في الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
يقال للرهن اذ وقع الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
الرهن بطل الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
اقل منها ولما اذا كان اكثر فيسقط من الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
نات الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
اي هو اي بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
بوقف على رهنه الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
بثوت يد الاستيفاء للرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
اي بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
ولو افرغ الرهن او لم يكن الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
فبيع في رهنه بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
على رهنه بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
في كتاب الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
قيمة عشرة بها اي بعشرة فتمت فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه فله من رهنه
اي بعشرة وكان يمتدك بطل الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
لم يبق ما لا متوقفا وانما بطل الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن
عصير فتمت قبل القبض لا يمتدك بطل الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن بمانعة الرهن

اي قيمتها عشرة فانت بلا دفع فبلغ جلدنا فساويها فساوي الجلد من مائة
 بداهم لان الرهن يتقرر بالهبة فانما اصله بعض الجمل يعود حكمه بقدر ما اذا كانت
 المبيعة قبل القبض فبلغ جلدنا حيث لا يكون البيع لان البيع ينتقض بالحكم قبل القبض
 لا يعلق قبل القبض البيع ايضا فاما الرهن كونه ولبنه وصوفه وكونه للرهن كونه من مائة
 ومن مع اصله لا تنبع له من الرهن بل من مائة فليس له ان يكون له حصة في ذلك بل هو ملك
 لان الاتباع لا يقطع لها ما يقابل اصله بل هو ملك للمعقل مقتضى مقتضى اي التما
 وملك الاصل فلك بقطر اذ فلك الرهن بقطر يقسم الدين على قيمته في التما فلك
 بالفتح واكثر وقته لا اصل له اصل الرهن يوم القبض لان الرهن يميز مضمونا بالقبض والزيادة
 تصيقه بالقبض انما في الوقت والبيع يقابل شيئا اذا كان مقصودا كولد المبيع فانت قبل
 لا حصة له من الثمن فاذا قبضت ثمنه وضايقه بالقبض من الرهن حصة من الثمن وبسط
 من الدين حصة لا اصل له اصل الاصل بقطر الدين لان بقا بالاصل مقصودا فيكون التما
 لخصته في اصله التما افكك الرهن في الزيادة نصح في الرهن مثل الرهن من ثوبنا عشرة نسأ
 عشرة ثم زيد الرهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنا بالعشرة لا الدين من ثوبنا الرهن
 خمسة اذ اخرج على ان يكون الدين عندك رهنا بالعشرة في الاصل المميز بينهما
 باصل العقد كما يقصود اذ ان الزيادة في المقصود عليه المسعود بزيادة في الدين ليست
 منها اما كونه غير مقصود عليه فانه لا يكون محبوا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده رهنا في ثوبا
 فرفع مثله في ثوبا او ثوبا فرفع مثله في ثوبا او ثوبا فرفع مثله في ثوبا او ثوبا
 رهن حتى يرد الى رهنه المثل من امين في الشا في جملته كان الاول لان الاول رهن في ثوبانه
 بالقبض والدين فخرج عنها ما بقيا الا بقطر القبض فاذا كان الاول رهنا في ثوبانه في الثاني
 في ثوبانه رهنيا بغير الرهن فيه فاذا زال الاول رهن في ثوبانه في ثوبانه في ثوبانه
 منه لان يد المثل من على الثاني يد المثل ويد الرهن يد استيفاء وضمان فلا يرد عنه وقيل
 لا يشترط لان الرهن يرفع كالهبة وعينه لمانته كما عرف قبض الامانة بينه وبين الممانته
 ابر المثل من الرهن عن رهنه فيقبله قبل الرهن الا بر او حصة في ملك الرهن في يد الممانته
 بلا منع من رهنه ملك حمانا استحسانا وقال زفره يضمن قيمته للرهن وهو كهباس
 لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقى القبض وصبر لا تخش ان ضمان الرهن باعتا القبض
 والدين لانهما ان استيفاء وهذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالأداء لم يرد احداهما وهو
 والحكم الثابت بجلته ان وصفين يزول برؤا الاصل والهدا لور الرهن بقطر الرهن من القبض

فظاهر وانما كونه غير مقصود به فلو جوده
 بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه
 مقصود عليه

وان يلقى الدين فكذا اذا ابرع الدين سقط ضمان الرهن وان يلقى القبض
 اي المثل من الرهن فكذا اذا ابرع الدين سقط ضمان الرهن وان يلقى القبض
 صليح عن الدين على غير او اخل الدين بغيره على غير صليح او دين اي الرهن ملك بالدين
 لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لما تقر ان الدين يقتضي بامنا لا انفسه
 لكن الاستيفاء يتعدى لغيره الغايب لا يتحقق بامنا بل في اهلك الرهن بغيره
 الاول فاستغنى الاستيفاء الثاني وردها قبض الرهن في صورة ايفاء الرهن والمتطوع
 او الشئ او القبيح وبطلت الحوالة وملك الرهن بالدين لا يسقط الدين ولا ان
 رهنه المصالح عليه يوقر مقام رهنه المصالح وهذا يعود الى رهنه المصالح اما المصالح عليه
 كذا اي كماله ملك الرهن بالدين في القصور المذكرة به ملك بامنا اذ اهلك بعد تصادفهما
 على ان لا يكون لان الرهن مضمون الدين او يميز عند توفيقه كماله في الرهن الموعود وقيل بقيت
 للرهن لانهما ان تصادفا على قيام الرهن تصادفا على قيام الرهن لانهما ان تصادفا

كتاب الغصب

او رده عقيب كمال الرهن ان في الاول جبا شئنا وفي الثاني جبا غير شئنا هو لغنا اخذنا
 من اخيرنا بالتخلية متوقفا او لا يقال غصب في جبا فلا ونسأ اخذنا من جبا شئنا
 متوقفا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا
 اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا
 هو اثبات يد العدوان عليه وحق في ثوبه في زوايد المقتضى كولد المقتضى وقرع كبتا
 فاقباليست عقيب في تعدد العدوان في اليد وعند مقتضى اثبات اليد في الاصل ان المعتبر
 في الغصب عينا انما اليد الحقيقية واثبات اليد الباطنة وعندا في المعتبر في ثوبه في ثوبه
 اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا اخذنا من جبا شئنا
 واثبات اليد الباطنة فيها اهلوس على البساط كعدوان اليد في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 والتحق باليد الباطنة في المالك وقد بقي ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 لمن علم انه مال الغير في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 فلا يوقف على علمه ولا اثر له في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 والمعدون في المقتضى في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 في المثل في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه

فوجدت في بعض المصنفين عن كماله لا يخرج اليد واليد في ملك شخص واحد بل
 في ملك الناصب والغير شوب الملك بلامالك وصندوق اي ناصب في ممتلكات المصنوع
 يسمي من المصنوع المالك الزيادة يعني ان يدعي المالك زيادة في ممتلكات المصنوع
 الناصب فان يثبت المالك قبلا لا صدق الناصب يمينه في الزيادة كافي سائر الزيادة
 فان ظهر اي المصنوع في اي ممتلكات المصنوع الناصب وقدره في ممتلكات المصنوع اي المصنوع
 المالك في ممتلكات المصنوع اي المالك الناصب لان هذا المصنوع هو المصنوع الذي
 ولما اخذوه في العدم البينة واليمين الناصب يقول المالك او يمينه او كذا وكذا
 الناصب هو الذي الناصب لا خيار للمالك لا تدعي في الممتلكات هذا المصنوع حيث ادعي
 هذا المصنوع فقط فلهذا يصح غاصب بعد بيعه لا اعتنا في ذلك اي اذا ضمن المصنوع
 لأن المالك الثابت للناصب له يثبت مستند والناصب مستند ثابت من وجه
 دون وجه المالك الناصب يكفي لنفاذ البيع دون العنق في المصنوع مطلقا اي متى
 كانت متصلة بالتمسك والحق او منفصلة كالولد والتمسك لا تضمن الا التمسك والتمسك
 بل لا يثبت في المصنوع هذا وما نقصت الجارية بالولد في ممتلكات المصنوع ويجوز بولدها
 اي اذا ولدت الجارية المصنوعة ولدت ان تنقصا في ممتلكات المصنوع في قبيل المالك
 وفاء بوجوب النقصان بالولد ويسقط ضمان الناصب في المصنوع فيسقط ضمان الناصب في زيادة
 غصبها حيث في ممتلكات المصنوع فثبتت في ممتلكات المصنوع كما اخذها لانه
 ولم ينفذ فيها سبب التلف ودرها وفيها ذلك ضمانا اذا جئت جارية في ممتلكات المصنوع
 بها او دفعت بها بعد الزيادة فانه يجمع بينهما على الناصب كذا في المصنوع والتمسك
 زعمها اي يثبت غصبها في ممتلكات المصنوع فثبتت في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 لأن الناصب في ممتلكات المصنوع او يثبت في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 والولد في ممتلكات المصنوع لا يثبت في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 في ممتلكات المصنوع لا يثبت في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 شهود ولا يستعمل شهود في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 على سبيل كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 موقوف لا يضمن موقوف ولا يضمن فان غاصبها تضمن كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 في المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع

زني به رجل مكره في ممتلكات المصنوع فثبتت في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 فانها لا تضمن بالنصب لبي في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 الرد ضمان الاخذ

من الظل الى الشمس ومنها اليد واليد في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 المالك بخلافه اي ليس فيه ممتلكات المصنوع الناصب وكانت الزيادة اظهرا للمالك في المصنوع
 فصار كغسل الثوب ولو اظلمها ضمن لا يلا في ذلك المصنوع كذا في المصنوع
 ملكا اي ناصب لخال ولا يثبت للمالك عليه اي ناصب لان المصنوع في ممتلكات المصنوع
 مثلا موقوف في ممتلكات المصنوع في ممتلكات المصنوع ولو دعي في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 ونحوه الجدل اخذ المالك في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 موقوف في ممتلكات المصنوع في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 مال الغير في ممتلكات المصنوع في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 ممتلكات المصنوع في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 ومنصوب وقدره ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 عينها او كان فعلا او ان تلفت صليب في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 لا يضمن ولا يصح بيعها وقبل المصنوع في المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 طيلة المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 ان هذه الممتلكات اعدت للمصنوع فبطلت ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع كذا في المصنوع
 لما في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 وجوها كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 يجب في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 فل يثبت غصبها في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 هذه الممتلكات في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 انما في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 او قال عند ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 كذا اي في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 بالابا او قال في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 قال في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع
 استعمل في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في ممتلكات المصنوع كذا في المصنوع

والعبد المصنوع قائم لم يملكه الله تعالى فلهذا لا يملكه الله تعالى استعمل عبد الغير
نفسه كان يقول لم يترك هذا الشجرة والتمرة لنا كل انت ولنا فان لم يترك عبد الله
ذلك العبد في حرمه من يمتدح ملكه لا يستعمله في منفعة ولو استعمله الغير كان
ادنى الشجرة والتمرة لنا كل انت لا اى لا يضمن لانه لا يصير عبدا كذا في الحكمانية

كتاب الاكرام

وهو المناسبة بين رتب كما في المصنوع وهو لا يملكه الله تعالى فلهذا لا يملكه الله تعالى
عمل الغير على وجه اعم من اللفظ والشرع والجواز بما يتعلق بالحوادث وهو من العمل والنية
المصنوع والجواز القيد بعد رضا بياى رضا الغير لكان العمل الاختيارية
اى لا بعد رضا بياى رضا الغير لكان العمل الاختيارية اى لا بعد رضا بياى رضا الغير
فالله ان عدل الرضا معتبر في جميع صور الاكرام واصل الاختياريات في جميع صورها
في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسد اقول هذا هو المصنوع
جميع كسب الاكرام والفرع هو قال الله تعالى في المستحق وهو اما المولى بان يكون هو المولى
او المصنوع وهذا هو الرضا معتبر الاختيار واما المولى بان يكون المولى المولى
وهذا هو الرضا معتبر الاختيار فلا يصح ما قال في اوقافه هو فعله في نفسه بغيره
او يفسد اختياره فان فيه جعله من شئ ما لا يخفى على من يعرف معنى القسم
والجواز من الشجرة والتمرة قال في ذلك قال في شرح الوقاية من الاكرام فان كان
ان يكون هو المولى المولى يكون المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
وهو ان يكون المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
يقول الرضا وان الاختيار لا يفسد في المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
فاسد ثم قال في حقيقة المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
للقطاعين لان المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
وهو من المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
قدرة المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
اى حقيقة لا يخفى على المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
فالله هذا اختاره عصي وراى لا اختاره محبة وراى ان في زمانه كان في المولى المولى المولى
من القوة ما يتحقق الاكرام فاما بناء على ما شاهد في زمانه اظهر في المولى المولى المولى

رضا

فيصنف

فيصنف الاكرام من المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
ووقع ما ذكره المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
وللباشرة والناث كونه اى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
وان لا يكون له اكرام عبيد او حتى يخصه كماله مال الغير ولو لم يشرع كسب المولى المولى
ونحوها وان كان كونه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
ادخله المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
يعتد لا اختيار لو كان يملكه نفس المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
او حتى يملكه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
هو كونه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
لا يكون المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
او حتى يملكه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
جاءه يعني انها يكون اكرامها لرجل له جاه وعزة لان ضرر اشتد ضرر المولى المولى المولى
فيصنف بل الرضا فاما المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
لان حرمه هذه الاشياء مفيدة طالما الاختيار وفي ماله الضرر مبقاة على
اصل الخلق يقول الى الاما اضطر المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
بالباقى بعد التنازل والاضطر المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
كما في الخصصة لا تملكها ايج كان الامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه ورضى ايضا
بلفظ كونه المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
كيف وجدت قلبك قال طمنا بالايان فعال المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
الامر اكرامه وقلبه طمنا بالايان لانه وبالصبر على اى قتال في هذه الصور اجراما اجراما
ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان خيبتا ضللت صبر على ذلك حتى صلب وسماء المولى المولى
سيد الشهداء وخبر ايضا انه قال في المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
في الخصصة وقد ثبت وان ما حاط بالحق المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
وان لا تملك من هذا القبيل بان يبيع عليه في قتلته فله عطف على ذلك اى لا يرضى قتل من
يمصر على ان يقتل فان قتل كان لما لان قتل المسلم لا يستباح لضرورة ما الا ان يملك الله
لولا يقتل قتلته ويقاى في المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
التمه وقال في قوله لا يقاتلوا من المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى

كتاب الحج

هو كذا المنع مطلقا وشرعا منع لقوله تعالى فقهنا القول فقهنا بالذکر لان الحج لا يتحقق
في افعال الجوارح وشره ان اثر التصرف في القول لا يوجد في الخارج بل امر بغيره الشرع
كالبيع ونحوه فاذ لم يوجد في الخارج بازان لم يتغير من خلاف التصرف في الفعل
عن الجوارح فانما كان موجودا خارجيا لم يتغير اعتبارا عن كونه مقتضا لافعال المال
والا كان منسقطا وسبيل المنع ان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عليه العقل
وان كان مميزا فعقله ناقصا في الضرر عند اذا اذن للمولى في تصرفه في حق ما للمصلحة
والجنون فان عدمه لا فائدة كان عليه العقل كصبي غير مميز وان وصي في بعض الاوقات
كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعنوية فاختلافها في تفسيرها
مورثا لقليل الفهم مختلفا للكلام فاسد التدبير لا الله لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
والرق فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه محجور عاقل للمولى كذا لا يطل من افعاله
بالحجارة نفسه لاخر ولا يملك نفسه متعلقا بالدين بل هو المولى اذا اذن في تصرفاته
فلا يصح طلاقه وصبي ومجنون مغلوبا بالمجنون فلهذا عقله واما الصبي فغير العاقل
كالمجنون والعاقلا لا ينفذ على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف المولى على
عدم التوافق باعتبار بلوغه من الشهوة ولذا لا يتوقفان على امانته ولا يتقدان
بما شره ولم يصح اعتاقهما لتخصيص الضرر ولا اقرارهما لان اعتبارهما في قول الشرع
ولا اقرارهما في التصديق والكتب وقيل الشارع شهادة البعض دون البعض
رأيه في نظرهما ومع طلاق العبد لا تملكها ولا يعرفه ولا يملكه فيه وليس فيه
ابطال ملك المولى ولا تقويت منافع فينفذ واقاره في حق نفسه لقيام اهليته
لا في حق مولاه رعاية لجانبة لان نفاذه لا يعرض عن تعلق الدين برقبته لو كسبه
وكلاهما انلا فمالا فان اقرهما لغيره لوجود اهليته ونوال المانع في
يلتزم في الحال لقيام المانع هذا اذا اقر غير المولى بما اقرها اذا اقر له فلا يلزم شي
بعد عقدهما تقر لهما المولى لا يستوجب على عبده ماله ولو اقر غدا وفور عجل
ولم يوجد في عقدهما انه سبق على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح اقرار المولى عليه
فيما اى الحد والقول اذا عقده من المولى من يعقل اى يعقل العقده بان البيع
سالم الملك والمشرع جالس ليجزى به المجنون المغلوب بالصبي المميز خيرة وليته

بين النسخ

بين النسخ والامضاء والارباب العقده ما ادر بين النسخ والمضغ فلا والاهاب حيث يصح
اذن المولى في خلاف الطلاق والعتاق حيث لا يصحان وان اذن المولى وان استلحق
اى المجنون وسواء عقلا او لا مشيا ضمنوا لما اقرته لا حرج في افعال الجوارح لان
اعتبار العقل لا يتوقف على القصد فان اذن المولى انقلب على الانسان وانقلبه
ضمن وان عدمه القصد لا ينافي باطلا لاداء الا عند القدر كالمعسر لا يطالب بالدين
الا اذا ايسر وكذا لا يضمن بالاداء الا اذا استيقظ لا يخرج من كلف بسفيه
هو حقة تعذر لانسان فتمنع على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل
وقد غلب عرف الفقهاء على تدبير المالى والاسراف على مقتضى الشرع او العقل وقضوا
وذين عند ابي حنيفة وعندنا وعندك افعى محجور على التفسير وكذا اذا اطلب عرسا
المحجور عليه حجة القاضى ومنع من البيع والاقراء وعندنا وعندك افعى محجور على القاضى
نحوه لا يملك من اذن المولى يعلم الناس الحيل ومتطبع جاهل ومكابر غشس هو الذى
يكلمه لا يبرأ باخذ الكراء فاذا جاءه او ان استقر له رتبة له فانقطع المكترى عن القرض
فان في محجور كونهما في حق الضمان فالحق الما من يفسد على الناس منهم من يطيب
لجاهل لا بد انهم والمكابر والمفسد يتلفوا والمحرمان لا يبتدأ امانته في الطريق وسيله
اخرى ولا يمكنه شراء اخرى ولا الاختيار فيؤدى الى اذلال اموال الناس معنى المنع
عن التصرفات قال في البدائع ليس المراد حقيقة المحجور وهو المعنى الشرعى الذي يمنع
نفوذ التصرف الا برضا المقتضى او افعى بعد الحجر وانما في الفتوى جاز ولو افعى في الحجر
واخطا لم يخرج وكان الطيب لو باع الا وبيعه بعد الحجر نفذ بغيره لانها اذن المولى
حقيقته وانما المراد بالمنع الحسى اى يمنع مؤلفه الشئ عن علمه حاشا ان المنع
ذلك من الاثر المعروف والتمنع عن المنكر بلغ الصبي غير رشيد او عندنا هو
الرشيد في المال فلا يبلغ مصلحا لما لا يجزى عليه ولو فاسقا وعندنا في حق الدين ايضا
لم يسلم اليه اذنى يبلغ خمس وعشرين سنتا لما روى عن عمر بن الخطاب انه قال
ينتهى لب الرجل ان يبلغ خمس وعشرين ولو وصليته صح تصرفه قبل ان لو تصرف
قبل ذلك نفذ وجب اى بعد بلوغه خمس وعشرين يسلم ماله اليه ولو لم يرشد
وقالا لا يدر في حق يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه تجبس القاضى المدينون لبيع
ماله ليدبره لان قضاء الدين واجب عليه والمال طهر فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
وايضا لا يلحقه مستحقه قضى اى القاضى بلا امر اى امر المدينين ولا امر غيره

منه انما لان المدين ان ياتى بين اذ اظهر بحسب مبداءه المدين فكان المقاضى ان يمينه
 يباع دون غيره لانه يمينه بالعكس والمقياس ان لا ينجز كلا الاسمين لان كل واحد منهما
 متخالفان وهما استحقاقا ووجه انهما متخالفان جنسا في التميز والماليت حتى يقيم
 الى الاخر في الزيادة تحتلفان في المصروف حقيقة ومكانا اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلهذا وجوب ان يكونا مقتضيان لهما لا يتخلفان في النظر الى الاخر فيثبت المقاضى ولا يتخلف
 وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدين ولا يتناول عمل بالثبوت لا اى يبيع الى يمين
 عنده وعقاره لانه يمينه لان المقاصد يتعلق بصورتها واعيانها وليس المقاضى
 ينظر لغرضه على وجه يتصور بالضرورة ولما التفتد فوسائل لان المقصود فيها الماليت
 لا العينة فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
 وان كان قبل القبض فالبائع ان ينجز المتاع حتى يقبض التمس وكذا اذا قبض المشتري
 بغير ان كان له ان يستردّه ويحبس به التمس فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
 الثاني جائز اطلاقه وما صنع المحجور في مال الدين يبيع او شراء قبل اطلاق الثاني وقد
 كان جائزا لان حجة الاول مجتهد فيه فيتوقف على مضاء قاض اخر كذا في الحاشية

فصل بلوغ الصبي بالاختلاف والاختلاف في النزال
 في بلوغ الصبي بالاختلاف والحيل والاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة
 ولكن غيره مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فجعل كل واحد علامة على البلوغ والادى
 وان لم يوجد شيء منها حتى لا ينجز بالبلوغ حتى يتم لادى الصبي ثمان عشرة سنة
 ولها اى للصبي سبع عشرة سنة عند اى حنفية لقولها الى ولا تقربوا اليها
 الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واشد الصبي على اقل من عشرين سنة والصبي ثمانى
 عشرة سنة وقبل اثنان وعشرون وقبل اثنان وعشرون واول ما قالوا هو الاول
 فوجب ان يدرك الحكم عليه للاختلاف لان الجارية اسرع اندراكا من الغلام فنقص سنة
 منه لا شتمها على الفصول الاربعة التي توافق المراجع وقاله فيها ثمان عشرة سنة
 وهو رواية عن الامام زهير بن نفق العامة انما كتبت ان العلامة تظهر في هذه المدة غالبا
 فجعلوا المدة علامة في حق من يظهر له العلامة وادى مائة اى البلوغ للثمان عشرة سنة
 ولها سبع سنين وقد يصلح في هذا السن علامة البلوغ فان راها اى في اى البلوغ
 بان يبلغها هذا السن واقرابا بالبلوغ كانا كالبائع حكما لان البلوغ لما كان اصاله
 في هذا السن ولو نادر وكان ما يعرف منها كالحوض قبل اقرارها بضرورة والله اعلم

كتاب المازون

الاذن لغتنا الاعلام وشعاره فاك الحجر مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو الحجر
 بالرق كذا ثبت شرعا على العبد واسقاط الحق اى هو المولى فاقب الاصل في الانسان كونه
 مالا كالتصرفات فتعلق حق المولى برفض الرق من انما انما لكيتها لها فاذا اسقط
 المولى قد يعود الممنوع فينتصرفا على اذ كان اذن العبد فاك الحجر واسقاط الحق
 فينتصرف العبد لنفسه باهليته فلا يرجع العبد على مولاه فانه اذا اشتى شيئا
 لا يطلب المولى الاذن منه لانه يملك نفسه ولا يملك غيره المولى ولا يتوقف على اذ
 اذن العبد يوما او شهرا كان ما زونا ابدا الى ان ينجز عليه لان الاسقاط لا يتوقف
 ولا يتخصص بنوع فاذا اذن ببيع عم اذنه لا نوع فكذا اذا قال افعلا صياغا
 فانه اذا اذن ببيع ما لا بد منه في هذا العلم وكذا اذا قيل اذ الى الغنم كل شهر كذا
 ما اذا اذن ببيع شيء معين لا هذا مستحلا ولا اذن ببيع اذنه لا اذن ببيع
 رضى المولى ببيع عبيد ملك الاجنبى اخذت عا اذا اراد ببيع ملك مولاه فانه اذا
 رضى عبيد ببيع ملكا فاعيان المالك فمكت لى كذا اذنا لكذا في الحاشية
 ويشترى ما المالك فمكت اى المولى يكون اذنا لكذا في التجارة دفعا للضرورة ولا يكون
 اذنا لكذا في بيع ذلك الشيء او شرا لكذا في الاستروثية وثبت ايضا صراحو
 اذنا اى العبد مطلقا بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة مع كل تجارة منه لان
 التجارة اسم عام يتناول الا انواع فيبيع ويشترى ولو بعين فاحسن خلافا لهما
 وبالبعين اليسير خارا اتفاقا لتعددا واختلافهما ان البيع بالغير فاحسن وهو قوله
 ان يبيع حتى اعتبر من المهر من اثلث فلا يتناول الاذن ولان التجارة والعبد تصرف
 باهليته بنفسه فصار كالحق على هذا المبدأ الصبي المازون ويؤكد ان لا تتقدم
 يتفرغ بنفسه في بيعه ويؤكد ان يتقبل الامر اى اخذ ما قبله لكذا في التجارة
 وباعه عام او غير يشترى بغيره بغيره ويساخر اجير ثمانى او مائة سنة ويبيع
 نفسه ويضارب اى يدفع الما من ضاربه ويأذن ويشترى عنها اى المازون
 من صبيح التجارة ويبيع بدين لان الاقرار به منقول على التجارة اذ لو يبيع لم يباع
 فيه زوج وولد وكذا ان اقر له المولى بطلان عتقه لى حنفية خلافا لهما ولا يتخذ
 في بيع الوكيل منه ذكره الزيلعي ويقر ايضا بنفسه لانه لا يقر بها ايضا من المازون

اما الثاني فظاهر واما الاول فلان هناك الغيب فاما ما وضعت له تلك المقتضى بالحق
في يد طعاما يسيرا تحقيقا لمعنى الاول وتوضيحا من طبعها لا من ضرورة التجارة
استجد بالحق اياه فانه يخط من المثل ما يخط التجار لانهم من بيعهم ورياء
يكون الخط انظر من قول العبد ابتداء من الخط بلا عيب في البيع محض وبيان العبد
ذكره الزيلعي ولا يتزوج الا باذن المولى لان الاذن في التجارة ليس اذنا له ولا يتسرى
وان اذن له في تحقها فمقتضى وفي السلوك في بيان العول من على الاهلية لا الزوج
رفيق ولا يكاد في تحقها لبا من التجارة ولا يعنى لا توفى الكتاب مطلقا على حال
اولا ولا تعرض لا تبيع ابتداء ولا يربح لا تبيع محض مطلقا اي يجوز ولا يبرأ
لانها لهبة ولا يكفل كونه من مطلقا مطلقا اي لا بالنفس ولا بالمال في بيعه
مبتدأ خيره قولنا لا يبيع بربقة واما هو معناها كبيع وشراء واجارة وبيع
ووديع وغصب واما ان يجرها وعقر وجب لوطى مشرب بعد ان يعلق في بيعه
لا تدين ظهر وجوبه في حق المولى فيستحق بربقة كذا في البيع لهلاك والمهر ونفقة
يباع فيها مملوكه قال في الهداية يبيع الغراء الا ان يهدي المولى وقال في
هذا المسألة ان البيع انما يجوز اذا كان للمولى امر لان اختياره لغيره من الغائب
غير متصور لان الخضم في ربة العبد هو المولى فلا يجوز له البيع لا بغيره ولا بغيره
فلا يبيع كسبه لانه لا يملك المولى لان العبد مملوكه فيقسم منه بالخص
ويعلق بكسبه مطلقا اي هو اصل قبل التبر او بعد ويعلق بها انه في الغرض
اي مولاه هذا قيد للكسب لا تهاج ولا تنافي بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالربة فيعلق
بها وان يبرأ بالاختصاص والكسب انما يكون في حق الغراء مع تحصيل مقصود المولى
فان لم يبرأ الكسب يوفى الربة كذا في الكافي لا اي يعلق الذين هما اذن منه
مولاه قبل الدين او بوجوب شرط الخلق له وبطلان كسبه بعد تعلقه بالدين في ربه
وعدم وفاء الربة ولا يبيع ثانيا لان المشتري يمنع عن ثلثه فيؤدى الى
البيع بالكتابة فيعصر الغراء ومولاه اذن عنه مثل بوجوبه في الغراء يعني
لو كان المولى باع من العبد كل شئ عشرة دراهم مثلا قبل الحق الذي كان له ان ياذرها
بعد الحق استحسانا والقياس لا ياذر لان الذي يقره على حق المولى في كسبه
وهو لا يفتن ان في ذلك دفع الغراء لان صفة يتعلق بكسبه ولا يوصل الكتاب
الا بقاء الاذن في التجار ولو منع من اخذ العبد لم يفسد في بيع الكتاب ولو اخذ

اكثر

اكثر من غلة مثله في الفصل على الغطاء لتقدمه من ولا ضرر فيها في بيعه بغيره اي يوفى
المولى له بغيره من التصرف وايضا لا يجره اليك علم ان اهل سوقه حتى لو كان عليه
وليس في الامر له ولا لا يجره المعبر استنهاج الجور وسلبه في مقام ذلك معذور
عند كل هذا اذا كان الاذن من اياها اما اذا لم يسل الا العبد فمعه عليه وفيه في لا ينفذ
التصرف في بيعه ايضا باذن المولى لا يرضى بتصرف عبدك الخارج عن طاعة غارة وكان
معه عليه لا لا يرضى مولاه وجنونه مطبقا ولو قد بدل الرب من اهل العبد
لان الاذن ليس له لا يرضى وما لا يكون لانها من التصرفات يكون له ولها من الاذن
كان باذن له ابتداء في كل ساعة لم تكن في الفسخ والمهر في كل ساعة فذكره على كان عليه
كان الاذن في فسخه شرط قيام الاهلية في تلك الساعة يشترط في الاذن وقد ان
بالموت والجور وبالحاق ايضا لا يرضى من كان حتى يفتق مديونه واجبات ولا رة
ويقسم له بين ربه فضا محجور عليه في شرطه لا اهلية واستيلادها الحجة
المأذونة باستيلادها فانه تخصنها بعد الولاوة فيكون الافتيلاد في ردة الحجة غارة
لا بالتدبير اذ الاستدانت الامنة المأذونة لها اكثر من قيمتها فبذرها المولى في
ما ذون لها على ما لم يدرى لا لغير العادة بتخصيص المديونة فمن ادى المولى
بها اي بغيره في ربه من الغطاء لا تلافى له تعلق بغيره او بغيره في البيع
ويركان فيقضى حقوقه او اى المأذون بغيره ان ما من مولاه انما او غصبه بغيره عليه
اقراره ويقضى ما في ربه وقال لا يبيع من ماله اقراره ان كان الاذن فقد زال الحرج وان
اليد في المثل لان يد المحجور عليه غير معتبر ولان المصحح هو اليد وهذا لا يبيع اقراره
قبل الحجة اذ المولى من ربه ولا يذره بغيره حقيقة بشرط بطلانها بالحق كما فرغ ما في
من الكتاب عن حاجته واقراره لا يذره بغيره اما طر يذره بغيره بغيره بغيره ما معه
فلم يعلق بغيره كسبه باعاق مولاه وقال لا يملك المولى فيعنى العبد وعليه قيمته لوجوب
سبب الملك في كسبه ومولاه ربة لهذا الملك اعاقه وطى الجارية ما ذون له في
حال الملك ولان ملك المولى لما يثبت فلا عن العبد عند فاعنه في الحجة في الحجة بغيره
مشغول بها فلا يملكه في العتق وعدم دفع ثبوت الملك وعدمه وعنى ان الخط
اي يذره بغيره بغيره اما عند ما فظاهر ولما عندك فلا تلافى له بغيره في البيع
فلو جمل انما لا نسبها الى انتفاع بكسبه فمقتضى المقتضى من الذين ويبيع من مولاه
مثل القيمة لا تملك الا بغيره كسبه اذا كان عليه في ولا يبيع منه بغيره لا تملكه في

كتاب الوكالة

وهو المتناسبتين الكتابين ان في كل من الوكالتين معنى الرضا بصرف الغير في الحق
الحفظ ومنه الوكالة في اسماء المالكين ولهذا قلنا فيمن قال وكنتك في ملك الحفظ فقط
التركيب يدل على معنى التفويض والاعتماد ومنه الوكالة في اللفظ على استوائنا اي فوضنا امرنا
وسلطنا على هذا التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره
واقامة مقامه والرسالة التبليغ الكلام الى الغير لا يدخل في التصرف بشرط جواز
كون الموكل اهل التصرف فيقول اهل التصرف لثلاثة اقسام اذ لا يفرق اذ لا يفرق اذ لا يفرق اذ لا يفرق
لا سئل انما بطلان توكيل الموكل في بيع الخمر وكونه توكيل بعقله اي عقلا ان البيع
والشراء جالب لغيره ليسير الفاعل ويقصد من لو تصرف هاتين لا يقع
على الامر فخرج على قوله كون الموكل اهل التصرف بقوله فخرج توكيل الموكل في بيع الخمر
على قوله توكيل بعقله ويقصد بقوله والخمر اي مخرج ايضا توكيل الخمر لغيره
عبد كان او صبي مثلهما فينتاول التصرف في بيع وصبي بعقله وعبد حال كونهما
مخرجين لغيره الشط المذكور في كل واحد منهما لا يملكه هنا ويبيع حقوق العقد في كل واحد
لا تعلق فيما بعد من كونه مخرجين والتوكيل عطف على توكيل الموكل بغيره
فان الامتنان قد يخرج عن المباشرة بنفسه فحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز
الحاجة بنفسه من غير التوكيل حيث لا يجوز له ان يوكله فاما وكلاهما لا تستفاد
من غيره وهو قيد على امره مخرج او صبي بل ايضا جاز وبالحقوق عطف على كل
حق اذ ليس كل امر يستدعي وجوه للتفويض فيحتاج الى توكيل غيره كما هو في
اي توكيل بالحق وهو لا يفرق لان الجواز اتفاق في الخلاف في الزجر بل رضا خصمه
المتأخر وباختاره والتفويض انما هو اذ اعلم من الخصم التفتت في اياه التوكيل
في ذلك ويقبل التوكيل الموكل وان علم الموكل القصد الى اضرار بصاحبه التوكيل
لا يقبل من التوكيل الا برضا صاحبه وهو اختيارنا في الامور المشروعة في الكافي الا في كل
منه او ما في اي غايه فثلاثة ايام فصلا هذا امر يدل على التفويض في نظر القاضي في
وفي غير ذلك لا يخفى من حيث هو لا يقبل قوله في اريد ان افر او مخرج الخ
عادته بالبرهان وهو محمول على المخرج ايضا التوكيل انما هو اذ اعلم من الخصم التفتت في اياه التوكيل
الا في مدونه فانه لا يجوز تعيينه موكلا من الموكل انما يقتضيه فلا يستوفى

ما يقوم مقامه في غير ما هو في شبهة قال انما هو في كل شيء كان وكلاهما في الحفظ فقط
ولو لم يكن جازما كان وكلاهما في جميع التصرفات على اطلاقه والاتفاق قال في القضاوي
توزيد ما يرام وهو وكلاهما في الحفظ والبيع والشراء والتفويض وهو موقوف والمصلحة
وغير ذلك لا تفرق من اهل التصرف عاما فصار كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جازم لملك
جميع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جازما لانا جازم من غير هذا من صبيته قال
وهذا التوكيل يقتضي اذ اطلق امره جازم في نفسه بهذا معنى يتبين فلا يفرق عقدا
مبتدأ خبر قوله لا في يتعلق بضميفه او كذا في نفسه في عرف اهل المعاملة كبيع وبراءة
وصح عن اهل المعاملة فان التوكيل لا يبيع يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا
منك من قبله وكذا التوكيل لا يشترى يقول لا اشتري هذا منك ولا يقول لا اقبل
اي تلك الحقوق بما في التوكيل لم يكن اي التوكيل محجور احكامه عن التصرف في البيع
فان توكيله جازم لكن حقوق عقدهما ترجع الى الموكل من حقوق العقد يقول كسليم
المبيع ان وكلنا ببيع وجبضه ان وكلنا بالشراء فبعضه من مبيع والمطالبة بمن
مشتريه يقول ان التوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا بطل البيع بهنوع الرجوع بدلي
بالتمسك عند الخفاق اي استحقاق ما يباع او وجوه هو بالتمسك على اية عند الخفاق
والخاصة بما يخاصم ويخاصم في شفعته ما يبيع وفي العيب يرد اي المبيع لبايع لو كان
بيده وبعد تسليمه الى الموكل يرد في اذ اعلم من الموكل والمشتري منع التمسك من موكله
يعني اذا وكلنا ببيع شيء فباعه الموكل طلب المبيع من المشتري لا من الموكل جازم
عن العقد وحقوقه كما يتبين وان دفع الموكل المبيع الى الموكل بغيره يعني التوكيل فانما
لان المبيع من عقد فلا يرد في نزع منه ثمرة في اليد ويرتد ذمة المشتري او موكله
الى مستحقه والمالك يثبت للموكل ابتداء لكن فلا يرد عن التوكيل جازم في قوله قد تكرر
في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت للمالك التوكيل ينبغي ان يكون الحقوق واجبة اليه انما
للمالك فاجاب عنه بهذا وقال نعم للمالك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له فلا يرد عن التوكيل
وعاصم لانه لو كان عطف عن الموكل في حق استفادة التصرف والموكل عطف عن التوكيل
في حق الملك كما بعد لانه قبل اليمين يثبت للمالك للموكل ابتداء وقيل للمالك يثبت للموكل
لكن لا يفرق بينه وبين الموكل في الامور التي لا يفرق بينه وبين الموكل في الامور التي لا يفرق
كان اي المشتري من غير هذا لا يفرق اما على الاول فظاهر لان المشتري له ملك واما
على الثاني فلا يفرق في الحق وفاد التمسك يقتضيان ان يقرر للمالك على اذ في الزيادة وغيره

فان لم يوجد له مصلدا واعرض عليه بان يخلو فلو ان كان له مصلدا في امر
محمود من غير واجب بان المطلق منصرف الى الكمال وهو الملك المقرب والمجتهد غافل
وانما افرعها الاكثر من على القول الاول لا نأصح عندنا وهو عقود بغيره في القول
الى الوكيل كالكسح وخلق وصلى عن ذلك لو دبره وعقود على ان يكتبه وجهه وتصديق
واعانة وادعاء ومنه وانما يتعلق بالملك وسره ان الحكم فيها لا يقبل التفتت
لانها من قبيل الاستسقاء والوكيل اجتناب الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الوكيل
الحكم مقارنا للتسليم الكسح فلان اضافة في البضائع الحرة وكان الكسح اسقاطا لها
وانما سقطت لا شيء فلا يتصور صدق سبب عن شخص على سبيل الاضافة ووقع
غيره فجعل غير البضائع الحرة سبب في الوضوف الكسح الى نفسه ووقع له في البيع
فان حكمه يقبل الفصل في سبب في البيع بخلاف صدق سبب عن شخص في الوضوف
غيره فلا فائدة لما الخلف فلا تضاف الكسح والناجح المزد والمثوبة الى الوكيل
اما من ادعى منها وعلى التفتت يبين كون سبب محضا فلا بد من اضافة الى الوكيل
واما الصلح عن اكار فانه ايضا اسقاط محض لا يشوبه معا وضد بل فيه يبين في حق
المدعى عليه فلا بد من اضافة الى الوكيل وان الصلح عن امر المدعى فانه اسقاط محض
والوكيل اجتناب سفير فلا بد من اضافة وكذا الحال في الوضوف في هذا المحض كذا الحق
في هذا المقام ويصح ان يها قال صدق سبب واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن
اقرار او ان كان في الاضافة فان ثبت له الذي ادعى ما ادعى وفوقه وكذا على ان
يصلح على الدائم فيقول ان يمدح الحقت عن دعوى الداعي وبالمائة ويقبل الوكيل الصلح
يتم الصلح سواء كان عن اقرار او ان كان لا اقرارا كما ان اقراره ببيع فيرجع الحق الى الوكيل
كما في البيع فتسليمه الى الصلح على الوكيل اذا كان عن اقراره فله ان يمدح في المدعى
فالوكيل سفير فلا يرجع الى المدعى وذلك لان المدعى لم يمدح في البيع سواء كان
عن اقرار او ان كان تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل في صورة
الاقرار الى الوكيل فلا يمدح في ذلك فانه غير محال النزاع وان اذ تمامه باعتبار ذلك
كان اعترافا بصحة كل المدعى فلا يمدح في ذلك المرفق والقول بالتسليم ووقع على
الوكيل في هذه التصرف غير محضا بقوله فلا يمدح في قبل المرأة وكذا في البيع
بالمهر ويكفيها بتسليمها وبديل الخلف لما امر كون الوكيل في هذه التصرف غير محضا
التوكيد لا يفتقر الى اقرار لا يثبت بالملك لان تعويض التصرف في ملك الغير لا يجوز

ونقص

ونقص التوكيد في الشراء فانما يمدح في البيع وهو ملك الغير واجيب بان التصرف في
ملك الغير لا يجوز الا بغيره في البيع وفي التوكيد في الشراء على ما افترقا في القول
فانه لا يغير بالملك لا يفتقر الى تعويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض وقد قرأ القول
بالاقرار صحح لا يفتقر الى تعويض التصرف في ملكه **باب** **الوكالة**
في البيع والشراء ان جعلت اى الوكالة لجزء الخط قولنا في قال في هذا من وركب
بشراء شيء فلا بد من تعيين جنسه وصفته وقياسه وبلغ منه ليس الفعل المكنى
معلوما لا يكتفى بالامتنان لان يوكله وكما انما فيقول اتبع ما ارسلت لا تفوت في الامر
الذي اريد فاقى في شيء يشترط ان يكون متمثلا او علم بصفته كالحجر الذي يكون مائة او يوكله
ما وكله من امواله في السيرة وهو من النوع تحت اى وكالة لكونه وصليته
لم يثبت بين الشئ لاني الوكيل لا يمدح في الامتنان وان شرطت به لى ما وكله بها لانه
فاحتمل وهو جهل بالجنس لا اى يصح الوكالة وان وصليته بين الشئ لان الوكيل لا يمدح
على الامتنان وان شرطت به لى ما وكله بها لانه متوقف على ما بين النوع في
فان بين النوع او من عين نوعا تحت لان الوكيل يحق يقدر على الامتنان لكونه
يسيرة والا فلا لان الوكيل هنا ايضا لا يقدر على الامتنان لكونه لجزء لانه فاحتمل
الاول وهو جهل بالجنس كالفرد والبعول والحمار والشواجر والبرود
والثاني وهو جهل بالصفة كالفرد والبعول والشواجر والثالث وهو جهل
بهما المتوقف على العبد والامتنان لانه فاحتمل ارضه ونحوه مما ذكره صح
وان لم يبين الشئ في قسم الاول لانه اذا وكل بشراء عبيد ونحوه صح ان بين النوع
كالشراء وعن عين نوعا من انواع العبد وجعل محضا لى النوع ولان لم يبين شيئا
منها لم يصح والحق بجهل بالجنس لا يمدح في الامتنان لانه اذا وكل بشراء نوابه ونحوه
اى لا يصح وان يمدح في الشئ في محض بيان لا يرفع لى التوكيد في الشراء وطعام
يقع على البرود فيقع في دفع الى غيره لانه وقال اشترط طعاما يشترط البرود فيقع
والقياس في الشراء كل مطعوم واعتبار الحقيقة كما في اليم على اكل الطعام لانه
يطعم وجهه لانه ان الطعام اذا قرأه البيع والشراء على كذا ذاعرا ولا عرفت
في الاكل فيقع على الوضع وقيل يقع على البرود لانه كثيرة والخبر في قليله والحق
في متوقف على رعاية التماس بين الشراء والمطعم وفي مقولنا لولم يمدح في الشراء مطلقا
يعنى قلت لانه امر او كثر لانه لا لى اكله لانه هذا العبد يمدح في اكله صح

لقبض عنه وان لم يقبض على الثمن الى البائع لما انفردت العقار بمبايعة مكنته عنها
وهذا الاختلاف في الترخيص فان ويرى الموكيل بالبيع فان ذلك البيع
في يد اى وكيل قبل القبض على الثمن اى ملك من المالك ولا يقطر الثمن لان
قار الموكيل بغير الموكيل فاقبضه اياه وله ان يبيعه متى استوفى الثمن كذا في
اى عقد حبس عليه ان يملكه من قبض اى الموكيل لان الموكيل كالبائع من قبضه
لا يستعمل الموكيل في قبضه هذا كما في البيع وليس الموكيل بغيره شئ بعينه اياه نفسه
لا يملكه اى من يملكه اى من يملكه اى من يملكه اى من يملكه اى من يملكه اى من يملكه
او شئ غيره بائع بغيره يكون الموكيل الاول لا يملكه اى من يملكه اى من يملكه
عليه فان حضر الموكيل الاول فلا موقا يكون الموكيل الاول لا يملكه اى من يملكه
وعنده الخلفاء في غير اى اى او كل شئ غير موقا هو اى من يملكه اى من يملكه
اى
بئى اى
وهو مال الموكيل وان لم يقبض الموكيل من اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
شرا له او يملكه عادة اذا اشترى نفسه باضافة العقد الى اى اى اى اى اى اى اى
صح اى الموكيل بعد القبض والاسم العبرة المذكورة في كتب العقار وعقد
وان لم يملكه اى
بعد استلامه اى
وهو لا يجوز له اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
العبرة بالخلافات اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
قبل القبض في العقد بطله لوجود الفرق قبل القبض ولا عبرة بالخلافات الموكيل
ليس بها قوة المعبر قبض المالك وهو الموكيل فصح قبضه وان لم يعلق بالمعبر
والعبرة بالخلافات اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
قبضه فان لم يملكه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
في ابتاعه وقال انا اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
انكر الا من يملكه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
المشتري في ابتاعه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
لان المشتري لم يملكه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى

بيعاً بالتعاطى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
لان اى
على اى
وقيمة ما سواه فشرى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
اما في الاول فلا تقابل الالف بها وقيمة ما سواه فينقسم بينهما نصفين لان
فكان اى
وبالاكثر من اى
لان اى
الانقسام الاول لان اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
فان كان اى
يعنى اى
فان كان اى
الخروج عن عقد الامانة اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
ينا وقيمة ما سواه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
اى
اى
الاختلاف في الترخيص اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
لم يملكه اى
فاشترى اى
خالف لانها اختلاف في مقدار الثمن وليس لها بينة فوجب المصير الى اى اى اى اى
الموكيل اذا اى
قبضه اى
وان كان خيراً اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
لا يعقد مع من يملكه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى
وشرا في اى
بدليله اى
في يجوز بيعه اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى اى

فصل في الوكيل بالبيع والشراء

من القيمة بغير بلا خلاف فلو كان باقلا منها يغتفر فاجب لا يجوز بالاجماع وان كان يغتفر
لا يجوز عندك ويجوز عندك وان كان مثل القيمة فغير الجواز وان كان صحيحا
بأقوال وكبر والحق وان نسبتها الى الوكيل لا يوجب على المالك في موضع التهمة
وصحح ايضا انه ان اخذ الوكيل منها وكفلا بالثمن فلا يصح ان يبيع الى الغير في بيع
او يبيع ما على الكفيل لان الجواز الشرعي في الثمن ويقيد بثأره بمثل القيمة
يسير وهو ما يقوم به قور من أهل الخبرة حتى لا يجوز ثأره بغبن فاحش بالاجماع قال في التهمة
هنا التحديد في المثلين لقيمة معلومة في ذلك البلد كالبيع والذبح فلو فاقا ما
قيمة معلومة في بلد كالحب والقم وغيرهما فزاد الوكيل ثأره لا ينفذ على المالك وان كانت
الزيادة شيئا قليلا كالفسخ ونحوه وكذا يبيع عبد فباع نصفه صح لان اللفظ مطلق
فيما لا يمتنع ثأره ثأره يتوقف على ثأره الباقي فان اشتراها قبل ان ينقصها الزيادة
والا لزم الوكيل لان ثأره البعض قد يقع وسيلة فينفذ على الزيادة وبصح
على وكيله يبيعه وانما لو كان الوكيل او غيره فيما لا يحد ثمنه اي الوكيل على الامر
وبما قرره فيما يحد ثمنه اي لا يحد على الزيادة بل يبيع عليه يعني ان الوكيل يبيع شيئا في ثأره
فدليلنا بعينه ان كان مما لا يحد ثمنه لا يصح لثأره او لا يحد ثمنه في هذه المدة
على الامر سواء كان الزيادة على الوكيل لا يبيعه او ان كان الزيادة في غير الوكيل لا يحد ثمنه
في الوكيل لا يحد ثمنه وهذا لو قال بجلته وكفلا في المثلين فافظا لما لفظه في المصنفات
العموم وهذا لو قال بجلته مضاربا كما مضاربا في جميع انواع فافظا على الوكيل انما
فقال امع امره بصدق وقال اطلقت صدوق الامر بناء على كون التقييد اصلا في الوكالة
وفي المضاربة يعني ان باع المضارب شيئا فقال له بطلان امره بصدق وقال اطلقت
صدق المضارب بناء على كون الاطلاء اصلا فيها وسياتي في تحقيقه في آخر كتاب المضاربة
ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين ومن لان الموكل يرضى بزيادة او بزيادة او بزيادة
البدل مقدرا لان تقديره لا يمتنع استعمال الزيادة في التقييد والتقصير في اختيار البيع
والمشترو وغير ذلك وهذا في تصرف الامان في بيع الاجتماع وتحتاج فيه الى الزيادة
وان كان يوكيها بلفظ واحد ذكر الاول بغيره الا في خصوصية خالي الاجتماع فيها متعدد
الى اشتغاف مجلس القضاء وذكر ان الذي يقول وذكره في بيعه وقضاء دين وطلاق في حق
لم يوضعا انما يحتاج في ثمنها الى الزيادة ولو لم يوضعا وعادة الواحد والثنى
فخلا ما اذا كان المطلقا ان شئنا او قال امرها بايد كما انما تفوض الى شئنا

فيقتصر

فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والحق بغيره لا يحتاج الى الزيادة وذكر الثالث
بقوله ولو لم يكن يوكيها بلفظ واحد بل على التعاقب فيجوز له ما ان يفرق بالتصديق
دخول امره منها على الاطلاق وقت يوكيها فلا يتغير ذلك في ثمنها اذا وكلها بلفظ واحد
او لا يستفاد منه ما وان كان احد ما حرا با لثأره اقله والاخر عبدا او مبيعا محجرا عليه
رضي بينهما وقت يوكيها فلا يتغير ذلك فان تصرفا بهما بخصرة واحدة فانما يصح
مازوا لا فلا ولو كان غايبا فاما انما يحد ثمنه الذي يوكيها بقضاء الدين لا يوجب عليه
لم يفسد شيئا بل وعد ان يبيع على الامر في ذلك الكفيل لا يحد ثمنه بل يوكيها على الوكيل
ما زاد امر او امع امره بلفظ واحد كاصح ما شئت مثله فان وكلها بلفظ واحد او كان
وكيلا الامر لا يحد ثمنه بلفظ واحد او مبيعا في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
انما يحد ثمنه بلفظ واحد او مبيعا في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
او عقدت بغيره فبلفظ واحد او مبيعا في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
المقتضى وهو ضرورة في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
لتقدير الثمن فاما وقد مضى في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
مع تقدير الثمن فاما وقد مضى في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
امر امره بلفظ واحد او مبيعا في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
قوله وكلها في امره في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
تصرفه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
فان باع عبدا او مبيعا في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
لا يحد ثمنه ولا يحد ثمنه في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
لا يحد ثمنه ولا يحد ثمنه في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
باب الوكيل في ثمنه لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
اعلم ان الوكيل بالخصم وكيل بالقبض عند التلافة فلا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
غير الخصم وقد جازى بغيره من ذلك شيئا ملكا تاما وقام الخصم وانتهى
بالقبض وقالوا القضي اليوم على قول من قال ان الزمان ولهذا قلت ان الوكيل بالقبض
لا يملك القبض ويبيع في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
وكذا الوكيل بالقبض على املاك الزاوية لان في معناه وضعا يقال اقتضيت
حقا في قبضته فانه مطوع قضى لكن العرف لا يحد ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
ايضا لا يملكه الوكيل بقبض الدين ملكها اي الخصم عند القبض فلو اقام المدين

اعلنا باع رجل من قبايا من ثمرة المشيئة لا يباع المضار بالاضارة
ثم من ثمرة المشيئة لا يباع لان حق القبض للمضار ولهذا لا يبطر عن المضار
لو كانا لكان القبض للمضار وكذا لو باع المضار للمضار لا يبطر عن المضار
ضارنا من نفسه ولا يجرى للمضار لا يبيع عبدا بعبدة يعقوب باع عبدا بعبدة
واحد ومنهما صاحب حصة من الثمن بطل المضار لان الصفة في العقد فالتعدي
مشركا بينهما فلو كان احدنا لصاحبه نصيبا فاضاها من نفسه وهو باطل
ولو صح في نصيبا خاصة بغيره الى قسمه لكان قبض قبل القبض وهو باطل لان القسم
ان يصير حقا منها معززا في غير حقه ولا يتصور في الذمة ولا يباع العبد بغير
بائع وكل واحد منهما نصيب بغيره ففرض املا لصاحبه حصة من الثمن لان الصفة
او اقله في ما يجزى لهما بعدد يكونا خاصة ولا بالعمارة لانها اعم من ترك بيع على
العقد والعقد موقوف للعقد والتدرك وخيار الشطر فبعد التدرك قبل التدرك
بطل المضار ولا بالخلاص عند ان ينفقه لان حناه عنده تخليص المبيع على تسليمه
الى المشتري وهو غير تدرك ولا يجرى عندهما لان معناه عندما مضان الثمن ان يجرى
بوجوده استحقاق فيكون كذلك ولا بد من الكفاية لان في بعض النسخ ان لا يكون
دنيا صحيحا ولا عن ميت معلن بغيره او اما من يجرى في ملكه فكل عند التدرك
رجل يبيع عند ان ينفقه لا يملك بغيره ساقط عنهما الاصيل لان التدرك عن شئ
الذمة بدين تجزى اولا كذا في الحكم الاني في الما و قد عجز بنفسه عن دفعات
عاقبة الاستيفاء فسطح ضرورة ولا بلاقبول الطالب الجالس اعلم عقد كذا لا
في مسئلة احد وان يخطا من المبيع عند ان يجرى في ملكه فكل عند التدرك
بعضهم كفوا عنى ما على التدرك لغرض في فهموا ببيع غيرهم فانهما استحقاقا
وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غايب فلا يتم الضمان انه يقبل وجهه ان
منه وصيته من لغيره بان يقضوا في يده وهذا يبيع وان لم يتم التدرك في غير ما
لان الجها لا يبيع حصة الوصية وهذا لا يبيع الا في ارضه او ما لا يجرى على كذا
بل بقبول الطالب عند ان يجرى مطلقا في ولاية وفي رواية اخرى ان يجرى في ارضه
يعنى كذا في تخليص الجاهل الكبير وفي ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه
بطريق الاخذ ان يقول ان كذا في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه
كالوجه والمشتار والمشتار والمشتار والمشتار والمشتار والمشتار والمشتار والمشتار

والمرح

والمرحون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول مضمونا على اهل
الحيت لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه و قد بدله ليحقق معنى القرض فيجب على الكفيل ان
ليست بمضمون والمبيع قبل القبض ليس مضمون بنفسه بل بالتمسك به وكذا ان يجرى
بنفسه بل يسقطا الذين اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصفة
لعدم وجوده على الاصيل ويجوز ان يجرى له تسليمها اى تسليمها له او تسليمها
فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجز على الكفيل شيئا كالكفيل بالنفس
وقيل ان وجب اى تسليمها على الاصيل كما لا يخفى ولا يجرى له تسليمها على الكفيل
اى تسليمها ولا اى وان لم يجرى تسليمها على الاصيل فلا اى لا يجوز الكفالة بتسليمها
ويصح اى الكفالة بالتمسك به من مضمون على المشتري والمقصود بالمقبض على
سوء الشراء والمبيع بغيره فاسد فانه مضمون حتى اذا هلكت عنده تجوز الضمان
فان كان الجاهل بالتدرك ويصح بالخارج لا تدرك من مطالبه من جهة العباد فصار
نحو ان الركوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فاعل عناية والمال
محملة وهذا لا ينفذ من تركه بعد موته لا بوصيته ولا بغيره فيلزم ان يكون تحت
كاجرة الحارس وكذا ان المشتري لو مال الموقوف لغيره الجير وفداء الاسرى وقيل
هو ان يشرى كالجنايا التي هي في زماننا ياخذ الفظية بغيره فانه اريد ان لا يجرى
الكفالة بها اتفاقا لان الواجب مضمون وان اريد ان لا يجرى في حصة المشتري في القسمة
هي التي لا يجرى ان القسمة ما يكون لثبنا والنواتب ليست كذلك ولما يوظف الا لما
عند الحاجة ان لا يكون في بيت المال شي وقيل هو ان يمنع احد الشركين من القسمة
وبين صاحبين مضمون لغيره واجبة والتدرك وقد مر بيان تدرك الشجر وهو الكفالة
بها ان يقول كفلت عوجيا وهو الاثر وقطع الاطراف او لم يكن موجبا لفصلان
بل للدين اذا اوجب وما الى ذلك قال ادفع اليك او قضيت لا يكون كذا الا
ان يذكر ما يدل على التدرك او على فاسد التدرك وفي رواية اخرى ان يشرى لغيره
ان تدرك على فاسد ان ادفع اليك او قضيت لا يكون كذا الا ان يذكر ما يدل على التدرك
ما ينقول كفلت وصفت او على اولى اما لو قال تعليقا يكون كذا التدرك قال ان لم يجرى
فلا وانما اوصى ببيع للطالب البطل لا اصيل مع الكفيل لان مضمون الكفالة هو مضمون
الذمة في المطالبة بقضائها لئلا تدرك الا في البراءة عنها الا في سطر البراءة فيكون
اى الكفالة بغير حوائج اعتبار المعنى ان الحوائج بغير البراءة اى براءة الخيال كذا

بيع البعثة فالمبيع للكفيل والزوج الذي حصل للبائع يكون عليه الكفيل لا الأمر ببيان
أن الأصل من الكفيل بيع البعثة وهو أن يقول شترت من الناس غنما من الغنم فشتت ثم بعد
فما زال البيع منك وغسرت فلي وهو بالذي تاجر في طلبه من الغنم ويطلب التاجر
ويخاف من الزيادة فيبيعها بزيادة أو عشرة مثلاً فمشتت عشرة نسيت فيبيعها
بعشرة فيحصل له عشرة ويبيع للبائع خمسة عشر إلى أجل أو يفترق عشرة عشر ثم يبيع
المشتت بزيادة أو عشرة فمشتت عشرة فاشتت من الغنم التي اشتت على تاجر الغنم فيبيعها
عشرة فما زاد فذلك فذلك عليه والزوج الذي تاجر في طلبه من الغنم ولا يلزم الأمر في ذلك
أما ضمان البائع كما قال بعض أهل العلم في قوله على فانها للبائع فلا يجوز كما قال في البيع
في السوق فما خسر فعلي وأما تكيل بالشراء كما قال بعض أهل العلم لا يلزم فلا يجوز له
نوع المبيع فيمنع من هذا النوع من البيع عتبه لما فيه من التلف في الباع بعينه أي منعت
ذكره الزبلي كذا في إجازة الباع وقضى عليه وإنما لم ينعى له بطلان البيع في إجازة الباع
الأصل فيه من المبيع الكفيل لأن الأصل في الكفيل كذا في إجازة الباع وقضى عليه وإنما لم ينعى له بطلان البيع في إجازة الباع
بطلان البيع في إجازة الباع لأن شرط وجوب الجاهل على الكفيل القضاء بالمال على الأصل وهو أن
تكون غائباً برهاناً على إجازة الباع كذا في إجازة الباع وقضى عليه وإنما لم ينعى له بطلان البيع في إجازة الباع
ما لم يطل فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
بما مضى عليها لأن الكفيل لما لم يبرح ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
وانتهاء فالتقضاء باطلاً لا يكون إلا في إجازة الباع بالامرئ وهو بغيره من بيع ابتداءً
فيصير مقضياً عليه والكفيل بغيره لا يمس ماله من ماله فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
فلا يتعد عنه في إجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
للمبيع وإجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
كتب فيه ببيع ملكه أو ببيع بغيره فامتنع من إجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً
لا كتب فيه ببيع ملكه أو ببيع بغيره فامتنع من إجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً
بأن يبيع بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
من غير ملكه وبغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
شأنه في إجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
والأخير بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
فالتقضاء باطلاً لا يكون إلا في إجازة الباع بالامرئ بغيره من بيع ابتداءً

وقال الله

وقال الطائفة وقال القول للكفيل في كسر في ذلك على ما تكرر في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أن الكفيل لم يبرح ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
يدعى المطالبة في الجاهل وهو بغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
تأخر المطالبة إلى شهر فلا يقبل قوله ولا يثبت له يؤخذ ضمان الباع فامتنع من إجازة الباع
قبل القضاء على البائع بالامرئ لأن البيع لا يثبت له يؤخذ ضمان الباع فامتنع من إجازة الباع
فلا يجب رد الأمر على الأصل في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
فذلك وأخذ ما لم يبرح ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
لما تضمنه وصار الأصل في الجاهل على إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أضمت الجاهل صفتاً لتسليمه للجاهل فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
لجاء في المسئلة الأولى لأن إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
كذا في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
لصاحب بصيرة في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
لأنه في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
نفسه فلو قضى بحكم إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
جاء التبرع لأنه لا يتم إلا بالقضاء وبغيره من بيع ابتداءً ومما وضعت له وبغيره من بيع ابتداءً
بفعله كذا في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
على إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أصل في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أصل في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
فإنصرف إلى إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
يجعل المبيع في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
بالتقاضي وكذا في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
فكفيل عند كل منهما فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أن الكفيل في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
أرجح هو أن الكفيل في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع
شأنه في إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع فامتنع من إجازة الباع

بشيء من أولئك وقد عرفت فانه لا يظهر فرق الحاصل في هذه العبد بعد اعتقدها على من
كفر بكفالة أو طرفة عن قيد الخلو في التاجيل لأن المال كان على وجه التسبيل في الزمة
كثير لا يطالب إلا بما في ذم مولاه ولم ير فيه علة بدو التحصيل غير محسنة فلو كان في ذم
مؤجل حيث لا يلزم التحصيل إلا لأنه لا ترمي المطالبة بالدين المؤجل ولا أدى جمع عليه يؤخذ
أو كذا راجع لأن التحصيل لا يترى أو ملك الدين وقدر مقام الطاء فلا يطالب فيه الحرة ^{على} الزمة
عبد مالاً وكفالة نفسه بغير طاعة العبد براء التحصيل لبرادة الأصيل وعندهما إذا كان الموقوف
حر أمّا عبد موقوف بقبضه فيمنع من التحصيل ^{فمنه} يعني الذي يملك فيه عبد ^{فمنه}
آخر فإن العبد فاقم المولى البيتة أن كان له من التحصيل ^{فمنه} إذا كان على المولى رة على وجه
يخلقه ^{فمنه} وقد ترمي التحصيل في ذلك وبعد موته يبقى القيمة على الأصيل فإذا كان التحصيل
كفالة عبد عن مولاه بامره فموقوف فإذاه أو عكس على كل مولد عبد عنه وإذاه ^{عنه} بعد الرجوع
وأصله منها على الآخر معنى الأول لا يلزم على العبد إلا أن امره بتحويله يصح إذا لم يكن عليه
دين مستغرق وإن كان فلا يصح لقيمة البطالة الخ الغراء ولما كان المولى ^{فمنه} ^{فمنه}
ولما لم يرجع لأن الكفاية الوقت غير موجبة الرجوع لأن أحدهما لا يستحق على الآخر شيئاً
فلا يتقلب موجبة بعد كما إذا كفالة رجل بغير امره فإما نرافتها لا تتقلب موجبة الرجوع
كما مر فكذلك هذا ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وهو مطالب بالدين بما لا دين من مثالي أو الك
وفائدة العكس تعلقه بقبضه العبد والله أعلم

كتاب الخوالة

فمننا اسم معنى الفاعل وهو المنقل مطلقا وشرا نقل الدارين من زمان الى زمان في الجبال
الى زمان الجنات عليه وانما خست بالدين لانها نقلت من زمان الى زمان وصفت في بطن الارض في الجبال
فالنقل الشرعي ما زاد بؤرا في الوصف الشرعي كما ان ابي شعيب ما زاد بؤرا في نقل الملك الذي
هو وصف شرعي في تبعه نقل العينة الذي هو المبيع المدينون بحيا والدين ممال ومحال في المال
ومحال الذي يعني بطاوع عليه من الفاظ الاربعة في الاصطلاح ومن يقبلها على التبعه على
ومحال عليه معنى بطاوع عليه من الفاظ والمحال على الوصف شرط لصحة المحال فضاء اكل
اما رضاه الاول فلان ذوى المرات قد بانفعون بتمل غير ما عليه من الدين فلا بد من رضاه
واما رضاه الثاني وهو المحال فلا بد فيها انتقال عقد الى زمان اخر في الذم متفاوطة
فلا بد من رضاه وامام رضاه الثالث وهو المحال عليه فلا تنال الرضا والدين ولا الزم بالارضا

كتاب المضاربة

وهي المناسبة بين الكتابين وهو معنى نقل المال الى المضارب في الجاهلية ^{على}
منه في الاخر وهو كسره في الشيء وهذا العقد بها الا والمضاربة في الارض كذا
للملك والرجح وشرا عقدا كذا في الرجح ^{على} على وجه آخر وهو كذا في الارض كذا
رابطا الى وقت هذا المال اليك مضاربة او محاملة او هذا المال واعلم ان
ما رزقك الله فينا تصفا لا وفاء لك من اهلها طيبت بها المضاربة ^{بالقبول}
المضاربة قبلت ونحوه ومعها النوع الاول انها ايداع اولا لا ترضى المال باذنه
ما لا يرضى على وجه المضاربة او بيقظة ^{على} المقبوض على سبيل الشراء لا ترضى به ولا
ونحوه فالرجح لا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
بالحق ^{على} المضاربة على وجه المضاربة ^{على} لانها ترضى بالمال والعمل في شرا
وغصب ^{على} كلف لتعدي على غيره فيكون منامنا ولو وصليته اجازة بعد اى ^{على}
اذا استر ما نرى عنده ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
ولعارة فاسدة ان سدت فان الواجب للمضاربة فيها اجر الملك لا لاجارة الفاسدة
وهو يدعى ^{على} لا يستحق المسمى لعده ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
حينئذ لا يكون في المضاربة ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
الاجارة الفاسدة مطلقا اى سواء ربح او لا بلا زيادة على المشروط كما هو ^{على}
الفاسد وقد مر الايمان فيها اى المضاربة الفاسدة ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
ضمينها ولما دفع المال الى المضارب ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
وانما غير ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
لما يرضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
بضاعة او قرضا ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
يصح به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
والداني ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
وعنه قيل ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
والامانة ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
الاضافه ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة

فيما عليه ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
ما لو كان ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
اضاف ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
واكت ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
الا ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
من الجاهل ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
فرض ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
فرض ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
لان ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
فما ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
تسميته ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
الى ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
مع ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
لان ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
بحيث ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
قد ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
بالنقص ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
فلا ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
ضرورة ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
كما ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
وغیر ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
على ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
فقط ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
كالو ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
للمضاربة ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
دخست ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة
باجل ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة ولا ترضى به ^{على} بيقظة

بعض الحدود وإنما الدعوى فاختار فإذا رتب في حق غيره جوازا في حق نفسه فإذا ملك
بعد ذلك فغدر دعوى كما إذا اشترى ثوبين بدينار فباع أحدهما فبطل العقد في الباقي
باب مضاربة بلا إذن في دفع المضاربة للمالك
المعبر بمضاربة بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فإذا عمل المضارب
بغير إذن المالك وهو قوليها وقطاعها في دفعه عنده روي رواية يضمن المالك في دفعه
رواية الحسن عن ابن بكير لا يضمن المالك في دفعه عنده روي رواية يضمن المالك في دفعه
شركة المال فيصير كالمضاربة فيجب ضمانه في دفعه عنده روي رواية يضمن المالك في دفعه
فيما هو حصص المضارب من حصة المضاربة في دفعه عنده روي رواية يضمن المالك في دفعه
كانت المضاربة صحيحة فإن كانت فاسدة لا يضمن الأول وإذا عمل الثاني لأمر غير فيه
والأخير لا يستحق شيئا من الربح فلا يثبت الشراكة له بل له أجر عمله على المضاربة الأولى
والأول ما شرط له من الربح وإن أذن المالك فوقع بالتكليف وتصرف الثاني في دفعه
وقيل لها من دفعه فيمنعنا نصفان يعني بعد دفعه إلى المالك المال المضاربة نصف
ولم يمانع من دفعه إلى غيره فوقع بالتكليف وتصرف الثاني في دفعه فأن كان المال
لغيره من ماله فله نصفه فيمنعنا نصفان فلما ملك النصف والأول السدس والثاني الثلث
لأن دفع الأول إلى الثاني مضاربة صحيحة حيث كان يملك المال لأن المال شرط لنفسه
نصف جميع ماله في دفعه ماله في دفعه جميع الربح فكان النصف جميع الربح فلا يكون للمضارب
الأول أن يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما أوجب للمضارب وهو أن يضمن الربح بنصفه في دفعه
خاصة في دفعه السدس ويطلب له ما إذا كان عمل الثاني في دفعه لغيره من ماله على
خطأه في دفعه ماله فاستأجر الثاني في دفعه بنصفه من ماله في دفعه الأول الفضل إذا
ولو قيل ما رزقك الله فهو بيننا نصفان فله الثلث أي المضاربة الثاني الثلث والثلث
بين المضاربين الأول المالك نصفان لأن المالك ما شرط لنفسه نصف جميع الربح
بل نصف ما يحصل للأول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك يحصل
للمضارب الأول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك وإذا كان الثاني بينهما ولو قيل ما رزقك الله
شيء فيمنعنا نصفان فله دفعه إلى غيره بالنصف فله الثاني نصف ولهما الأول
ولما ملك نصف الأول شرط الثاني نصف الربح وهو ما روي فيه من جهة المالك
فاستحق ولما ملك شرط لنفسه نصف ما ربح الأول من الربح الأول إلا النصف فكان بينهما
ولو قيل ما رزقك الله في دفعه فأنما فضل بيني وبينك نصفان وقد روي في دفعه

مضاربة

مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للأول لأن المال شرط
لنفسه نصف جميع الربح فأنصرف شرط الأول والنصف للثاني في نصيبه فيكون الثاني شرط
ولا شيء للأول لأنه جعل مكانه الأول كمن استأجر جارا لخطيبه ليعلم ما يدره فاستأجره
من خطيبه لم يدره فأنه لا يملك الأول شيء حيث عقد على شيء ولو شرط للثاني شيء
أي المضاربة الثاني للثاني الربح فلما ملك والمضاربة الثاني نصفان ويضمن المضارب الأول الثلث
السدس من الربح لأنه شرط للثاني شيئا فهو يتحقق له وهو السدس من الربح في دفعه
أما ملك وجوبه للمضارب التسمية لأن التزم سلامة فأن المالك يضمن جميع ما يدره
ولا يخط له ثوبا يدره فاستأجر الجار ليعلم ما يدره فخطيبه يدره ونصف فأن يضمن
زيادة الأجر صح شرط للمالك للثاني وأجده أي عبد المالك للثاني ليعمل مع المضارب
ولنفسه لأن شرط العمل على العبد لا يمنع التحلية وتسليمه لأن العبد يدره معتبر
خصوصا إذا كان مأثورا له وشرط العمل على العبد لا يدره ولا يدره له ولا يدره له ولا يدره له
ولن كان محجورا عليه ولا يدره من التحلية لم يمنع التحلية ولا كذلك شرط العمل على المالك
لأنه يمنع التحلية فمنع الصنف وإذا احتج كان ذلك الربح للمضارب لأن المشروط لهذا العقد
والثلثان للمالك أن لم يكن على العبد من أن ما شرط للعبد فله السدس وإن كان عليه
فللمضارب بطل أي المضاربة موهومة أي المالك والمضارب لا يدره ولا يدره له ولا يدره له ولا يدره له
أو المالك بطل أو كالتلف لوقوع المالك بدل الجار ومكر القاضى بطل لأنه لم يدره
لحق المضارب بها لأن تصرفه إنما توقف بالنظر إلى ملكه ولا ملك له في دفعه المضاربة
والمعبر بصحة فلا توقف في ملك المالك فيمنع المضاربة على المالك ولا يدره له ولا يدره له
إلى بضاعة ومضاربة فان قيل ينبغي أن يكون الأضباع للمالك ومفسد للعقد لأن الربح
حينئذ يكون للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشراكة في الربح وشرط كونها متاعا بينهما قلنا
العقد إذا صح أبداه باعتبار شيوخ الربح بينهما لا يبطل بتخصيص أحدهما بالربح عند
تفرقه بطلان ينعزل أي المضارب بغير إذن المالك لأنه إن علم له لا يدره ولا يدره له ولا يدره له
في شرط عمله بغيره كما روي الوكا لرواه المالك وعرضه يبيعها ولا ينعزل عنه ولا يدره له
حقا في الربح ولا ينعزل عنه لأنه بالنقد فيثبت له حق البيع ليعطى له ولا ينعزل عنه في دفعه
لأن البيع بعد الزك كان الضرورة ليعطى الربح ولا حاجة إليه بعد النقد ولا في نقد ماله
رأس المال لأن ماله موقوف في عقد ومبدل بغيره فلا يدره ولا يدره له ولا يدره له ولا يدره له
جنس رأس المال فليس للمالك بيعه بجنس رأس المال قياسا لأن النقد من جنس رأس المال

وقد استحسن ذلك لأن كل واحد على المضاربه في مال من المال وإنما يتحقق ذلك
بوجوده فكان لا يبعد ضرورة افتقار المضاربه للمالك في مال من ماله ^{للمضاربه}
أي المضاربه طلبه لا تملك لأجره والرجح كالأجرة له وقد سلم لذلك فيجوز على أن يكون له في الجاه
المحضنة كاللؤلؤ فانه يعمل بالأجرة والتمساره والذين يعملون في الجواهر والحيوانات
ليبيعها بأجر من غير أن يستأجر فهو أيضا يعمل بالأجرة ويحصل في ذلك من الأجر
بحكم العادة فيجوز أن يطلب المثل والرجح كالأجر في مال من ماله في المضاربه طلبه
لأنه كمال محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع ويؤكل أي المضاربه للمالك به أي بالطلب
لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقد والمالك ليس له أن يبرأ فلا يتم كمال الطلب إلا بتوكيله
فيؤمر بالتوكيل فلا يضيع حقه كذا سائر التوكلاء أي كماله لا يسبغ إلا بالبيع المتبرع عن
يجوز عليه بل غير على أن يكمل صاحبه المثل ولا يضيع حقه للمالك من الرجح يعني أن ماله
من المضاربه فهو الرجح دون ماله من الهلاك يصر في الرجح لا الأصل
يصر في الهلاك في مال الزكوة إلى العفو لا المضاربه فكذلك يصر في مال الهلاك على الرجح
لأن المضاربه لا تملك من فلا يكون غنمته قسم الرجح والعقد باق ومالك المال في بعضه
تراد الرجح لياخذ من ماله يعني اقتسام الرجح والمضاربه بما لها ثم ماله المال في بعضه
تراد الرجح لياخذ المالك رأس ماله لأن الأصل أن القسم لا يصح حتى يستوفي المالك المال
لأن الرجح زيادة على الأصل وهي لا يكون إلا بعد سلامة الأصل فإذ هلك ما في أصل المضاربه
أمانته ظهر أن ما أخذه من رأس المال في ضمن المضاربه ما لم يكن لأن أخذ نفسه ما أخذه المالك
محموس من رأس المال وإذا استوفى رأس المال في أصله يضمن بينهما لأن الرجح وانقص
لم يضمن المضاربه لئلا يمين وإن اقتسم الرجح وفيها أي المضاربه ثم عقد اعتد آخر
فهذا المال بربط الرجح الأول لأن المضاربه الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد في ذلك
في العقد الثاني لا يوجب انقضاء الأول ولا يوجب الإبقاء له آخر فنقطة مضاربه في المضاربه
منها الخبر كذا في ما إذا كان في مال من ماله سواء كان في كسره أو في كسره في كسره
بما المضاربه فلا يوجب النقص فيه بل هو ما كان بالسكنى أو في وجوب النقص على الغير ^{الاحتياط}
به فلم يبعد فكانت في كسره في كسره طعنه وشره وكسره وأجره فادع على سائر
والرجح إذا احتج الميرور بركاء وشره وعلقه من مالها أي المضاربه فانه لا بأس
محبوب العمل المضاربه فوجبت النقص في مالها لا عمل الاحتياط به المعروف أي غير ما
على الحاجة الأصلية ولا ناقص عنها ومنه الرجح على الميرور في الباقي من الطعام غيره

بعد الإقادة

بعد الإقادة إلى مالها أي المضاربه لتمام الحاجة وما دون سفره يولد له ولا يثبت
بأهلكا سفره ولا أقل لأن الرجح المضاربه للمالك من الرجح قد استوفى أي قد انفق
المضاربه من رأس المال حتى يتم رأس مالها فكل شيء قسم بينهما وإن كان الرجح ^{المضاربه}
متاع المضاربه ثم أخذت حسب بقية الرجح المتبق على المتاع من أجرة الجاه وأجرة النقص
والرجح إلى التمساره لأن هذه الأشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الحاقها بالمال
في بيع الميرور لا في البيع بقية نفسه في سفره وتعلقا في مالها لا في ماله ثم يفرق ذلك
ولا يزيد أيضا في قيمة المتاع مع أي مع المضاربه بالمال بالنصف فاشترى به من أفاعله بالعين
واشترى بها أي العينين بعدا ولم يتعد العينين فضلا أي القان عند أي المضاربه من
أي المضاربه سمانته والمالك الباقي وهو الرجح سمانته ورجح العبد المضاربه في قيمته ^{للمضاربه}
أما بعد مالها أي المضاربه من رأس المال القان وسمانته لأن المال المضاربه لغيره ^{في المال}
وهو الكف فكان بينهما نصفين فنصف المضاربه سمانته فاشترى بها كغيره
العبد مشتركا بينهما فربح المضاربه وثلاثة أرباع المالك ثم إذا ضاع القان قبل أن ينقل
عليها فاما ثمن العبد على قدر ملكها في العبد فربح المضاربه وسمانته وثلاثة أرباع المالك
وهو الكف فسمانته فنصف المضاربه خرج عن المضاربه لأن مضاربه عليها والمضاربه
أمانته وبينهما اتفاق ونصيب المالك على المضاربه لئلا يمتد بها الرجح على الميرور فقط
لا يبيع العبد ثمرة إلا على العينين لئلا يشترى بها فلو بيع أي العبد بضعهما وهو العبد
الأول فحقتها أي حصتها المضاربه ثلثا الأول والقان وسمانته ثمنها الرجح ^{الرجح}
منها خمس ثمن بينهما نصفان ثم من مالها المالك بالف عبد اشترى بنصفه الرجح بنصفه
الأول لأن رجح المضاربه يبيع من نفسه لا تملكه ولا تملكه الرجح لتعلق حق المضاربه
فلا يجوز بناء الميرور عليه لأنها مبنية على الأمانة والاحتياط عن شبهتها الخيانة
على المشتري بالمالك فيكون المضاربه لو كمل له في بيعه ولو كان بالعكس يبيع من الرجح
لخمس ثمنه لأن لبيع الجاه بينهما كالمعروف ما ذكر فتبين الميرور على المشتري المضاربه
كانا اشتراه لرواؤه لئلا يباع بغيره شرعا كغيره عيدا بعد الرجح فقط لا خطأ
فأول دفعه أو أخذه فان دفعه العبد انتهت المضاربه لأن العبد لا يدفع الرجح ^{للميرور}
بل يولد وإن قد أخرج العبد عن المضاربه أما حصتها المضاربه فلا تملكه في الرجح بل يولد
فضاربه القيمة ولها حصتها المالك ولأن العبد بالجنات يمتد بها الرجح لئلا يبيع
الأصل هو الدفع وبأخذ مضاربه ثمنه اشتراه ثم أخذاه عليه ما باع فربح العبد الأصل

الى المضاربين وبقيدوه وثلث الارباع على المالك لان اقراره مؤنة المالك فينتقل
 وقد كان المالك بينهما ارباعا لان المالك ارضا عينا وادرا ظهر اربع وهو الف بينهما
 والالف المالك برأس المروا في ارضها المالك لها وخرج عنها الى المضاربين في كل سنة
 يوما ولما لك ثلثا يوم بقدر حقهما شرى عبدا بالافها وملك الف قبل فخرج
 المالك منه مائة واربعة ايام ملك الف فخرج المالك الف الى لا يتناهي وجميع ما خرج
 رأس المروا في بين هذا وبين الوكيل شرى عبدا بعينه بالالف فخرج اليها شرى في المالك الف
 قبل ان ينقذ للبايع فان لم يرجع على الموكلة فخرج فقط بان المالك في المضاربين ان
 لما في الاستيفاء انما يكون قبض مضمون فلو حصل قبضه على الاستيفاء ضارضا مائتا في
 مائة في الامانة فخرج قبضه ثانيا على جهتها الامانة لا الاستيفاء فاذا اهلك كان لهلاك
 على المالك بخلاف الوكيل لا مكان عمله مستوفيا لان الامانة لا ينافي الوكيل لان
 اذا وكل بيع المصنوع من ماله اذ اهلك في ذلك بعد ضارضا مائتا فخرج شرى العبد
 بالالف وجب للبايع على الوكيل الثمن وجب للوكيل على الموكلة ثلثه فاذا استوفى حقه
 من الموكلة حصل قبضه على جهته الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه مائة مائة في
 فاذا اهلك المقبوض كان لهلاكه عليه لا على المالك فخرجت الف الف
 وقال المالك فخرجت الف الف وادعى المضاربين يوم اوفى ما عينت التجارة والمالك
 ادعى المصنوع بعينه في الصورةين لا يخرج من القول للمضاربين في الاول فلا يملك
 اختلافا في مقدار المقبوض والقابض الحق بمقدار مقداره لا مستصاها المالك
 وفي مثل القول القابض فمبينا كان وامينا واما ما خرج على ادعى القبض قبل
 لان ربه المالك يدعى فضلا في بره المروا والمضاربين فضلا في اربع والبيتان للادب
 ولما في الاخيرين فلا ان الاصل فيها المروا والقول من يملك بالاصل والادب
 كل نوعا فلما لك ادعى القول لا نقا فلما على المصنوع فاعتبار قوله في استيفاء الاول
 من جهته او في البيت للمضاربين فاعتبار قوله في الضارضا لو لم يملك الف هو
 زيد وخرج وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع الميم لا في يترك دعوى اربع
 او دعوى تنوع عن المضاربين او كما قال من ماله هو فخرج وقال زيد بضاعة او
 حيث يصدق زيد مع الميم لا في يترك دعوى المالك ولو فقا وقال بالمال
 فخرجت اليك في مضاربات وقال المضاربين فخرجت في مضارباته فوقف
 الاخير والاول لان الاخير ينسج الاول والاول بالكلية

لا يخفى

كتاب الشركة

لا يخفى وجوبها من بين التجارين في اختلاف بيني وبينى ومنه شركاء بالتجارة
 انما يلدان في اختلاف بعض حيلة البعض فطلعت على العقد فجازا لكونه سببا
 لمضاربتهم حقيقة في وقتها واما شركاء ملك واما ان يملك عينا باشر او شرا او تهما
 او سبب ليدل على مال ارضي او اختلاف ما بينهما بلا صنع من احد منهما او ظاهرا
 فعدا التمييز كالحظيرة بالخطبة والشعير بالشعير ونحو ذلك او تعسكا لحظيرة الشعير
 ونحو ذلك وكل اجنبى فيما لصاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن مالكه الا ان يصح
 له بيع حظه ونصيبه من المالك ولو لم يشر بملكه بل اذ لم يعنى بمجوز بيع المالك نصيب
 من المالك شركاء ومن غيره بلادا شرى كمالا في صورة الخطوط والاختلاف فانه لا يخفى
 الا باذن مالكه الفرق ان الخط الجنس بالجنس بصفتها السعدى سبب لوال المالك عن الخطوط
 الى الخطوط ولذا حصل له التعدي حصل سبب لواله من غيره وهو فاعترفت نصيب
 من غير اذ لا على الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز له ارضاء الشريك غير ارضاء
 في حق البيع من الشريك عملا بالشهرين وهذا اولى من كسبه لان التصرف مع الشريك
 السرع نقا من التصرف مع الاجنبى يدل على جواز ملكه معقب البعض للشريك لا الاخر
 وكذا اجارة المشايخ من الشريك جازية ولما شرى عقد عطف على قوله لما شرى ملك
 وركنها الا بغير اذن يقول احد ما شاركته في كذا او في عامته التجارة والقبول بان
 يقول الاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركائزها وشروطها
 كون المعقود عليه له التصرف الذي عقد الشريك عليه قابلا للملك لا يقع ما يحصل
 منها مستثناة بينهما فيحصل لنفسه بالامانة ولا يترك بالوكال ولا يمكن ذلك فيما
 لا يقبل الا وكيل الا لخطايب ونحوه من المائتا فان التوكيل لا يقع فيه بل لا يكتسبه
 يكون لخاصته وعده ما يقطعها اى لشركه كسطة من مائة من اربع لا اقل فانه
 يقطع لشركته في اربع لاحتمال ان يسبق بوجهه الدار لمائة مائة مائة مائة مائة
 اى شركته العقد لثلاث اذ لم يترك بالامانة والشا في شركته بالاعمال وسمى من الشركة
 اصطلاحا شركته انما يبيع وشركته بالتقيد وشركته الا بدين ووجه التسمية هو ان المالك
 شركته اوجه قال في المصنف يترجم على ارضه او جازا لشركته المعقود على ارضه او جازا
 وعنان وشركته التصاريح وشركته الوجوه وتبعها في وقال في غاية التبيين

فيعتبر لا يبرهن ان شركة التصانيع وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة فاما
في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطوسي والشيخ الفاضل في مختصرهما بقولهما
الشركة على ثلاثة وجوه شركتها بالمال وشركتها بالعمال وشركتها بالوجوه وكل واحدة
على وجهين مفاوضة وعنان وفي هذا يتبين ان شركة العمال حيث قال في بيان شركته
ولها نصيب مفاوضة لا يمكن تحقيق الكفاية والوكالة في الابد والاولى اطلقت بكنا
فلما عثر على هذا الاختلاف بينه على طبق غاية البيان وقلت كل منهما اما مفاوضة
ومعنى المساواة سمي هذا العقد بها لاستلزام المساواة فيه من جميع الوجوه كما ياتي
او عنان ما حذر من قوله عنان في معنى هذا العقد بهما قال ابن السكيت كان عنان
شيء فاستركا فلهذا عنان الفرس كما قيل في الكسائي في الاصطلاح لان كلا منهما جعل
عنانا لتصرف في بعض المال الخاص بهما اما المفاوضة فشركة بالمال التي انضمت
وكالاته يكون كل منهما وكلا للآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في الشيء لا يقدرون
يرضوا في ذلك صاحب المال بالوكالة لعدم وجوده بغيره لا يقال قدر ان الكفاية بالجهول
لا يجوز فوجبان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الكفاية للجهول كذا في الوجوه لا يبرهن
وجوه لا نقول بالوكالة بالجهول لا يجوز قصدا ويجوز ضمنا كما في المضاربة
وكفاية لئلا يكون كل منهما كفيلا للآخر لتحقيق المساواة بينهما وطالب كل منهما فيهما
احدهما لا يبالى قدر ان الكفاية لا تصح الا بقبول المتكفل في المجلس فكيف
جاءت هنا مع جهالة لا نقول قدر ايضا ان القوي على ضعفها ولو سلم ذلك
في الكفاية القصدية ومنها معنى كالاته وتساوي اي الشريكان ما لا يعني يصح الشركة
كالمستبين بخلاف العرف والعقار حيث لا يصح التفاضل فيها ونصرا بان يقدر
احدهما على ما يقدر عليه الاخر من التصرف في الاموال فاما معنى المساواة فلا يصح تفرج على
وكالاته بغيره بغيره صبيحين ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفاية ولا يبرهن ذلك
وصبيحين وبيع وسلم وزنى تفرج على قوله نصرا فان المالك يستقل بالتصرف في
والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه فيصير المالك الكفاية وان اذن المالك
في ذلك التصرف باذنه والكفاية انما هي في غير الاموال لا يقدر المسلم ان يبيعه
شرطها ان يقدر على اشتراكه في شيء ولا يملك له في البيع والاشراء وكذا المسلم لا يقدر
على ان يملك ما يقدر عليه ولا يقدر على ان يملك ما لا يقدر عليه فانه لا يملك ما يقدر عليه
فتصرفا كما ذكرنا فهو غير معتد ولا بد في انفصال شركة المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة في بيان

اي معنى

اي معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجمل التصريح بالمفاوضة قايما
مفاد ذلك كله وان يتبين جميع مقتضى المفاوضة تحت هذه العبارة للمعنى لا اللفظ
فشرى كل هذا اي ان ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما يشترطه كل واحد منهما مشتركا
بينهما لان مقتضى المفاوضة المساواة الاطعام لاهله والاداء وكسوة اهله
وكسوة غافلها يكون لخاصة تحتنا او لغيره ان يكون على الشركة لغيرها عقوق
فكان في معنى ما تناو وعقد الشركة وجه الاختلاف انما مستثناة من مقتضى المفاوضة
اذ كل منهما من شريك صاحبها كما في المال فاجتهد في ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان
كل منهما لم يقصد بالمفاوضة ان يكون يفتقره ونفقته على شريكه وانما يمكن
من تخصيص واجتهاد بالاشراء فصار كل منهما مستثنا هذا القدر من نصرة المفاوضة
المفاوضة وتعتناء المعاملات لا لالحال كالاختناء المشروط والبايع الطالب
من الطعام والكسوة اياها المشتري بالاضافة وصاحب الكفاية لا يبرح الكفيل
على المشتري ان اذن في مال الشركة بقدر حصته لان الشريك كان على غرضه وقد قضى مال
الشركة وكان بين امره ما يبيع فيه الشركة وسياق بيان وهو حذر من ان يكون
بالا يبيع فيه الشركة كالجناية على الصلح عن غيره والتمسك والخلع والنفقة كالاشراء
والبيع والاختيار وكالاته مما لا يبرأ امر المتكفل عند ضمته في ذلك الذي اخرج
وانما من فيها تحقيقا للمساواة وبلا امر لا يضمن شريكها لئلا يتبع محض الكفاية
بالنفس ولذا كانت بامكان مفاوضة كما سياتي ولما العنان في الشركة بالاموال
عطف على قولهما المفاوضة فهو شركة في كل عبارة او نوع منها كالبر والاطعام ونحوها
ويضمن الوكالة لتحقيق المقصود بالتمسك وهو تصرف في المال ليرضوا الكفاية
لانها ثبتت في المفاوضة ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ
عندكم في معنى بعض المال لان الحاجة مستأيدة والمساواة ليست شرطاً فيها
القول الصحيح ومع فصل الاموال كعدم اشتراط التناوي فيه وتساوي ما بينهما
لا الزج وبالعكس اي تساوي الزج لا المالين لقوله في المصنف الزج على شرط او لا
على عدم المالين مطلقا بلا فصل بخلاف شرط كل الزج لاحدهما لخروج العقد عن الشركة
ويصح ايضا يكون احدهما او المالين دونهما والاخر فانه في امره ما لا يبرح
ومن الاخر سوي وبلا غلط وقال في المصنف لا يصح بطلان الزج فرع المالك لا
وقوع الفزع على الشركة لا يثبتون الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا غلط ولست

ان الشراكة عقد توكيد في الطريق بين اثنين مما لا يكون الشري بينهما وهذا
لا يفتقر الى الخلط والزوج يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا سمي العقد شراكة
وهذه الشراكة مستندة الى العقد حتى تفسد الشراكة بالوجوه والتبطل اذا استندت
الى العقد بشرط فيها المساواة والاتحاد والخلط وكلها البين مشري لا الاخر
ان مقتضى العقد ان لا الكفاية والتوكيد هو ان يصير في الحقوق ثم يرجع على شريكه حصته
منه في الشري ان اياه من المال لا من الشري لانه توكيد على حصته في الشري في احدى
منها ان يفسد بغير عليه ولا يصح ان اي المفاضة في الشري بالمال انما يفتقر
اي التبرع والتنازل والقبول كنافقة في الزوجية والتبرع وهو غير ضروري في النقرة
وهو مقتضى ضرورة ان تعامل الناس بها اي بالتبرع والنفقة الفصح ان العقد الشري
انما يفتقر الى اتفاقا كونهما ثمة باصطلاح الناس لها التي قد جعل في شري اول
وفي الجامع الصغير غير ان لا يرد في شري الا من الشري والمضاربة وجعل في شري
الاصل ان لا يمان في الاول ظاهر المذهب قالوا المعبر في العرف فكل يملك جريا لتعامل
بالمنا بعتما لتبرع وكما النقص ولا يتغير بالقبول ويصح الشري بغيره في التعامل
ثمة غير ان لا يفسد المصير وفي كل يمان في التعامل بها كالعرض يتغير في العرف في المصير
الشري كذا في الكافي ولا يصح ان لا يمان في العرض لكن يرد بيع كل من الشري بغيره
ببعضه من الآخر يعني لو باع كل منهما نصفه من الشري بغيره نصفه من الآخر من مال
شري في الشري ملك حتى لا يجوز لا مدوما ان يتصرف في نصيبه الاخر في العقد نصيبا
شري عقد على ما ذكرنا ان يتصرف في نصيبه احدهما وحده حيلة لمن لا الشري في العرض
وان ملك احد المفاوضين بالشرعية ما صح فيه الشري كما في انفا وقبض عطف على ملك
صاير المفاوضه عننا ان الزوال للمساواة المعينة في المفاوضه هلاكها او حال
احدهما قبل الشراء يبطلها او تمامها من العفو والمباينة فشرط لدوامها شرط لا يمتد الى هذا
ظاهر في ملكه للمالكين وكان اذا ملك احدهما لا شري بغيره شري صاير المفاوضه لا شري
في المفاوضه فان ذلك يمكن ان نصيبا بغيره في العقد بطل العقد لفائدة وهو في الخلا
عوضا بغيره صاير المفاوضه قبل الخلط هلاكه في يد او بالآخر اما اذا هلك في يد غيره
واما اذا هلك في يد الاخر فلكون لهما عقد واحد اي بعد الخلط بهلاكه عليها لانه
لا يتميز هلاكه للمالكين فان ملك مالهما بعد شراء الاخرهما لم يشري لهما على
شرط لان الملك من وقع وقع مشترك بينهما لقيام الشري وقت الشراء فلا يتميز للملك

بهلاك مال الاخر والشري شري عقد حتى ان ايما باع ما يبيع لانه الشري قد يفسد في الشري
فلا يفتقر الى هلاك مال الاخر فاما ما يرجع على الاخر فبشرط ان لا يفسد في الشري
ببعضه من الآخر من مال الاخر فيكون هو كماله وان هلك قبل الخلط في الشري الاخر
فان وكل من الشري صاير المفاوضه على ما شرط في مال الاخر فيكون هو كماله وان كان
لا يمان بينهما ان لا يمانا فاما الشري يكون ان لا يمانا وان كان انصافا فكذا ذلك ان الشري كان
قالوا ان المصير بها قائم فكان مشترك في ملكه وان كان ملك حتى لا يمان
احدهما ان يتصرف في نصيبه الاخر ولا يمان في ملكه من غير ان يكون الشري في ملكه
بل الشري فاما عقد لان الوقوع على شري حكمه وكما لتبطل في شري في ملكه
الشري بهلاك مال الاخر فيصير صاير المفاوضه في ملكه وان كان ملك حتى لا يمان
المفاوضه في شري العنان وان يفسد في شري في عقد الشري ويودع في ملكه
المعاملة فيصير صاير المفاوضه في ملكه وان كان ملك حتى لا يمان في ملكه
لكن الشري لا يفتقر الى اتفاقا كونهما ثمة باصطلاح الناس لها التي قد جعل في شري اول
وفي الجامع الصغير غير ان لا يرد في شري الا من الشري والمضاربة وجعل في شري
الاصل ان لا يمان في الاول ظاهر المذهب قالوا المعبر في العرف فكل يملك جريا لتعامل
بالمنا بعتما لتبرع وكما النقص ولا يتغير بالقبول ويصح الشري بغيره في التعامل
ثمة غير ان لا يفسد المصير وفي كل يمان في التعامل بها كالعرض يتغير في العرف في المصير
الشري كذا في الكافي ولا يصح ان لا يمان في العرض لكن يرد بيع كل من الشري بغيره
ببعضه من الآخر يعني لو باع كل منهما نصفه من الشري بغيره نصفه من الآخر من مال
شري في الشري ملك حتى لا يجوز لا مدوما ان يتصرف في نصيبه الاخر في العقد نصيبا
شري عقد على ما ذكرنا ان يتصرف في نصيبه احدهما وحده حيلة لمن لا الشري في العرض
وان ملك احد المفاوضين بالشرعية ما صح فيه الشري كما في انفا وقبض عطف على ملك
صاير المفاوضه عننا ان الزوال للمساواة المعينة في المفاوضه هلاكها او حال
احدهما قبل الشراء يبطلها او تمامها من العفو والمباينة فشرط لدوامها شرط لا يمتد الى هذا
ظاهر في ملكه للمالكين وكان اذا ملك احدهما لا شري بغيره شري صاير المفاوضه لا شري
في المفاوضه فان ذلك يمكن ان نصيبا بغيره في العقد بطل العقد لفائدة وهو في الخلا
عوضا بغيره صاير المفاوضه قبل الخلط هلاكه في يد او بالآخر اما اذا هلك في يد غيره
واما اذا هلك في يد الاخر فلكون لهما عقد واحد اي بعد الخلط بهلاكه عليها لانه
لا يتميز هلاكه للمالكين فان ملك مالهما بعد شراء الاخرهما لم يشري لهما على
شرط لان الملك من وقع وقع مشترك بينهما لقيام الشري وقت الشراء فلا يتميز للملك

اذ لم يملكها ولا اذ اصبحت المشروط الى اوجه المشروط لا يملكها ولا يملكها الا بالشرع
اي لا يملكها الا بالشرع لا يستحقها ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
يعني ان العقد المطاع فامتنع من العمل بالشرع فلا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
هذا قبل ان يملكها ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
يلحقه فلا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
ولو لم يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
بالعقد والعقد المطاع فامتنع من العمل بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
في القضاء فاما فيما بين يدي يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
منه انما يحصل له نصيب الخارج فاذا اخذ الاخر منه فقد غره والتعريض دفعه
بان يملكها ويملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
ثلاث سنين فلما ثبت في الاول وقت ضابط لا يخرج قبل ذلك الزمان ولا يخرج
الى ذلك الوقت على الشرط وبطلت اي المزارعة في سنتين لا يخرج من ذلك الوقت
في سنتين لا يخرج من ذلك الوقت ولا يخرج من ذلك الوقت ولا يخرج من ذلك الوقت
فكان لا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
بعد فملنا بالقياس مقتضى المدة قبل ان يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
الزمن لا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
نقطة المزارع كالمسقط والمحافظة والمضاد والدفع والتعريض والتعريض
حتى يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
الزمن في مكانه لا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
فامكن عمل العام لا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
انفقوا على الزرع بلا اموالهم واموالهم وقطوع في الاوقات ولا يملكها الا بالشرع
على انفاقها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
اي المزارعين يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
وسوى المستأجرين لا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع
ولم يفسد ولو ثبت المزارع لم يفسد اي لا يفسد المزارع ولا يملكها الا بالشرع
ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع ولا يملكها الا بالشرع

كتاب المسافات

هي اقامة مائة من السقي وشرا في الشجر الى مصلحتهم من شجرة وهو المزارع في
باطل عندنا في حقيقته فلا فائدة وان اختلفوا على معنى وشروطه كشرط
الممكنة منها كاهلية العاقدين وبينان نصيب العام والخاصية بين المزارع
والشجرة والخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري منها فيخرج
والقياس لا يخرج لانها امانة بمعنى كالمزارعة وتصح استحسانا ويقع على المزارع
ان لا يترك الشجرة وقت معين فلما يتفاوت وتفسد ان يخرج اي في هذه السنة
لعدم تباين العقد غير هذه السنة فكانت انصافا على ذلك ذكره تاج الشريعة اذا
دفع استثناء من قوله فيصح بل ذكر المدة غرضا في ارضه لم يبلغ اي تلك الغرض
التم على ان يصليها فما خرج كان بينهما نصفين حيث يفسدان لم يذكر سنين معلومة
ذكره قاضي خان او دفع اصوله بطريق اخر مساقاة وطريق الوقت فانها تفسد
لان اصول الرطبة كالزمن فلا فائدة منها غايته كسنة اشهر ولا يستخرج
ويقع على اول حزمه اي قطع يكون ان يخصص في ذلك الاول اما بعده دفع رطبة انتهى
جزاها على ان يغير عليها حتى يخرج بذرها ويكون اي ليدمر بينهما نصفين خارج بل ذكر
الوقت استحسانا لان لا يترك البذر وقت معلوما عند المزارع والبذر
انما يحصل له العام فاستراط المتأصلة فيه يكون صحيحا ولرطوبة لصاحبها
ان لا يتركها العام ولو شرط ان تنصفها عند استراط المزارع فيما هو
قبلها ذكر مدة لا يخرج المزارع فيها بان دفع الاخر في الكرم سنة وسنتين
بعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج المزارع فيها يفسدها ان يخصص
بالمساقاة الشكر في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيفسد العقد
وذكره في قد يخرج المزارع فيها وقد لا يخرج لا يفسدها لعدم ان يفسد
المقصود بل هو يتوفر في كل مزارعة ومساقاة بان يفسد الزرع والتم اقره
فالخرج اي المزارع في وقت على الشرط لصحة العقد ولا يفسد في ذلك
ناخر عند فساد العقد ان يثبت انما سمي مائة لا يخرج المزارع فيها ولو علم ذلك البذر
كان العقد فاسدا فكل الذي يثبت انتماءه ولا يفسد فالحال ان المزارع
في المزارعة تصح اي المساقاة في الكرم والشجر والقبول واصول البادغان والنخل

ولو سلمت في غير ذلك لم يكن مدركا لمصلحة العقل ان لا يكون ج
 لعل العام لا يشك كالمزاجية وعندنا لا في الجوز المسافة الآتي الخيال الكروي
 وضع ارضنا من غير مدرك على ان يفسر بها الاستحسان ويكون هي الانحياز في الارض
 بينهما نصفين فليس ذلك شرا لهما ان شئت فيما كان حاصله قبل الشك لا يعلم
 وهو لا يرضى فان شئت اى العام لا يرضى عن شرا من كان له
 كطاحيل في الغار عليه فيتم غراسه واجرم من علمه في صاخر من استأجر المال
 ليحصل فيه مستاننا بالانفس على ان يكون اجرة نصف المستان الذي يظهر
 ولا لا فيكون في معنى فغير الطمان المنه فيكون فاسدا ثم انظر ملك الغار
 وقد قدرها عليه لا تقاضا لها بالارض فيجوز في جرمه او اجرمه على ان لا يرضى في قيمة
 الغار لتقومها بنفسها تبطل اى المسافة الموت لهما ومضى من الارض
 وهذا قيد لم يرضى في الموت ومضى المدة وانما بطلت لأن صاخر من يتجر
 العام ليس بعض الخارج ولو استأجره بغيره بطلت التجارة بموت امه
 فكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو كانت صاخر الارض للعامل لقيامه عليه
 حتى يترك الارض وان وصليت كرهه من صاخر الارض لأن في انتقاض العقد
 بموت امه انما بالعامل وبطلت لما كان مستحقا له العقد وهو ترك الثمان
 في الاشجار الوقت الذي ترك واذا انتقض العقد بملك الجائر قبل ان يترك
 وفيه ضرر عليه واذا جاز انتقض التجارة لرفع الضرر فلا يجوز ابقاؤها
 لدفع كان اول وان مات العامل فلو ثبت لقيامه عليه وان كرهها لغيره
 لا يتم فاقول مقامه وفيه نظر للجانبين وان ما كانا فالتجارة في القيام عليه
 او تركها في وقت العامل لقيامه مقامه وقد كان له في جنونه هذا الخيار بعد موت
 صاخر الارض فكذا يكون لو ثبت بعد موته وان لم يمت احداهما بل انتقض مدها
 اى مدة المسافة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ان كان يعمل حتى يبلغ النهر فيكون
 بينهما على السواء لأن في الارض بالجائر قبل ان يترك الضرر لهما والضرر مدفوع
 كما هو ولا يفسخ الا بعد ذلك في التجارة ومنه كون العامل واجرا على العمل فانها
 لعل تفسخ لغيره استيجار الجائر فيلحق به ضرر بل يرضى بعد المسافة وقد من
 ان الضرر مدفوع او يكون العامل سارا قاخاف على حمة اى غير الشجر او سعة
 التسعف بالتحريك مع سعة وهو غرض التجار كذا في القواعد

المتن

كتاب الدعوى

اوردها غيبا لمعاملة متناهية ترتب عليها في العجز هو لغة قول يقصد به الاثنان
 ايجاب الحق على غيره الغرض الثاني فلا يتوقف جرمه على دعوى يفتح الواو كفتوى
 وقفاوى وشرا مطا لم يفتح من حقوق العباد عنده وهو لقاوى كذا في الارض
 فليس من المصلحة ان ثبت للمدعى من ان ترك ترك اى لا يجوز على الخصم ان تركها
 ولما كان هذا مستان ولا لا غلب من المصلحة غير هذا احتراز عن بقول المتأخرين
 قول ولما كان هذا مستان ولا لا مستان غير في المباحة احتراز عن بقول المتأخرين
 اى حق العبد والمدة على خلافه اى يجوز على الخصم ان تركها فانطبق الدرع على الحق
 وقد اختلفت عبارات الشارح في معنى الصحيح اذكر هنا قبل المدعى عليه المنكر
 والاخر هو المدعى بالوفاة المدعى صحيح ولكن الشان في معرفة لأن العبرة بالمعاني دون
 والمباي لان الكلام قد يوجب من الخصم في صورة الدعوى وهو ان كان معنى كالمعنى
 اى ان ادعى في الوديعا او هلاكها فانه مدعى صوته ومنكر لوجوب النقصان معنى
 ولهذا يلحقه القاضى اذا ادعى في الوديعا او هلاكها انما لا يلزم له القضاء
 ولا يلحقه بغيره لأن اليمين اذا يكون على النفي وركنها اى الدعوى اضافت
 الى التمسك كان لبيد او الى من يارب اى المدعى من اى التمسك كفى التمسك والى الخصم ومنه
 عند النزاع متعلق باضافه الحق والحق اى الدعوى العاقل خرج به المحققون
 خرج به المحققون غير المتبر قال الامير شفي في جامع احكام القضاة المدعى
 المحقق عليه غير صحيح لانه المعنى الما اى لا يرد دعواه صحيحا ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه
 فجوابه صحيح ومنطوقه ما عطف لقاوى فان الدعوى في مجلسه لا يفسخ الحق
 على المدعى عليه جازم وكما هو الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع
 اجبر القاضى عليه وانما يصح اى الدعوى انما الزمت شيئا على الخصم بعد ثبوتها وانما
 حيث لا يقدم عليه اقل من المدعى عطف على الزمت اى صار ما يدعى به لولا ان ذلك
 بقولها وان كان ما يدعى به مستقولا في يد الخصم في اى مدعى به لولا ان ذلك بقولها
 فان الشيء قد يكون في يد غيره المالك الحق كالحق في يد المدين والمبيع في يد البائع
 لا جمل في غير الحق قال طائفة من هذه العلل يشتمل القضاة ايضا فلا ادعى
 ما وجه تخصيص الحق بهذا الحكم اقول ان المدعى هو قاضى على مقدمه المستأنس

احد ما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على يد كمال في الحالين انما ينتصب
اذا كان في يد المشتري ان لا يشترط فيه في حقها لا مشبهة بشبهة كما قالوا ان
شبهة التزوير المحقة بالحقيقة لا مشبهة بشبهة التزوير فاعلم ان في ثبوت اليد
على العقار شبهة لا تكون غير مشبهة بخلاف المنقول فانه في مشاهد فروع في حقها في
العقار شبهة لا تكون غير مشبهة بالدعوى ولا يكون في حقه كمال كون اليد في الملك
شبهة لا تكون غير مشبهة ولا اليد في المنقول فكذلك مشاهد لا يحتاج الى اثباته
لكن في مشبهة اليد في الملك فروع في حقها لا تصح الدعوى لكونها لا تملك اليد في
وحسبنا الله ونعم الوكيل وطالب عطف ذكر اعضاء اى اعضاء لا يتعدى ما يمكن
ليشتمل على الدعوى والشهادة لان الاعلام باعضائها يمكن شرط وفي المستقوت
بالاشارة لا تقا بل في اسباب التميز متى قال في المنقول شائتي بعد ذلك ان في
من لا يحضر للمكركها او بعينها وذكر فتمت ان دعوى اعضاء لا يصح شرطها
لان الاعيان متفاوتة والشروط ان يكون الدعوى في معلوم وقد تعدت مشاهدات
فوجب كتمتها لانها خلف عنها الفصل في الدعوى التي يشترط مع ذكر القيمة كالدعوى
والا فتردها قال قاضي بدمشق في الفقيه ان كان العتق غائبا وان كان في الدعوى
فان كان بين المدعي ومشتريه وصفت شمع دعواه وقيل ببيتته ولو قال غصبت عني عين
كذا ولا ادري قيمتها قالوا يسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت
متى كذا ولا ادري ان هذا هو القام ولا ادري كم كما في مشبهة كذا فغاصت كذا في الدعوى
لان الاشارة بها لا يعرف قيمتها فالقول ببيان القيمة لا يصح في حقها فالبينة في الدعوى
مع هبة الجاهل لا تفتقد فوجب التميز على الخصم ان كان في الجاهل الجاهل انما هو
عن التميز فليس امرا فان كلام الكافي لا يكون كافيا لان هذا التحقيق للمدعي في التيقن
ولو كان ما يدعيه عقارا ذكره في الدعوى لا قيمة له في التميز بالاشارة لان هذا لا يتقبل
فيضا الى التميز لان العقار يعرف به وكفى البينة وقال في قوله لان التميز في
وليس ان لا ذكره كمال ان لا يخلط في الجاهل الرابع ان المدعي لا يفتقر الى بيان
كذا الشهادة اى كاشطة التميز في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكره في
من الجاهل في الشهادة فثبتت شهادته من اذلة فالفرق ان كمال ارضه هو ان لا يفتقر
ولا في التميز لا بد من التميز وان كانت مشهورة عند جديفة وعندها لا يشترط
لان المشهور مغنيت عنه ولان قدرها لا يصير معلوما الا بالتقدير وذكر ايضا انه

يطالبه

طالب المدعي المطالب بدين المدعي فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعي عليه انما
يقيم ضما يكون في يد المدعي او في يد غيره لا يثبت بيمينه انما هو على التميز في يد المدعي
بالبينة او في القاضى لاحتمال كون العقار في يد غيره وقد اوضحنا على ذلك في قوله
لان اليد في مشاهد كمال في العتق او عتق في يد جاهل او ارضه في يد جاهل
فان كان المدعي عليه ان يكون في يد جاهل المدعي بشاهدين شهدا ان العتق في يد المدعي
قبل هذا التاريخ يستدل به بيمينه وهل يجوز المدعي عليه اعضاء هذه البينة
ام لا كانت واقعة لغتوى وينبغي ان يقبل لا تثبت يد في حقه الماضي ولا في
خبره في يد المدعي وقدر وقع اشك في زوال اليد في ثبت اليد للمدعي عليه الجاهل
قال في المشتمل على الجاهل في المنقولات لا يمكن اعضاءه عند القاضى كالبينة
من اعضاءه القطع من الغنم والعقار غير بالخيار ان شاء حضر ذلك المبيع لو
تبين ذلك وان لم يستل المحضور وكان ما ذكرنا في الاختلاف لا يثبت خلافه في
ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضى يجلس في داره ووقع الدعوى في حقه
ولا يسمع يا جارية فانه يخرج الى الجارية او يامر نائبا عنه يخرج ليشير الى الجارية
بخصته وفي القدر ولا كان المدعي شيئا يتعدى ذلك كما ارجو فالحال في الجاهل
ان شاء حضر وان شاء بعث امينا كذا في الفقيه وذكر القاضى الامام في الدين
ان هذا اذا يستقيم لزاك ان العتق المدعي في المصرا ان كان خارج المصرك
يقضى به القاضى والمشرط لجزء القضاء في ظاهر الرواية وطريقان يبعث بهما
من اعضاءه متى سمى الدعوى والبينة ويقضى ثم بعد ذلك يقضى قضاء ولو كان
ما يدعيه دينيا في الدعوى كمنسك الدار والذنان والبر والسور وغيرها
وقدره كما اتوا له وفقره وفقره في حقها فان الذي لا يعرفه لا بد من ذكره
ايضا مطالبه بما ارضه فلهذا احتج اي الدعوى سال القاضى عنها ليستخرج
وهو الحكم في الحكم بالبينة قال في الكافي بالافراد ومعنى سؤال المدعي ان خصم المدعي
عليك كذا وكذا فاذ تقول فان اقر اى الخصم انتم اى القاضى وجوبه في حق المدعي
او كمال قال في الكافي ان اطلا لفظ القضاء توسع لان الاقرار حجة بنفسه في
على القضاء فكان المدعي القاضى الزاما للخروج عن موجب اقره بخلاف البينة
على دعواه لان الاصل في فصل الخصم بالبينة وان اقر اى الخصم سال اى القاضى
المدعي ببينة لان البينة على المدعي واليمين على المدعي لا يقال لا فقال لا تبين

وربما يمين على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها لئلا يمتنع من الاحتجاج فان اقام البينة
فرض عليه لا تدفع دعواه بالبينة فيسقط دعواه البينة فاما اذا لا تدفع دعواه البينة
عن الباطل ولا ايوان لم يقرها بل عجز عن اقامتها فلهذا انما قضى الخصم بطلان دعواه
لان الدافع قد وجدنا اضعف البينة في الامر في الحديث وهو يكون حقا لان المدعي
قصدا فورا حقا على دعواه لا تكار فممكن ان اشاع من ابواب نفسه البينة الكاذبة في
القبول ان كان كاذبا كاذبا من وهو عظم من قوله المال ويحصل الحلفا لثبوت البينة
وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول في حلف القضاء لان المدعي في حلف
للخصم ولا علة لليمين عند غيره وهل يشترط القضاء على فورا النكول في حلفه فان
اذا حلف المدعي عليه فلهذا على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يخاصم المدعي
البينة على وفاء دعواه فان وجدها اقامها وقضى لربها وبعض القضاة يشترط
كانوا لا يسمونها بيمين بل يقولون بيمين حان صدقها باليمين فلا يقبل بيمينته
وهذا القول ليس بشيء لان من رضي الله قبل البينة من المدعي بعد عزمه على كونه
شترج منه يقول بيمين الفاجرة الحق ان ترد البينة العادلة وهل يظهر كذب المدعي
باقامة البينة والقول بالباطل لا يظهر حتى لا ينافى بيمينته شاهد الزور في كونه الزاني
فان نكل او قال لا املك مرة او سكت بلا افة من طرثي او عجز فانه نكول حقا
وقضى صحح لان اليمين واجبة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمين على من نكل هذا القول
بان نكول المدعي على انما لا اؤمر ولا لا قدر على اليمين بقضيا على عهده اليمين في حلفها
للخصم عن نفسه بيمين المدعي او لا قرار به والشع الزمان لوقوع عن اليمين الكاذبة دون
عن اليمين القليلة فترجع هذا الواجب على ابي الخليل في قوله وهو القضاء بيمين
اليمين عجز عن القاضى اليمين على الخصم بان يقول ان لم يملك امر عليك ثلثا او قال
ان يملك اربعة او مرتين ولا علة بعد القضاء لقوله املك ثلثا او قال بطلان حقا لانكول
فلا ينقص به بيمينته او لم يملك قبل الحكم ولو بعد الحكم ثلثا او لا يلزم فيه نقص
القضاء ولا فساد آخر ولا يرد اليمين على المدعي وان نكل خصمه وعنده ثلث او قال المدعي
للمدعي بيمينه اصله وحلف القاضى المدعي عليه في كل مرة اليمين على المدعي فان حلفه قضى
ولا لا نقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر من اقرار المدعي بنكول خصمه في بيمينته
كالمدة عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن اقامته شاهدا اخر فانه يمين
عليه حلف قضى له ما ادعى وان نكل لا يقضى له بشيء اصلا لان المدعي لا يملك على خصمه قضاء

وبين

وبين عندنا يستخلف المدعي عليه فقط ويقضى عليه بالنكول لقوله صلى الله عليه وسلم البينة
على المدعي واليمين على من نكل ومطلق النكول يقتضى انتفاء مشاكرك واحد منهما
عن قسم صاحبه فيدعى على ان جنس الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي الا
في اليمين للاستغراق فمن جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالف النص وعديت ثلث اهل
غيره ورواه مشهور تلقينا لا مذهبنا لقبول حتى صار في غير التواتر فلا يعارض
على ان ينجو من غير قلة رده كذا في الكافي ولو قال اي المدعي عليه لا اقول ان نكل جسد
اي القاضى حتى يقرأ ويحكم لان ظالم فوافه الجسد المدعي عليه على اخر ما انه انكوى
المدعي عليه فاصطحا على ان خلف المدعي عليه ويرى المال خلفه فاصطحا بالاطلاق
اي المدعي على دعواه ان اقام بيمينته تسمع وان لم يقرها واستخلفه بخلفه القاضى لو
اي لو لم يكن الحلف الا في اليمين الصريح عندك فان التحليف عند غير القاضى لا يعتبر كما ان
النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المعتبر بين قاطعة للخصم واليمين عند غير
غير قاطعة ولو كان الحلف الاول عندك كفى ولا يملك ثانيا كذا لو اصطحا بالاطلاق
لو حلف فالحكم ضامن وحلف اي المدعي من اي الخصم كذا في العارضة لا يخلو في
نكاح بان ادعى على المرأة او هو عليه نكاحا والاخر منك ورجعت بان ادعت عليه
او هو عليها بعد العقد انه اوجها في العقد وانكول الاخر في اليمين بان ادعى انكول
او هو عليه بعد العقد انه اوجها في العقد وانكول الاخر في اليمين بان ادعت امره على
استيادها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد اقدامه او اسقط سقطا
يستبين الخلق منه وانكول المولى ولا يتأذى من الجانب الاخر ان لو ادعى المولى ثبت
الا استيادها بقرارة ولا يعتبر انكارها ورف بان ادعى على المولى النسب ابنه او هو
يلدعي عليه والاخر منك وولاء بان ادعى على مرق الرق انه معتقل ومولاه او ادعى
المعتقل ذلك عليه لو كان ذلك في ولاء المولادة والاخر منك وهذا سواء كان
خالصا لله الى كذا الزنا وشره للخصم وهذا لسرقته او دابر بين الخفير كذا لقول
حتى ان من ادعى على اخر انه قد فسد وانكول القاذف فلا يستخلف لان القاذف فيه
موت الله تعالى عندنا فالحق بالحدود الخالص لله تعالى واما في السرقة فلا ينساق
بستخلف لاجل المال الا اذا اركب المال اذ اقطع فيقال المدعي ذكر كذا كسر
وانكول تناول مالك فيكون لك عليه يمين قال في النهاية لا يستخلف في المدعي
بالاجماع الا اذا انقسمت حقا بان علق عتق عبيد بالزنا وقال ان زنت فانت حرة

لا يكفل الا فائدة فيه فان لم يكن حجة على احد من وجه حيث ما جئنا لا يغيب
ولا يزول الغريب ان كان الخصم غريبا ولا يكفل الا الغريب الى اخر المجلس في اخذ
الكفيل في الملازمة زيادة على قدر المجلس من الغريب لم يسمع من استغفر ولا ضريح
هذا القول ظاهر والخلاف على ذلك في غير القولين لا يخلو باننا انكم
ولا ما بطون اغيب في كتابكم انما فليحلف بالله او يذم لا الطلاق والعناق
لما سويانا الا انه الحق الخصم يعني طائر القاضى ان يحلف بالطلاق والعناق بقوله
المبالغة باليمين بالله تعالى في دعائها لكن انما لا يقضى ولا قضى لم يسمع من
وشرع الحديث في غلط اي اليمين بمصفاة تعالى كان يقول قل والله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم من العلانية ما افلا تدرك
عليك ولا قبلك هذا المال الذي قد جاءه وهو كذا وكذا ولا شيء منه ولا يحلف ان
يزيد في التخليط على هذا وان يفتقر من كنهه محتاط فلا يذكر بلفظ الواو بالابتداء
عليه ليميز ان لا يفتقر عليه من زيادة ولما كان يغلط ويقول باقدا واولا ان يقصو
الذكور والحوال الناس في مختلفه فمنه من يتبع اذا غلط عليه اليمين ويحلف في غلط
وكما ان في الغلط في القاضى وقيل لا يغلط على المعصية بالطلاق ويغلط على غيره
في الخطر في المال لا الخيرة لا اي لا يغلط بالزمان والمكان وعندنا ان في غلط فيها
اما الاول فبان بكونه بعد صلوة المعصية المحمودة واما الثاني فبان بكونه في المسجد
عند المنبر وحلف اليهودي بالله الذي نزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي نزل
الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق الكافر في غلط على كل واحد ما يعتقده
اليهوديين يسمون ردا على الله الا قد علم على المميز الكافر وعنه حنيفة انه لا يحلف
الا بالله خالصا نقاديا عن شرك الغيبي في التعظيم وذكر الغضا في ذلك
غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض شائخنا لما في ذكر الكتاب
في اليمين تعظيم النار لان اليمين تشبه به ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة والنجيل
لان كتب الله تعالى واليه تعظيم ولا يحلف الوثني الا بالله اذا كفره كما مع افتراق
غيرهم يقرن بالله الى ولسن سائمه من خلق السموات والارض يقولون الله كافر ولا يحلفون
في مطالبهم لان في تعظيمها ويحلف الحاصل في سبب يتبع كما يتبع النكاح والطلاق
والنكاح في تنزيهه عن التحليف يقولون بالله ما بينكم قايما ورجوع قايما لان اوها هو
باب منك لان اوها يحلف عليه مرة الا ان اوها يحلف عليه حق التعظيم لان لا اي

لا يحلف

لا يحلف على السبب وبينه يقول ما بعد وقوع اي ما تكتمها وما اطلقها في غضبتك
مستثناة الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يتبع بعد وقوعه كالبيع وظاينه
فان اليمين يكون على الحاصل لا على السبب عندا في حنيفة ومحمد حتى اذا ادعى انما اتبع
من هذا عندا انما انما يحلف بالله ما بينكم بيع قايما ولا يحلف بالله ما اتبع فلعلمه
باع ثم قال انما النكاح وغيره من التحليف على الحاصل لا السبب في الاصل عندا هما
انما كان سببا يتبع برافع الا انما في دعوى الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي
فيحلف على السبب لهما كما ذكره في شفعته بالجور فيحققة مبتوتة فاذن ان ادعى
شفعة بالجور والمشتري من لا يراها بان كان ما افترقا فانه يحلف على السبب ان
لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة بصدقه في يمينه في اعتقاده ففوت
النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت مبتوتة نفقة والزوج من لا يراها كونهما شيئا
فانه يحلف على السبب ان لو حلف على الحاصل بالله ما اعطاك النفقة تصدق في يمينه
في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعي ويحلف على سبب لا يتبع برافع بعد
انما على الحاصل لهما كغيره من دعوى عقد على الزوج ومحمد المولى على السبب لا الاعتقاد
لعدم الضرورة الى التحليف على الحاصل الا لا يجوز ان يكون الزوج بعد العقد مسلما
في خلاف الامم والعبدا كافر حيث يحلف فيها على الحاصل اي ما هي حرة او ما هي
في الحال الامكان كذا في حق الائمة بالزوجة والحاق والسيوى على العبد فينفق العبد
والالحاق ولا ينكر على العبد سبب حلفه فاما لفتي مرة فافهم كينونة
يقبل دعوى على حرام الا فانكره في دعوى الحلف فيقول المدعي عليك ذلك فلفظي
على هذه الدعوى عند قاضى لا يكره المدعي ذلك فافهم المدعي عليه يمينه على ذلك
يقبل ولو لاها اي انكره يمينه في حلفه على الحلف المدعي جازي الحليف
قال اي المدعي لا يمينه في دعوى او لا شهادة في دعوى مدعى الاول وان يقول المدعي
ليس لي يمينه على دعوى هذا الحق فاجاب باليمينه ومعنى الثاني ان يقول انك لا شهادة
لقد اعندت في حق جنة فلهذا في دعوى او لا يمينه في دعوى لا يقبل الا نظاما في
دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى
او كان لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى
لا رفع دعوى على بلع او في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى
دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى او لا يمينه في دعوى

وهو لا يصح لأن الدفع يحصل باليمين على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع
عن قول لا يثبت كذا في العادة انما يتبع في الاستحسان يعني يجوز ان يكون
شخصا يبايع آخر الحق على غيره فطلب اليقين على المدعي عليه انما يثبت
لا الخلف ليقول لا يجوز ان يكون شخص يبايع شخص بغير يمين الخلف فلو دفع
على لا يجوز ان يكون المدعي المدعى عليه في المدعى عليه يطلب الخلف من الخصم
ولا يخلو احد من الوكيل وغيره الا ان دفعه اذ كان المدعي المدعى عليه على المدعي
كما لو قيل بالبيع او الخلف في الزمان بالبيع فان المدعي المدعى عليه في المدعى عليه
لا يستحق الوكيل البيع او الخلف في الزمان بالبيع من جهة المدعي المدعى عليه
لأنه ان كان الوكيل المدعى عليه لا يدفع فلذلك لا يستحق فاما الوكيل فانه لا يدفع
على الوكيل كذا انما لا يتخلف على فعله نفسه يكون على البتة انما ليس كذلك
والبتة لا يقطع والتخلف على فعله غيره يكون على العمل اي ان لا يعلم ان كذا ذلك
وهذا لا يظهر من ظاهرها ولا يظهر من ظاهرها ولا يعلم من ظاهرها فلو لم يثبت
لا متبع عن ايمان مع كونه من اوقافها فيستقر في طلب المدعي المدعى عليه في المدعى عليه
منه ان لا او مقل هذا المقل من عند مقتضى الحال انما لا يسلخ من يمينه
حقا وهو انما يتخلف على فعله غيره على العمل كذا كان في المدعى المدعى عليه في المدعى عليه
اي انما لا يدفع عليه بقوله كذا الذي هو في العادة ولا يدفع المدعى المدعى عليه على البتة
مع انه فعله الغير في ان مشي العبد الذي انما لا يدفع المدعى المدعى عليه في المدعى عليه
او من دفعه في المدعى المدعى عليه انما لا يدفع المدعى المدعى عليه في المدعى عليه
بالله ما ايق الله من في قوله في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
تسليم النبايع المبيع سليمان على ابيوب وجابح على النبايع فالتخلف في بيع المالك للمالك
بغيره فيكون على البتة وانما الذي سبق الشراء فخرج على قوله في المدعى المدعى عليه
يعني اذا اشتري زيد من عمرو شيئا ثم ادعى بكونه انما اشتراه قبله من غيره كالبينة
يخلف عنه وهو كمن على العمل اي ان لا يعلم ان كذا البتة انما كذا الذي في البتة
او عينه على ما في العادة الا ان في ان يقول المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
وعلى البتة ولما الشاقي في ان يقول ان هذا العبد الذي اشتريته من فلان ملكي وبيع
بغير حق ولا يثبت لواءه فان كان المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
انما في قوله في العادة او من المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه

اولين او انما على غيره بخلاف المدعى عليه في البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه
اي او وجهه على المدعى المدعى عليه في البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
عبد ولا يثبت له في البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
انما من كونه ولا يثبت له في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
فان خلف المطلق لتزاع وان كان خلف اي المرأة على البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
ففي المدعى المدعى كذا في العادة اعلم ان كل موضع وجب فيه يمين على البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
على العمل لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع
وجب فيه يمين على العمل خلف على البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
اذ ان كل ان الخلف على البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
خلف على الكثرة في العادة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
قيمة الكثرة وقيمة المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
وبعضه كمن في البتة انما لا يعلم ان كذا البتة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
لصحة الدعوى بيان القيمة لكان ادعى ان الاعيان اقامت في يد يوم باحضار
فيقبل البينة تحضرها وان قال انها قد هلكت في يد او استهلكها او هرب منها
جمله يسمع دعواه ويقبل بيمينه وان لم يكن له بينة خلف على الكثرة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
التخلف مبنى على صحة الدعوى وقد حجت فوج على الكثرة في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
كنت كاذبا في ادعى خلف المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
عليه عند المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة والاولى لان احتمال الكذب في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
ان العادة جرت بين الناس في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
ثم يأتون المالك فلا يكون الاقرار كذبا على اعتبار هذه الحالة فيخلف فعليه
لتغير حال الناس وكثرة الخداع والخيانة وهو يتضرر والمدعى لا يتضرر اليما كان
مبادي فافضاله في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
فانكر فاستخلف فافترى عينه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
انما ادعى عليه يدعيه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
انما ادعى عينه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه
وبعضه بل ان ادعى عينه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه في المدعى المدعى عليه

خاليا عن التامخ وصاحبه كيد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بینه
 الخارج برهنا أي الخارجين على ما في يد آخر يعني أدعى اثنان عينا في يد آخر كل منهما
 يزعم أنها له وقام البينة فحضر بها بطريق الاستدلال بينهما لما روي أن
 اختصا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاقه وقام كل منهما بالبينة فحضر بها بينهما
 وبهنا على الشراء منها أي من آخر فلكل نصف بدهن كدعوى إذا كانا عبد فله
 ربحا لهما اثنان كل منهما اثنان من ذواتهما قاما ببينة بلا توقيت فلكل منهما
 ان شاء أخذ نصف المبيع بنصف الثمن الذي شهد به بینه ورجع على البايع
 بنصف ثمنه كان قد فعله استوانا في الدعوى والحجة كما لو كان دعواهما
 في الملك المطلق وقاما بالبينة وان شاء ترك لأن شرط العقد الذي يرد عليه
 وهو إقرار النصف قد اعتبر عليه وأصل غيبته في تلك الحال يحصل فريده
 ويأخذ كل الثمن ويترك أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر كدعوى إذا قضى القاضى
 بينهما بنصف ففقد أحدهما لا اختار لم يكن الآخر يأخذ جميعه لأنه ما مضى
 بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد متى انفسخ بقضاء القاضى لا يعود إلى التامخ
 ولم يوجد ذكر بعض الشرائع فلا عن شرط البيع ولا من شرطه أن لا
 وهو ظاهر كذا في العناية وهو أي الدعاء شخصيا للتأويل أن إذا ذكر كل
 منهما تاريخا فهو الأول منهما لأنها ثبتت الشراء في زمان لا ينزع فيه ملك الآخر
 والذي يدلان لم يردوا أي أن لم يذكر تاريخا لكنه في أحدهما فهو أولى لأن تمكن
 من قبضه يد على سبق ثبوت الحقيقة وتوقف على مقدمتين أحدهما أن الحادوث
 يضاف إلى إقرار الإقرار والتأني أن ما بعد العقد ببلد بینه فله فله بعد إذا
 نزعنا ففقد القابض وشراء غيره حادوثان فيضا فان إلى إقرار القابض في حيزها
 في الحال فقبض القابض مبنى على شرائه ومناخر عنه ظاهر فكل بعد شرائه والآخر
 فذلك أن يكون الشراء غير القابض بعد شراء القابض فكان شرائه أقدم تاريخا
 وقد تقدم أن ثبت تاريخ المقدم والآخر أي ما يعني أن المدعى الذي يدان تاريخ
 أحدهما لأن التاريخ حالنا لا نفرده غير معتبر كما هو في كيد الدال على سبق الشراء
 كما عرفت ولقد عرفت أن وقت أحدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع
 أن يكون قبله وبعد فلا يقضي له بالشك بل يد لها بان كما المبيع في ذلك يعني
 ذلك بینه الخارج وقتا فذو اليد أولى في ذلك الوقت لا يؤول احتمال سبق ذي اليد

لأن تمكن

لأن تمكن من قبضه يد على سبق ثبوتها لأن يشهد بشهود الخارج أن ثبوت قبل شراء
 صاحب اليد أن يقضي بها اليد لأن التصريح يفوق الدلالة وعلى كع عطف على
 على ما في يد آخر يعني أن يكون كل من الخارجين على هذه المرأة زوجة سقطا أي ابوانا
 أن لم يردوا أو استوى تاريخهما لتعدد القضاء بهما إذا التكاثر لا يقبل التشارك
 في يد صدقتهما فمن كان الكع فما يحكم به بتصادف الزوجين فيرجع إلى تصديقهما
 فيجوز اعتبار قولها إذا لم يردوا زوجها إلا أن يكون أي المرأة في بيت الآخر أو دخلها
 فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لأن تمكنه نفيها أو قولها قولها باليد على سبق
 عقد إلا أن برهن الآخر أنه زوجها قبله فيكون هو أولى لأن التصريح يفوق الدلالة
 فالأصل أنهما إذا تشارعا في امرأة وقاما بالبينة فالتاريخا وتاريخ أحدهما أقدم
 هو أولى وإن لم يردوا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض لآخرها
 أو نفيها إلى متى كان هو وطوان لم يوجد شيء من ذلك يرجع إلى تصديق المرأة
 وإن صدقت غير ذي برهان يعني أن ما ذكر كان فيها إذا صدقت أحد المبرهنين
 صدقت غير ذي برهان فهي لما عرفت أن التكاثر يثبت بتصادف الزوجين
 فان برهن الآخر قولا لا تفتا قويا من التصديق ثم لا يقضي لغيره إذا ثبت أقوى
 من البرهان إلا إذا ثبت سبعة لأن البرهان التامخ أقوى من البرهان الذي
 كما لا يقضي بحجة الخارج على يد ظاهر التكاثر إلا بآبائنا أي اثبات سبقها على
 تكاثر ذي اليد الشراء والمهر أو مهره وصدقه مع قبضه يعني إذا أدعى
 شراء من شخص وأدعى الآخر مبهمة وقضا ذلك الشخص وقاما بالبينة ولا تاريخ
 معهما كذا الشراء أولى لأنه أقوى كونه معاوضة من الجانبين ومثبتا الملك بنفسه
 بخلافه إذا اختلف المالك لهما أو كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء في يد
 أو عند اختلاف المالك يصير كل منهما خصما عن ملكه حاجته إلى ثبات الملك وهو في ذلك
 سواء وفيما إذا قدر المالك لا يحتاج إلى ثبات الملك له بشوفا اتفاقا فيما
 يحتاجان إلى ثبات سبب الملك لأنفسهما وفيه تقدم الأقوى وفيما إذا كان معهما
 تاريخ والمالك لهما وأحد كان أقدمهما تاريخا لشوفا ملكه وقت لا ينزع فيه
 بخلافه إذا كانا المالك تحت لفاحيت لا يعتبر فيه سبق التاريخ كلياً أي أن الشراء
 وكذا الشراء والصدق مع جميع ذكر الحكم ولما كون المهر أو مهره وصدقه
 مع قبض فمعناه أنه إذا ادعى عبدا مثله في يد المهر أو مهره وصدقه عليه

CA 9

فهي بينهما ولا يختص بهما صاحب الجهادي وهو بيت من دار كذا يبيت منها في حق
يعتبر ان كان بيت من ارضها يبيت فيها يبيت كثيرة في يد زيد والبيت كذا في يد بكر
اي السامع يكون بينهما حال كونها نصفين لا ستوانهما في استعمالها وعلى من
فيها والتوضيح كسر الخطيب ووضع التبعته ونحو ذلك فصار في نظر المطالع
مخلافا للشهر لانهما في يد فانه بقدر الارض التي تقسم بينهما بقدر ارضيهما
لأن الشريعت تحتاج اليلاجل في الارض عند كثرة الارض كثر الحاجة اليها
اي طاجان على يد ارضي اثنان لكل منهما يدا فيها فقول سيدنا لأن اليد فيها غير
مشاهدة لتعد احصاءها والبينة تثبت ما غاب عن علم القاضي ولو يد على اليد
او كان تصرف فيها بان يبن فيها او يبنى او يفرق بين اما القيام فلفظها المحجة
فان اليد هي مقصود ولما كان الثاني فلو جرد التصرف والامتناع فيها يصح
اي يتكلم ويحكم اي قول قال الناحر فالقول لانه اذا كانا يعتبر بنفسه فهو في يد
نفسه فلا يعتبر دعوى احد عليهما بعد عند انكاره الا ببينة كما كان في قول
انا بعد لان وهو غير ذي اليد فهو من ماله يعني في اليد لا في ارضه لا يد ارض
اقول على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يد كالتماش فان قيل الا قول بالرق
منافه كان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلب الرق لم يثبت بقوله
في اليد احد المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المالك يعني كالتماش في يد
فيقبل الرق له عليه فلو كبر والدعي الحرية يسمع اي دعاؤه بالبينة في البيت
في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سيأتي في حقيقة الاشياء **باب**
دعوى النسيب اعلم ان دعوى النسيب
احد دعوى الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعي الثاني دعوى
التحرير وهي ان يكون العلوق في ملك المدعي عليه الاول اولى لان النسيب يحتاج
الى وقت العلوق واقتضا دعوى التحرير على الحاق سياتي توضيح ذلك في باب
باع امته فلو كانت لا فله ثمة اشهر من بيعت فادعاء ثبت نسيب ولغيرها
وقال في رد المحتار لا يثبت لان بيعه من ماله امتها الدعوى يصحها فضا
ولست ان سبق النسيب على الخفاء فيعفى قبلتنا فخر سيدنا فيقبل دعوى
فيقول العلوق في ملكه بالولاية لا قبل ان كانا كبيتنا الحاد في ثبات النسيب
ان الظاهر عدم الزمان من ان النسيب الخفاء فقد يظن المراد العلوق ليس من ماله

انتم

انتم فكان عند المراد في اسقاط اعتبار النسيب في وقت الدعوى اسند
الى وقت العلوق فيظهر انما يبيع ثم ولد فيمنع البيع لعدم جواز بيع امر الولد
ويرد النسيب لانه من ماله من النسيب في يد المدعي عليه من ماله من ماله من ماله
لعدم انقطاع العلوق على ملكه ان كان له حق التملك على ولد وقدر ان يملك بالبيع
ولان ادعاء المشتري قبل ثبات النسيب من ماله من ماله من ماله من ماله
ثم انما ولد له ادعاء مدعي البايح او بعد لا اي لا يثبت النسيب لان
دعوى البايح دعوى استيلاء تكون اصل العلوق في ملكه ودعوى المشتري
تكون اصل العلوق في ملكه لا في ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
ان مات اقر فادعاء البايح وقد ولدت الاقل باقائه وبسرة المشتري من ماله
لان الولد هو اصل النسيب لا يستفيد الحرية من ادعاء المدعي عليه من ماله من ماله
اعتقها ولها فالتايب لها حق الحرية ولها حقيقة الحرية والحقيقة هي من الحق
فيستتبع الادعاء ولا يضره فوات التبع بخلاف الولد فانه اذا ما دون الادعاء
البايح وقد ولدت الاقل لم يثبت نسيبها لانه من ماله من ماله من ماله من ماله
لان الاستيلاء فرع النسيب فلو ثبت كان اصلا وهو باطل فانه ادعاء عبد ولد
عنه ثم ادعاء المشتري من ادعاء البايح الاول انما يثبت بطلان الادعاء
لان انصاف العلوق ملكه كالبينة الحاد في البيع فلو ثبت النقص في الادعاء
لا يثبت فينقص البيع لا يملح اعناهما اي اعناق المشتري اقر الولد كونهما حتى
لو اعق الولد الاول فادعاء البايح الولد ثانيا بعت دعوى ويثبت نسيبها
اعق الولد الاول لم يبيع دعوى ولا في حق الولد ولا في حق الاول اما الاول فلا يثبت
ان تمت بطلان اعناقها الحق بعد وقوعه لا يثبت البطلان ولما كان الثاني فلا يبيع
فان المصحح فحق انصاف المصحح في حق التبع ضرورة والتدبير الاعناق لانهما
لا يثبت النقص لثبوت بعض آثار الحرية كما مناع التملك الغير فيها اذا اعق
الامر او بترها يرد البايح على المشتري فحقه من النسيب عند ما وعده يرد كل النسيب
في الصحيح كما في الموت كذا في الهداية وذكر في المبسوط يرد خصمه من النسيب
بالا تقا ووفق على هذا بين الموت والعقوبات القاضية كذا في البايح فيما يرم
حيث جعلها معتقة في المشتري فبطلان دعوى يوجب التكنيد في فضل الموت
فيؤخذ من غير فيسرى خصمها ايضا كذا في كافي ولو ولدت كذا في من ماله

فيما وعندنا ما يقال في الكسور وعلنا وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على الحق
وهو شهادة العدل فيعرفه العدل انه ويرى في ما لا يكتفي في الشرائع بغير قطع
كتي في سماء الشهود وطبقتهم وبليتم من المراكز تعريف حاله وان يكتفي في العدل ان يجمع
القاضي بين المراكز والشهود في مجالس القضاء فيسأل المراكز عن الشهود فيخصص الشهود
اموال عدول مقبول الشهادة ليس يكتفي بغيرهم وفي الاكفاء يكتفي بالعدل
نما لنا لان تركنا العدل لا يتبدل وقتنا اذا الشهود المذنبين يباينون الخارج ولا يكتفي
والا ضربا وبقي الترتيب ان يقول المراكز او يكتفي في ذلك لقطر تحتها
ومن عرفنا القسوق لا يكتفي شيئا اختار عن اهله او كتمان الله اعلم وان لم يقبل
جائز الشهادة قال في الكافي في قبول لا بد ان يقول العدل هو عدل جاز الشهادة
اذا العدل المحدود في القذف اذا اقامه بعد اولا صح ان يكتفي بقوله هو عدل المذنب
الحديث بالعدل اقول فيلزم كماله لان المحدود في القذف لا يفيده كون عدل كما
ذكره فلا بد من قول جاز الشهادة يخرج وهذا لا يرد على عبارة هذا بانه لا يرد
فيها المحدود في القذف ان لا يكتفي ايضا من اعتبار هذا القيد يخرج من لا يكون
يقوله هو عدل الصحيح ولا يصح تعدل الخصم كذا قال ابو حنيفة نعم يعني ان تعدل المراكز
الشهود لا يصح لان من غير المراكز وشهوده ان المراكز عليه ظالم كما في النكاح وركبة
الكاذب القاسق لا يصح وعندنا يصح ان يكون له عدل لكن عندنا لا يثبت
من غير آخر البينة عدول تعدل الجاهل او في الجور كماله ياتي في القذف والعدل
تكتفي بقوله هو عدل كتمان خطاه او سوا او هو عدل وطبقتهم على هذا وانما لو
قال صدقوا او عدول صدقوا فدل ذلك على الحق لاننا اقرنا بنبوت الحق في قوله او قال
هم عدول وطبقتهم حيث لا يلزم من شئ لا يجمع كونه عدولا يجوز منهم التمسك بالظن
فلا يلزم كون عدلا ان يكون كلامه موصوبا كقولنا هذا المذنب والشرع في الشهادة
والرسم الذي للمراكز لان الترتيب من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدل الذي
يجوز تكتيها لعدول المرأة والاعلى والمحدود في القذف لا يثبت لان خبره في القذف
الذي يثبت في الاخطاشان لان فيه زيادة طائفة هذا كذا في تركيبة التمسك واما تركيبة
العدل فيشرط فيها اجماع يشترط في الشهادة من المراكز والبصر وغيره من اللفظ الشهادة
بالاجماع لان معنى الشهادة فيها الظاهر وهذا ينقص بمجالس القضاء لسامع اعلم
ما يتعلق بالاقوال السبع بان سمح قول البائع بعت وهو المشتري على شرايه والا فليس
بائع

قوله

قول المقر فلا على كذا او ما يتعلق بالاقوال كقول المقر فاقض وعصب او قتل او يثبت فاعل
قوله يجوز المقدم في قول السامع وان لم يثبت فيقول اشهدا شرايع او اقول لا تدان السب
فوجب على الشهادة كما عاين وهذا اذا كان السبع بالعدل ظاهر وان كان المتعاطي كذا في
حقيقة السبع مباينة الما لا يما له وقد وجد وقيل لا يثبتون على السبع بل على العدل
والاعطاء لا تتبع مكي لا حقيقي ويقول لا شهد لا شهد في كماله يكون كذا
ولا يصح الشهادة بسما عن وزيره الجايب او سماع لثا هدم من يثبت عليه من
وزراء الجايب لا يصح ان يثبت لا محتمل ان يكون غير ان الكثرة تشبه النكاح لا في
تعيين القائل بان يكون في البيت فمعه وعلم ان هذا ليس فيه غيره ثم على المسالك
وليس فيه من كغيره فجميع اقراره كذا في قوله ان يجمع على المراكز ليس في القفا
ان لا يقبل اذا اقر ان ليس ضرورة جواز الشهادة عند التمسك في الشهادة بالسبع
تقبل في بعض الجواهر ان اذا اصرح به يقبل كسباني او يرى شخص القائل في شهد
عنده اشان انما فلا تثبت فلا من يفلان قال الفقهاء ان البينة اذا اقرت
امرأة من وراء حجاب فشهدت عند اشان انها فلا تثبت فلا بد ان لا يجوز من سمع
اقرارها ان يثبت عليها الا ان رأى شخصها يعني ما اقرت في يجوز ان يثبت على
اقرارها بشرط وان شخصها لا يرد وجهها قال ابو بكر الا في المرأة ان يثبت
حسنة عن وجهها فعال فافلا تثبت فلا وقد وجبت لزوم من عاينها فان الشهادة
لا يحتاج الى شهادة عدلين انها فلا تثبت فلا بد ان ما دامت حية فيكون
ان يثبت اليها فان ماتت فيحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلا تثبت فلا بد
كذا في القافية ولا يثبت على الشهادة ما لم يثبت عليها لانها تصرف على الاصيل وانما
ولا يثبت في تنفيذ قوله على المشهود عليه وانما لا يثبت الا في ثابت الغرض فلا بد
من الاثبات في التحصيل منه ولا يثبت ايضا من رأى خطا الذي كتب فيه شرايه ولم
يلكها اي شهادته كذا القاضي يعني اذا وجد في رواية اقراره بجلد غيره وشرايه
شهوده واولا على جلد غيره وهو لا يذكر فلا يكره به ولا ينقدح حتى يذكره
وكذا الرواية يعني اذا لم يثبت كذا في رواية لان كلا منها لا يثبت الا على علم
ولا علمنا لان الخط يشبه الخط ولا بالتسامح الا في السب والعتاب واللعن
والدخول ولا يثبت القاضي اصل الموقف فان الشهادة بالتسامح جائزة فيها
الا ان يثبتها بجلد او غيره وانما لا يثبت ولا القياس لا يجوز لان الشهادة لا يجوز

انما يحصل العلم بالمشاهدة والعيان وبالخبر المتواتر ولا يحصل
كالبيع والادارة بل اولي لان مكر المال سهل من مكر النكاح ومنه يتضح ان هذه
الامور تخضع لمعاينة اسبابها من احوال الناس ويتعلق بها الحكماء في القضاء
القرون وانقضائها فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامح اذى الى المرجح وتعطيل تلك
الحكام فكل البيع والمجهول والادارة ونحوها لا تنكح بسمعه كل احد وانما يجوز
ان يشهد بالتسامح اذا حصل العلم بالتواتر او بالاشهاد او بالخبر المتواتر
ان يخبر به رجل او رجلان لا تداق نصا بغير العلم الذي يستلزمه
في المعاملة وقيل ينبغي في الموت اخبار واحد واحد لان الناس كثر مشاهد
تلك الحالة فلا يخفى غالبا الا واحد واحد بخلاف النكاح وينبغي ان يطلق
اوامر الشهادة بان يقول الشاهدان فلا بد من اثنان ولا يفسر حتى لو فسر القاضي انه
شاهد بالتسامح لم يقبل شهادته هو الصحيح وانما طال اصل الوقف في حق النكاح والفرق
دون شرط لان اصل الوقف يشترط اما شرط ان يشرطها الواقف فلا تشهر
فان الشيخ الامام ظهير الدين الغياثي لا يدين بان المجهول يشهد وان هذا
وقف على السجد والمعتبر ونحو ذلك حتى لو لم يذكر وان ذلك في شهادته لم يقبل
وتأويله في عدم يقبل شهادته على شرط الواقف ان يكون ما ذكره وان هذا وقف على
لا ينبغي ان يشهدوا التمسك من غلظة الى كذا ولو كان ذلك في شهادته لم يقبل
شهادته كما في كذا في ويشهد اى بالسجل القضاء بقر في اليد المضمومة فافواه
يعين تقليد الامام اياه ويشهد ايضا اى رجلا وامراة يسكنان بينا وبينها انبساط
الازواج الخاضعين كما لو اى عينا في بيع غير غلاظ من المال ويشهد ايضا
اى شي سوى الرقيق المعتبر فان غير المعتبر كذكر العوض في يد متعلق بالارث المقتدر
متصرف كالحلاك اى كاي تصرف للملاك ان لم يتعلق بشهادة المقدس من قبل
اى عينا في يد انسان ثم راي ذلك العوض في يد اخر ولا بد من الملك وسقطت
بالتدعي لان الملك في الاشياء لا يعرف بعينه بل بالظاهر فاليد بلا متاعنة
في الملك ظاهر اذا شهد به اى بانه ملك قبله فان وقع في يد غيره ملك الغير
لا يجل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة لما عرفه
مولى القليل اذا علمت مثل الشمس فاشهد ولا دفع فاذا تعذر ذلك يصار الى ما
يشهد به القليل فان فسر اى المشاهدة للقاضي شهادته بالتسامح في القبول

انما

او يخبر اليه في الصورة الأخيرة بطلت فانما اذا اطلق وقع في القبول صدق
فيكون شهادة عند من علم ولا كذلك ان فسر وقاس سمعت كذا وعين هذا كان
المسألة اخبار احدى من المسائل كذا في الكفاية الا في الوقف فان الشاهد
اذا فسر شهادته بالتسامح يقبل في كذا في المعاملة يشهد اى مضر من
زيد وصلى عليه وعينه حتى لو فسر القاضي يقبل في كذا في الميت ولا يصح
الا حيلة شهادة بالتسامح في المأوى في المأوى كذا في البيع والادارة الخ
ونحوها حتى لو شهدوا على نكاح فقط اى لا يذكر القبول يقبل اى الشهادة
بالحال والمعتبر حتى لو شهدوا بالهبة لا يذكر القبول لم يقبل كذا في المعاملة
باب قبوله على من يقبل اهل القبول
اعلم ان اهل القبول على من ذكر في كتب الكلاسيك اهل القبول الذين لا يكون
معتقدهم من قبل اهل السنة وهم الجيرانيون والقدريون والرافضيون والخوارج
والعقلية والمشيكية وكل من اثنى عشر فرقة فصاروا اثني عشر فرقة
يقبل شهادتهم خلافا لما في الاصل من غلظة الواقف في قبول شهادتهم
كل من خلف عنه من اثنى عشر فرقة ويقولون لا يخلو كذا وقيل برون الشهادة
لشيعتهم واجبة فيمكن البينة في شهادتهم ويقبل من اثنى عشر فرقة
اخذت لقائلها كاي ورد مع القضاة ويقبل من اثنى عشر فرقة على المستأمن الذي
اعلى ما تضمنه كونه من اهل السنة وهذا يقبل المسلم بالذوق ولا يقبل المستأمن
بلا عكس اى لا يقبل شهادة المستأمن على الذي تصور ولا يستعمل كونه اثنى
عشر فرقة في قبول الشهادة مستأمن على مثل ذلك الحداد كما وان كان
اهل السنة من اثنى عشر فرقة لا يقبل الا في اثنى عشر فرقة بينهم تنقطع بلختلاف
وهذا لا يصح اثنى عشر فرقة ويقبل ايضا على سيد الدين فان العداوة التي
تد على قوة دينه وعدا له في العداوة التي يوجبها احرار من اهل السنة
من القول ليس يقبل ايضا من اهل السنة معصية صغيرة بلا اصل عليها
ان اجتمع الكفاية وهو على هذا النكاح ويقبل ايضا من اقل الاصل انصوص
بلا تعقيب بالحق وان لا تنقض بالعداوة كذا اذا كان كذا من كذا خوف
هلاكه ولا يرد كذا استخفا ما بالذي لم يقبل فتم لا يكون عدلا ولا يقبل الا في
لوقا ان يرد بكتاب لا يستند ولا اجماع والمعادير في القبول المستأمن

فقليل من المصنفين وقيل اليوم السابع من ولايته وبعده الى ان تحمله
وليس ذلك من المصنفين ولا من التواريخ الختلى اذا كانوا عدوا فان قطع العنق
الا بوزن لا بوجع في العنق وقيل عمر في شهادة علقه المصنف الختلى اما
طرا او امرأة وشهادة الختلى مقبولة ثم انما لم يكن مشكلا فلا اشكال في ذلك
كما مشكلا فيجعل المرأة في حق الشهادة احتياطا والتعيق للعنق وبالعكس
لانه قد ثبت ان قبل شهدا على عند شرح قبل شهدا وهو كان عتقا على
والعمال المراءى حال بسطا عند عاتق المشايخ لا نفس العمل ليس يسوق الا اذا
كانوا على الظن قالوا هذا كما في ظاهره لان الغالب على المصنف فاما الذي في
فلا يقبل شهادة من قبله ظاهرا كما في الكافي ويقبل الشهادة لا في غيره ومن جرحه
رضاعا او مصاهرة كافر من امة بينها وزوج بنته وامرأة ابنته والى ذلك
بينهم مقبرة والى ذلك مخيرة ولا يجوز ان يعضر في مال البعض فلا يتحقق التهمة
فلا في شهادة من قبله ولا في او شهادة احدا الزوجين الا في حق من كان على
عبد كافر مولا او على كافر مولا مسلم يعني في حق شهادة الكافر على كافر
مسلم وعلى وكيل كافر مولا مسلم ولا على كافر مولا كافر على كافر مسلم
كافر وعلى وكيل مسلم مولا كافر فان سئل ان كافر مولا كافر مسلم بالبيع
فشهد عليه شاهدان كافران بشراء او بيع فانه شاهدان عليها لان هذه الشهادة كافر
قامت على ثبوت امر على الكافر قصدا وان كان على المولى المسلم فمنا ولو كان
كافرا والعبد المأذون مسلما لا يقبل شهادة الكافر عليه لان هذه الشهادة كافر
على اثبات امر على المسلم قصدا ولو ان سئل ان كافر مولا كافر على وكيل
شاهدان كافرين بشراء او بيع فانه شاهدان عليها لانها قامت على ثبوت امر على الكافر
ولو ان كافر وكلم مسلما بشراء او بيع لا يقبل شهادتهما عليه لانها شهادة كافر
قامت على ثبوت امر على المسلم قصدا كذا في الشرح المستوفى للمصنف الجليل الكبري
على سئل عطف على قولنا يقبل من اهل الاموال الا في الوضائفة الا الذي قام على
على ضمير حاضر اجاب في الذي لا يقبل من نصراني وقامر شاهدان نصرانيين على مسلم
او اذ كان فلا ينفذ في الشريعة ما هو عليه من اخصر مسلما الميت عليه السلام
شاهدان نصرانيين على مسلم يقبل وهذا الاستحسان في اعيان المسلمين لا يقبل
ان المسلم لا يرضون موثقا او موطئا يكون عند الموت عالما او سببا

النكاح

النكاح وهو لا يرضون ذكاهم فلو لم يقبل شهادة النصارى في النكاح في ثبوت النكاح
الذي ينافي على الموت والنسب والى ذلك على النكاح الذي ينافي الحقوق المتعلقة
بالا يقبل في حق ضرورة كما قبلت شهادة القابل للضرورة ولا يرضون الا اذا
يفتقر على التمييز بين الخصمين والمشهد وان كان يفتقر ولا يميز الا على التفتق
وقد ثبت ان يمكن اخصرها من اخصر المشرقة وهو قد اذ الشهادة من باب الولاية
والا لا يرضون الا على ضرورة كما في الكافي وعلى ضرورة في الكافي لا يرضون
على نفسها على غيرها ولو ان سئل ان يسمي اى الشهادة في الرق والقصير والى
بعد الحرة في الملقح في حق قبل ان يتحلل بالمخاينة والسماع وبما لا يرضون فيها
وعند الاذاع ما من اهل الشهادة ومحدود في ذلك وان سئل ان يقبل
شهادة ابدا الا ان يحد كافر فليس فان كافر اذ احد في القذف لم يرضون
على اهل الكوفة لان الشهادة على من يحد في شتمه كذا فان سئل ان يرضون
وعلى المسلمين ان هذه الشهادة استنادا على الاقدام ولا يقبلها في حق
على اهل الاسلام لانها لم يكن ثابتة زمان الرق والحد فلا يرضون شهادة على اهل
جائز شهادته على كافر ضرورة على قولنا العبد اذ احد في القذف لم يرضون
شهادة اذ لا شهادة للعبد الا حاله رقة فينوقف الرق على موتها الرق لا احد
كان كذا في شهادته بعد الاحتساق فانه رقة فيجوز في حازن الشجب يعني اذا اشترى
اهل الشجب فان في الشجب ولا يرضون ان يرضون في ذلك الا اذا لم يقبل كونه من المؤمنين
كذا في الجاني الكبير واصله وفروع زوج وعمر وسيد العبد ومكاتبه
فيه قولنا لا يقبل شهادة الولد لولده والوالد لولده ولا المرأة لزوجها
ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدك ولا المولى لعبده ولا الابن لستاجر امه
بالاخير على قول المشايخ التميز الحاضر ان يرضون من ساداته من نفسه ويقبل
نفع نفسه ومعنى قولنا لا يقبل من ساداته للاقابح لاهل البيت وقيل في
مسانتها وشامرة لا ترضون من الاجرة عن افعاله ان شهد له في مدة الاجارة
فكانت استاجر عليها او شريك فيما يشتركان فيها لانها شهادة لنفسه من نفسه
فيما لا يرضون فيه يقبل من اهل البيت وعقبت بفعل الرق لا يرضون على العنق
من في كونه من في افعاله كونه من في شتمه من في الرق لا يرضون فلا يرضون
والخير في معتق كونه كاهما الحرة طمعا في المال والمراد بالناجحة التي تنجح

في مصيبتهم غير ما وجدنا في كتابنا او التعلق بالحق في جميع الامور فلهذا
 كان من المصلحة ان نكتب في حق المصطفى منها ما لم نقله عن غيره من اهل البيت لهذا
 لم يقبلوا من غيرنا بقوله اناس في هذا ما في كتابنا وفي غيره من اهل البيت من غيرنا
 المصطفى فان اذما من غيرنا لا يثبت الشهادة المصلحة على المصطفى الا
 ليكون ذلك ظاهرا من غيرنا من غيرنا لا يثبت الشهادة المصلحة على المصطفى الا
 وان كان في غيرنا كبره وانما يثبت عدل الشاهد اذا كان في غيرنا او يخرج من كتابنا
 بغير نصيبنا او لا في غيرنا ولا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 فان في المصطفى لا يجوز شهادة على غيره من غيرنا او لا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 وان في المصطفى لا يجوز شهادة على غيره من غيرنا او لا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 فانما اذا عدل لا يقبل شهادته على غيره من غيرنا او لا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لشدة غفلته وامره على نوع هو وانما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 وغيره هو في حق فاما انما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لان استألفا في المصطفى ما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 نوع فسق وتجمع على انما كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لا يسمي غيره وانما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 اي في نوع عام كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 قلنا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 مما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 ليس الا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 او في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 او في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 قلنا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 يلزم في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 بل في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 يثبت ما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 على الطريق في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا

لا يثبت

لان هذه الاقوال لا على قسوة عقله ورويته ومن لم يثبت عنها لا يثبت على كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لا يثبت عنها كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 الشخص بغيره كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 والقياس ان لا يقبل ان ادعى كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 اي غير المصطفى عليه من غيرنا او لا في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 اي نصيب المصطفى وهو متعلق بقوله كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لانها تجريان الى نفسها مغنا بشهادتهما في ذلك لان الواجب فيها نصيب
 يتصرفانها ويقوم باحياء حقوقها والغير بمن قصد ان نصيب من يستوفيان حقهما
 ويرآن بالدفع اليه والموصي من قصد ان نصيب من يعينهما على التصرف في المال الميت
 والموصي لها قصد ان نصيب من يدفع اليها حقها وماله مستحق انما ليست بشهادة
 حقيقة لانها توجب على القاضى ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لانه
 من نصيب الموصي اذا دفع الموصي والموصي من حفظ الاموال للناس فيضياعها عليه
 ان يتامل في صلاحية من نصيبه واهلية وهو لا يشهد بغيره مؤنة التعيين
 وليستوا به شيئا فصار كالمقعة في كونها ليست بمجتهدة بل افعلة مؤنة تعيين القاضى
 ولو شهد ان اباها القايه وكله يقضى دينه في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 اي لو قيل انما لا يثبت في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 بطلانها كاشهادة على حرج مجزى وهو ما يفسد الشاهد ولا يوجب عليه حرج
 او العبد فانها لا يقبل كاشهادة او اكل الربوا او اذنا ساجد من غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لانها انما يقبل في ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضى الزامه وانفسق ليس كذلك لانه
 يدفعه بالتوبة والافخيار وان كان من ازيد على الجرح لكن لا يثبت في ثباته لا يثبت
 بالافخية حتى لو قام المدعى عليه في ثباته المذنب ساجد من غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 انما يقبل عن كل ما في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 البينة على الجرح ان كان الجرح جرحا مجزى لا يعتبر بينة الجرح وانما قلت اي صورة
 هذا لان ان لم يثبت البينة على العدل في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 لا يجوز قبل ثبوت العدل لانه لا يثبت في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 ان جرح الشاهد قبل التعديل في غيرنا كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا
 خبر الواحد كاشهادة كبره كذا في الكتاب وغيره في غيرنا

على القاضي ان لا يوجب الجرح المعتبر من القواعد المقررة ان الدفع سائر الجرح
وهو سرق كون الجرح المحرم مقبول قبل التعديل ولو لم يرد ولم يرد وغير مقبول بل
يحتاج الى نص الشهادة واثبات حق الشرح او الجرح في حق الشرح والتحقيق ما اعتد عليه
بعض المتصنفين لا شعور علمه ان القائل ومع ذلك هذا هو القواعد وعاد فاحسب قال
اقول في نظر الفرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل التعديل او
او بعد فلا حاجة الى ذكره من القواعد المعتبرة ولذلك قلت بعد التعديل وقبل
قبلت مثال ان يشهدوا على ان شهوة المدعى فسقة او زناه او كذا الربوا او شرب
خمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالافعال التي هي من الشهادة او على اقرارهم
ان المدعى مبطلي هذه الدعوى وان لا شهادة لهم عليها في هذه الحادثة وانما قيل
هذه الشهادة بعد التعديل لان العدل لم يثبت لا يرفع الا باثبات حق الشرح
او الجرح كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا ثبات واحد منها الا اذا وجد قبل التعديل
فانها كما عرفت في الدفع كما مر وقبلت على اقرار المدعى بفسقه او اقراره بشهادة
بغيره او باناس تاجمهم على هذه الشهادة لان اقراره من حيث لا يدري وقيل
ايضا على انهم لا يشهدون عبيدا ومجذومين ولا غافلين او صفا الزنا او
سرقوا متى كانوا شرعا الخ واما في هذا العهد بل من هذا الزمان في الخمر والشراب
فانما في قيد بعد التعديل او اذا كان مستقار ما لا يقبل بعد اثبات الحق لان الشهادة
تحت مقدار مدروسة او شكا المدعى والمدعى مالهم يشتركون فيا وقد عرفت
بعدم ثباتنا ساجمهم بكذا واعطاهم اياه اى لا يجوز ان يكون عندك او في حالهم
على كذا ولا يثبت لهم على ان يشهدوا على زنا وشهادة زنا فانما اطلب اعطيتهم
وانما قيل في هذه الصور ان في بعضها حق الثبوت وفي بعضها حق الجرح والحاجة
الى احياء هذه الحقوق من اى شأ حد رده فاض ومارت اى لم يقبل شهادة فيها
ليس لاخر اى قاض غير قبول فيها لان الظاهر ان الاول لو بشرع فلا يجوز من القواعد
لشهادة قاصرة يتمها غير مقبل في مثل ان يشهد بالزنا لانها في المصنفين
اخرين فانما تقبل لان الحاجة الى الشهادة لا يثبت المدعى عليه حتى يصير في
اثبات الملك المدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كراه الحكمين شهادة فريق واحد او
ثم ان شهدوا انها في المدعى عليه سائر القاضى اعني يجمع تشهدون انها في يد اوعين
لا تسمى بما سمعوا اقراره ان في يد ذلك يطلق الشهادة كذا في المادة

وانشدها

وان شهد بالملك في الحدود واخر في الحدود حيث تقبل ما ذكر وان شهدوا على انهم
وان نسب لم يعرفوا اهل بيته فشهدوا انهم لم يسموا بذلك الاسم وباتى نظايرها
شهدوا على انهم لم يسموا بعض شهادتها يعني بعد ما شهدوا بذكر لفظا ذكر في
شهادتها فذكره تقبل ان لم يكن فيه منافضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه
اذا لم يرجع عن ما كان غايته ان كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط
صدقه ذكره ان احدى بينة الموتى من الجرح او من بينة الموت بعد البر يعني جرح
انسانا ومات الجرح فاقام ولياؤه بينة انما مات بسبب الجرح واقام انصار
بينته ان برئ ومات بعد عشرة ايام فبينته ولياؤه المقبول اولى وبينته القاطن
من بينته كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصي باع كره الصبي وبلغ الصبي وبيع غيبا
واقام بينته واقام المشرى بينته ان قيمته اكثر من ذلك الوقت مثل الثمن فبينته
اولا لانها ثبتت امر الزنا ولان بينة النساء ارجح من بينة الصبي وبينته كون
المتصرف عاقلا اولى من بينته كون مخطوط العقل او مجنونا يعني ان امره اقامت بينته
ان مولاهما تربها في مرضه وموت هو عاقل واقامت لورثته بينته ان كان مخطوط العقل
فبينته الاثمة اولى وكذا اذا خالف امرته ثم اقامت الرجوع بينته ان كان مجنونا وقت الخلع
واقامت بينته على كونه عاقلا رج او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام وليته بينته ان كان
مجنونا والمائة على ان كان عاقلا فبينته المائة اولى في الفصلين وبينته لا كراه اولى
من بينته الطوع يعني لو ثبت اقرار انسان بشي طايبا فاقام المدعى عليه بينته ان كانت
مكرها في ذلك الا في رقبته بينته لا كراه اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر والظاهر
باب الاختلاف في الشهادة اعلم ان معنى الباب
على اصول فقرة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من يدعي
لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله تعالى حيث
لا يشترط فيها الدعوى لان اقامته حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في
اثباتها فصار كان الدعوى موجبة ومنها ان الشهادة اذا شهدوا بالكثر من
كان المدعى مكرها فبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقبال للتناقض فيمنع منها
ان الملك المطلق لا يرد من المقيدين لشؤون الاملاك بالملك بالتبعية من وقت السبب
ومنها ان الاختلاف بين شاهدين ليس بالاختلاف بين الدعوى وشهادة لان
الشاهد ينبغي ان يكون بطلان ما بطل بطلان الحق في المعنى وفي لفظ لا يجوز في المعنى

كما اذا شهد بقبض الغزو قال احدهما قضاء اي ذلك القرض قبل الشهادة على الغرض
لا تغاها عليه وقره قوله قضى كذا اي قضى خمس مائة في الاول وقضى الغرض في الثاني
لا تشهد شهادة فرد الا اذا شهد مع اخر اذ يحوز بها الشهادة ولا يشهد بماله
اي القضاء في الصورتين حتى يقر المدعى بما قبض مثله يكونا عانة على الظلم شهدا
بقتل زيد بغير كذا وكذا شهدا بقتل زيد اي في ذلك اليوم بكونه قد قتل زيد يعني
ان امره حال اجتماع عند قاض فشهدا ثلثان شهدا كذا وكذا ولا يخفى ان هذا
ثانيا ردها لهما لان امرى الظالمين كاذب بيقين فان قضى باحدهما ردها لغير
لوجهان الاول بان سبق شهدا بسرق بقره واختلفا في اونها بان قال احدهما
بيضاء والاخر كانت سوداء او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت سوداء او
قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع وقالا لا يقطع لهما اختلاف في الشهادة
فمنع من القبول كما اذا اختلفا في الكثرة والاثرة واختلفا في اللون
بل ولو اختلفا في النصب فبما لا يسقط بالثبوت والاثبات هنا لا يسقط بها ولو
انما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة ولهذا لو سكت عن ذكر اللون قبل الشهادتين
والوفيق ممكن لان اللون قد يجهل بان يكون احد شيئا اسود والاخر ابيض
ويرى احدهما شيئا احمر فلهما والاخر الاخر بخلاف الكثرة والاثرة
لان لا يعرف الا بالقرصين عند القرص لا يقع الاختلاف فلا يشغلان في
وختلاف النصب لا يتحقق في الثبوت فانه يمكن ان شاهدنا القرصين
فيتا ما في جميع الوان المخصوص فلا يشغلان في الوفاق ملك الموروث في قضى
لو ان شهدا بجزء من مدين وبين معنى الجزع لم يقولهما اما ان تركه ميراثا او
ملكنا او غيره اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالمال لا تحتاج الى النقل
وهو ان يقولوا ان في المدين او لا قال ابو حنيفة ومحمد لا بد منه فلا حاجة الى النقل
هو يقول ان ملك الموروث ملك المدين لو ان شهدا بجزء من مدين او لا قال ابو حنيفة ومحمد لا بد منه فلا حاجة الى النقل
ويرى عليه بقضات الشهادة بالملك الموروث شهادة بالمال او لا قال ابو حنيفة ومحمد لا بد منه فلا حاجة الى النقل
الوارث لا يحتاج الى حق العين ولهذا لا يحتاج الى استنابة في الميراث الموروث ونقل
للوامش الغنى انما صدق على الوارث الفقير والمجترى يحتاج الى النقل لانه يكون
استصحاب الحال متبعا لكن يمكن بالشهادة على قيام ملك الموروث وقت الموت
لثبوت الانتقال ضرورة وكذا الشهادة على قيامه لانه لا يرى عند الموت

ينقلب

ينقلب يد ملك بواسطه لقمان اذا لظام من طالع المسلم في ذلك الوقت ان يستوي
اسبابه ويدين ما كان بدين من المخصوص في اوجع فاذا لم يدين في طاهر ما لم
ان ما في دين ملكه فالحال ليد عند الموت في ملك الملك كذا اي كالحرف في اعادة فائدة
قوله اي الشاهد كان اي ما يدعي هذا الولي لا يبدع اشارة او يدعي اشارة
في اليد يعني اذا ما جاز فقام وانه يدين على امرتها كانت لا يبدع اشارة او يدعي اشارة
الذي هو في دين فانه يأخذها ولا يملك البينة انما وتكها ميثا لا بالاثان
واما عند البينة فلا تملك بوجه الجرح في الشهادة ولما عند ما فلا ان قيام ليد
عند الموت يعرض عن الجزع ووجدت لان يد المستعير والمودع يد المغير والمودع
شهدا بدينه كذا ردت يعني اذا كانت في يد رجل في اشارة اخرى لها لوقا
بينة انما كانت في يد رجل في اشارة اخرى لها لوقا بينة انما كانت في يد رجل في اشارة اخرى لها لوقا
بالبينة كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعى عليه بدينه فثبت المدعى انما
ولها ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو ان يد فانه لا تملك منقطعة من مجهول
كانت يد ملك او يد غيره او اشارة او غصب فلا يكره اشارة بها بالسك ان يقول
اي ان هذا ان هذا المدعى عليه يد ليد في قضى ليد المدعى باليد ويدين
اي المدعى عليه بالسك ليد المدعى لكن يصير المدعى عليه يد ليد المدعى باليد ويدين
مقتضيا عليه حتى لو دين اي المدعى عليه يد على انه ملك يقبل كذا في الاموال
او المدعى عليه يد اي بكونه يد المدعى او شهدا ان هذا المدعى عليه اقرب يد المدعى
اي بان كان يد او غير ذلك او شهدا ان هذا المدعى عليه يد من يد اي المدعى
دفع اي المدعى كذا في الكافي **باب الشهادة**
على الشهادة اعلم ان جواز الشهادة والقياس لا يقتضيان ان اداها
عبارة بدنية لثبوت الاصل لا في الشهادة كعبارة الاشارة لا في الشهادة
اليدنية كعبارة استحسنوا جوارها في كل حق لا يسقط شهادة لشدة الحاجة
لان الاصل قد يجزى ان هذا الموت وسفره او غيره ذلك فلو لم يدرى الاضلاع كبر
من الجوف ولهذا جازت وان كثرت عن الشهادة على شهادة الفروع ثم ومن
لكن في الشهادة البدنية لان البدل ما لا يقبل ليد الا عند الجرح الاصل
كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشهادة كشهادة النساء مع الرجال فقبلها
لا يسقط شهادة بشرط بعد حصول الاصل اي اصل كذا هذا في القضية الموت

ان ادعى المشتري بان يشترى هذا العبد وهذا الرجل الفلاني وهو يدين
فانكر المدعي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان للبائع لانهما اتفقا عليه ولا يضمن
ايضا راجع في البيع الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البائع بان يقول المشتري متى
اشترى هذا العبد بكذا او بكذا في انكره المشتري فشهد شاهدان انما يشترى العبد
بالدين وهو يدين واما لقا ثم رجعا يضمنان للمشتري لقا لهما اتفقا عليه ولا يضمن
في الطلاق قبل الوطء الا نصف مهرها يعني اذا شهدا بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا يضمنان
نصف المهر خلافا لما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر اذا كان بالدخول فلا انكسار
وضمن في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمته العبد وضمن
في القصاص الذين يعني اذا شهد ان زيد قتل بكر فاقتصر زيد ثم رجعا يضمنان عندنا
لا القصاص لان جزاء مباشرة القتل لم يوجد منها ذلك وعندنا الساضي يقتضي
يضمن الفرع برجوعه لان الحكم اضعف الاداء شهادته في مجلس القضاء فكان التلف
مضافا اليه فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذا ثبت شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم
لا يتم برجوعه عن شهادته بل شهدوا على غير ما اتفقا ولا يلتفت الى قولهم في القضاء
لا ينقض بقوله كما لا ينقض برجوعه كذا في الكافي ولا الاصل بقوله ما شهدتم
يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم يشهد شهود الفرع على شهادتنا
لم يضمنوا الا ما يوجد من جهتهم سبب وجوب الضمان لانكارهم ببطلان الادعاء وهو
على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين فضاكر رجوع الشاهد خلافا
قبل القضاء لا لقوله انكره التخييل ولا بد منها وبقوله لا شهدتم وغلطت يعني ان
الاصول شهدنا ما لم يكن غلطنا فاقول لا يضمنون عندنا بحقيقة ادعائهم لان القضاء
لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادتهم
الاصول فكانت شهادتهم وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول
والفرع ضمن الفرع فقط عندنا لان سبب الشهادة القائمة في مجلس القضاء
ولذا اوجب الفرع وعند محمد المشهور عليه مخير بين تضمين الفرع وتضمين الاصول
لان القضاء وقع بشهادة الفرع من حيث ان القاضي عاين شهادته ووقع
بشهادة الاصول حيث ان الفرع نايبون عنه ونقلوا شهادته ثم رجعوا
وضمن المالك بالرجوع يعني ان المالك ان رجع عن اقراره ضمن عندنا بحقيقة الحكم
اقامنا الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدل والعدل هو ما ثبت بالبركة

فشارت

فشارت في معنى علنا علنا كما لو فاشد سبب يضمن التسريح والعهود وهو سبب
الى المرحا ليد وهو سبب الجرح وهو سبب زلف الا وهو سبب الموت فاشد سبب
الى المرحا ليد وهو علنا الاصل في سبب اليك كما ان القصاص من الدين في الكفاية
وعندنا لا يضمنون لا لقوله انكسار على الشهود خيرا فضاكر لقا لهما اتفقا عليه ولا يضمن
بان شهدوا باحصان لاسان هذا الاخصان يعني لو شهدوا باحصان ثم رجعا يضمنون
لا بشرط محض كما ضمن بهي بالرجوع شاهد اليهم لا الشرط يعني اذا شهدا هذا
باليمن وقالا انما قال العبد ان دخلت الدار فانت حر او قال الامر ان دخلت الدار
فانت طالق وهو غير مدخول بها وشهدا ان كان وجود الشرط في دخول الدار وخرج
بعد الحكم فالضمان على شهود اليمن وجود الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم
شهدوا علنا لان التلف انما حصل بالاعتقاد والتطبيق وهم الذين يشترطون تلك الكثرة في التلف
بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضعف التلف الى علنا لان زوال المانع

كتاب القتل

اورده ههنا لاننا انما ايضا لا يدين المالك من المدعي عليه ولا المدعي شاملا لما
ان يورد بعد الاقرار والشهادة هو لغة اسم عن المضاحكة وهو خلاف الخاص
من الضاحك بمعنى مقام الما او شرا عقدي رفع النزاع وركن القبول والقبول
بان يقول المدعي عليه ما تحتك مكر على كذا او مكر على كذا على كذا ويقول النفي
قبلت او ضمنت او ما يدعي رضاه وقبوله بشرط العقل وهو شرط في جميع القاتل
الشرعية فلا يقع صلح المجنون وصبي لا يعقل ولا البلوغ فصيح من الصبي الماذون
لنفع او عرى من صريه يعني اذا ادعى الصبي الماذون على انسان فضاكر فضاكر
مقدم فان لم يكن عليه بينة جاز الصلح فعندنا انما لا حق له في الخصومة والخلف
واما ان نفع له منها وان كانت له منجز لان الخط يتبع وهو لا يملكه وان اقر الدين
سواء كان بينة او لا لان من اعمال التجارة والصبي الماذون في التجارة كما البالغ
ولا الحرية يعني ان حرية المصالح ليست بشرط فصيح اي الصلح من العبد الماذون اذا
كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح عن خط بعض الحق اذا كان له عليه بينة وملك
انما جاز طلقا وخط بعض الثمن العيب كما ذكر ولو صاخر المايع على خط بعض الثمن جاز
لما ذكر في الصبي الماذون ومن المكاتب فانه نظير العبد الماذون في جميع ذلك فذكر في العبد

ياخذها عوضا عن حق في زعمه في عامه من عدمه والاقارب منها مثلها وان استحق المالك
او بعضه صورة الصلح بسكون او انكاره في المدة كبدل اي بدل المدة في بعض
وتعاقب مع المستحق لان المدعى عليه يدفع عوضا لا يدفع غصن من نفسه
المدعى في ذلك بلا خصم له فاذا استحق لم يحصل له صورة ويظهر ايضا
ان المدعى لا يمكن له خصم في يرجع عليه والاسحق كبدل او بعضه يرجع الى المدعى
في كل ان استحق كل عوض او بعضه استحق بعضه لان المدعى لا يترك المدة
الا ليس له البديل فاذا لم يسلم له يرجع بالمبدل هلاك البديل قبل التسليم الى المدعى
كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكون والاذكار فان كان
اقراره يرجع بعد هلاك المدة الى المدعى وان كان يرجع بالتعويض الى المدعى عن بعض
بغيره يرجع يعني اذا اذبحه على آخره لا فضا له على قطعه منها لم يصح الصلح
وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان مستيقنا لبعض
واسقاط للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالعين متى اذا ما وجد
وترك ماله فبذلك بعض الورثة عن نصيبه لم يجز ان يكون براءة عن الذم الا ان ياتي بشي
في البديل او لا يرد عن دعوى الباقي هذا ما قالوا من الجيلة في جواز الصلح عن بعض
المدعى وهي ان يرد على بدل الصلح له مما مثله ليكون مستوفيا بعضه وقد اخذ
عن بعض اهل الحق بذلك البراءة عن دعوى الباقي لان البراءة عن دعوى العين يرجع
اي الصلح عن دعوى المال لا في معنى البيع فاما ان يرجع من المدعى عن دعوى
المنفعة كان يدعى في دار سكنى مستوصية من صاحبها فحذا الوارث او قرض
على مال ومنفعة هان لان اخذ العوض عنها بالاجارة طار فكذا الصلح لكن انما
الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس بان يصلح عن السكنى على
خدمه ابد مثلا واما اذا اختلفت بينهما اذا اصاب على السكنى على السكنى مثلا فلا
يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى الوارث اي اذا ادعى على ماله ان يرد عليه
فضا له المدعى عليه على ما كان وكان عتقا مطلقا اي في حق المدعى والمدعى عليه
حق ثبت لولا لو وقع الصلح باقرار المدعى عليه لولا ان كان له ماله او لم يكن باقراره قطع
نزاع في زعم المدعى عليه وعقوبتها لا يثبت لولا ان لا يقيم المدعى البينة
فيقبل ويثبت لولا وعن دعوى الزوج النكاح وكان مطلقا يعقوبها الصلح اذا
كان الظاهر المدعى والمدة تنكر لا مكان اعتبارها فبذلك جعل في حق المدعى

لأن المال

عنه كالمالك

لأن المال على ان ترك البضيع فلع والصلح يجب حمل على اقره عفو اليه كما هو في حق
لا فذله اليه من قطع الخصم لا عن دعواه النكاح او لا يجوز الصلح اذا كان
المدة بان يدعى نكاحا على جرحها على شيء وانما يجوز ان يرد لها لترك الدعوى
فان جعل ترك الدعوى منها فرفقه فلا عيب على الزوج في الفرقه اذا مكنت ابن زوجها
وان لم يجعل فرقته فالحال على ان كان عليه قبل الدعوى لان الفرقه لما توجد كانت دعوى
على ما لها بقاء النكاح في غيرها فلا يمكن تقدير شيء يقابل العوض فكان شوة وقيل
يجوز ان لا يجعل كانه زوجه في غيرها فاما على اصل المهر لا الزيادة فسقط الاصل
لا الزيادة ولا عن دعوى مد لما عرفت ان الصلح لا يجري في حق المال ودعوى نسب
لان الصلح اما اسقاط او مضا وضد النسب لا يثبتها ولا اذا قتل ما دون رجل
عز او صلح عن نفسه لان نفسه ليست من سبب فلا يجوز الانتصاف فيها ثم صلح العبد
لما دون له وان يصح لكن ليس له ان يقتل ان يقتل بطل الصلح لان مقتله اصل الحق في
عنه بطل فصح العفو وموجب البطل في حق المولى بل تاخر المولى بعد العفو لان صلح نفسه
مصحح كونه مكافا ولم يصح في حق المولى فضا كما انه ضا على بدل ماله او اخذ به
بعد العفو ولو فعل ذلك جاز الصلح ولا يمكن له ان يقتل فكذا هذا كذا في العتابة وصح
اي الصلح يعني صلح المولى عن نفسه بغيره فذلك اي القتل عدا لان عبيد من كسبه
التصرف فيه مستحله وصح صلح المكاتب عن نفسه لان كماله له وجب بدل المولى وهذا
ان اقره في شدة فانه يكون فضا فبذلك اجنى عليه ان الارث له واذا قتل لا يكون قيمته
بل او ثمنه متى اقره بها كماله بشي وكذا في غيره في آخر حياته ويكون الفضل فضا كما
فيجوز صلح عن نفسه ولا كذلك لعبد المأذون ذكره الزبلي وصح الصلح عن مخصو يلف
باكثر من قيمته وعرضه يعني ان من حسب ثوبا او عبدا قيمته الف واستمره فضا كما
على الغنم او عرض جاز وعندهما لا يجوز ان كانا غنم فاحشر لأن حق في القيمة فالأرد
عليها بقره ولذلك حق في الهلاك باق ما لم يحكم القاضى بالقضاء متى اذا ترك التضمنين
بقي العبد هالك على ماله متى يكون الكفر عليه فبا عينا ضدا باكثر من قيمته لا يكون ثوبا
ان لا يرد على المالك متى يكون في مقابل الصورة الباقية كما لا القيمة متى لو قضى للقاض
بالقيمة فضا كما على الاكثر لان الحق قد انتقل بالقضاء الى القيمة وكذا الصلح
بعض صح وان كانا قيمته اكثر من قيمته مخصص بلفا بعد المأذون وصح في العمل باكثر من
الدين والارش في الخطا لا لأن الدين في الخطا مقدرة والزيادة عليها تكون بقره

فيبطل الفضل ولو اجبنا العدم هو القضا وهو ليس بما لا يتحقق فيلزم ان يثبت
الفضل هذا اذا صالح على احد مقادير الدنيا فان صالح على غير ما صح لا يثبت له
لكن بشرط القبض في المجلس يخرج عن ان يكون دينا بدنيا كذا في الكافي كما في موضع آخر
نصفه لم يصالح عن باقية اكثر من نصف قيمته يعني عبد بن رجلين عقد احدهما هو
موسى فصالح عن باقية اكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق
منصوص عليه كما في باب من يبيع نفسه لغيره فانما في الفاضل فلا يجوز ان يراه عليه
ولو صالح عن باقية غير مخرج مطلقا اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد
لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل ما يصالح عن به عدا او على بعض دين يبيع
من الكفاية او الموزونات لزم بدلا ولو كان في التوكيل لزمنا سقاط بعض فكل وكيل
سفير محض فلا ضمان عليه في التوكيل في النكاح الا ان يضمنه اي التوكيل البديل فانما
يكون مؤثرا ما تضمنه لا بالصالح وفيما هو كبيع وهو ان كان الصالح عن مال عاير
لزمه وكيله لان المحقق يرجع الى التوكيل هذا اذا كان الصالح عن مال عاير اما اذا
كان عن انكار فلا يجب البديل على التوكيل كذا في الكفاية صالح فصوله ضمن البديل
او اضاف الى ما بالبيان قال على الف هذا او اشار الى نقد او عرض بلا نسبة الى نفسه
بان قال على هذا الالف او على هذا العبد والطلاق بان قال على الف ونقدان سلم
صح اي الصالح في هذه الصور ومنازل المصالح متبعا ما في اي في القصر الرابع لان
فعله بلا اذن المدعي عليه وانما ينفذ على ما يملك الفضل في البديل وقف اي هذا الصالح
موقوف على الامانة فان امانة المدعي عليه صح الصالح وانما البديل ولا اي وانما في
اي الصالح هذه صور خمس لان الفضل في امان يضمن المال او لا فان يضمن فاما ان يضمن
الى مال لولا فان يضمن فاما ان يضمن الى نقد او عرض او لا فان لم يضمن فان يملك القصر
او لا فالصالح جائز في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو ان يضمن البديل ولم يضمن
ماله ولم يضمن البديل المدعي حيث لا يضمن بغيره بل يكون موقفا على امانة
ان يملك المدعي عرض فلا يفيق حقه محققا لعدم رضاه به فان امانة المدعي عليه
ولزمه المشروط لا لزمه باختياره وان رده بطلت خلافا لوجوه فانهما في
لها الاول فلان الحاصل للمدعي البذلة وفي حقها الاجمعي والمدعي عليه
وتجوز ان يكون الفضل اصيلا او ضمنيا لفضولي بالخيار اذا ضمن البديل او انما
فلا تذا اذا اضاف الى نفسه فقد انتم تسليمه فصح الصالح واما الثالث فلا تذا

التسليم

للتسليم فقد شرط له سدا من العتق فصار العقد قائما بقبوله والى استحقاق العبد
او عليه عينا فدية او وجه حر او مدين او كاتبا فلا يثبت له على المصالح
وكن يجمع في دعواه لان المصالح لنفسه واما الرابع فلان ذلك التسليم في
قوله لا تذا انما هو الاضافة الى نفسه على رضاه والخامس لما لم يكن كافي لوجوه
عنه الصالح الصالح على من يملك العبد اذا كان له الصالح من ضمنه يستحق المدعي
على المدعي عليه بغيره لا يثبت بينهما فالصالح على بعض عقد وخط لباقي لان
تصرف العاقل الثاني في بيع ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معا وضد ما فيه انما يوضح اي
الصالح عن العتق على سبيل من ان يبيعه على سبيل من يبيعه فاحصا للبعوض
في المسئلة الاولى والبعوض والصفحة الثانية لان عين هذه الحصة كانت تحق
بذلك العقد الذي لا يبره وعن الف على لف مؤجل الى لا يمكن جعله مؤجلا
لان بيع التذمة بالذمة منسبة لا يجوز فلا بد من جعله على تأخير فيه على ان سقا
وعن عشرة ذراهم عشرة ذراهم على خمسة ذراهم ما لا ومؤجل الى لا يثبت
للمدعي فيها وبعض الذمة لا يبره تأجيله للبعوض لا معا وضد لان معنى السقاط
في الصالح فاذا امكن ان يجعل صفا واسقاطا لم يبره معا وضد لان عن غير ذمة
مؤجلة لان الثانية غير مستحقة بعقد المدعي فلا يمكن جعله على تأخير صفة فحكم
على المعا وضد وبيع الذمة بالذمة منسبة لا يجوز ولا عن الف مؤجل على نصف
حالة لان المعجل غير مستحق بعقد المدعي في المستحق به هو المؤجل والمعجل غير
فقد وقع الصالح على ما يمكن مستحقا بعقد المدعي فصار معا وضد لان المدعي
المدعيون وقد تركه بازا وما حاط عنه من الدين فكان اعتبارا صاعدا عن الاجل وهو المدعي
ان يبره النسبة حرام لشبهة ما لا مال بالاصل فلا يبره حقيقة ولو اعان
الف سورا على نصفه ايضا لان البعوض غير مستحق بعقد المدعي لان من لا يتصور
البعوض فقد صالح على انه يستحق بعقد المدعي فكان معا وضد الالف بخمسائة
وزيادة وصف الجوزة فكانوا فلا عن دين عليه على من غيره بغيره لان الصالح
على غير من الحق لا يكون الا معا وضد وجهه كذا في بطلها صالح عن كونه عتق
على عشرة ذراهم فان قبض اي عشرة في المجلس جائز اي الصالح معا وضد الصالح في صورة
اختلاف الجنس في معنى البيع فبيع امدا لغرضين في المجلس والالف اي وان يبره
العشرة فلا يبره الصالح لان بيع يكون بين الذمة والذمة هو باطل وان يبره عشرة

فتفرق في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كما العكس في المصحح
عشرة على عشرة كمالا وموزون فان قبض في المجلس طرزا ولا فلا لماعرف قال
او دفع الى خمسة اذ على انك برى من الباقي فان دفع على ابرأ ولا فلا اي لم
يدفع لم يبرأ عند الحقيقة ومحمد وعند ابي يوسف لا لانه لا يبرأ من حصول مطلقا
فثبت البراءة مطلقا كما لو برأ بالبراءة كمالا في وجهها انما يبرأ بمقتضى الشرط
والفصل لا ينفوت عند فواته وذلك لا يبرأ بالبراءة خمسة اذ في النصف لا يصح
عوضا من ذلك فلا سند وتوسلا الى الجارة اخرج فصل ان يكون شرط البيع المصحح كذا
ولن كانت المعوضة كذا قد يكون معنى الشرط كما في قوله يا ايها الذين آمنوا
بالله شيئا وقد تعدوا لكم عن المعوضة فمحل الشرط تصحيحا لتصرفه
وهذه المسئلة ما ذكره بقوله ولو قال انا املكك اي على خمسة اذ
يدفعها الى غدا وانت برى من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فاكل عليك كان الأمر
كما قال يعني ان قبل فادى برى على الباقي ولا فاكل عليك كما في الوجه الاول وهذا لا يقع
لأننا في بصرح التعيين فاذا لم يوجد بطرزا الثالث ما ذكره بقوله ولو قال ابرأ انك
على خمسة اذ على انك لا تعطيني خمسة اذ فادى برى وانما يبرأ من مطلقا لا من المطلق الا برأ
واذا خمسة اذ غدا لا يصح عوضا او يصح شرط مع الشك في تعيينه بالشرط فلا ينفذ
بالشك بخلافه اذا برأ بالبراءة خمسة اذ لانه لا يبرأ من حصوله وانما يبرأ من حيث انه يصح
عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك
فاقتربا وذكر الرابع بقوله وان لم يوقت اطلاقه فادى برى والادفع الى خمسة اذ
على انك برى من الباقي برأ لانه لما لم يوقت الا برأ وقت المبرأ الا برأ عوضا صحيحا
لانه واجب عليه في كل حال ان ينفق يد على المعوضة ولا يصح عوضا بخلافه وانما
لأن الأداة في القدر غير صحيح كما في ذلك الخامس بقوله وان على خمسة اذ لم يصح
اذا قال ان ادبني الى اومي لولا فانتهى برى لم يصح الا برأ لانه علقه بشرط صحيح وهو
باطل لما مر في بيانها بطلان الشرط وما لا يبطر قال لو المدينون سر للدين لا اقر لك
بما لك حتى تخرج عني او خط ففعل اي التاخير والخط صحيح اي التاخير والخط لا ينفذ
ليس صحيحا عليه اي ان يخرجه حتى انما بعد التاخير لا يمكنه من خطا ينفذ الما في الخط يمكن
من خطا ينفذ ما خطا بطلان ولو اعلن اي ما قال السر اخذ لأن لو اخذ المال المهر في الحال
بلا تأخير وخط الدين المثلث اذا قبض احد ما شيئا من شركاء الآخر في هذا الأصل على

يتفرق عليه

يتفرق عليه فوقع يعني انك اطلبين دين على آخر قبض احد ما شيئا من شركاء الآخر
كما صدر فلما جازك بشركاء في القبض لا تروا انك اذا قبض احد ما شيئا من شركاء الآخر
عاقبت القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة التمرة والولد
فلحق المثلث اربعة وكذا قبل المثلث اربعة على ملك القابض لأن العبر غير الدين
حقيقة وقد قبض يد لا عن حقه في ملكه حتى ينفذ تصرفه فيدين ويضمن لشركائه حصته
والدين المثلثين يكون واجبا بسبب متحد كمن المبيع اذا القوا الصنفه فلو مال المثلث
ووجود ذلك وجبا على الغير الباقي لأن القبض في ذلك المثلث بينهما فلا بد ان يكون
الباقي كذلك ووقع على الأصل المذكور بقوله ولو صالح احد ما عن نصيبه على ثوابه
الشريك الآخر نصفه اي نصف الدين من غير ان كان عليه ولا يستوفى في وقت
او اخذ نصف الدين من شركاء في القسط ووقع عن نصف الدين وهو صالح لأن الدين
حال كونه في الدين لا يصح وجب الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيوقف على
واحدة النصف في كل جارة العقد فيصير ذلك الا ان يضمن اي شركاء الدين
لأن حقه فيه ولو لم يصح احد ما بل شركاء نصفه اي نصف الدين يضمنه
اي ضمن احد ما الآخر الرابع اي راجع الدين لأنه صار قابضا حقيقة بالمقاصد بالخط
لأن مبيع المبيع عن المما كسرة فصار قبضه نصف الدين فيكون شركاء في مبيع
بالرابع بطلان القسط لأن مبياه على الخط والاعراض ولهذا لا يملك ببيعوه لغته
فكان المصالح بالقبض ابرأه عن بعض نصيبه وقبض نصفه فان الزمناه دفع
ربيع الدين تصرفه بالمصالح لأننا لم يستوفى تمام نصف الدين فلا خيرا في الزمناه
عن حقه اي اذا ابرأ احد الشريكين فتمت المدين عن حقه وفي المقاصد دين يبيع
اي اذا كان المطلوب على احد الشريكين بسبب قبل ان يجزى عليه فصار المبيع
الشريك على المدينون حصته في التوزيع اما في الاول فلا يبرأ ان لا وليس
بقبضه فلم يبرأ ونصيب المدين بالبراءة فلم يبرأ عليه واما في الثانية فلا يبرأ
قبضه ايضا كان عليه ولا يقبض لأن الأصل في الدين انما التقبض فصار ما يصير
مقتضيا بالباقي والمثلث اربعة اذ يثبت في الاقضاء وفي بعضه قسم الباقي
على ما هو له ابرأه عن بعض حصته كان قسم الباقي على الباقي من الشريكين لأن الحق
عاد الى هذا القدر متى لو كان لهما على المدينون عشرون درهما فابراه احد الشريكين
عن نصف نصيبه كان له الما كسرة بالحصته والساكن الما كسرة بالحصته

فظهر من هذا ان بطلان الصلح في التماثل لا يترتب في جارية التماثل
وانما يترتب في جارية التماثل في البيع والشراء والبيع من ذلك انما يترتب في جارية التماثل
لما يترتب في جارية التماثل في البيع والشراء والبيع من ذلك انما يترتب في جارية التماثل
سليم عن نصيبه على دفعه فان اجازته الاخر فقد عليها وانما يترتب في جارية التماثل
في آخره في طاعة الصلح اذ هو مع المسلم ليس على ان يأخذ نصيبه من المال
عقد التماثل في نصيبه من المخرج عند الجحيفه ومحمد لا باجازه الاخر فان اجازته
المقبوض من رأس المال مشترك بينهما وما يقع من التماثل مشترك بينهما ايضا في الجحيفه
فالصلح بالمال والقبض باجازه اعتبارا بغيره الذي هو في حاله لا يترتب في جارية التماثل
المقبوض عن نصيبه على جاز وكان الاخر غيرا بين الاشارة في المقبوض وبين
يرجع على المدعيون بنصيبه من ذلك ومنها انما لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه
او في نصفه من النصيبين فعلى الاول انهم قسموا الدين قبل القبض لان خصوصية
نصيبه لا تظهر الا بالتميز ولا يميز الا بالقبض وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني
فلا بد من اجازة الاخر لانه في حق من يترك عقده فيفتقر الى رضاه اخرج احد التورث
عن عرض او عقارهما لا واخرج عن ذمهما ففتوا بالعكس اي عن فسخه بغير رضاه
تقديمهما اي بالتقديم بان كان في التركة ذمهما ودفانير وبطلان الصلح ايضا اذ هو
ودفانير صح اي الصلح صرفا للجنس في خلافه كما في البيع قبل الدلالة اي لا يعتبر
في التقديم والتسليم بل يعتبر المتعاقب في المجلس لا تصرف فان وجهه في الاقلا
وفي التقديم وغيره باحدا للتقديم اي اذا كانت التركة ذمها وفتوا بغير ذلك
فتوا لوجه على ذمها وفتوا بغيره لا محال الا اذا كان المعطى اكثر من حصته
من ذلك الجنس ليكون حصته من ذلك والزيادة بمقابلته حقيقة بغيره التركة موصوفا
عن الربا فلا من التقابض فيما يقابل حصته من التركة والقبض لا تصرف في هذا
وبطلان شرط المالكين من التركة يعني اذا كان في التركة دين على المالك فاقطع في
على ان يخرج المصالح عنه ويكون الدين لم يطل الصلح لا يترتب فيه نصيبه من المصالح
لما يترتب في جارية التماثل في البيع والشراء والبيع من ذلك انما يترتب في جارية التماثل
يعوض وانما يطل في حصته الدين بطلان في ذلك الا اذا شرط براءة الغرض منه
ولا يرجع عليه من المصالح في بيع الصلح لا يمنع يكون عليك الدين من عليه الدين
او قبضوا نصيب المصالح من المدينين بغيره ثم يبين المصالح على من التركة فانما يجوز

لا يجوز

ولا يفتقر ما فيها من ضرر ببقية التورث فالاول ما ذكره بقوله او اقضوه الى المصالح
قد عرفت منه اي من المصالح غير المصالح او غير المصالح او غير المصالح او غير المصالح
انما يترتب في جارية التماثل في البيع والشراء والبيع من ذلك انما يترتب في جارية التماثل
لا يترتب فيها قول على كماله وموزون متعلق بالصلح يعني اذا المالك في التركة دين
واعيانها غير معلومة واريد بالصلح على كماله وموزون قيل لا يصح لاحتمال ان يكون
في التركة مثيل او موزون ونصيبه من ذلك مثيل للصلح او اقل فيكون ربوا
وقيل يصح لاحتمال ان يكون في التركة مثيل او موزون وكان في حقه ان يكون
نصيبه من ذلك الصلح فكان القول بطلان الجواز مؤذيا الى اعتبار شرط التماثل
ولا عبرة بها وصح في الاصح عن تركه مجبوتا في يد البقية من التورث غير المثل
والموزون لا يترتب في المصالح عند قيام المصالح عند في يد البقية من التورث
وقيل لا يصح لانه بيع الى المصالح عنه وعن مع الجحيفه لا تصح البيع

كتاب القضاء

اورده بعد الصلح لانه ما يحتاج اليه المالكين من المتخصصين صلح هو لغة الاحكام
وشعرا الزام على الغير بيمينته او اقراره او كونه لان حقيقة فصل الخصومة هو ان يكون
واحد من الشهادة لان كلا منهما من باب التولية لا تترتب في القول على الغير وان كلا
منها الزام في الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزمة على الخصم في ايشط لاهلية
يشط لاهلية القضاء ويطا اهليتها شرط اهليته وقد مر في كتاب الشهادة
والفاسق اهليتها فيكون اهلا لا يكتل لا يقبل اذ لا يضمن عليه لقوله ما لا تبول اسطة
فسقه في قوله كان المعقد انما كما يصح قبوله لانه لو جاز اصل الاهلية لا يقبل
مقبولا لانه لو جاز كان ما لا يكتل لا يقبل في وقتنا وفي القواعد يتبر هذا اذا غلب
على ظنه صدقه وهو ما يحفظ اختلاف في كون المصطلح نافذا وكون القسم من اعمال
المصطلح نافذا القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى ليس بشرط وكثير من مشايخنا
رحمهم الله اخذوا برواية التولية باعتبار الحاجة ولو لم يبال بالقسم في الاستئناف
باتفاق الرواية لان القسم ليست من اعمال القضاء وكذا اخرج الى اخرى ونصب قوما
في المصطلح والوقوف او كراج الصغار كذا في فتوى غير الرواية في المصطلح
وانما اعمال القضاء قال في الفصل الحادي والثلاثين من سائر المحيط ان هذا مشكل

لأن القاضي إنما يفعل ذلك بولاية القضاء لا بدعيته ولا بدعيته بل بولاية القضاء
من جهة القضاء أخذ القضاء برتبة لا ينفذ من قال في المأوى القاضي إذا أخذ
بشوة هل يصير قاضيا اختلافا في المشايخ والقضاة لا يصير قاضيا ولو قضى
قضاؤه وإن كان عدلا ففسق باخذها يستحق العزل لوجود الأسباب بخلاف
ينبغي لأن المقلد اعتقد ذلك لظن بغير قضاء بدونه وقال قاضي
اجمعوا أن إذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وينبغي أن يكون موثوقا به
في عقاقير وهو الاختار عن الحكم وعقد وصلاصه وفهمه على الاستدلال
يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تاروي ما يروي عن الأصحاب يروون الحكم على المعنى
وجوه الفقهاء مسائل متعلقة بكمالات الواقع والأجتهاد شرط الأولين
لا الجواهر كذا المصنف أي ينبغي أن يكون موصوفا بصفات المذكورة ولا يشترط فيه
أيضا الأجهاد لا يطل بالقضاء ولا يسأل أي بالكتا لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل
القضاء وتكلم في نفسه ولم يجلب عليه ذلك يستدعي أي يلهي بالتردد ويوقف
القضاة في غفلة الأقدار والأول ينبغي للمقلد أن يفتي بالقضاء فهو أول
ولا يكون فظا غليظا جبارا عنيدا ثم خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فقه في الدين فله مني ولله مني فله مني فله مني
وسموا بجماعة المسلمين والقضاء من أهم أمور الدين وأعمال المسلمين
وبكرة المقلد أي أخذ القضاء من خوف الخيف أي الظلم والجور على غيره وأن من
منه لا يكره وقبل بكرة بلا إله لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء فكلما فرغ
بغير كبر وقبل فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني
سوى شعرة فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني
بين يديكنا في الكافي ويجوز ذلك من الجائز بما يجوز من الغار لأن القضاة بغير
تفقدوا القضاء من غير أن يكون لهم الخلق على كونه وجوبه مع أن الحق كان على
وتفقدوا من يديهم فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني
نماتة ومن أهل البني قال في المأوى المقلد من أهل البني يعني ويجوز
الباغي لا ينفذ قضاء العدل ويصح عن الباغي أمره أو نهيه الباغي بدلا لا ينفذ
قضايا أمره بل مالم ينفذ سلطان العدل فأنفذه بطلان قاضيه فيلزم أن لا ينفذ
التي فيها نسخ السجلات في الصلوك ونحو ذلك لأن القاضي يكتب بخطه ما يوافق

في الخصم

ص ٣٢٧

في الخصم والآخر في ديوان القاضي إذ يحتاج إليها المصنف في المعاني وما في الخصم
لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم أورد القاضي في كتابه على القاضي المعزول في
أن كان من بيت المال لا يجوز له أن يتكلم في ذلك لعدم وقفا العمل غيره وكذا
أن كان من الدواوين من الخصوم في الصحيح لا تنفذ الخلق للمول بل للدين وكذا
تكون في دينه في عمله ولا تنتقل العمل الخيرة والزمه عبوسا القرض وقوله عليه
يعني نظر في حال المحبوس لا تنصبناظر المسلمين فمضى القرض أو انكر فقامت عليه
بينة الزمها به ولا يقبل قول المعزول عليه لا بينة لا تنصركوا أحد من أعيان
وساواة الواحد ليست تحت خطه إذا كان بقوله نفسه ولا أي وإن لم يقر ولم يقر
ببينة تاروي عليه أي لم يجز عليه تخليته حتى ينادى عليه أي يأم من نادى ينادى عليه
إذا جلس مكانه يطلب فله من فله المحبوس لقله في حق فليخص حتى يجمع بينهما فإذا
لم يظهر خصم أخذ منه كفيلا بنفسه وخلافه أي أطلقه ونظر في الزايع وغلا في
التي وضعا المعزول في أي الأمانة وعملنا ببينة أو أقر في كيد لأن ذلك
حجة لا يقول المعزول لما لا أن يقر في التمسك منه فيثبت بأقراره أن ليدل على
فيصح أن القاضي كانه في الحال لأن من فيه في الحال ما لا إذا اقتربا نشأ
يقبل قوله وجلس الحكم في مسجد الجامع أو في أمنا شهر موضع البلد أو مجلس
في داره وأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه كان مجلس قبل لأن الجوارح في داره
ومع يورث التهمة ويرادى لم يقبل حديثه لأن قبولها يؤذي المرافعة المهم
الأم من ذي حرمه أو من اعتاد من أهله أي لا يقر منها فله مني فله مني فله مني
قبل القضاء منها فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني فله مني
أن لم يكن لها خصم فلا تكون كانت لكان كذا بقضائه وشهد الجنازة لا تنفذ
المسلم على المسلم له الدعوة الخاصة وهي ما عمل المضيف أن القاضي لا يخصها بغير
لأن الخاصة لا تطل بالقضاء بخلاف العامة ويجوز مريضاً لا تنفذ من جلد الحق
وسوى بين الخصم جلوسا وإقبالة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ابتلى أحدكم بالقضاء
فليست بينهم في المجلس والاشارة والنظر ولا يسأرا أحدهما ولا يشيرا لغيره ولا يقدر
حجة التهمة ولا يخصص وجهه لا تاروي عن خصمه ولا يخرج مطلقا أي لا يمازجها
ولا وأمرها منها ولا غيرها لا تنفذ ما يبتدأ القضاء وهذا حسن وقال في الوقاية
ولا يخرج معدما قال في الكافي ولا يخرج معدما ولا يخرج معدما ولا يخرج معدما

ولا يلحق الشاهد شهادة بان يقول له شاهد بكذا وكذا لا تمانع احد الخصمين
كتلفين الخصم وتستحق بكون يوسف فيما لا تمانع فيه لان الشاهد في حصر ما به
المجلس فكان يفتي بحياة الحق عن لمة احضار الخصم والتكليف واذا ثبت الحق
على الخصم باقراره او ببينة امه اى القاضي بدفعه او دفع الحق فان احدى ^{الزعم} شخ عن
حسب شرط الانباء بعد امره ولم يفرق بينهما اذا ثبت الحق عليه ببينة او اقرار
وفرق بينهما في الهدية فقال اذا ثبت بالبينة بحسب ما ثبت لظهور المظان انكاره
وان ثبت باقراره لم يجز ان يثبت له عرفا كونه ماطلا في قولنا هو ملة فلعنا طبع
في الاطال فلم يستصحى الحال فاذا امتنع بعد ذلك بحسب ظهور مطلقا ^{من} كونه ملة
الشهيد والمحكي عن شمس الأعمدة كسرا لثابت بالبينة يعتذر ويقول ما علمت
ان كذا في الدنيا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولايتا في ذلك في الاقرار والاعتراف
ههنا كما قال الزعم قد ما يرى اختلاف في تقديره مدة الحبس والصحح انه مقوض
الى رأي القاضي لان الحبس الايدي او احوال فيه متفاوتة بطلان الحق متعلق بقوله
وكذا قوله فيما لم يتعلق به بدلا عن اصله كمن يبيع وقوض او لم يبيع
كالمهر المجاز بدل الخلع ودين ككفالة لان المال في احوال في دين ثبت غناؤه به
واقدر له على ان امره باختياره ولا يلزمه اياه وفي غيرهما من الذمور لا اى لا يجس
الفقر اذا لا دليل على اليسار الا ان ثبت عن غناؤه في حصة ما يراه كما في دليل
اليسار اذا لم يوجد كما ان لقول من عليه ذم على المدعى ثبات غناؤه في حصة ما يراه
فان لم يظهر له في الطلق فظن في ميسرة فحسب يمسق يكون ظاهرا ولم يمنع غناؤه
عند ان شوبه عليه لا يمنع طلاقه من حقه من ولا يقبل ببينة على افلاس قبل
حبس لا نهى ببينة على التقى فلا يقبل المدعى اذ يعمد له وهو الحبس ويعمل يقبل على
مسبلا الاحتياط وبينة اليسار او يعمد اذ اقام المدعى ببينة على اليسار والمدعى
على الاعسار ببينة اليسار او لا تمانع والى البينة لاثباته والى حبس لو سئل
الحبس جزء الظاهر فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظاهرا بما يملك
لا يحبس لنفقة ما ضيق له وجهه وولده لا نقا تسقط معق الزمان وان لم تسقط
بان مكر الحاكم واصطاح الزمان عليه فلا يجس بها لانها ليست بيد اعمالي
ولان من يبعد على ما ذكرنا بل حبس في الا نفاق عليها اذ ان نفاق لا ينفق
لحاجة الوقت وفي تركه قصدا اهلكها فيحبس لرفع هلاكها تقضي انة في غير جدي

وقود

وقود لما قرآن القضاء يستبقى من الشهادة وشهادتها جائزة في غير ما فكر اقصا
فيه ولا يجوز فيها لما فيها من شبهتها لبدلية ولا يستحق قاضى اى لا ينصب نائباً
لان المقوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما قوض اليه كوكيل الا يكل
بلا اذن الموكل الا اذا قوض اى الاختلاف اليه بان قيل لمن قبل التلوا ولم يثبت
مخالفا لما امر به اقامته لجمعة وهو الخطيب فانه يستحق في الصلوة للصورة كقولنا
على شرف الفتوة فلو اخرج لقائات الجمعية من مع الخطبة مفعول يستحق وقد مر
فيما يصلوه الجمعية وفتح على قوله انه اذا قوض اليه بقوله فاني لا لقاضى المقوض اليه
نائب عن الاصيل يعنى السلطان فلا يعزى له اى اذا كان نائباً عن الاصيل لا يعزى له اى
الا اذا قوض اليه بان قيل لمن قبل السلطان استبدل من شئت في يجوز له العمل
ولا ينزع اى نائب القاضي بخوضه اى لقاضى عن القضاء وهذا ايضا فرع على ما قبله
وناب عنه اى غير المقوض اليه كمن قوض عنه او اجازة اى يقض عنه ككتبة شمس
قضى في غيبته واجازة صح قضاءه لان المقوض حضوره اى الا ووقود جدي
مكفوض اخر يعنى اذا رفع اليه كمن قاض امضاء اذا كان مجتهدا فيما لا ملخا له ككاتب
او شئت المشورة او الاجماع اذ لا من يرد لحد الاجتهاد بين على الاخر وقود اذ لا
بالنقل القضاء فلا ينتقض بما ورد من قاضى قاض يشاهد ومن المدعى
او يشوبه من الوطى تجرى التراجع في مطلقا الثلث او بجواز بيع متروك التهمة
عددا او بجواز بيع درهمين لا ينفذ الا الا وقلنا لقنا ككاتب لا ينفذ على
واسنشهد واشهدين من ما كره فان لم يكونا عليين فمجرى امر امان هذا انما
يذكر لقصر الحكم عليه ولا تنفذ ذلك اذ ان لا تقرأ بوا ولا من يلى الا اذ ولها انك
فلا تنفذ الخلف الحديث المشهور وهو حديث الغيلة واما انك لا تنفذ الخلف
انفعوا عليه في القدر الاول فكان قضاؤه خلا الاجماع واما الرابع فلا تنفذ
فيه منقول عن عمر بن الخطاب فقد انكر عليه الخطابة فلا يجزى فلا فكذا في الكفا في وقد فرغ على
قوله معنى من قاض اخر بقوله فان مضى جزء هذا الشرط قوله الا في نقد قضاء من
حد في قذف وناب القضاء الا على قضاء امرأة قوله بخلافه وقود متعلق بقوله
قضاء او قضاء قاض لا مرأته وقاض بشهادة المصدرة نائب بشهادة الا على
وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بخلافه وقود بشهادتها او بشهادة امرأتها
لان كلا منها مجتهد في قضاؤه ما ذكر حتى لو ابطال بان نقضه نال ان الاجتهاد

كالأول والأول تأيداً بتأيد القضاء فلا ينقض باجتهاداً لم يتأيد به لا تدرون
والقضاء حق الشرع بحسب ما تنويعاً من حيث أن لا يزول ولا يعترض عليه وأما قضاء
عبد وصبي مطلقاً أي سواء كان على مسلم أو كافر وقضاء كافراً على مسلم فلا يتخذ
أبداً لا تنقضاء أهلية الشهادة فيه بل يوم الموت لا بد من القضاء بخلاف
يوم القتل يعني إذا أقر رجل أن أباه مات في يوم كذا وقضى به فادعى امرأة
أن الميت تزوجها بعد ذلك اليوم لم يسمع ويقضى بالنكاح ولو ادعى قبله فادعى
لم يسمع دعواها النكاح بعد كذا إذا كان فلا تأمات وترك هذا ما لا يفي
وما نت وركت ميراثاً إلى وقضى له بالبينة فقال للملك عليه أن أمك أتت يدعي
عنها ماتت قبل فلان الذي قد ادعى أماتت أولاً وأقام بالبينة لم يسمع الدفوع
أن القضاء بالبينة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث أنه موت ليس محلاً
للنزاع ليرفع بالثبوت بخلاف القتل فإنه محله النزاع كما لا يخفى
القضاء بخلافه وجوه من شهادة زور ينقض ظاهره وباطنه إذا ادعاه بسبب معين
يعنى العقود كالبيع والشراء والأجارة والنكاح والفسوخ كالأقوال والقرعة
بطلان وخلافه فانه ينقض فيها عند الحقيقة ظاهره وباطنه وعند الباقيين
ظاهره لا باطنه بخلاف أهلاك الممسك وهو الذي لا يترك فيه سبباً معيناً فانه
انتهى فيها ظاهره لا باطنه لأن الملك لا يدور بسبب وليس بعض الأنبياء أولى
من البعض لزمها فلا يمكن إثباته بسبباً معيناً على القضاء بطريق القضاء
وفي النكاح والشراء مقدم النكاح والشراء صحيحاً للقضاء وفي المبيع والصدقة
روايتان عن جديته من جهة ظاهره وباطنه لا تنقض ظاهره إلا بقاض المرأة نفسها
إلى أن لا يقول سألني نسكاً ليدفأ تزوجك وباطنه انحل له وطؤها
وتحل له التمكن فيما بينهما وبه لا تنقض أن شهادة الزور محجة ظاهره لا باطنه
فينقض القضاء كذلك لأن القضاء ينقض بقدر المحجة وله ما روي أن رجلاً ادعى
على امرأة نكاحاً بين يدي علي بن أبي طالب وعندهما شاهدان وقضى بالنكاح بينهما
فما كان لم يكن له بد من أمير المؤمنين فروى عنه فقال على شاهدك زور فأك
ولو لم ينقض العقد بينهما بقضاءهما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها
ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك خصنها من الزنا وكان الشهود زوراً بل انقضت
القضاء في مجتهدها في قولنا خلاف ما يمتنع بالقضاء المراد بخلافه

خلاف

خلافه أصل المذهب كالحنفى إذا أكر على مذهبه الشافعى أو المخول أو بالعكس وأما إذا أكر
بما ذهب إليه أبو حنيفة أو محمد أو غيره من أصحاب الإمام فليس من خلافه بل هو كقضاء
نائبه ما ذهب إليه عند جديته ولو عامداً فعينه وإيقان ومثل كقضاء نائبه
لخطا بيقين وعنده ما لا ينقض في الوجهين لأنه قضى عامراً خطاً عند قيل
عليه العقوبة قال في الأصلين وقيل العقوبة على النفاذ في الفسخ والقصر
إذا قضى في محل الاحتجاج وهو لا يرى ذلك بل يرى فلا ينقض عند جديته بل ينقض
وعليه العقوبة كذا في الكافي لا يقضى على غيبه لا لقوله على الغيب بل على كونه
لا تنقض لمد الخصمين متى سمع الآخر ولأن القضاء لقطع المنازعة والمنازعة
هنا لعدم أنكاره فلا يصح القضاء إلا بحضور نائبه حقيقة أو كيداً وصحة أو
شراً كونه على القاضى أو محكماً بأن يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر
فينتصلي الحاضر منهما عن الغائب ويصير القضاء عليه كقضاء على الغائب يعني ادعى
عينا في يد غيره أنكرت لها من فلان غائباً ولم البينة على يد غيره وقضى به
ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلغى ذلك إنكاره ولا يحتاج إلى إعادة البينة لأنه
مارة قضت عليه فان المدعى لا يتوسل إلى إثبات حقه على الحاضر إلا بإثباته على الغائب
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً لما يدعى على الحاضر لا أي لا يكون بالحكم على الحاضر
محكماً على الغائب إذا كان قبل بطلان حق الغائب كمن قال لا أمرته أن يطلق فلا أمرته فأنطلق
فأقامت زوجة الحالف أن فلا تطلق أمرته ووقع طلاقاً على لا يقبل بینه في النكاح
لأن فيه ضرراً على الغائب لا بطلان كما هو بخلاف ما لو لم يضمن ضرراً كما لو طلق طلاقاً
فلا أدركه فانه يقبل لعدم تمتد بطلان حق الغائب ومنها رواية تفصيل كونه بالبينة
فمن أرادها فليست فيها وأما إذا قضى عليه على الغائب معاقباً بقوله لا يقضى على غائب
فقبل ينقض وقيل لا قال في العاوية الحكم على الغائب ينقض عند الشافعى وينقض عند
في امره والباقيين انكره إذا استوفى بالدين فهو لا يثبت البيع للقاضى لا الزور إذا
للورث فيها فلا يكون لهم وأثبت البيع بغير أى القاضى حال الوقف والغائب والبينة
أي انصك ذلك الحق لا الأب الوصى أي لا يرضى الأب والابن الوصى إلى البينة والفرق
أن في الأقارب مصلحة كقاء الأموال محفوظة مضمونة والقاضى يقد على التفصيل
بخلاف الأب الوصى قضى بالمجور معمد أو قبيحاً الغرم عليه في الدلو وقضى بالمجور خطاً
فعلى القضى كذا في كذا غائبته ولو أقرها للصدقة صحت كما أي جعل الختان بينهما

حكم من صلح قاضيا أي لم يتصفنا في القضاء فغير بينهما وبيننا أو أقر معنى الحكم بالبيتة
 دفع نزاع بينهما على معنى الحكم بالبيتة لا أنهما لم يقر في وجهه في ذلك في النهاية أو بولي
 غير هذا أو غيره أو بولي على المرافعة وضمانا للحكم من الأصل أن الحكم المحكوم عليه لا يصح
 استيفاءه بالتحكيم فيه ولا فلا واستيفاء الحد والقود والغير
 بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها ولا يقضي برأي يصح في غير ما ذكرناه فيجاء للموكل غير ذلك
 أي يصح لخباره بأقراره من الخصمين وبعد التمسك هذه الولاية بما يبقا في حكمها لا
 أي لا يصح لخباره بخبره لا نقضاء ولا يثبت كالمقاضي المحكوم له إذا قال قضيت عليك
 ولكن منها الرجوع قبل حمله لا تحكيم من جهة ما يقتضيه على غيرها ما قيل
 التحكيم ثبت باتفاقها فينبغي أن لا يصح الإخراج إلا باتفاقها قلبا من شرطه في الشيء
 لا بد أن يكون مجموع العمل بغيره بقاء ذلك الشيء كما في البناء لا بقاء أي لا يصح الرجوع
 بعد حمله لا تصد عنه ولا يثبتها كالمقاضي إذ قضى ثم عزل لا يبطل قضاءه ولا يصح
 حكمه لا يورثه وولي من وجهه حكم المقاضي الموطى إذ لا يقبل شهادة من غيره للمقاضي
 أن لا يصح قضاؤه لم يخلو حكمها أي المولى والمحكم عليه من حيث يجوز بعد التمسك
 وإن حكمهما جليل فلا بد من اجتماعهما متى لم يكره كما بدوا في غير ما ذكرناه من الخارج
 إلى الرأي والرضا برأي المشتري فيما يحتاج فيه إلى الرأي لا يكون رضاه برأي الموكل
 في البيع والمخلع ونحوهما رفع حكمه على المولى أو وافق من بعده مناه أي لفائدة في
 ثم في أحكامه ولا أي وإن خالف بطل في حين هذا وبين إذا رفع إلى القاضي فثبت
 قاض آخر فانه لا بد وأن خالف له ذلك في فصله محله في نفسه وجهه أن الحكم
 ولا يثبت على المحكمين دون غيرها والمقاضي الذي رفع إليه حكمه غير ما فلا يكون محتمل
 وكان كما قيل فلان يرد له إذا خالف لم يرد وأما المقاضي فله ولا يثبت على كل الناس فكان
 قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا المقاضي بغيره إذا صادف القضاء محال أن
 يكون فصلا محتملا فيه فانه إذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي المبتدع عليه وغاب
 التوكيل بالخصم بعد قبول البيتة قبل التعديل أو ما التوكيل ثم عدلت تلك البيتة
 قبل لا يقضي وقيل يقضي وقال **كتاب** ثم لا يرد هذا أو فوقه إذا سأل المرافع
 المدعى عليه عما يقضي عليه بأقره في قولهم وأما التوكيل أو ما بعد ما أقيمت عليه البيتة
 ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البيتة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر التوكيل فانه يقضي عليه
 بتلك البيتة وكذا لو غاب المدعى عليه بعد ما أقيمت عليه البيتة يقضي بها على الوارث

وكذا

وكذا لو أقيمت البيتة على أحد الوارثين ثم غاب يقضي بها على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت
 البيتة على أبي الصغير ثم بلغ الصغير يقضي بها عليه ولا تكلف إعادة البيتة كما في كتابنا
باب كتاب القاضى قال في هذه الآية
 يا أيها القاضى إلى المقاضى ثم قال فان شهدوا على خصم من المشاهدة ولو لم يجز
 وكتب تحميه وهو المدعى سجدة وقال فانها آية المراد بالخصم هو الموكل بالبيتة
 أو المجهل الذي جعل وكيلة له في الشك والحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لم يصح
 كتابا في غير ذلك من المقاضي وقد مر على الأول أقول لا يفتى فيه من التكليف
 والأصل أن يقال إن قوله فان شهدوا على خصم ليس يقتضي ذلك في هذا الكتاب
 بل هو شرط لقوله وان شهدوا بغيره من غير وعظايرة كثيرة وترك هذا هو الذي
 لأن هذا الكتاب لا يفتى في حق بل في السجل والمحصروا لصك والوثيقة شهدا
 على خصم حاضر ثم رأى القاضى بها أي بشهادتها وكتب برأي تحميه وهو السجل في المقضي
 السجل كتاب الحكم وقد سجل على القاضى به فالسجل كتابا في غير ذلك من سواه كان
 إلى قاض آخر ولا الثاني ظاهر والأول يكون في صورة الاستحقاق فان المدعى عليه
 أي كان محتملا عليه والرجوع على ما بعد وهو في ذلك أخرى وطلب من القاضى
 يكتب حكمه إلى قاضى تلك البلد ليحصل حقه بكتبته القاضى ويكون أيضا سجدة
 لخصمه المحترم وشهدا على خصم غائب ثم كتب تلك الشهادة لما قرأ القضاء
 على الغائب لا يصح وكتب بها أي بتلك الشهادة إلى قاض يكون للخصم في ولا يثبت
 ليحكم المكتوب إليه وهو الكتاب الحكمي سمي بذلك لمقتضى بره من المكتوب إليه
 وكذا المقاضى إلى القاضى وهو نقل الشهادة حقيقة لأن مضمونها ذلك وقيل
 فيما لا يسقط بشبهه احتراز عن الحدود والقود المسيا في كالتدين فانه يعرف
 بالقدرة والوصف ولا يحتاج فيه إلى الإشارة والعقار فانه يعرف بالتحديد
 ولا يحتاج فيه إلى الإشارة والتكليف بأن يدعى به كالحاكم على امرأة أو بالعكس والمراد
 كما في المقاضى إلى قاض آخر أو تطلا وبأداة تطل فاعل ونحوها والعناوين والوثيقة
 والنسب من الحق والبيتة والمقصود بالامانة والمضامير المحمودة والشفعة والوكالة
 والوفاء لقول الله كان موجبة المال مسيا في أنه لا يقبل في القود والحد ثم قال
 ذلك بمنزلة الذين وكما المنقول في المختار أعاد في المختار ما قيل أنه لا يقبل
 في الأعيان المنقولة كالشياء والعبيد والأنماء ونحوها المختار إلى الإشارة

بعد قيام الختم وقرأ على الخصم والزمه ما فيه من كاتبة قاضيا فيبطل أي كتاب
القاضي انزال عن القضاء ونحوه ونحوه الى اهلية القضاء عند قبض
أي الكتاب ليدل ان الأصل ان خبر الواحد لا يقبل وإنما قبوله باعتبار الوثائق
فإن المتبوع عاى الأمر الى الأصل ولهذا لو تقي قاضيان في عمل واحد ما اوفى
مصر ليس من عملهما فقال صدهما للأمر قد ثبت عندكنا فاعلم ان القاضى لا يتقار
الوثائق كذا نزل المكتوب اليه عن القاضي بما ذكره من الشاهد فإنا ايضا
سبب بطلان كتاب القاضي الكاتب لا ان كتب بعد اسم أي اسم المكتوب اليه والى من
يصل اليه قضاء المسلم من فائدهما في الأول وصحت كتابه القاضي اليه فعمل غيره
تبعاً له وكم من شئ يثبت تبعاً ولا يثبت قصداً وان كتب أي قولاً في كذا من بصل الدين
قضاة المسلمين بطله أي لا تسميه القاضي المكتوب اليه مؤخره أبو يوسف رحمه الله
توسيع بعد ما ابتلى بالقضاء فان قال الخصم وبعد وصول الكتاب ليست الذي كتب
فيه على المدعى شأنا ما قام بالبينة على أنه هو وطعن أي الخصم عند هذه القاضي
في القاضي الذي كتب وفي الشهود الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب
الكتاب وقال لهذا القاضي اني انك ما اوضح به هذا عندك وقال له انك
فانك تجادل على ما قلت ذلك وقال فيهم ما يسقط بعد انهم بان قال ان الشهود
الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عليه بالحق عبيدا ومحدودون في قدره من
اهل الذمة سمع القاضي هذا الطعن فان قام على ذلك شاهد من القضاة
ذلك الكتاب فن هذه الأشياء ليست خرج مفرد فلا يمنع قبول الشهادة عليها
وبين اثنين ما ذكره في شرح الجامع تصغير في كتاب القضاء انه قيل ان الخصم
ان الشهادة على الخرج المفرد مقبولة غير صحيح لأن هذه الأشياء ليست خرج مفرد
هذا اذا قام شاهدان فان قام بها هذا واحد ذكر في الكتاب ان هذه الشهادة
انتم كنتم التهمة بشهادة الواحد فيقع الشبهة في القضاء والقضاء مع الشبهة
لا يجوز فيستحق فان وجد الأمر على هذا الواحد فلا يقضى بالكتاب في شرح
أو القاضي لخصم وان مات الخصم نفذ أي القاضي الكتاب على ورثته وصيته
لقيامهم مقامه بان نقل شهادة شاهد واحد يعني ان كتاب على آخر في بلد أخرى
دعوى ولد شاهد في بلدته وآخر في بلد المدعى عليه وان نقل شهادة من في
بلدته ويرى ذلك الشخص ويمسك بكتاب الشهادة وبشاهد هنا كذا فانه وجاز

بينة

كتبه وكيل غائب يعني اذا كان له على آخر في بلد أخرى دعوى وان كان يملك
في تلك البلد ليخاصمه بها بدمج ذلك الوجه ايضا واختلف في حكم أي القاضي
يعلم قالوا ان محمدا اعتبر على القاضي متى قال ادعى القاضي ان زيدا غصب شيئا
من المدعى باخذه من زيد ويدفع الى المدعى وهذا جوابا لبيان الأصول وروى
ابن سماع عن ابن القاضى لا يقضى بعلمه وان استغفار العلم في كتاب القضاء حتى
يشهد مع شاهد واحد قال لعل القاضي يكون عالما بما يقول فيستطيع
شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد آخر مع شاهدين كذا في العاديتين
ثم لما فرغ من الجواب بيان نفع الشهادة شرع في بيان المحضر وما اعتبر فيه في السجل
من تمام التبيين وبيان الصلح والمجته والوثيقة فقال والمحضر كتاب فيه
حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهما من الأقرار والمدعى عليه والآن
منه الحكم بعد انكاره بالبينة المدعى أو النكول عن اليمين من المدعى عليه
وهو يدفع في التفتيش وكذا السجل في المحيط ابواه في ان الاشارة في
والحاضر لفظ الشهادة من أهم ما يحتاج اليه وانما اهم قطعاً للأعمال التي
بدعواه يستحق المدعى على المدعى عليه والشهود بشهادتهم يثبتون استحقا وقد ثبت
الاستحقاق مع الأفعال وكذا في التجارة لا بد من الاشارة متى قالوا ان كتب في
محضر الدعوى حضور فلان مجلس الحكم وحضر بنفسه فلا فائدة في هذا الذي حضر عليه
لا يقضى بصحة المحضر وينبغي ان يكتب في هذا الذي حضر على هذا الذي حضره
اذ يكون يوم اتم حضور هذا والذي على غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه
في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لأن بعض المشايخ
كانوا لا يقنون بالصحة بدون ذلك قالوا في التجارة ان كتب وقضيت المحضر
على احد هذا لا بد ان يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه وكذلك
قالوا ان كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود واسأروا الى المتداعيين لا يفيق
باعتدال ان الاشارة المعبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها واعلم
اسأروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى واسأروا الى المدعى عند الحاجة
الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المتداعيين ولا يكون معبرة
فلا بد من بيان ذلك بالبلغ الوجوه قطعاً للوم والصك ما كتب فيه البيع والهن
والأقرار وغيرها في المقر بالصك كذا بالآخر بالمال وغيره معترضة والمجته والوثيقة

يتناولان الشئتين يعني السجدة والحضرة والصلاة لأن في كل منهما معنى الحجية والوقفة
مسائل شتى جمع شئت بمعنى منفرد لا يتناول
سفل فيكون في السفل ولا ينقب كوة بله مناه في العلوي يعني إذا كان علوي جلي
وسفل في غير السفل ليس لصاحبه السفل ان يتد فمرد ولا ان ينقب كوة بله مناه في العلوي
عندنا حقيقة سوية كان مصر في العلوي ولا وقاله يصنع فيها لا يضرب العلوي
هذا الخلاف في الأرض صاحب العلوي يعني في العلوي بيتا او يصنع مدونا أو
كنيفا ترايفت من طيلة تشعبتها ترايفت غير نافذة لا يفتحها الا في الأول
درهم بابا في الثانية لأن فتح المرو ليس في المرو في الرابعة السفل في حق
بأهلها لا تقا بمساجيرها ملك لا يربا بها حتى لو بيع فيها لا يكون لأهلها
حق الشفعة فإذا اراد واحد ان يفتح بابا فقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير
ومع ذلك انفسه حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك فلا فائدة لا في حق المرو
للعامة فلا ترايفت مستديرة لزق طريقها حيث يجوز ان يفتح بابا في
خائط في أي جانب شاء لأن هذه سكة واحدة وهي من سكة مشتركة في دار
واحدة ومنهم من يقول في كل دار وهذا لو بيعت فيها دار كانت الشفعة للدار
على السواء فيفتح الباب لا يتخذ الشفعة فلا يمنع ادعى هبة في وقت فسل بينة
فمن على الشراء بعد وقت الهبة قبل وقبله لا يعطى ادعى في يد رجل ان يفتحها
لها في وقت كذا فسا لا تقاضى البيعة فقال انه يجوز في الهبة في وقت
منه وادعى وقت بعد وقت الهبة ومن عليه قبله وادعى وقتا قبل وقت
الهبة فيمن عليه لا يعطى والفرق ان التوفيق في الوعد الأول ممكن فلا يتحقق التوفيق
لجواز ان يقول ومنه من جاز في الهبة فاشترى بها منه هذا اسبوع
وفي الوعد الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقص قال رجل اخبر اشترى مني
هذه الجارية فانك اي الآخر الشراء للقائل اي جاز له قال اشترى وطونها
وكان الظاهر ان لا يجوز له اقراره بملك الغير وترك اي البائع الخصم لأن المشتري
ما كان جازيا فسخا من جهة لا التسخين يثبت به فاذا ترك البائع الخصم التسخين
باقراره العلوي وهو لمساك الجارية وباعها اقر بقبض عشرة درهم ثم ادعى
انها زوجه لغيره صدق مع يمينه وفي التوفيق لا يفتقر الى لا يفتقر لأن اسم
الزوجة يقع على الجارية والزوج والتميز دون التوفيق ولهذا يجوز الترخيص

قال في

في الصفة والتميز بالزوجة والتميز بالزوجة لا بالتوفيق والقبض لا يختص بالجارية
ولا تناقض بين دعوى الزيادة والتميز به وبين الادعاء بقبض الدار من قبيل
كن اقر بقبض الجارية او مقبولا الثمن والاستيفاء اما الاقرار بالثلثة الاول
فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلا تعبد به عن القبض بوصف التمام فكان
عبارة عن قبض مقادير ما يرد به بيت المال والتميز به ما يرد به التجرارة
ما غلب عليه الغش قال رجل اخبرك على الفقرة اي قال ليس عليك شي من صدقة
اي قال في مجلسك عليك الف لفا تصدق ببله حجة اي لا يكون على المقر شي
لأن المقر اذا قال لا شي عليك فقد رد اقراره والمقر لا ينفذ به الا اقراره
ابطال التفسير فاذا بطل بطل الحق بالعدم فاذا ادعى بعد فلا بد من الحجارة
تصدق خصم ادعى خمسة دنانير فقال المدعى عليه او في كذا فجاء بشهود يشهدون
ان دفع الي خمسة دنانير كذا لا ندرى انهما من هذا الدين او غير جاز شهادتهم
وبر المدعى عليه كذا في التمايز اقام البيعة على كذا وادعى ان عيب خرب بينته
بأيدى على براد من كل عيب جلا نكارة عيب يعني ان ادعى على رجل انما شترى
هذه الدابة وانكر المدعى عليه البيع فبطلت الشترى عليه ثم وجبها عيبا قدما
ولم يرد بها فبطلت البائع انكر ان يملك عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين
ان شرط البراءة من العيب تصرف في العقد بتغييره عن اقتضاء صفة السلامة
غيرها وتغيير العقد من وصفه الى وصفه بلا عقد محال فاذا بطل التوفيق ظهر
التناقض وعن القاضي انه يقبل اعتباره بفصل الدين ولها ان الدين قد يقضى
وان كان اطلاقا كما ولا كذلك هنا بطل صدك كتمان الشاء الله في آخره اي اذا
كتبه بالقراره بدنه في صدك ثم كتب في آخره ومنه في هذا الذكر الحق فهو ملك
فيما يعني من خرج هذا الصدك وطلب فيه الحق فلا يترد ذلك ان شاء الله تعالى
بطل الذكر كذا عند الامام وعند ما يصرف الاستثناء الى قوله من قام الخ وقولها
استثنى لأن الأصل ان يصرف الاستثناء الى ما يليه لأن الذكر للاستثناء ولو
اي الذكر يكون للأب والابن ان الذكر كشي واحد يملكه المصنف فيصرفه الى كل واحد في
الكلمة المعطوفة كقولك عبيد عروا من اطفالك وعبيد المشي الى بيت الله تعالى الله
ولو تركا فمردوا لولا لا يلحق به ويصير كفاصل التكويت ما تدعى فما كنت عن سبه
اسلمت بعد موته وقال في شترى ببله صدقوا لأن الاسلام ثابت في الحال والحال بال

على قبلها كما في مسئلة الكفاية إذا اختلف الموصي والمستأجر في جزأين الماء
وانقطاع حيث تخم الحار ويستدل على المافوق وهذا ظاهر يعتبر للدفع وان اعتبر
تلاستحقاق كافي لمات فقال لم يمت قبل موته ولو بعد فأن القول
للموتة أيضا لا تنها تدعى أم حارثا ولا صلا في الحارثان يضاف حدوثها إلى أقرب
أوقات قال هذا ابن مود على الميت لا ورث غيره ودفن في قبره لا يرث غيره ولو كان
مات في يومه ودفن في يومه فقال المودع لمر هذا ابن الميت لا ورث غيره قال القاضي
بدفع المودعنا ليدل أن أقرا ما في دين حتى لو ورث بطريق الخلا فصار كما لو ورث
حق المورث وهو بطريق الأصالة فإن قرأ بآخر لم يرث إذا كذب الأقوال
المالك الأول لأن هذه شهادة على الأول بعد انقطاع دين عن المال فلا يقبل كالم
كان الأول بناء معروفا تركت قسمته بين المورثين أو الغرماء بشهود لم يقبلوا ولا عمل
وأما أو غيرهما آخر لم يقبلوا أي لم يوفى من بينهم كغيره لا تنفس عند الأما مرقا
لأن القاضي يضيف نظر الغيب الموت قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كمال الورثة
ويجوز أن يكون وارثا غاييا عن غاييه فيجب على القاضي الاحتياط بالتكفيضا الغنة
في الأحياء وتفاوتها عن الأتقاء ولما أن جهات المتكفل لم تبطل الكفاية كما ترى
التي ترا في يد رجل لنفسه ولا خيرا لغيره من عليه فخذ نصف المدة وترك باقيه
مع نفاذ اليد بلا تكفيل يجوز عواها أولا وقالا إذا جحدوا في اليد أجزاها اتفاقا
منه ويجعلها في يديهم حتى يقدر الغايب وان لم يتخذ ذلك النصف الآخر في يده حتى
يقدر الآخر لأن الجاهدين قروض منه المقر لم يمت في دينه ولذا أن اليد
التي لا ينتزع بلا ضرورة ولا ضرورة لأن القضاء وقع للميت بالكلية لأن
قال هذا ميرثا ولا ورثا لا يثبت ملك المورث وأما كون مختار الميت ثابت
فلا سقض به كما لو كان مقرا وبطل جوده بقضاء القاضي والمظاهر أنه لا يخل
يستقبل لأن الحاجة صارت معلومة للقاضي ولذا اليد جوده باعتبار
استنباه الأمان عليه وقد ذكرنا المنقول في الصحيح أي إذا كانت الدعوى في المنقول
فقبل فوفى منه اتفاقا لا احتياج المنقول إلى الحفظ والتمنع من دينه إلى الحفظ
كيلا يتلفه وأما المقار فحفوظ بنفسه وقيل المنقول على الخلا أيضا يعني ترك
النصف في يد اليد وهذا صحيح لأن محتاج إلى الحفظ والترك في دينه إلى الحفظ
لأن المال في يديهم أشد حفظا وبالأكثر كما صار مائتا ولو وضع في يد رجل

لا يثبت

كان أمينا فيدل على كفايته من وثاق لا يوفى التكفيل لا تنافس خصم والقاضي
وضع لقطعه لا أنشأها ووصيته بذلك ما يقع على شيء وإذا قال مالي أو مالي
أمك صدقة يقع على مال الزكاة والتقياس فيها واحد وهو قول من أن المال
عام فليز من التصديق بكل ما لك في الوصية وليس أن يجاب العبد بمنع من المال
ثم ما وجدنا في من التصديق المضافة إلى مال مطلق كقولنا مالي فنفق من أمه
أنصرف إلى العتق لا إلى كل المال فكذا لما يوجب العبد على نفسه خلاف الوصية
لأنها اخت الميراث كونها خلافا للمورثين والارث يجري في جميع الأشياء فكذا
الوصية فإن لم يرث غيره أي غير مال الزكاة أمك منه فوفى فإن أمك تصدق
بقدره لأن حاجته متقدمة ثم إن كان صاحب حرفة مسك قوت يومه وإن كان
دور وهو أنيت مسك قوت شهر وإن كان صاحب ضيعة مسك قوت سنة وإن كان
تاجر مسك مقدارا يصل إلى المال الصحيح الأيضاء بلا علم الوصية لا التوكيل بلا علم
الوكيل يعني إذا وصى بالآخر ولم يعمل الوصية حتى يبيع شيئا من التركة فهو وصي
ويبيع ما يبيع ولا يبيع بيع الوكيل كما يعلم والفرق أن الوصية مستحقة بعد انقطاع
ولا يثبت الوصية فلا يتوقف على العلم كصرف الوكيل التوكيل إثبات ولا يثبت تصرف
في المال إلا باستحالة بعد بقاء ولاية المنوب عنه فلا يصح بلا علم من يثبت له الوصية
فلو علم الوكيل الوصية فاسق صح تصرفه لأن الأمانة بالوكالة ثابتة حتى لو كمل
ليس تصرفه لئلا يفسد في المانع ليشترط شرط الأمانة ويشترط لغيره على
أو مستور يكمل السيد بخلافه عده والتفويض بالبيع والبيع بالبيع والبيع
ومستور يجرى بالشرع لأن الخبر يذهب إلى جملته يشبه التوكيل من حيث أن المتصرف
يتصرف في ملكه ويشبه الأمانة لما فيه من ضرر للزاد من حيث منع من التصرف
فوجب أن يشترط أحد شرط الشهادة وهو العدل أو العدالة توفيرا على الشبهين
بيع القاضي وأمينه عبد للغرماء وأخذ المال فضاء واستحق العبد من الميراث
لم يضمن أي لقاض وللميسر عن الأمان فأنتم محتاجون إلى أمثال هذا كثير فلو رجع
الموقوف إليهم لتقاعدوا عن إقامتها فغفلت مصالح الناس وبيع المشتري على الغراء
لا تدفع له يبيع غيره على الكفاية فوجب على من يبيع العقد له البيع واقع للغراء
فيكون المصطفى عليهم كما لو كان القاض صبي أو عبدا لم يجز له بيع ولا توكلا عن غيرها
بالبيع فإن الموقوف رجع إلى الموكل وإن باع الوصية لم يرد الغراء باطل لقاضي وقضيه

وضاع من يد و استحق العبد وما قبل قبضته المن مرجع المشتري على الوصي
 لأن الرجوع بالتمتع من حقوق العبد وموقوفه ترجع على الخافق وهو الوصي نيابة
 عن الميت لأنه وإن نص القاضى فاما نصيبه يكون قائما مقام الميت لا يكون
 مقام القاضى وموقوف العقد ترجع اليه ولو اشترى في حياته فكذلك ترجع اليه
 مقامه وهو الوصي عليه اي يرجع على القراء لا تتبع كماله ولا يرجع على
 الغير علا ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو لم يجره الميت فالرجوع
 فيه يدينه لا يدينه بصل اليه وقيل لا يرجع ايضا بما عزم الوصي من التمسك بالضم
 وجب عليه بغيره لأن قبض الوصي قبضه لا يخرج ان يرجع لا يفتقر الى ذلك
 مضطر فيه كذا في كافي القاضى يخرج الثلث للفقراء ولا يطهر اياه متى ملك كان
 من مالهم اي الفقراء والثلثان للموثة كذا في الواقف و وجب عاثر ام القاضى الم
 عدل يرجع او قطع او غير قبضه على شخص وسواء فعله او لم يفعل لا يقبل
 متى باين الحجة لأن قول القاضى تحت الخط والشر لا يمكن وكثير من شائنا
 اخذوا به ولو اما احسن من اننا لأن القضاة قد افسدوا فلا يؤمنون
 على نفوس الناس ودمائهم ومالهم اي كذا القاضى الى القاضى فانهم افسدوا
 نظام الرواية الضرورية وبمظاهر الرواية الاولى ان القاضى من غير الحجة
 ونحن امرنا بطلانها في الامر وطاعتنا في تصديقه وقول قوله وقال الشيخ
اي منصوص ان كان القاضى عالما عادلا لا يجب قبول قوله نظام الامر وعدم تعمله الخطا
 والخيانة وصدق عدل سئل فاحسن تفسيره بان يقول في الرواية استفسرت
 المقرب كما هو المعروف في حكمة علي والرجم ويقول في كل الشقة ان ثبت عندى
 بالحجة لا ان اخذنا انما مرجع لا مستند فيه وفي القضاة ان قد افسدوا بالاشارة
 في تصديقه وقبول قوله وقيل قوله عيها وهو القاسق وعالم القاسق
 تهم الخطا بالجهل والخيانة بالتسوق لا ان اجاب سبيل اي معنى سبيل شعريا
 في يقبل قوله لا تنقوا التهمة صدق معزول لا ان زدت هناك القاضية به
 ليكرهت اليد والقاضية بقطع يدك اي في حق زيد اخذ وقطعت ظملا
 واقرى زيد بكونها في قضائه اي اذا قال قاض معزول لزيد منك اي الق
 ودعت لزيد قضيت به عليك فقال لزيد ظملا اي لزيد ظملا اي لزيد ظملا
 وكذا لو قال قضيت بقطع يدك اي في حق زيد اي لزيد ظملا اي لزيد ظملا

اذا كان المأخوذ منه المثل المقطوع في يد مقرر يكون حال قضائه لا انما اقر
 ضامه اي بشهادة الظاهر للقاضى لأن فعل القاضى على سبيل القضاء لا يكون
 على ضمان فعمل القول قوله لا يدين اي لو لم يدين لم يدين ضامه وقضاء الخصم
 ولو انكر كونه قاضيا يومئذ اي لا فعلته قبل التقيد او بعد العزل اي القول
 قول القاضى ايضا في الصحيح لا انما اذا عرف انه كان قاضيا حتى اضاقة اي الاخذ بالظالم
 القضاء لا انما هو في مناهية لضمان قضا القاضى اي لا ضامه في تلك الحالة اي التمسك
 لضمان فكان القول قوله اي لو قال طلقت واعتقت لا انما يجوز وجنونه كان

كتاب القسمة

لا يخفى وجوب المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة اي لاعتدال اسم القسمة
 كالقدوة فلا قتلاء و شرعا اي تمييز بين الحقوق الشائعة بين المتقاسمين اي في
 فعل يحصل به التمييز بين الانصاء كالكيل والوزن و كعدو الزرع في الكيل
 والوزن في العدو و الزرع اي سببها طلب الشك اي لو اذمه اي لا تنفع
 بخصته اي لا الم يوجد منه اي الطلب اي بغير القسمة اي شرطها عدم فوات المنفعة
 فانها اذها اي كذا اي قبل القسمة اي الملك والمنفعة اي انما يتحقق هذا اذا
 بقي المفز على ما كان قبل الا فرز باصله ومناقصه اي انما اقبل فيكون بديلا
 لا افرزا اي ومكنا اي تمييز نصيب كل على اي كذا اي لا انما اي القسمة عليها اي لا تعزى مطلقا
اي سواء كانت في المشليات او القيميات اي معنى افرز هو اخذ عين عقد ومعنى
 مساواة اي اخذ عين عقد اي عن عقد اي انما من جزء معين اي لا اي في النصيبين
 فكان ما باخذ كل منهما نصفه اي كذا اي يستفاد من صاحب فكان اي في النصيب
 كان لصاحب فصار له عوضا اي في يد صاحبه فكان اي بديلا اي في اليد اي في اليد
اي معنى الا فرز اي التمييز في المشليات اي هي الكيلة والوزن اي والعدو اي المتقاسم
 لأن ما باخذ مثل صورة ومعنى فامكن ان يجعل عين عقد وان غلب الثاني اي
 معنى المباداة اي في غيرها اي معنى الخيانة اي لكونه لوجود القضاة بين البعاض اي فلا يمكن
 ان يجعل كذا اخذ عقد اي في علم اي كذا اي يقول اي في اخذ اي حصته اي بغيره صاحب
 في الاول اي كذا اي عقد اي الثاني اي كذا اي عقد اي في اخذ اي بغيره اي في
 منح الجنس من غير المشليات اي فقط عند طلبه اي معنى ان المباداة اي كانت غالبة

في القيمة كالحياة والعرض كان ينبغي ان لا يجزى على القيمة فيها لكن على غيرها
لما فيها من معنى الا فانه قد ادرى بطول القيمة بما لا تقاضى على ان تحضر بالانتفاع
بنصيبه ويمنع الاخر من الانتفاع مما كان يجب على القاضى اجابته وان كان اجناسا
مختلفة لا يجزى القاضى على قسمتها لتعدد المنازل باعتبار فضل النفاذ ^{في القاضى}
ولو توافقوا جاز لان الحق لهم ويستحق نصيبا سمي في من بيت المال لان النفع
ان القيمة من جنس القضاة لتمام قطع المنازعة بها فاستبدت في القاضى
وصح نصيبه جاز على الرئيس اى من المتقاسمين عند الامر لان النفع لهم
على الخصوص وعندهما على قدر انفساء لانه لو لمالك فيقدر بقدره وله
ان الاجر مقابل بالتميز والانه لا يتفاوت وزنها يصعب الحساب بالنظر الى القليل
وقد يعكس اذ من فيتعذر اعتباره فيتعذر الحكم باصل التمييز ^{المثل} لانه لا جرم
وليس له قدر معين فان باشر القاضى بنفسه القسمة على رواية كون القسمة من جنس
عمل القضاة لا يجوز لاجل الاجر وعلى رواية عدم كونها اجرا لا يجوز كونها
علما بها اى بالقسمة لانه قد كان من جنس عمل القضاة فلا بد من القدر وهو العمل
ومن الاعتماد على قوله وهو بالعدل ولا يعين واحد لها اذ لو تعين جاز ان
على الجرم مثله ولا يشترك القسمة لثلاث يتقاضوا على معالاة الاجر فيؤدى الى
بالناس وصحت برضاء الشراك ولو لا يتم على انفسهم واموالهم الا عند صغرهم
في لا تصح بل يحتاج الى امر القاضى لقصور ولا يتم عن قسم نقلها الى امر
وعقار اذ عوا شرا او ملك مطلقا ولو ادعى ارض عن ريد لا اى يقسم حتى
برضا على موته وعلوه وشره لا خلاف في الاين وفي هذا خلاف الامامين لهما انه
في ريد بها وهو ليل الملك والاقار لهارة الصدق ولا مانع لهم فيقسم بينهما
في المنقول للموتى والعقار المشرى والبيت لا تعذر لانه على المنكر كنه يترك
في ملك القسمة ان قسمها باقل من لم يقتصر عليهم ولا يكون قضاء على ريد اخر لهم
ولمذا الميت يصير موصيا عليه يقسم القاضى وقول الشراك ليس بحجة عليه فلا بد
لهم من اقامة البيت كبيت بها القضاة على الميت فان التركة قبل القسمة مبقاة
على ملك الميت بدليل ثبوت عقد الرضا لانه لا ملكا واما ما عوى بعضيها
ديونه وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت عقد
فيما يثبت بعد من الرضا لانه كان هذا قضاء على الميت بقطع عقد فلا بد من البيت

ويصير بعضهم مدعيوا لبعض خصما وان كان مقرا ولا ان برهنا انراى القضاة
معها حتى يبرهنا انراى لهما لاحتمال ان يكون اخيرا ثم قيل هذا قول ابو حنيفة وليس
خاصة وقيل هو قول الكوفي وهو لا يصح لان القسمة ضربان الحق الملك تكسب ^{للمنفعة}
ولحق ايد نعمها للحفظ واستيعاق اولها لعدم الملك وكذا الثاني لا مستغناء عنه
لان محفوظ بنفسه كذا في الكافي برهنا على الموتى وعدل الورثة وهو اى العقار
معهم وفيه صغر وغايب قسم ونصب باقر لهما وهو وصى من الطفال وكذا في الغائب
لان في هذا النصيب نظر الغايب لتصغيره ولا بد من اقامة البيت على اصل الميراث في هذه
القصور عنك ايضا بل اولى لان في هذه القسمة قضاء على الغايب لتصغيره بقوله
وعندهما يقسم بينهما باقر لهما وفي الغايب الصغير ويشهد ان قسمها بينهما
باقر الحكم المصور وان الغايب الصغير على حجة وان برهن واحد من الورثة او
شرا اى الشراكا وغايبا لهما وكان اى العقار مع الوارث الصغير او الغايب كان
معدني من اى من العقار لا اى لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدل جواز القسمة لانه
برهن واحد فلا تميز معصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس له خصم ما عوى ^{الغائب}
وان كان خصما عنها فليس له خصم من نفسه ليعتد عليه لانه لو كان الخاص في الميراث
اثنين حيث يكون القسمة قضاء بخصم المتقاسمين ولما الثاني وهو عدل جواز القسمة
اذا شرا وغايبا لهما فالفرق بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملك فلا فرق
يرد بالغيب على البايع الموتى ويرد عليه بالغيب ويصير غرضا بشره الموتى حتى لو طأ
امنا شرا لهما موتى قولت فاستحقت مرجع الوارث على بايع موتى بينهما
وقيترا لولا لغزوم من جهة فانتصبت لهما خصما على الميت فيما في يد واحد
عن نفسه فصار القسمة قضاء بخصم المتقاسمين ولما الملك لثابت بالشراء
لكل واحد منهما فملك جديد بسبب بشره في نصيبه ولهذا لا يرد بالغيب على بايع
فلا ينتصبت لهما خصما عن الغايب فيكون البيت في حق الغائب قائما بلا خصم فلا تقبل
ولما الثالث وهو عدل جواز القسمة اذ كان العقار مع الوارث الصغير او الغائب
او شي منه فلا فرق القسمة قضاء على الغائب او الصغير الخاص باخر شي مما كان
في يد عن يد بلا خصم فاصرفها وقسم بطلب لهما ان انتفع كل منهما وطلب
ذو الكثير فقط ان لم ينتفع الاخر لانه قد حصته يعني اذا كان انتفع كل واحد منهما ^{بالتصبير}
فيمطلب لهما لان في القسمة تكسب المنفعة وكانت حتما لا رعا فيا عطفها اى

والاستغنى امد من نصيبه اذا قسم وقصر الفخر لغيره نصيبه فان طالعها الكثير
ولان طالعها القليل لا يقسم كذا ذكره الخصاص وذكره كسر وذكر الحاكم
في مختصره ان اياها طالعها القليل لا يقسم كذا ذكره الخصاص وذكره كسر وذكر الحاكم
المعروف ان ذلك وعلى القسمة في الكافي ما ذكره الخصاص الصحيح وفي الخيرة على القسمة
لا اولا يقسم ان تصرف كل للفقير لا يطالبه لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة في
هذا تفويتها فيعود على موضوعها بالنقص ويجوز ان لا يقسم لان الجبر
ولا الجبرين بالداخل يقسم لا يقسم الجبرين بالداخل بعضه في بعض بان اعطى احد
المتقاسمين اجرا والاخر شيئا من متاعه لا يقسم هذا في مقابلته ان اذ لا اختلاف
بين الجبرين فلا يقع القسمة بينهما بل يقع معاوضة فتعذر كذا ذكره الجبر لان
ولا ينال اجرا للقاضي ببيت بمعنى التميز المتفاوت ولا الرقيق بمعنى اذا كان
وهو العبد والامان بين اثنين وطلب لهما القسمة فلا يخلو اما ان يكون مع الرقيق
شيء اخر يصح فيه القسمة جبرا كالغنم والاشياء ولا فان كان صح القسمة في قوتها
على الاظهر اما عندنا فظاهر ولما عند الجبرين فصح في الرقيق اصله
في القسمة جبرا ويجعل الرقيق تابعا في القسمة وقد ثبت الحكم لشيء تابعا وان ثبت
فصله كما ثبت في البيع والمنقول من كذا كوفولان لم يكن فان كان كذا كوفولان
لم يقسم الا برضاها وان كان كذا كوفولان او تابعا لا يقسم لقاضي بينهما عند الجبرين
ولا يجبر على ذلك وقال الجبر عليها لا خلاف الجبر في الغنم والاشياء
في الذوق فاحسن لتفاوت المتفاوتين كما ثبت في كذا كوفولان ولا يكون ذلك
قسمة وانما خلاف سائر الجبر انما فان تفاوت فيها يقل عند القسمة الجبرين
الذكر والذكر من غير الجبرين ومن سائر الحيوانا ستجنس واحد ولا الجبر قيل
ان اختلاف الجنس كاللؤلؤ والبواقي لا يقسم لان الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى القسمة
وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم لاجتماعها لغرض التفاوت ويقسم القسمة
لغرض التفاوت وقيل الجبر على الجبر على الطلاق لانها لا تجوز الجبر في الجبرين
ولما لا توجد على لؤلؤ او باقوتها وقال عليا لا يطبق القسمة ولو نتج اقل
على عبد يصح قائله لا يجبر على القسمة ولا الجبر ولا البئر والراجح الا برضاها
وكذا الحايط بين الذين لان القسمة لتكميل المنفعة فان لم يكن كل نصيبا
برضاها فمقصودا لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم لقاضي لخله والاشياء

القسمة

٢٢٨

لا تقسم القسمة من شدة كذا ذكره وضعها او دار وما نوت قسم كل واحد منها
امور ثلثها القسمة والبيوت والمنازل فالقسمة من شدة كانتا وتفرقتا تقسم
عنده قسم واحدة الا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقا لتفاوتها في معنى السكنى
والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض فقسمة واحدة
واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار فالحقت المنازل بالبيت
اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباينة والافاق لفصول كلها ينظر القسمة
الى عدد الوجوه ومعنى ذلك وانما الدار والضيعة او الدار والمنازل تقسم
كل منها ومدها لاختلاف الجبرين كما فرغ عن بيان قسمة البيوت والقسمة والقسمة
شرح في بيان كيفية القسمة فقال فيصوب القاسمها يقسم اي ينبغي القاسمها يصوب
ما يقسم على القاسم لم يمكنه حفظه ولا يقسم على ما يقسمه على سهام القسمة ولا يقسم
ليصرف قدره ويقوم ببناءه انما يحتاج اليه بالافقة ويجوز ان يقسم اي يمتنع
عن الباقي بطريقه بشرط ان يكون نصيبه بعضه تعلق بنصيب الآخر فتحتقن
والافاق على الكمال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لم يسدس وثلاث ونصف مثلا
يجعل اى يجعل ما يقسم ستة اسهم ويلقبها بالثلاثة الاولى وما يليها في الثالث
الى ان تار ويكتب اسما منهم ويجعلها اربعة فمخرج اسمها اربعة والقسمة الاولى
فان كان صاحب السدس اذ قد وان كان صاحب الثلث اذ قد وما يليه والقسمة
اخرى والذين يليان ولا يدعى اى منهم ليست من كذا كوفولان القسمة الا برضاها
صوتها دارهم اربعة فالاول اقسمتها وفي اصل الجانين فضل بناء فالراجح
ان يكون بعض البناء دارهم واردا الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عرض
من الارض ولا يكلف اذ يقع البناء في نصيبه بركة بانه البناء والقسمة الاولى
تعد في القسمة ذلك لان القسمة وعقوق المالك المشركه والشركه بينهما في الدار
لا في الدارهم فلا يجوز قسمة ما ليس من كذا كوفولان وقع ميسل قسم هذا شرط
بقوله ويجوز ان يقسم بطريقه وشروطها بين ما من ميسل الاول او طريقه في قسمه
بلا شرط فيها اى في القسمة صرفا لميسل او طريقه عند القسمة الاول ان كان
يحصل معنى القسمة وهو قطع الشركه وتكميل المنفعة بلا ضرورة ولا فتح اى
القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا من الفصل فتفسخ ونسأ نفعل وممكن لكل منها
ان يجعل سببا او طريقا بانه شهادة القاسمين عند اختلاف المتقاسمين في القسمة

القسمة

والا فثبت ان الدين مقدم على الارش فيمنع وقوع الملك لم فيها الا اذا قضوا الدين
او ابراء الغطاء من مخرج بيع القسمة والمانع فكذا اذا لم يكن محيطا لتعلق
بها الا ان بقي منها ما يفي بالدين في لا يفيج لعدم الاحتياج اليه ولو ظهر غرض
في القسمة بالقضاء تبطل بهذا لكل لان الغرض القاضى مقيد بالعدل ولا يجوز ان
كانت بالرضا لان تبطل القسمة فقد قيل لا يلتفت الى قول من يعيد لا تدعى
ولا يخرجه بغير البيع فكذا في القسمة لوجود الرضا وقيل بغيره وهو صحيح في
انما امد المتقاسمين في ان كذا مخرج متى اذا قلنا البينة لا تستحق القسمة ولو كان
قسمته لبراء من الدين لان القسمة تضاد في الصلوة وهو الغرض يتعلق بالمعنى
ولو لم يكن عينا له اى لا يفيج لوجود التناقض في الاقدام على القسمة اقرار منه
بان المقسوم مشترك ومقتضى للمهاياة وهي لغة مفاعلة من الهينة وهي الحال الظاهرة
للمتبي للشئى وانها في تفاعل منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا بغير
ان كلا منهم رضى بهينة واحدة واختارها وشترها فثبتت المنافع والتعويض
ان لا يجوز انهما مباداة المنفعة بنفسها لكنها جازت بالاجماع في شئى هذا ايضا
منه يروى انك بعضنا وسكون هذا علوها وذاك سفلا وفي خدمته عبدان ^{العبد} ^{العبد}
هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما كسكنى بيت صغيرا يان يستعمل هذا الشريك
يوما وذاك يوما وخدمته عبيدين بان يخدمه هذا العبد ويخدمه بركا العبد
الاخر اذا كانت المهاياة في المكان كانت افرادا من كل واحد وهذا لا يشترط فيها ان
وبما تركت من ان يستعمل ما اصابها بالمهاياة شرط ذلك في العقد ولا يجوز المنافع
على ملكه ولا كذلك الغارية والامارة وفي المهاياة في النمان اقل من وجوب
كالمتروك نصيب شريكه كان بنا وانه مروج ومبرور فثبت ان ذلك لا يوجب الا ان
يتحقق في المهاياة في المكان دون النمان وكذا لو نهانيا في النمان في عبد واحد لانهما
متعينة في تخدمته نهانيا في المكان والبيت الصغير كالعبد لا في غيره ^{العبد}
او غلة بعل او بعلين او دكا بعل او بعلين او ثمة شجرة او لبن شاة او لا يجوز
المهاياة في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بعل واحد فلا ان نصيبين ^{ببعاقيان}
في الاستيفاء فان الظاهر التغير في الحيوان فيغير المبالاة بخلاف المهاياة
في استعلا الارواح حيث يجوز في ظاهر الرواية لان نظامه على التغير ^{التغير}
قافرة اما في عبد واحد او بعلين فلا نهانيا في الخدمة يجوز للضرورة لا مستأنفا

ولا يجوز

والا فثبت وعنه محمد وانما لا يجوز ان شهادته على فعل نفسها ولها انما شهادته
على فعل غيرها باستيفاء حقهما بغير زور وعلو وسفاه ولو جاز ان عن العلو المستقل
كل واحد وقسمتها اى بالقسمة لان التسفل يصلح لما لا يصلح للعلو كما ثبت في الشراء
والاصطحاب وغير ذلك فضا كالجنتين فلا يمكن التعديل الا بالقسمة اقرار المتقاسمين
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم ان بعضهما اصاب في يد صاحبه وقد
كنا شهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا بغيره لان القسمة بعد ما كان لا يصدق
فدعى الغلط يدعى لنفسه حق الفسخ بعد ان قد سبب له العقد فلا يقبل الا بغيره
فان لم يوجب استحقاق الشراء لا يقر لوقوعه والامر والامر والامر والامر والامر
في حلف فثبت حلفه بغيره بغيره ومن يترك جميع بين نصيبه ونصيب المديون فيقسمتها
على قدر نصيبها لان الشاكر لا يقر اقراره بغيره عليه ومن غيره قالوا ينبغي ان يفسخ
دعواه اصلا للتناقض واجيب بان القاسمين وهما على قوليه فاقترع
لما تأمل حق انما ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا في عذر ظهور الحق في ذلك
او احد الشريكين فيقسمتها بغير نصيبه فافترس كجانبه ونكر اى شريك حلف لا تدعى
على النصيب وهو منك فالقول للمتك مع يمين وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اضاني
من كذا وكذا ولم يسل الى ما لقا وفتحت اى القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل
بالقسمة فضا نظير الاختلاف في مقدار المبيع كذا ذكر في احكام النكاح في الدعوى والى
اختلاف في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار في المبيع فكذا القسمة
لوجود الرضا اى اذا اتاها القسمة بقضاء القاضى والغبن فاحش لان تصرفه مقيد
بالعدل ولو اقسما دارا اصاب كلا طائفة فادعى احداهما بيتا في يد الاخر انه من نصيبه
وانكر الاخر فعليه البينة لا تدعى عليه حقا وهو مكروه وان قال ما قاله لعبد لبيته للملك
لان خارج ان استحق بعض معين من نصيبه لا يفيج القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض
شايع في الكل يفيج اى القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه لا يفيج
عند ابي حنيفة اى لا يفيج لكن له ان يدعى الفسخ بل يرجع في نصيبه بغيره فلا فلاح في
فان يقول ينتقض القسمة وما بقي في ايديها يكون بينهما نصيبين وقول محمد بطلان
والاصح ان مع ابي حنيفة كذا في الكفا في ظهوره ان تركه المقسوم يفيج اى القسمة لان
قضوه اى لو رثا الدين او ابراء الغطاء ذم الوثى او يفيجها ما بقي به بالدين يفيج
قيل ان كين الوثى ثم ظهر من محيط قيل للورثة اقضوه فان قضوا اصل القسمة

ولا ضرورة في العلة لأنها تقسم وأما في كونه غير أو غير فلا لأن الركون يتحقق
بغيره وتلك كبر فلا يتحقق التسوية فلا يجزئها في غير ما في غير شجرة أو
أول من شاة وغيره فلا لأن التماثل في مختلف بالمتماثل فلا يوجد في الأعيان والضرورية
يتحقق في المتماثل بعد قسمتها بعد وجودها لبعدها قيامها في الأعيان

كتاب الوصايا

وجاز هذا الكتاب في آخر الكتاب لأن آخر أحوال الدنيا الموت
والوصية معاملته وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتلة القسمة لأن القسمة
يكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر غير متي بالوصي به ولا يضاء لطلب شيء
من غيره ليفعل في غيبته حال حياته وبعد فاته وشأنه يستعمل تارة باللام يقال الوصية
فلان لفلان بكذا أملا لم يعد موت ويستعمل أخرى بالي يقال الوصية لفلان بمعنى
جمله وصية لا يتصرف في حاله وأطفا لم يعد موت والقوم لم يتصرفوا للفرد بينهما
وبين كونهما بالاعتقال بل ذكرهما في أثناء تقرير المثلث لوقوع بينهما كل منهما
بافتقاره ولا امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين فهو واحد في كل
منها بأفعال أو لقسمة بينهما فقال لا يضاء جملة الخبر كما لم يعد موت له
تفويض التصرف في حاله ومضاج أطفا للمعنى بعد موته فلهذا بيان المعنيين
الأول في بيان الوصية بالمال وغيره وهو المنفعة فإن الوصية قد يكون بالمنفعة
ركنها قولها وصية بكذا لفلان وغيره من الألفاظ المستعملة فيها وظاهر الوصية
أهلها للملك فلا يجوز المملوك ولجود كاتبا ولا يصغر والمجنون
استغفر الله بالدين لأنه مقدر على الوصية بما يأتي وكون الموصي حيا وقتها
أنه لو كان حيا لطلب الوصية وكونه غير وارث ولا فائدا في غير الوصية
لوارثه والقائل وكون الموصي بربا بالملك للملك بكذا الوصية لكذا أو منقولة
كون الموصي بربا بكذا أملا لا قامته الموصي بربا مقادير قسمة وصية عليه
للمجاري للموصي بها جازت بالشرط للأجنبي والوصية لفلان لفلان
أن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعمالكم زيادة لكم في أعمالكم
حيث شئتم وعليه الإجماع ويحتمل كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لوقوع الوصية
لأنها مملوكة مضافا إلى بعد الموت فيعتبر وقت التملك متى إذا أوصى لأخيه وهو

ثم ولد لابن تحت الوصية النسخ ولو عكس بالوصي لأخيه ولابن ثم ماتا لفلان الوصية
بطلت الوصية النسخ لما ذكرنا له الزيادة عليه لعل الثلث لأن حق الوصية تعلق بماله
لا بغيره سبب من المال وهو مستغناؤه عن المال لكن الشئ جوده في حق الأبناء
لقد لثلث بدارك تقصير كما في وطرح جوده في حق الوصية لثلاثه بيت أي بعضهم
بأبناء بعضهم لأن الجيز ورثته بعد أي بعد موته وهم كبار لأن الامتناع لحقهم
استقطوه ولا يعتبر جازة من مال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن ثبوت عند الموت
فكان لهم أن يرثوه بعد وفاته فثلاثه ما بعد الموت لأن بعد ثبوت الحق فليس لهم أن
يرجعوا عند ثبوت الساقط لا يعودون وندبت بأقل من أي من الثلث عند غنا وشر
أو استغناؤه من خصته لأنه يتردد بين الصدقة على الأجنبي والمهبة للقريب
والأولى أولى لقوله على الصدقة ولما رآه يستحقها رضا الله تعالى ولو لاها أي
لو لا غناهم ولا استغناؤه من خصته فالترك أولى لأن ترك الوصية صدق
على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الأجنبي فالأولى أولى لقوله على الله
أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كتر كما مع أمه ما أي أن لم يكن الوصية أغنياء
ولا يستغنون من تركه فترك الوصية أولى ووجبت لكانت عليه حق تعالى
كالزكاة والحج لأنه ما قصر منه في حياته وجب عليه لئلا يترك بعد ما تخلصه لزمته
وتوخر أي الوصية عن الدين لأنها من الحاجتين فانه فرض الوصية تبرع الآات
ببر الغراء في بيع لرواها مانع وصحت أي الوصية بالكل أي بكماله عند عذرة
لأن المانع من الصحة تعلق حق الوارث فإذا انشأ في بيع وصحت المملوك بثلث ماله
في الحرة الوصية للمعبد بعين من أعيان ماله تصدق لما لو أوصى بثلث ماله لفلان
بيع ويكون وصية للمعق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كذا بغير عناية في البيع
بوصية عتق وسعي في بغير قيمته ولو أوصى بعشرة من الدار لم يرسله
قال الأمام الشافعي الأصح أنه لا يبيع كالوصية بالعين وقال في المنية
لو أوصى لغيره الفل ولا منه الفل جازت الوصية وهذا مخالف لما في الحلة فاما
أن يقد هذا ما سوى العبد أو يطلق في غير الأصح وفي الخاتمة لو أوصى لفلان
أو لم ير نفسه ولم ير نفسه بكذا لفلان استحلنا ولو أوصى لغيره أو لغيره
ثم مات جازت الوصية في كل ما لا عند أبي حنيفة في الوصية للفقير يبيع بثلثه بجانا
ثلثا قيمته وثلث ماله من ماله تركه في تقاضا من ويزاد أن أفضل وعند صلحية

يعتق العبد ويرى ولا الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان لفضل للعبد
محت للمملوك ان يقول اوصيت لفلان فلا تتركها ويراى بالمال ايضا بالاقوال
للمملوك هذه لانه فان اوصيتين نصحتان لان الوصية اخذت الميراث وانما تخرج
في الصورتين فتصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح اذا وراى المملوك لغيره
من وقتها اى وقت الوصية فان صحته وصيته الميراث فوقع على وجوده وانما يتعين
بوجوده اذا وراى من المدة وبالامانة لا يحلها فانها ايضا تصح لان الامانة لا يمنع
اقراره بالعقد يصح استنافه وما لا فلا كما في البيع ويصح اقرار المملوك بالوصية
فيصح استنافه ومن الميراث لا يرد بالعكس فالاول للعقود التي لا يهيك الله عن الذين
لم يبقوا في الدنيا لا يرد الميراث في الامانة بعد الامانة من الميراث في الميراث حتى بان
التبرع من الجانبين في الحياة فكذا في الامانة لا يخرج في ذمته في الميراث الصغير الوصية
وهو في ذمته باطله لا يرد الميراث ووصله وقد نهى عن من يقاتلنا نقولها انما لا يمنع
عن الذين يقاتلون في الدنيا لا يرد في الميراث الكبر على الجواز وراى في قوله تعالى
ان يفعل ذلك فلهذا في الكافي والنهاية اقول لا يفي بغيره بل هو في
ما يرد عليه قول الجاهل تصغير وهو في ذمته فانما احتراز عن جرحه في الميراث المستأن
فان الحرة ما دام في ذمته الميراث يقاتل المستأن فانما ليس كذلك وهو
ما ذكر في السير الكبير ولا يرد في قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وقائله باشارة
سواء كان علفا او غاطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للمقاتل ولا تفضل الاستيغال
بفعل محظور فهو في الجواز عن مقصود وهو لا يرد وقوله مباشرة احتراز عن التسيب
كوضع الحجر في غير مكانه لا باجانه ورثته وميراثه الاستنفاذ متعلق بالمستأن
او يكون القائل صبيته ذكره في الاسرار ولا من صبيته لا يرد تبرع وهو ليس اولى
الا في تبرعه وامر فنه فانه يجوز عندنا استحسانا متى اذ الميراث ميراث الميراث اصلا
وان وصية ما تبعد الا ذمته متعلق بقوله ولا من صبيته ميراثه اذ الوصية ثبات
بعد اذ ذمته لم يرد احد الا اهلية وقت المباشرة او اضافها اليه بان اذ الذمته
فلهذا في وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يملك تجميع او تعليقها في الكفا
والعتاق ولا من عبد لا يرد ليس من اهل التبرع ومكانه في ذمته فانه لا يرد ايضا
ليس لغير التبرع وقيل عندنا يصح في صورة ترك الوفاء الا اذا اضافها الى
اضاف العبد والمكانة الوصية الى العتق في يصح لان اهليته تامته والميراث في قوله

ففي

فيصح اضافته الى الاسقاط ولهم معتقل الانسان لا شارة اعلم انما الاخر
وكما ثبتنا بيان محلة معتقل الانسان في وصيته ويحتاج وطلا في بيع وشراء
وقود والفرق ان الانسان انما تقوم مقام العتابة اذ انما موقوف في ذمته
دون معتقل الانسان متى وامتد ذلك وصار له الميراث مع مودة كما ثبت في
وقد لا امتداد به وقيل ان قامت العقلة الى الموت بجواز اقراره بالامانة
فيكون له اشارة عليه لا يخرج عن النطق بمعنى لا يرد الميراث كما لا يخفى قالوا
وعليه لا يرد في ذمته الذي يقي قولا بعد موته او قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موته
لان اوان يثبت حكمه بعد الموت فيبطل قولا وراى في قوله تعالى قبل الموت كما اذا
قال لا يرد انما طلق غدا على من يرد فانه يرد ما وقوله ايا طلق الغدا كما روي
اي بالقبول ملك اى الموصى به ولا يملك قبله لان الوصية ثبات ملكه عند
لا يرد الموصى له بالعيب ولا يملك احد ثبات الملك لغيره بلا اختياره بخلاف الميراث
فانه خلا فلهذا في حديث في هذه الاحكام جواز اقراره بلا قبول ولا يرد عليه
اذا مات موصية موصى له لا قبول موصى له موصى به موصى به موصى به موصى به
الموصى له المستأن او لغيره بطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف
فضا كونه قبل قبوله بعد ايجاب البيع وهو في ذمته ان الوصية من طاعة الله
قد تمت بموته عاذا لا يخلو لنفسه من جهته وانما توقفت الحق الموصى له فانما
راى في الميراث كما في بيع شرط قبله خيار الميراث لا اما قبل الامانة ولا يجوز
للموصى الرجوع عنها اى الوصية بقوله يرجع نحو رجعت عما اوصيت لا يرد تبرع
لمرثم فصار له الميراث وقيل يقطع حق المالك عن المقتضى كقطع ثوبه في غيابه
او يرد في الموصى به ما يمنع تسليمه بدونه كما لبناء او يرد ملكه كما يبيع فان كل
تصرفا وجب فوال ملك الموصى كان رجوعا كما اذا باع الموصى به مائة شاة
وهي ثم يرجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا انزل عنه كان رجوعا
ورجوع الشاة الموصى بها رجوع لانه للصرف الى جهة عارة فصار هذا المعنى
اصلا ايضا بخلاف غل ثوبه بغيره فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان
يؤديه بغيره بغيره فانه لا يكون رجوعا لان الرجوع انما في الميراث
ونفي في المال الميراث نفى في الميراث في حال فبينهما تناف وهذا لا يكون رجوعا
فوقه كذا وصية اوصيت بها في امر او ربا فانما ليس رجوع لان وصية الميراث

٢٢١

والتي لا يقتضي بقاء الأصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية وصيتها آخرها
تختلف فكتها فان الاول ليس رجوع والثاني رجوع لان في الثاني اسقاط ^{والثاني}
ليس اسقاط فان الذي اذا قال لم يردت لك دينك كان ابراء له ولو قال اخذت
عنه لا يكون ابراء كذا في المحيط وخلاف كل وصية وصيتها هي باطله فانه ايضا
رجوع لان ابراء اوصيته لا يرد له اصله او الذي وصيته بغيره فهو له و
فلان وارث فان كلاً منهما يكون رجوعاً لأن اللفظ يدل على قطع الشراكة
والاثبات التخصيص له فاقضى رجوعاً عن الاول ثم لو رثت بالحياء ما يشاء و
اجازوا وان شاءوا رثوا بخلاف ما اذا اوصى بغيره ايضا فانه لا يكون رجوعاً
لأن اللفظ صالح للشركة والمحل يتبعها فيكون العبد مشتركاً بينهما ولو كان
فلان مات وقتها فالاولى من الوصيتين حالها لأن بطلان الاول من ضرورت
الاثبات الثاني فاذ لم يثبت له فهو الاول ولو كان فلان حياً وقتها مات
قبل الموت فهو لورثته الوصي بطلان الوصيتين انتهى اثبت الثاني كان رجوعاً
عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموت قبل الموت
بطلت الوصية المبررة وصيتها لم تكن بعد اعيان الوصية الاصل في
الوصية ان يكون الموصي له وارثاً او غير وارث الوصية وفسادها يعتبر
بموت الموصي لا بموت الوصية وفي الاول يعتبر كون المقر له وارثاً او غير وارث الوصية
لجواز وفساده فاذا اوصى الموصي لاهل بيته او لغيره لغيره ثم رثها
ثم مات بطلت الوصية والوصية اما الوصية فلا تها ايجاب صنفها لغيره
وهو وارثه والوصية للورثه باطله واما الوصية وان كانت مختصة صوفى
كالوصية التي ما بعد الموت حكمها لانها وقعت موقع الوصايا لانها تخرج بغير حكم
عند الموت بخلاف ما قرره فان الموصي اذا اقر امرأة بدين ثم رثها ثم مات
او اقره لما من ان المعتبر فيه كون المقر له وارثاً او غير وارث الوصية لا في الوصية
فيه وبطلان وصيته وصيتها وقاره لا ينفك عن الوصية او عداها او كانا ان اسلم
او عتق احد ذلك اى بعد الوصية والوصية وغيرها اما الوصية والوصية
فلما من ان المعتبر فيهما مال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزماً بنفسه
لكن سبب الاقرار هو البتة فابى وقت الاقرار فيؤثر ثم اذ يثار فبطل
باعتبار انهم ملحقون بالوصايا المقعده هو الخارج عن المشي لانه في حليته

الوصية

والفروج الفرج ذاء بعض نصف البدن فيمنع عن الحسن والحركة لا راد له الاصل
وهو الذي في يد اربعة عشر وحركته والمسلول وهو الذي يكون له علة السار وهو
فرج يكون في الوتر ان طال مدته ستمت كما تصحيتها والا فكا المريض يعني ان
هذه امر من منتهى من عرض لها واحد منها ويصرف بين من البتات ثم رثت قبله
تمام ستمت مثله على الفصول الاربعة كان المريض عرض الموت فيعتبر تقرباً
من الخلق وان مات بعد تمامها لم يكن عرض الموت لانه اذا اسلم في الفصول كلها
مظنة الهلاك صار المريض عرضاً لطبع من طابا بعد خروجه صاحبها كما امره حتى
يشغل بالمدوى اجمع الوضايا وكان بعضها قوتاً وبعضها نقلاً وضاق الثلث
ففي الفرض والمنفرد قدر الفرض سواء قدم الموصي واخره كالحج والركوة والكنانة
لان الاصل ان يقره الاقر وان تساوى في القوة قدم ما قدم الى الموصي في الذم
لان الظاهر من حال الانسان ان يبدل ما هو الاقرب عنده والثابت بظاهر الثابت
بالنقص وانقص على تقدير ما يبدل ما تقدمت كذا هنا اوصى بحج اجمع عنده
من يله ان كفى نفقة لان الواجب الحج عن يله ولهذا يعتبر فيه المال اجمع
من يله والوصية لا ذمها ما كان واجبا عليه والحج ركبا اذ لا يله من الحج ما شيا
فانصرف اليه على الوصية لا ذمها ولا ذمها ولا ذمها ولا ذمها ولا ذمها ولا ذمها
ان الحج عندنا ذمها اوصى بالحج انقصه وقدمت وجعلت تحت انا فعل ان عنده
تنفيذ الوصية فينفذها امكن ما عاج في طريقه واهوى به اى بان الحج عند
الحج كذلك من يله ان كفى نفقة الا فمن حيث يكفي وقال وهو قول من يله عنده
من حيث يبلغ وعلى هذا الحالة اذا مات الحاج عن غيره في الطريق والقاهر في ذلك
فيخرج عنده من حيث ماتت اجماع ذكره النبي اوصى بان حج عنده هذه المائدة فحكمها
في الحج عنده ما بقي من حيث يبلغ استحسانا وان لم يملك شي اجمع بها فان يله
شي رث على الوارث لان كثر حتى اوتوا اكلها المنفرد الحق الوصية بخلاف الوصية
باعتناق عبد عن اى يله المائدة فذلك منها ومن حيث لم ينفذ بالذم في الوصية
اذا وجبت المستحق لم يصب تنفيذها لغيره وهنا اوصى بالعتق لغيره في
فلم يصب تنفيذها في عبد يشترى باقل منه لا يبرأ الا في كفاية تنفيذ الوصية
وذا العبد اوصى بالعتق يشترى بكما اوصى فيعتق عند رثته بطلان ما رث العبد
المشترى بالكتف يربط بشري بالثلث كذا اذا اوصى بان يشترى له عبد بالفسخ رثته

وزاد الالف على الثلث **الوصية بالثلث** **باب الوصية بالثلث** **أوصى له الثلث**
 والآخر بثلث فان اجازنا الوصية فلما اثلثان وثلثان وثلثان وثلثان وثلثان
 فالثلث بينهما نصفين لانهما استويا في الثلث مستحقا فستويان مستحقا
 والثلث نصف عنهما فيكون بينهما ولو وصى بثلث وثلث وثلث وثلث وثلث
 عند الوصية لكان الثلث بينهما وعند ما يبيع اي جعل اربعة اسهم لثلث الوصية
 وواحد للموصي بالثلث لأن الزيادة على الثلث انما يبطل بمعنى أن الموصي
 حق على الوارث لكن يعتبر في أن الموصي لم يأخذ من الثلث بقصده ذلك الزيادة
 لأبطال هذا المعنى فخرج الثلث لثلثا لثلث واحد والثلث لثلثا صار اربعة
 فيقسم الثلث هذا السهم ولو لم يثلث ولا آخر بنصفه ولو لم يثلث فافا لثلث
 نصفان عندك وعند ما على خمسة اسهم من اربعة اسهم لثلث لثلث لثلث
 وثلث اسهم لصاحب نصف لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 فالثلث بينهما اثنان عند ما يبيع لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 بقوله ولا يضر ابو حنيفة للموصي ان يزداد على الثلث قال في العتبات
 لا يضر بغيره من اربعة اسهم لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 وقال في العتبات الموصي بالثلث الموصي بالثلث الموصي بالثلث الموصي بالثلث
 والثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 فالثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 اربعة اسهم لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 ربع الثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 في الثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 في الثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 الف ومائة وقيمة الف مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 فان المائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 فان لم يكن لغيره ولا وصية لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 بالالف وصية وهو الف والموصي لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 هذا كسائر الوصايا على قول ابو حنيفة وجوبه لا يضر للموصي بالالف اكثر من خمسة

في العتبات

والتعاقب صورته ان يوصي بعين عبدتين قيمتهما الف وقيمة الف والآخر الف
 ولا مال لغيره انما اجازنا الوصية عنهما جميعا ولو وصى بثلث وثلث وثلث وثلث
 الف قال لثلث بينهما على قدر وصيتهما لثلث الالف لثلث الف وثلث الف في الباقي
 والثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 ان يوصي لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 اثنان كل واحد منهما يضر بجميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لغيره ان
 يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ويصرفه في الف مائة مائة مائة مائة
 وبين غيرهما أن الوصية في أنهما مقدرة بما زاد على الثلث صحيا كالنصف لثلثين
 ونحوها والشع ابطال الوصية في الزيادة يكون ذلك لغو فلا يعتبر في حق الضرب
 بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مبطلا للوصية
 كما اذا وصى بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية بغيره بالكلية
 لا مكان ان يظهر له الفوق المائة وان لم يكن باطلت بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب
 ولو وصى بثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 اي مثل نصيبه لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 يسهم في الف مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 لا تمنع صحة الوصية فاما ان كان الموصي هذا ما اختاره المشايخ بناء على العرب
 ان السهم كالجزم ولما اصل الوصية فبذلك وهو المذكور في الوصية ولو وصى بثلث
 ما لم يثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 فان قلت قوله لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 عند اجازة الوصية وان كان السهم اجازة وفي الثلث انشاء هذا صحيح ايضا او
 هذا السهم لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عند الاجازة لو كان النصف مدلول للفظ وليس كذلك فان السهم لثلث لثلث لثلث لثلث
 وقيمة السهم لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 وثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 في الثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث لثلث
 اكثر من الثلث وقيمة الف مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 لا اجازة ولا يضر من هذا قول اهل الحق ان ضم الكل الى الكل لا يفيد الزيادة وفيه

الموصي له ولو كان له من الثلث ينقص وصيته ولا يزال له من الثلث ولو ولد هذا إذا
ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له ولو ولدت بعدهما أي بعد القبول وقبل
قبول الموصي له لأن الثلث بالقسمة خرجت عن كرمك الميت فحدثت الزيادة على
خالص تلك الموصي له ولو ولدت بعد القبول وقبلها أي القسمة ذكر القسمة لأنه
لا يكون موصي به ولا يعتبر وجهه من الثلث وكان الموصي له من جميع المال كما لو ولدت
بعد القسمة وصاها فإنا لو افترضنا خروج وجهه من الثلث كما لو ولدت
قبل القبول ولو ولدت قبل موت الموصي لم يخرج من الثلث الوصية بل يبقى على كرمك
أي ملك الموت لأن الموصي لم يخرج من الثلث الوصية فصار ولا يزال ولا يسقط الموصي له في جميع
كذا في الكافي **باب في العتق في المرض** **الأصل**
في المرض من أنواع الوصية لكن لما كان الحكم مخصصا فزعموا بباب على صحة وأخره
عن صحيح الوصية لأن الصريح هو الأصل المعتبر في العقد في تصرف المصنف في مرضه
أخذه عن تصرفه لغيره فإذا أقر بالدين في المرض نفذ ذلك المال وكذا إذا كان
بغير الثلث نفذ ذلك المال ولو كان ذلك التصرف في الثلث في الصحة فحينئذ يعتبر في كل
ما لم يزل فيه من الثلث بخلافه إذا كان في مرضه فحينئذ يعتبر في كل ما لم يزل فيه من الثلث
في الأصناف التي يكون ذلك التصرف لأشياء من الثلث مطلقا أي سواء كان في الصحة
بعد أن كان مضافا إلى الموت إذا مات الموصي المصنف المصنف من ماله الصحة لأن
حق الوارث أو غيره مما يتعلق بما له في مرض الموت وبما له في مرضه ليس كذلك أعني
أو الميراث وما ياتيه وصيته وما ياتيه من الثلث لأنها في حكم الوصية كونه في المرض
فإنما في عتق في المرض الحاتيا أقوم من العتق وهو أي الحاتيا والعتق في مرضه أي إذا
اعتق وهو ليس بغير صورة الحاتيا ثم إن عتاق ما إذا باع عبدا قيمته ما كان مائة
ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواها يصرف الثلث إلى الحاتيا ويسعى العبد في كل
قيمة وصورة العكس يعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائة فإنه
يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد يعتق يعتق نصفه حاتيا ويسعى في نصف
وصاها الحاتيا فإذا العبد الآخر مائة وخمسين وعنده ما اعتقها ولو فيها أكثر
يلحق الفسخ ولأن الحاتيا أقوى لأنه في ضمن عتق الحاتيا فثبت أن عتق العتق أولاً
وهو لا يمتثل إلا في مرض الحاتيا ففي عتق بين الحاتياين ينصف من الثلث للملا ولو
من الحاتياين ونصف للأخرين يعني العتق والحاتيا الثانية لأن العتق ينقد علىهما

يستويان

فيستويان وفي عكسهما أي إذا اعتق ثم باع ثم اعتق لها أي الحاتيا نصف ولها
أي العتقين نصف يعني يقسم الثلث بل العتق الأول والحاتيا وما أصاب العتق قسم بين
وبين العتق الثاني بطل أي الوصية يعتق عبده إن عتق عبدا من مرضه فرفع يعني إذا
بعث عبده ثم مات فحق العبد جبايته ورفع بها بطلت الوصية لأن الكدح قد صح
لأن حق ولي الجباية مقدرة على حق الموصي وحق الموصي له لا يثبت لولي الملك من جهته
أن يملك فيه باق وإنما يزول بالرفع فإذا خرج به من ماله بطلت الوصية كما إذا باع
الموصي له ولو لم يرد عبداً فإنه بان ظهر على الميت وقد عتق العبد ببيع العبد بدينه
وان فزى لا أعلن فله الوصية كالأفداء في ما لم يرد لهم الذين التزموه في خاتمة
الوصية لأن العبد ظهر عن الجباية بالأفداء كأنه لم يرد فثبت فينفذ الوصية في ذلك
بذلك فالمراد بترك عبداً فإذا عتق عبداً في صحة الوارث في مرضه يعني إذا عتق
عبد له ووارثه يترك بثلث ماله وترك عبداً فأقر كل من الوارثين بدينه فثبت لكن
أقر بدينه باعتاق في صحة لئلا يكون وصيته فنقد وصيته من الثلث وأقر على الوارث
اعتاقه في مرضه لكونه وصية صدق الوارث ووجهه زيد لأن الموصي له يترك
استحقاق الثلث ما بقي من الثلث بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس بوصية
ولهذا ينقد من جميع المال والوارثين ثم لأن مدعاه العتق في المرض وهو وصية
أيضا لكنه مقدرة على الوصية بثلث المال فكان منكراً والقول المنكوح في الميراث
أن يفضل من الثلثين على قيمة العبد لأن من أم أو ميراث من أي يرد على دعواه أن لا
في الصحة فلما لم يزل الثلث ثابتاً غنياً وخمس في إقامتها لثبات عقد العتق
نريد بناء على ميت وأقر عبداً اعتاقه في صحة وصدقه وأقر عبداً في قيمة
وتدفع أي تلك القيمة إلى الغريم وقال لا يعتق ولا يسعى في شيء لأن العتق والدين
ظهرهما بتصدق الوارث في كلام واحد فصار كما أنما ثبت بالبيته وعتق عبداً
في صحة فثبتت وعليه بين الميراث العبد في شيء وهذا مثله ولأن الأقارب الذين
أقوى ولهذا يعتبر في المال في جميع الأحوال وهو ليس بوصية المريض ولا في العتق
في المرض من مرضه الوصية حتى اعتبر الثلث والأقوى يدفع الألف فقتضاه أن يطل
العتق أصلاً لكنه بعد الوقوع لا يمتثل إلا انتقاض وعقده معناه معنى ما لا يثبت غاية
ما تترك بنا والفهم فماله على نفسه ممر وقال رجل آخر ألفت
المتركة ورجعت وصدقتها أي لابن قبل الوارث بدينه عند أقوى وعندها سواء

أقول لم يظن في اختيار صاحب الوفاية القول الذي يرجع عند الامور وقد افقد
الرجوع في رواية الاول اذا كان اسم قبيلة او فخذ القبيلة او فخذ القبيلة او فخذ القبيلة
الشعبية القبيلة من الفضيلة من العارة من البطن من الفخذ كذا في الصحيح فثبت اول
الاناس وهو في العتاق والموا لا يمتنع فاعلم انهم اذ ليس لهم بها اعيانهم لا يخرج
كثير آدمي ولا يظن فيه من العتاق والموا لا يمتنع فاعلم انهم اذ ليس لهم بها اعيانهم لا يخرج
معقون ومعقون بطلت لأن المولى لفظ مشترك بين معنيين هو ما مولى له المنفعة
والآخر المنفعة عليه ولا ينتظرها لفظ واحد في موضع الاشارة فخلا ما اذا املكت
مولى فلا حيث يتناول الا على ولا اسفل من مقامه لا تنفي ولا تنافي في ان يتبين
في جودته قال فالكافي في وجوب الوقف حتى يتصور له بيتا ولو لم يكن له بيتا
ويذكر قبيلتي في المولى من العتاق وهو من صفة المولى واللفظ ايامه لا يمتنع
واقامات لولادة لا يمتنع بعضه بعد الموت والوصية ايضا في الحياة الموت فلا بد
من حق الاسم قبله وعن الخليفة الفرع بطلان الوصية لأن الوصية تحتاج لأن الوصية تحتاج لأن الوصية تحتاج
اسم المولى عليه باب الوصية بالخدمه والسكنى
والثمة من الوصية للا ممتنع وسكنى دار ملك معينة وبدا لأن المنافع
يصح تملكها في حال الحيوة ببدل ويؤخر فكر الاعلام الحاجتها كافي للعيان
ويكون محققا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها المولى له على ملك الموصي كما
يستوفى الوقف عليه منافع الوقف على كرمه ملك الوقف فجوز موقوف ومؤثرا
كما في النازية فانها تملك على اصلنا فلا الميراث فانه فلا فيما يملك المورث
وهو في عين يبيع والمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصي له بالخدمه واقامات
لا يؤخر عنه ويملكها اي تحت الوصية بعلته عبد وغلة دار لأثر بال المنفعة
فاخذت مكرها فان جرت رقبتها اي رقبة العبد والدار لمت ليد الموصي له
لها اي الوصية لأن حق الموصي له في الثلث لا يزاحم لوارثه ولا لاي وارث المنافع
رقبتها ممل للثلث بها اي العبد اي فقد المورث يؤخر الموصي لأن مقد
في الثلث ومقدم في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمه العبد اجزا لأن
لا يخرج من اية المماثلة ابقاء الحقين ويقسم لأثر لأن الانتفاع لا يكون بالقسم
بالاجزاء وهو عدل التسوية بينهما فانما وذا انما حق المماثلة تقدير لأثر لأن
او مماثلة اي قسم المولى المماثلة من حيث الزمان لأن القول الاول

المنفعة

وليس للمورث بيع ما في ايديهم من ثمنها اي الدار وعن ابن سفيان ان المورث لأن
قال من مكره وجاء الظاهر ان حق الموصي لأن ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر لأثر
وكذا لحق المزاج فيما في ايديهم واضح ما في يد والباع يبيع بضم البيت لأن المنفعة
عند تبطل اي الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن حيوة موصيه لأن الوصية تؤخر
يكون بعد الموت فاذا امات الموصي لأن يبيع البيت لأن الوصية تؤخر
بعده ثم يؤخر اي موت الموصي لأن يؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
الموصي لأن يستوفى المنافع على مكره لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
ابتداء من ملك الموصي بلا رضاء وهو غير ما ين وليس للموصي لأن الوصية تؤخر
ان يؤخر العبد لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
صفة المماثلة فيها تحقيقا للمساواة في عقد المفاضة فانما يثبت من الوصية
لمن مملكتها اي ملكها الملك الرفقة او لمن ملكها بعقد المفاضة حتى يكون ملكها لها
بالصفة التي تملكها بها اما اذا ملكها مقصودة بغير موت الموصي لأن الوصية تؤخر
ملكها اكثر ما يملك معنى وهو لا يجوز للموصي لأن الوصية تؤخر
او سجنها اي لأثر الوصية لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
استيفاء المنفعة نفسها ولا شك انما متغيران وسواء ان حق المورث
فانما يؤخر من مكره اداره من لغته باسترا اي ها من بعد استقلالها
بالحل فما اذا استوفى المنافع نفسها ولا ان يخرج العبد من البلد لأن الوصية تؤخر
يكون هو واهل في غيرها اي في مصر لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
على ما يعرف مقصود الموصي فاذا كان الموصي واهل في مصر اي مصر فمقصود الوصية تؤخر
ان يحمل العبد لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
من غيره ان يؤخر من مصر لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
فلا اي لا يخرج العبد لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
استند لأثر بالخدمه سنتين ومخبر اي المورث تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
استند ايام وفد الموصي لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
معنى سنتين لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
او يؤخر العبد لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر
لأن او يؤخر العبد لأن الوصية تؤخر اي موت الموصي لأن الوصية تؤخر

فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجب لكل منهما ثم كذا تحت الوصية لصاحب الخدمة فلو
 لم يوص في الرقبة لشيء لكانت الرقبة ميراثا للوصية مع كون الخدمة للموصي فكذا
 اذا اوصى بالرقبة لاشياء اخرى لان الوصية كالملك في كون الملك يثبت بعد الموت
 واوصى بغيره ثم بستانه فبات اى الوصية فيه ثم يكون لادى الوصية هذه التفرقة
 فقط اما عند جودها وانما اوصى بغيرها بالرقبة بستانه كما اذا اوصى بغيرها
 اجمع ثم في الاصل ما وجد بعد مطلقا كما في غلة بستانه يعني اذا اوصى بغيره
 بستانه فلا تملكه القائمة وغلة فيما يستقبل وان لم يولد اذ افرق ان التفرقة
 اسم للوجود عرفا فلا يثبت والمعدوم لا بدالة زيادة كالتمسك على التمسك
 لا يثبت اذ لا يثبت والمعدوم والمعدوم عما يذكر وان لم يكن شيئا واما الغلة
 فيثبت اول الموجود وما هو عرض للموجود ثم بعد اخرى عرفا يقال فلا بد من كونه
 بستانه ومن غلة أرضه وداره فاذا اطلقت بستانه ولها بدلا توقف على ذلك
 فلا في التفرقة اذا اطلقت حيث لا يراها الا الموجود فلهذا يفتقر التصرف عند
 تزايد واوصى بغيره وولدها ولبنها لها في وقت موتهم اذ اوصى
 اذ اوصى بغيره وولدها ولبنها ثم ماتت فلما في بطوننا من الولد
 في ضررها من اللبن وما على ظهورها من الضروف يوم موت الوصية سواء اذ اذ
 او لم يولد فلما اوصى بغيره في وقت موتها في الاصل يومئذ فلا يملك
 على التزايد افرق ان القياس بانى تملك المعدوم الا ان في التفرقة والغلة للمعدوم
 جاء الشرح يومئذ العقد عليها كالمعاملة في التجارة فاقضى ذلك جواز في الوصية
 بطريق الاول لان لبنها اوسع اما الولد للمعدوم والحق واللب فلا يجوز له العقد
 عليها اصلا ولا يستحق بغيرها فكذا لا بد من تحت الوصية فلا في الموجود فيها الا
 لجواز استحقاقها بعد البيع تبعا وبعد الخلع مقصودا فكذا بالوصية اوصى
 بجواز مسجد او مخرج من الثلث واجازها اى الوصية بجواز مسجد او المانع
 من الجواز تعلق حكمه فاذا اجازها اى المانع وان لم تجزها بجوازها مسجد اى رعاية
 الجانبا لوارثها الوصية واوصى بغيره كسبيل التمسك بطلان الوصية
 عند الجحيف لان وقف الموقوف غير اذن عند فكذا الوصية وعند ما يجوز ان
 اوصى بشئ للمسلم لم يخرج الا ان يقول انفق عليه لا تملك اهل الملك والوصية
 وذكر الشفعة بمن لا وقف على مصلح الجرح وعند محمد لا يجوز له ان يتخذ على الامر

بالصرف

بالصرف على مصلح تصحى للكلام قال اوصيت بشئ لفلان وولاه بطلت
 عند الجحيف بمصلحها للموصي وعند الجحيف لم لها ان يصطلي على اذن ذلك
 كما لو قال لفلان او لفلان على الف وعند محمد بن الوثر فاقها ساوا اعطى القيام
 مقام **فصل** وصايا التي على الوصية
 لانها اما معصية عندنا وعندهم كما للمغنيات والناجيات فتصح لو كانت لغو
 معنيين فليكن الثلث فانما هو ما عينوا من ماله لا اى وان لم يكن ماله
 فلا اى لا يصح اصلا اما تملكها فلا تملك للمسلم لا يصح واما قربة فلا تملك
 عندنا لكن كيف يصح قربة واما معصية عندهم وقربة عندنا كجمل دار سجدة
 والاسراج في المشاهد فلا تصح اتفاقا اعتبارا لا اعتقادا ولا تملك من ماله
 الا ان يكون لغو باعيانهم في يصح تملكها منهم وذكر المهية مشورة واما بقربة
 عندنا وعندهم كجمل الثلث للفقراء او عتق الرقبة والاسراج في بيت المقدس
 فيصح اتفاقا لان البداية منفعته من الكل واما بقربة عندهم ومعصية عندنا
 كجمل دار بيعة لليهود او كنيسة للمصارى وبيتنا للمسلمين فتصح مطلقا اى
 سواء عين قوما ولا وعندنا لا اى لا يصح الا ان اوصى لمعينين لها ان تصيب
 بالمعصية وفي تنفيذها تقر بالمعصية في السبيل في المعصية رقما لا تنفيذ
 ولان المعصية بانهم في مقام لا اى امرنا بان نكرم وما يدعون وهو قربة عندنا
 فتصح وتوزع اى البيعة والكنيسة وبيت النار صنعت في المصحة يعني اذا
 هو عبيدنا ونصر في كنيسة ويجوز بيتنا في محبة فبات فهو ماله لان
 بمنزلة الوقف عند الجحيف والوقف عندنا يجوز ولا يلزمه المصلحة فكذا
 هذا واما عندنا فلا تملك معصية فلا تصح وذو هو اى من تبع حوى بنفسه مالا
 الى البدع ان كفى اى كفى كفى كفا نفقة منهم يقولون اى كفى لله ومحمد الا ان
 فكلمة قد قيلت على الخلا المعروفة في تصرفات بين الامام وصاحبها وفي المدة الاصح
 ان يصح وصاياها لانها تبقى على الالة خلا والقرينة لا تملك الا بغيره ولا اى وان
 فكلمة في وصاياها لان امرنا بان ياتى الامام على الظاهر **تنبيه**
 لما كان من مسائل مهمة فمنها ما سبق منها فكانت بحفظها والاختتام بها الالة
 كثره وقومها وغفلت كثير من الناس عنها او ردها عنها وصية ما بالتمسك
 الى ان كان الوصية المطلقا كان يقول مثله هذا القدر من ماله او الثلث من ماله او وصية

هذا القدر من مالي اولئك مالي لا تحل للغير لانها صدقة وعلى الغني عزمه وان وصلته
 عمت بان يقول الموصي باكل منها الفقير والغني لان اكل الغني من الوصية لا يصح الا
 بطريق التملك والتمليك لا يصح الا للمعين والغني لا يعين ولا يصح واذا اخضعت الى
 الوصية بغني بان يقول مثله هذا القدر من مالي الوصية له يد وهو غني او بقوله غنيا
 محصورا لم يمتد التملك لغيره لغيره كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يتحقق
 بالفقراء لا يحل للغني وان غني واذا اخضعت بغني او بقوله محصور غنيا ^{بمنه} كل من لم يملك
 لا عينه حتى اذا ماتوا بغير غنيته في ملك الوقف او وارثا او اما ان يكون الفقراء
الباب الثاني في الایضاء بمعنى جعل الخيرية
 او جعلها اي جعله وصية او قبل عنده فان رزق عند رزقه ^{لانه متبرع} في ذلك فان شاء
 رزقه عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي ولا لوارثه ان يتصرف في الخيرية وليس في الرجوع
 تصرف اذ لا يمكن ان يوصي غيره ولا اى وان لم يرده عنده سواء رزقه عند غيره او بغيره
 فلا اى لانه لا يملكه قبل في وجهه اعمد الموصي على قبوله فلا يوصي لغيره فلو رزقنا
 رزقه في حياته وجعلنا له نصيبا من الميت مغروا واذ لك بطل وان سكت اى لم يبق له
 رزقه فان الموصي لم يرده وقبوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بل لا يقبل
 كالوكالات ولا تصرفه من اذن الموصي هو الذي اغترجه لم يتصرف عن اذن الموصي بل
 الوضائية لا وان رزقه قبل من قبل الا اذا انقضى اى الموصي المدين لم يقبل حتى مات الموصي
 ثم قال لا قبل من قبل من قبل ان لم يكن القاضى اخره من قبل قال لا قبل لان الایضاء
 لا يبطل بمجرد قول لا قبل لان في بطلان النصيب بالميته والنصر واجبا لدفع فان كان
 اخره من الایضاء من قبل قال لا قبل فاذا قبل بعد لا يصح لان اخره من قبل من قبل
 اذا لم يصح عند غيره ولم ير اى الایضاء ببيع شئ من ثمنه ولا يوصي به اى الوصية به اى
 وصية لوجود دليل القبول اذا تصرف وهو معتبر بعد الموت لان اولى ولا يتبدل به في
 البيع لصدقه عن الوصي وان لم يملك كونه وصية بخلافه او وكله ببيع فباع
 شيئا من ماله وهو لا يعلم بكونه حيث لا ينفذ لان الایضاء اثبات خلافه لثبوت
 اولى انقطاع ولا يتبدل اذا كان مستحلا فاصح بغيره كذا لو اراد تمام التوكيل
 فاشاء الولاية وليس مستحلا لثبوتها في حال قيام الموكل فلا يصح بغيره عن ثمنه عليه
 كاثبات ملك بطلان البيع والهدية ووصي الموصي لغيره او كافر او فاسق بطلانها
 بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان انقراض الموهوب من التبدل انما يكون

نحوه

بعد ثبوت الایضاء وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه سبطل
 في جميع هذه الصور وقيل في المعناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداله
 وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر باطل ايضا لانه لا يملك على المسلم
 ووجه الصحة من الاخراج انه لا يصح الایضاء الى الغير انما يجوز شرعا لثبوت بطلان الوصية
 لنفسه ولا ولايته وبالایضاء الى هو لا يملك لا يتم معنى النظر ولان وجهه ان النظر
 لكونه العبد اهلا للتصرف ليس يكون عليه من جهة من يتصرف عليه ولا يكون القاسم من
 اهلا ولا يترد خلافة لثبوت تصرفه احق لو تصرف بعد تصرفه لثبوت تصرفه في الخيرية
 في الجملة حتى تغد شراؤه عبدا مسلما وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولايته على العبد
 على امانة سيده وتمكنه من الحجر بعد ما واستغنى عنه من الموصي في توفيقه
 في استيفاء حقوق الميت وتوفيق الخاتمة من الكافر للمعاد الذي يثبته في القاف
 لنفسه فخرج من القاضى الوضائية وتجعل كانه وصية اخر تبينها للنظر والوصية
 عين صح لو رزقنا من ثمنه لو كان فيهم كبر لم يصح عنده وعندنا لم يصح مطلقا لان
 اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قبل الشروع ولان الوصية الى من هو في صح
 كما لو وصي الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف
 وليس له ان يتصرف ولا يتفاد في تصغيره لانه لو املكا لكن لما اقاموا يومهم مقام نفسه
 صا من مستبدا بالتصرف مثل ولايته لم يملكه بخلافه عبدا لغيره فانه هو عليه
 اذا كان فيهم كبر لانه يبيع نصيبه ويمنعه فيجوز الوصية الى اذ لا يملكه فامتنع الجواز
 ولو وصي الى عاجز عن القيام بها اى بالوضائية لم يملك القاضى بل غنم البعير لانه
 في الغنم رعاية المحتقر حتى الموصي حتى لو رزقنا فان تكمل النظر بطلان النظر
 يتم باعانه غيره ولو شكى الوصية لغيره فلا يجيبه حتى يعرف ذلك بالتحقيق
 لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيقا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا لم يستبدل به
 غيره رعاية للنظم الجائين ويبقى على الوضائية امين بقدر اى لا يجوز للقاضي
 اخراجه لانه ان اخراجه لكان دون لانه تحت الميثة الا يرى انه بعد على
 الميثة مع كمال شفقة فلا يعدم على غيره احق ووصي الى اثنين لا ينفذ املكا
 بالتصرف بدون اخر ولو وصليته اى ولو كانا ايضا في الكل منها لا لا نفران
 عندا حقيقة ومما لا في شيئا من اثنين وقال لو تولى يتصرف كل في الجميع
 لولا الایضاء من بالولاية وهو ان ثبت للاثنتين شرعا ثبت لكل واحد على الاخر

كالأخوين في ولاية التكاثر فكذا إذا ثبت شرطاً فإن لا يلزم الحمل التجري كونها
عبارة عن القدرية الشرعية والقدرة لا تجزئ ولما أن الوصي إنما يرضى بها لا
أحد مما يفرق بينهما خلاف الأخوين في التكاثر لأن السبب في الأخوة وهي قائمة
بكل منهما على الكمال في السبب هنا أيضاً وهو ليسما لا إلى كمالها ثم استثنى من
قوله لا يتفرق أحدهما بقوله لا يشترط كونهما في جهة واحدة فأنه لا يمتنع على الولاية ونحوها
يكون أحدهما غائباً ففي شرط اجتماعهما فأن الميثاق ولو فعله عند الضرورة
جائز والخصومة في حقوقه لا تفهم لا يجهل على علة ولو اجتمع الميراث لكان أحدهما
غائباً وشراء خاتمة الطفل لأن في تأخير خوف حقوق الضرر به وإنها لا يرضى قبول
الطفل فأنه ليس من باب الولاية ولهذا يلزم الأمر ومن في عياله واعتاق عبدين
ورثه وورثته وتنفيد وصيته معنيين أحدهما لا يحتاج إلى الرضى وسبع ما عطفه
وجميع أمواله باعتبار أن في ضرورة وإن ما تعلق بها فأن الوصي إلى الخي أو إلى آخره
أي إلى الوصي الكلي الوصي سواي كان إلى آخر التصرف في التركة ومن ولا يحتاج
إلى نصيب القاضى وصياً ولا أي ولو لم يوص الوصي فتم إلى القاضى ليخبره لأن الوصي
فقدان خلفه وصيان منصرفان في حقوقه وأمكن تحقيقه بنصبه في آخره
وصياً أميناً كافياً لم يرعزل بغيره لأن استعان به لا يفيد إلا أن لا يكون عدلاً
فيعزل وينصب عدلاً ولو عدلاً غير كافٍ فتم الكفاية ويعزل بغيره قيل فأنه لا يتردد
في عياله ويعزل أيضاً أي بغيره القاضى العدل الكافي واستبعدا استبعاد الوصي
المرغوب في بانه عدل على القاضى لا تمنعنا الميثاق فأنه أن الوصي الميثاق وإن كان عدلاً كافياً
فكيف وصى القاضى وصى الوصي لهما يعني إذا مات الوصي ووصى إلى آخره وصيته في
تركته وتركته الميثاق الأول لأن الوصي يتصرف بولايته فتم من قبله فيملك أيضاً
الخبرة كالجدة وقسمته أي قسمته الوصي غالباً عن ورثته غيب مع الوصي ليصح يعني إذا
ما شهد له الوصي غيباً ووصى إلى زوجه بكن بمبلغ جائز لزيد الوصي أن يقر تركته
بين ورثته الغيب وبين بكر الوصي ليدان يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي إلى الوصي
لأن الورثة خليفة الميثاق في يرضى به ليعيد به عليه بغيره بغيره بشرط الورثة
حتى يكون الولد حراً والوصي خليفة الميثاق أيضاً فيجوز ضمها للورثة إذا كان غائباً
فصحت قسمته عليه فلا يرجعون أي الورثة عليه أي الوصي ليرضى به قسطاً من
الورثة مع الوصي لأن الميراث بعد ما القسمة يكون على من وقع الميراث في قسمته

وقسمته

وقسمته أي الوصي عن الوصي لأن الغائب ممر أي مع الورثة لا أي لا يصح لأن الوصي له
ليس ليقتد عن الميثاق من كل وصلة ثم لم يرد عليه جدي لا يرد ولا يرد عليه لا يصح
مغزواً بشرط الوصي فلا يكون الوصي خليفة الميثاق عند غيبته فجميع أي الوصي له
قسطاً من الوصي بثلث ما بقي لأن شريك الوارث فينوي ما نوي من المال المشترك
على التركة ويبقى ما بقي عليها والمقاضي قسمتها وأخذ قسطاً من يجوز للقاضي أن يقرر
عن الوصي لأن الغائب مع الورثة وأخذ قسطاً من الوصي لأن القاضي نصيباً من الوصي
في الوصي والغيب ومن أنظاره فإن قسطاً الغائب وقبضه ففقد ذلك وصح في الوصي
حفظاً للغائب وقد ضاع المقبول طريقاً إلى الورثة سبيل فاسمهم أي الوصي مع الورثة
في الوصية نصح وأخذ الوصي المال فملك المال في دين أو دين من نصح عن الوصي مع بثلث ما بقي
من التركة لأن القسمة لا تتركها بل تقصودها وهو تارة إلى الج فليعتبر في وفاءها
إذا ملك قبل القسمة صح بغيره أي الوصي عبداً من التركة بغيبته الغناه لأن الوصي
قائم مقام الوصي ولو تولى حياً لنفسه بغيبته كان في مرضه موتاً فكان أمراً
مقامه وسرع أن حق الغناه تعلق بالمال لا بالانصاف وهي باقية ببقاء الميراث
أي الوصي ما وصى به بعد تصديق من قسمة الحق أي المبيع بعد أن ملك منه معاً
مع الوصي من أي الوصي لأن الغنا قد يكون العهدة عليه وهذه عهدة لأن الميراث
ما رضى به يدك الثمن لا يسلم له العبد ولم يسل فقد أخذ الوصي البايع مال الغير بلا رضاه
فيجب عليه رده ورجع في التركة لأنه تعامل لم يرض به عليه الكيل كوصي بايع حصته
الصغير وملك منه معاً أي الوصي فاستحق أي العبد فأنه أي الوصي يرجع في
ماله أي مال الصغير لأنه تعامل لم يرض به أي الصغير يرجع على الورثة لخصته لأن القسمة
بالاستحقاق ما أصابه ولما أي الوصي أن يضاف مال الصغير ويدفع مضاربه أيضاً
ويؤكل ببيع وشراء واستيجار ويؤرجع ما له ويكاتب فقه ويؤرجع امتلاكه ويؤرجع
ماله بدينه ويدين بنفسه فلو ملك من قدر المورث من دينه ولا يعمل به مضاربه
وينبغي أن يشهد عليه ببدله والصدق ديانة ويكون المشتري كله للصبي قضاء وبما لله
الأنبياء ذلك كله وليس لأبيهم يقرقته ولو مال ولا أن يسلم له ولو بعض كذا في الميراث
ولما أي الوصي الجحاة عمال اليتيم اليتيم لأن نفسه به لا يجوز له الجحاة لنفسه
سواء ورثه من أبيه أو من غيره ولا مال الميثاق فأن فعله يرجع ضمن رأس المال
وتصدق بالرجوع عند الجحيفه ومحمد بها وعند أبيه في سلمه لا يرجع ولا يتصدق

بشيء كذا في الحائز ومحتال اي يقبل الحائز على الاملاء لا اعيرها فيمنع ولا يقبل
كذا اي الوصي ما لا يقيم لا يتبع وهو عاجز عن استخلاصه القاضى فانه قادر عليه
ولذا لم يكن يقضه وما لا يوقف والغايه ولا يبيع ولا يشتري الا بما يتغاب الناس
لان تصرف نظري ولا نظر في الغيب القاضى بخلاف اليسير في المكين المحرم عنده في
اعتباره انما لا يبيع ولا يبيع على الكبر في الغالب لا العقار لان لا يبيع ما سواه
ولا يملكه كذا وصيته وكان القياس ان لا يملكه كذا لان الكبر يحجب
ما يتسارع اليه لغشاه فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن ليس هو ملك الحفظ
العقار فانه يحفظ بنفسه المكين دين في الغشاه والظهور في عدم جواز البيع
للوصي لان المكين على الميت دين ولما اذا كان في ملكه بقدر الدين ويبيع على الوصي
وان لم يكن دين بضعف قيمته والدين كما نقلنا عن الظهور او التفقة اي تفقة الصغير
قال في الهادي في اواخر باب التفقة لا يبيع العقار والمنقول على الصغير
لكمال الولايه ثم لم يرد ان لا يخذ منه تفقة لان جرحه وصيته من سلبه اي مطلقا
ثلث ما الى اربعة مثله وصيته في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة حرم على
عائلته واشرافه او قربا الى الخراب حتى لا يبيع كاخرا في هذه اعلا رسته في اواخر
اي الوصي دين على الميت ولا يبيعه من تركته انما نقلنا لكونه اقرب الى الغير لان يكون
المقر وارثا فيصح في حصته لا تشارك في نفسه قراي الوصي بعين اخر ثم ادعى انه
للصغير لا يسمع كذا في الهادي شهيد وصيان ان الميت الوصي الى زوجه مما الى ابناك
ان اياها او وصي الى زيد بطلت اي شهادته لا تهمم من موت الوصيان فلا يشاها
لا نفسهما معينا الا ان يرد الميت وولده فيقبل مستحسنا لان القاضى لا يرد الميت
ابتداء ولا يترجم آخرهما فما اسقطا مؤنة التعيين عن القاضى ولما الابناك فلجرحا
لا نفسهما نفعنا بنصيبنا حفظ للتركه كذا شهادتهما للصغيرها سواء انقل اليه
من الميت وغيره او كبره الميت فاقضا ايضا باطله اما الاولى فلان التصرف من
مال الصغير للوصي سواء كانت من تركته ولا وما الثاني فلان مال الكبر في تركته
فلا يجوز شهادته الوصي عند الجحيفه لان له ولا يملك الحفظ ولا يبيع كذا
غايبا وصحت اي الشهادة في ما غيره اي غير الميت فان مال الكبر في تركته
فلا تصرف الوصي فيه فيجوز شهادته وصحت شهادته عليه اخرين ببيع دين على الميت
والاخرين الاولين مثله بخلاف الشهادة بوصيته الفه قولها وقال ابو نؤير

لا يقبل

ص

لا يقبل في الدين ايضا لان الدين الموت يتعلق بالتركه انما لا تصرف بالموت ولهذا
لو استوفى احد ما عاقده من تركته يشركه الاخر فيه فكانت الشهادة مثبتة حق الشركه
فحققت الشهادة ولما ان الدين يجب في الذمه وهي قابله للحقوق بني فلا شركة ولهذا
لو تبرع اجنبي بقضاء ديني اياهما ليس الاخر حق المشركه بخلاف الوصيه لان الحق فيها
لا يثبت في الذمه بل في العين فصار المال مشترك بينهما فمما في تركته او شهادته
الاولين بعينه والاخر يثبت ما كذا حيث لم يصح ايضا لان الشهادة تقجب تركته
في المشهور وبما ضعف الوصيتين مستند وخبر قول الاقوى الوصيتين وهو
وصي الاخر والاخر والتم في قولي الحالين وهو مال صغير الوصيه كقوى الوصيتين وهو
وصي الاخر والتم في القاضى في اضعف الحالين وهو مال كبر الوصيه لان الوصي انما يشهد
التصرف في الموصي فيكون تصرفه على مقدار تصرفه وصيته قوى الاخر مال صغير الوصيه
كوصي الاخر كالكبر للاضعف كوصي الاخر مثلا ببيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند
فقد لا قوى الضرورة ولا يشتري الا الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او
كسوة ولا يتصرف مطلقا فيها استفاد الصغير غير ما اراد ان تصرفه على مقدار
موصيته وصي الاخر من الجيد فكذا في غشاه ولان اختياره مع وجود الجيد على
ان تصرفه النفع لبيده تصرفا لبيده وهو الجيد وان لم يوص الى من يصح شيئا فالجيد
اي مثلا ان يوصي مقامه في التصرفات حتى ملك الا تكلج دون الوصي وهو ما سأل
نقلنا هام في الحائز منها **ارسلات** في تركته قبله من اباها وصي صليبا
ولا يعلم ما وصي وقالوا ما وصي وقالوا قد ابرنا ما وصي بهذا في المستحق ان لا يجوز
وانما يجوز اذا اطرنا بعد العبر في المنت في الوصي الى اليتيم ما لا بعد البلوغ
فانه لا يقيم على نفسه شرف قبض جميع تركته والده فلا يبق له تركته والده عند قليل
او كثيرا قد سواه **مراعي** شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته في وقاره البيه
قبلت بيته وكذا لو اقر الوارث لشركه استوفى جميع تركته والده من الدين على ان
مراعي دينه على جرحه دعواه **وهنا** وصي انفذ الوصيه في نفسه قالوا
ان كان هذا الوصي وله تركه الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كان الوصي
للعبد يرجع له ما لم يامن به العبد فكان كقضاء وان كانت الوصيه لله تعالى لا يرجع
وقيل ان يرجع على كماله وعلى الفتوى وهو كالكامل بالشرع اذا اراد ان يبيع
كان له ان يبيع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفعه علم من المال

تصرف

فانه لا يكون منطوقا ولو قضي في الميت من المال نفسه غير ان الوارث واشهر على ذلك
 لا يكون منطوقا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه
 او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون منطوقا وكان له
 الرجوع من مال الميت وكذا الوصي اذا اخرج اليتيم او عشرة من مال نفسه لا يكون منطوقا
 ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنه **ومع باع شيئا**
 من مال اليتيم ثم طلب منه باكر مما باع فان القاضى يرجع الى اهل البصر اخبره ان ذلك
 اهل البصر والامانة انما باع بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضى لا يلتفت الى من يبيع
 وان كان في المزايدة يشترى باكر وفي السوق باقل لا يقض بهج الوصي لا بل تلك الزيادة
 بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يوفد بقولها وهذا قول
 واما على قولها فقول الوارث كفى كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف اذا اجر مستقل الوارث
 ثم جاء اخر يزيد في التجر **ومنهم** **ومع باع** تركه الميت فانفذ وصيته في الميراث
 فلهذا الوصي خلف الوصي يعلم ان كان كاذبا في يمينه فان القاضى يقول الوصي ان كنت
 صادقا فقد فخت البيع بينهما فيجوز ذلك وان كان تعليقا بالخطر فاما يحتاج الى الحاكم
 لان الوصي لو عمر على ترك المقتضى كان فسخها بمنزلة الالة قاله
 فيلزم الوصي كما لو تقابلا حقيقة فاذ افصح القاضى
 لم يكن قاله فلا يلزم الوصي

هذا آخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غير الأحكام المستنبط من الحكم
 حيث وفقني لجمعها وتحريره وعلى أصل التصويرة خاوية ما تاملت عن
 الكتب المشهورة وان كانت بعض المعبر من سطوح ولقد بذلت مجهودا في التيسير
 والتبسيط والتهديل والتوضيح وتتبع اقوال ائمة الكرام واستطلاع الرأى
 فضلاء الأئمة العظام حتى عرفت على ما صدر عن بعض الأفاضل من العزلة على مقتضى الشريعة
 ووقفت على واقع من بعض المنازل من لا يسلف الانسان عن عارتيه فان الرأى
 بالنسبة لهذا العلم كنسبة القطر الى البحر المتلاطم الأمواج لا يقوى على فراده
 كل غوص قوي فضلا عن التراجع ولهذا ترى العلماء المتأخرون مع كمالهم في الفنون
 وتصنيفهم فيها كتب معتبرة لمعلوموا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو بالذات
 مختصة وهذا العبد الفقير الى الله تعالى مع مطاحته في تصانيفهم في التنبؤ
 ومعاوضته اليهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر

وفضلاء الدهر امتازهم بكتب هذا المتن اللطيف المشتمل على فوائد
 المملوك بالقرآن الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 وعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا ان عاننا الله على ليس الفضل الا لله
 المدح بل لأمتنا ان ما يفهم من قول تعالى واما بنعمتيك فحدث
 وقد وقع الفراع من ثانيا ليعرف من كتب الثاني
 من كتاب الأول ثلث وثلاثين فمات
 وقد كان البدارية



من كتب الفقيه السيد محمد عزير سولي والده عافي
 المدرس غفر له
 ١٢٤٩
 عم

SOLEYM	STEPHANESI
Kismi	Seyyid Nasir ef.
Yeni	
Eski	13
Tasnif	297.4